



جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا



قياس محددات ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد السوداني
باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة
(1980-2015م)

**Measuring the Determinants of Stagflation
Phenomenon in Sudanese Economy by Using Auto
Regressive Distributed Lags (1980- 2015)**

بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد التطبيقي (قياسي)

إشراف :-

د. يوسف الفكي عبد الكريم

إعداد الدراسة :-

أميرة بشير محمد بشير عبد الحميد

نوفمبر - 2019م



استهلال

قال تعالى :

{ وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى (39) وَأَنْ سَعِيهِ سَوْفَ يُرَى (40) ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءُ الْأَوْفَى (41) }

صدق الله العظيم

سورة النجم: الآيات (39 - 41)

الإهداء

والدى طيب الله ثراه

أُمى العزیزة متعها الله بالصحة و العافیة

بیقى رضاكى حُل سماء تظللنى

أختى و أخوانى الأعزاء

و تضيع فى وصفهم كلماتى و تتمزق قوامیسى

أساتذتى

الیكم أهدي بعض ما نهلت من علمكم القدير

و إلى جميع الباحثین الذین یقدمون إبداعاً اقتصادياً رفیعاً من أجل واقع مشرق ؛؛؛؛؛؛؛؛

الدارسة ؛؛؛؛؛؛؛؛

الشكر والعرفان

الحمد و الشكر من قبل و من بعد الله سبحانه وتعالى الذى سخر لنا هذا و ما كنا له مقرنين والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

أقدم بوافر الشكر و العرفان لجامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا متمثلة فى كليتي - الدراسات العليا وكلية الدراسات التجارية التى أتاحت لي فرصة الدراسة و الشكر موصول لأسرة مكتبة جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا الدراسات العليا، و مكتبة كلية الدراسات التجارية، كما أتقدم بشكري لمكتبة جامعة الخرطوم، و مكتبة جامعة الزعيم الأزهري ، مكتبة مركز الفيصل الثقافي - بنك فيصل الاسلامى ، بنك السودان المركزى ، وزارة المالية و الاقتصاد الوطنى، الجهاز المركزى للإحصاء ، و أسمى آيات الشكر و التقدير إلى الاستاذ الجليل/ د. يوسف الفكى عبد الكريم الذى تابع تفاصيل البحث بكل إيثار و أمانه فكان لي الناصح الأمين يشحذ فى نفسي العزيمة و يقوي همتي على مدى الرحله مع هذا البحث ، فله مني الشكر و وافر الإمتنان و جزاه الله خير الجزاء، و الشكر موصول إلى الاستاذ الجليل / د. طارق محمد الرشيد و الذى لم يبخل علي بتقديم الإرشاد التوجيهات و المعلومات، فله مني الشكر و التقدير و جزاه الله خير الجزاء.

الدارسة

المستخلص

تناولت الدراسة قياس محددات ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد السوداني باستخدام نماذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) في الفترة من 1980 - 2015م، تتمثل مشكلة الدراسة في تحديد محددات ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد السوداني (سياسة التحرير، انفصال الجنوب ، الانفاق الحكومي ، عرض النقود ، عجز الموازنة ، الناتج المحلي الاجمالي) ، أما فرضيات الدراسة فهي وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الركود التضخمي وكل من عرض النقود، عجز الموازنة ، الانفاق الحكومي، سياسة التحرير الاقتصادي ، انفصال الجنوب في الأجلين الطويل والقصير، و وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين الركود التضخمي و الناتج المحلي الاجمالي في الأجلين الطويل و القصير، استخدمت الدراسة عدد من المناهج وهم الاستنباطي الاستقرائي و الوصفي التحليلي و الاسلوب القياسي، أثبتت نتائج الدراسة و جود علاقة طردية بين الركود التضخمي و كل من عرض النقود ، عجز الموازنة ، سياسة التحرير الاقتصادي في الأجلين الطويل والقصير، و علاقة عكسية بين الركود التضخمي و الناتج المحلي الاجمالي في الأجلين الطويل و القصير ، كما توجد علاقة طردية بين الركود التضخمي و الانفاق الحكومي في الأجل الطويل وعلاقة عكسية بينهما في الأجل القصير. أوصت الدراسة بضرورة بناء حزم اقتصادية شاملة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و تطبيقها تطبيقاً شاملاً دون تجزئة لعلاج الركود التضخمي . بالإضافة إلى ضرورة تبني سياسات نقدية انكماشية و ذلك بتخفيض عرض النقود بنسبة 0.54 في الأجل الطويل لتخفيض الركود التضخمي بنسبة 10% ، و بنسبة 0.58 في الأجل القصير لتخفيض الركود التضخمي بنسبة 10% .

Abstract

The study examined measuring determinants of stagflation phenomenon in Sudanese Economy 1980 – 2015 by Using Auto Regressive Distributed Lags Model (ARDL) .The problem of the study is to identify the determinants of stagflation phenomenon in sudanese economy (liberalization economic policy , Secession of Southern Sudan , Government expenditure , Money supply , Budget deficit and GDP) The hypotheses indicated statistical significant positive relationship between the stagflation and each of mony supply , budget deficit , government expenditure , liberalization economic policy and Secession of Southern Sudan in the short and long - run . also There was a statistical significant inverse relationship between the stagflation and GDP in the short and long - run . The study used various methods including deduction induction , descriptive analytical and econometrics approach . The results showed appositive relationship between the stagflation and mony supply , budget deficit , liberalization economic policy in the short and long - run and inverse relationship between the stagflation and GDP in the short and long – run . There was positive relationship between the stagflation and government expenditure in the long - run and an inverse relationship between them in the short – run . The study recommended that it was necessar to set out acomprehensive economic package to achieve economic stability and stagflation remedy, so that it should be fully implemented without segregated . It also recommended that to adopt monetary policy by decline the money supply at 0.54% in the long – run to realize stagflation cut at 10% in the long – run as well as at 0. 58% in the short -run to achieve 10% cut in the stagflation in the short – run .

المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية
ب	إهداء
ج	الشكر والعرفان
د	المستخلص
هـ	Abstract
و	المحتويات
الفصل الأول	
الإطار المنهجي و الدراسات السابقة	
	1-1 الإطار المنهجي
1	مقدمة
3	مشكلة الدراسة
5	فرضيات الدراسة
5	أهداف الدراسة
6	أهمية الدراسة
7	منهجية الدراسة ومصادر البيانات
7	حدود البحث الزمنية و المكانية
7	هيكل البحث
9	1-2 الدراسات السابقة
26	أوجه التشابه و الاختلاف بين الدراسة و الدراسات السابقة
29	فجوة الدراسة
الفصل الثاني	
الاطار النظرى لظاهرة الركود التضخمي و الاجتهادات العلمية لتفسيره	

الصفحة	الموضوع
	2-1 مؤشرات الركود التضخمي
31	أولاً :- التضخم
56	ثانياً :- البطالة
	2-2 مفهوم الركود التضخمي و تعريفاته
65	تعريف الركود
71	كيف نفسر الظاهرة
74	خصائص الركود
77	الركود التضخمي من خلال المدارس الاقتصادية
85	2-3 الآثار الاقتصادية والاجتماعية للركود التضخمي
92	وسائل معالجة الركود التضخمي
	2-4 السياسات الاقتصادية الكلية
96	مفاهيم أساسية حول السياسة الاقتصادية الكلية
102	سياسات جانب الطلب
119	سياسات جانب العرض
	الفصل الثالث
	نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة
124	1-3 طبيعة الإبطاء و أسباب وجوده
126	2-3 أنواع نماذج فترات الإبطاء
135	3-3 تقدير نماذج الانحدار الذاتي
	الفصل الرابع
	محددات ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد السوداني
	1-4 هيكل الاقتصاد السوداني
142	مكونات الاقتصاد السوداني

الصفحة	الموضوع
	2-4 الركود التضخمي في السودان
174	أولاً - ملامح الظاهرة في الاقتصاد السوداني
178	ثانياً - وجود الظاهرة في الاقتصاد السوداني
179	ثالثاً - قياس ظاهرة الركود التضخمي
182	3-4 محددات ظاهرة الركود التضخمي
	الفصل الخامس
	منهجية التحليل وصياغة نموذج الدراسة
232	1-5 مفهوم ومتطلبات النموذج الاقتصادي
272	2-5 مناقشة الفرضيات
274	الخاتمة
	أولاً النتائج
275	ثانياً التوصيات
278	المراجع
287	الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	الجدول	الرقم
144	تقديرات السكان فى السودان خلال الفترة 1983 – 2008م	جدول رقم (4-1)
148	مساهمات القطاعات الاقتصادية المختلفة فى الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية (ملايين الجنيهات والدينارات) للأعوام 1985 / 1980م	جدول رقم (4-2)
149	مساهمات القطاعات الاقتصادية المختلفة فى الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية (ملايين الجنيهات والدينارات) للأعوام 1989 / 1985م	جدول رقم (4-3)
150	مساهمات القطاعات الاقتصادية المختلفة فى الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية (ملايين الجنيهات والدينارات) للأعوام 1995 / 1990م	جدول رقم (4-4)
151	مساهمات القطاعات الاقتصادية المختلفة فى الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية (ملايين الجنيهات والدينارات) للأعوام 1996 / 2015م	جدول رقم (4-5)
163	يوضح نصيب الحكومة من الإنتاج الكلى ومن صادر الخام	جدول رقم (4-6)
164	تعريفه بيع الكهرباء بالقطاعات المختلفة	جدول رقم (4-7)
179	جدول يوضح كيفية قياس معدل الركود التضخمي	جدول رقم (5-8)
226	يوضح المؤشرات الاقتصادية الكلية للسودان (2001م-2011م)	جدول رقم (4-9)
227	نسبة مساهمة كل من القطاع الزراعي و القطاع الصناعي في الناتج المحلى الإجمالى (2002-2009م)	جدول رقم (4-10)
239	التحليل الاحصائى الوصفي لمتغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلى خلال الفترة (1980-2015)	جدول رقم (5-1)
252	نتائج اختبار جزر الوحدة لمتغيرات الدراسة	جدول رقم (5-2)
254	نتائج تقدير نموذج قياس محددات ظاهرة الركود التضخمي فى الاقتصاد السودانى 1980 – 2015م	جدول رقم (3-5)

الصفحة	الجدول	الرقم
257	نتائج تقدير نموذج الدراسة فى الأجل الطويل اعتماداً على معيار AIC	جدول رقم (4 - 5)
262	اختبار الحدود Bounds Test	جدول رقم (5 - 5)
263	نتائج تصحيح الخطأ لنموذج قياس محددات ظاهرة الركود التضخمي خلال الفترة (1980 - 2015 م)	جدول رقم (6 - 5)
265	اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لفرضية عدم ثبات التباين	جدول رقم (7 - 5)
266	اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لفرضية عدم ثبات التباين	جدول رقم (8 - 5)
267	نتائج اختبار معامل تضخم التباين لمتغيرات نموذج الركود التضخمي	جدول رقم (9 - 5)

فهرس الأشكال

الصفحة	الشكل	الرقم
45	الاستجابة لزيادة مستمرة في عرض النقود	شكل رقم (2-1)
48	الاستجابة لزيادة في الانفاق الحكومي	شكل رقم (2-2)
48	الاستجابة لصدمة عرض	شكل رقم (2-3)
50	تضخم دفع التكاليف	شكل رقم (2-4)
52	تضخم جذب الطلب	شكل رقم (2-5)
68	منحنى فيليبس	شكل رقم (2-6)
72	أسباب الركود التضخمي	شكل رقم (2-7)
129	أشكال مختلفة للإستجابة	شكل رقم (3-1)
129	أشكال مختلفة للإستجابة	شكل رقم (3-2)
130	الإستجابة التربيعية	شكل رقم (3-3)
136	أوزان متباطئات كويك	شكل رقم (3-4)
163	نسبة نصيب الحكومة من الإنتاج الكلي خلال الفترة 2000 – 2005م	شكل رقم (4-1)
240	سلسلة بيانات معدل التضخم خلال الفترة (1980-2015)	شكل رقم (5-1)
241	سلسلة بيانات معدل البطالة خلال الفترة (1980-2015)	شكل رقم (5-2)
242	سلسلة بيانات الركود التضخمي خلال الفترة (1980-2015 م)	شكل رقم (5-3)
243	سلسلة بيانات الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (1980-2015 م)	شكل رقم (5-4)
244	سلسلة بيانات الانفاق الحكومي خلال الفترة (1980-2015 م)	شكل رقم (5-5)
245	سلسلة بيانات عرض النقود خلال الفترة (1980-2015 م)	شكل رقم (5-6)

246	سلسلة بيانات متغير عجز الموازنة خلال الفترة (1980-2015م)	شكل رقم (7- 5)
247	سلسلة بيانات متغير سياسة التحرير الاقصادى خلال الفترة (1980-2015م)	شكل رقم (8- 5)
248	سلسلة بيانات متغير انفصال الجنوب خلال الفترة (1980-2015م)	شكل رقم (9- 5)
266	التوزيع الطبيعي	شكل رقم (10 - 5)
268	إختبار مربع الخطأ التراكمي (CUSUM) لنموذج الركود التضخمي	شكل رقم (11- 5)
271	مقدرة النموذج على التنبؤ	شكل رقم (12- 5)

الفصل الأول

الإطار المنهجي والدراسات السابقة

1-1 الإطار المنهجي للدراسة

2-1 الدراسات السابقة

1- مقدمة :-

بعد انهيار التوازن الدولي القائم على الثنائية القطبية و إصدار فوكوياما كتابه المشهور (نهاية التاريخ)، و تعميم اقتصاد السوق و بداية التحولات الاقتصادية فى العالم من تحرير للأسواق و اتساع دور القطاع الخاص، و الشركات عابرة القارات و حرية تنقل رأس المال تحرير التجارة ، بدأت العديد من دول العالم رسم سياسة اقتصادية تتماشى مع تيار هذا التحول العالمى، لكى تستطيع مواكبة المتغيرات الإقتصادية فى العالم ، ولكى تكون داخل اقتصاد عالم اليوم بشكل فاعل بما يخدم ويعزز إقتصادها حتى أن هذا التغيير طال تلك البلاد عتية الرأسمالية ليظهر فيها طريق جديد يدعى بالطريق الثالث هذا بالإضافة إلى أن مدرسة التبعية تشير إلى أن الإرتباط بالسوق العالمى يزيد من تخلف البلدان النامية ، فهناك عملية سلب تتم بين المراكز الرأسمالية المتقدمة الصناعية و بين الأطراف المتخلفة . أما الدول النامية فتتنافس على إنتاج السلع الزراعية و المواد الخام، و هذا يجعل التبادل بين المراكز المتقدمة والأطراف المتخلفة تبادلاً غير متكافئ، فالمراكز تقوم ببيع سلعها للدول النامية بأسعار باهظة، فى حين تضطر الدول النامية (الأطراف) إلى بيع سلعها بأسعار منخفضة مما يؤدى إلى تحول الفائض الإقتصادى من الأطراف إلى المراكز ، و بالتالى حرمان الدول النامية من استثمار الفائض فى التنمية الصناعية. حيث يطرح منظرو هذه المدرسة أنه طال ما ظلت العلاقة غير المتكافئة بين المراكز و الأطراف لن تستطيع الدول النامية الخروج من تخلفها و الشروع فى برنامج تنموى صناعى . فالتنمية الوطنية المستقلة التى دعا لها منظرو التبعية تستلزم سيطرة الدولة على الإقتصاد ، فتطوير الصناعة و الزراعة يستدعى إستثمارات ضخمة و يستدعى أيضاً تخطيطاً مركزياً يتم على أساسه التحول الواعى للإقتصاد فى اتجاه التنمية المستقلة .

لقد سجل التاريخ الإقتصادى الحديث و على وجه التحديد منذ عام 1980م و حتى الوقت الحاضر العديد من الأزمات الاقتصادية تمثلت فى أزمة أسعار الصرف فى أوروبا و أمريكا فى 1/1/1985م و فى أزمة الأسواق المالية فى الولايات المتحدة عام 1987م و فى أزمة أسواق المال فى دول جنوب شرق آسيا عام 1997م و فى أزمة روسيا عام 1998م و انخفاض أسعار النفط عام 1999م . إضافة إلى ذلك فقد تعرض الإقتصاد الأمريكى الذى يمثل 25% من الإقتصاد العالمى إلى أزمة ركود بدأت

في نهاية عام 2000م عندما وصلت معدلات النمو إلى 0.6 % وإلى أزمة ركود عالمية على أثر 11 أيلول حيث سجلت أكثر معدلات النمو في العالم تراجعاً ملحوظاً .

لقد شهدت حقبة السبعينات من القرن الحالي تزايد حدة التضخم وخاصة في البلدان الرأسمالية المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، واستمرت حدة التضخم في العقدين اللاحقين إلا أن الأمر لم يقتصر على تزايد التضخم بل ظهر لأول مرة حالة جديدة لم تعرفها المجتمعات من قبل هذه الحالة تمثلت في تعايش التضخم مع الكساد جنباً إلى جنب لتشكل هذه الظاهرة الجديدة التي عرفت بالتضخم الركودي أو كما تسمى أيضاً بالركود التضخمي. وعندما نرصد اقتصاديات الدول الصناعية " الرأسمالية " نجد أنها تعيش أزمة هيكلية منذ عشرية السبعينات حيث ظهرت أهم ملامحها في تدهور معدلات النمو الاقتصادي ، تعايش البطالة مع التضخم، تزايد العجز في موازين المدفوعات ، ركود التجارة الدولية ، بروز أزمة الطاقة ، تفاقم مشكلة المديونية الخارجية .

وانسحب الأمر على الاسواق السودانية التي شهدت حالة من الكساد والركود التي أرجعها المختصون إلى تأثر الأزمة المالية العالمية بها دون وضع معالجات جذرية من قبل الدولة ، وخلال مراحل الكساد تنخفض القوة الشرائية لدى المستهلكين ويكون ذلك ملحوظاً من خلال تدنى المبيعات لدي عدد كبير من المحال التجارية أو ما يسمى بتجار التجزئة ، وبالتالي تنخفض طلبات المحلات التجارية من المصانع ، وينعكس ذلك على استثمارات المصانع مما يؤدي بدوره إلى تخفيض الإنتاج . و في الوقت نفسه فإن أرباح المنشآت الصناعية تنخفض فتفقد قدرتها على دفع مرتبات عمالها وموظفيها بسبب تراجع الطلب على منتجاتها وهذا يجعلها تضطر إلى التخلي عن عدد كبير منهم ، وهذه الخطوة من المصنعين تؤدي إلى نتيجة حتمية أخرى وهي زيادة معدلات البطالة مما يجعل تدنى القدرة الشرائية لدى المستهلكين تتفاقم أكثر وهكذا تستمر النتائج السلبية لتبعات الكساد في التوالي وبصورة أكبر سوءاً .

يعتبر الركود من الأمراض الاقتصادية الحديثة ، لكن ذلك لا يعني أن الإقتصاديات القديمة لم تعرف الركود ، بل تعرضت أكثر الأنظمة الاقتصادية السابقة للدورات الاقتصادية وبالتالي للركود الإقتصادي

الذى كثيراً ما كان يستمر لعدة سنوات لكن ظهوره فى الوقت الحاضر يختلف فى الآثار و النتائج عن المراحل السابقة نظراً للعلاقات الترابطية بين الإقتصاديات العالمية .

2 - مشكلة البحث :-

كانت الفترة 1980 - 2015م حُبلى بالمتغيرات السياسية و الاجتماعية و البيئية و الدولية ، و تمثلت أهم هذه المتغيرات فى عدم الاستقرار السياسي، إندلاع حرب الجنوب، الجفاف والتصحر، السيول و الفيضانات و الأزمة الاقتصادية العالمية ، و كانت هذه المتغيرات من الأسباب الرئيسية وراء تدهور الوضع الاقتصادى بصورة عامة حيث أدت إلى تدني الانتاج والانتاجية ، وشهدت هذه الفترة عدد من المؤشرات الاقتصادية السالبة ، أهمها التضخم بنسبة 39.94 % و البطالة بنسبة 12.47 % فى المتوسط وهذا التزامن يطلق عليه الركود التضخمي والذي بلغ فى المتوسط بنسبة 52.41% خلال فترة الدراسة، وهي نسبة تفوق كثيراً المعدل المتعارف عليه للركود التضخمي (8%)، هذا من جانب ومن جانب آخر يشكل عدم وضوح أسباب ظاهرة الركود التضخمي فى الإقتصاد السوداني جزء مهم من المشكلة ، وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة فى الاسئلة الآتية :-

1/ ما هى أسباب ظاهرة الركود التضخمي فى الاقتصاد السوداني .

2 / هل يمكن أن تكون المتغيرات الاقتصادية التالية أهم محددات ظاهرة الركود التضخمي فى الاقتصاد السوداني ، و المتغيرات هى :-

أ/ أثر سياسة التحرير الاقتصادى على ظاهرة الركود التضخمي .

ب/ انفصال الجنوب و ما ترتب عليه من خروج موارد البترول المنتج فى جنوب السودان، و من ثم إلغاء الدعم السلعى خاصة المخصص للسلع الغذائية قد يكون سبب فى ظاهرة الركود التضخمي.

ج/ هل يمكن أن يكون التوسع فى الانفاق الحكومى هو سبب فى ظاهرة الركود التضخمي.

د/ أثر عجز الموازنة على ظاهرة الركود التضخمي .

هـ/ هل يمكن أن يكون تدهور القيمة الحقيقية للنقود وكذلك الزيادة في عرض النقود هو سبب في ظاهرة الركود التضخمي .

و/ أثر الناتج المحلي الاجمالي على ظاهرة الركود التضخمي .

النموذج المقترح للدراسة :-

استناداً على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة يكون النموذج المقترح للدراسة كالاتى :-

$$Sg = f (C + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + \beta_6 X_6 + \mu)$$
$$Sg = \beta_0 + \beta_1 Ms + \beta_2 Gv + \beta_3 Gdp + \beta_4 DB + \beta_5 Dumy_5 + \beta_6 Dumy_6 + \mu$$

حيث أن :-

C = الثابت

Sg = الركود التضخمي

Ms = عرض النقود

Gv = الانفاق الحكومي

GDP = الناتج المحلي الاجمالي

DB = عجز الموازنة

Dumy1 = سياسة التحرير الاقتصادي

Dumy2 = انفصال الجنوب

μ = الخطأ العشوائى

3 - فرضيات الدراسة :-

تتمثل فروض الدراسة فى الآتى :-

1/ توجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الركود التضخمي وعرض النقود فى كل من الأجل الطويل و القصير .

2/ توجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الركود التضخمي والإنفاق الحكومى فى كل من الأجل الطويل و القصير .

3/ توجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الركود التضخمي وعجز الموازنة فى كل من الأجل الطويل و القصير .

4/ توجد علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين الركود التضخمي و الناتج المحلى الاجمالى فى كل من الأجل الطويل و القصير .

5/ توجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الركود التضخمي و سياسة التحرير الاقتصادى فى كل من الأجل الطويل و القصير .

6/ توجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الركود التضخمي وانفصال الجنوب فى كل من الأجل الطويل و القصير .

4- أهداف البحث :-

يهدف البحث إلى معرفة أسباب ظاهرة الركود التضخمي فى الاقتصاد السودانى ، وكذلك تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على ظاهرة الركود التضخمي .

ولتحقيق هذا الهدف فسوف تقوم الدراسة بالآتى :-

1/ إبراز الأساس النظرى و التحليلي لظاهرة الركود التضخمي و إسقاط ذلك على واقع السودان .

2 / التعرف على أهم النماذج الحديثة للسلاسل الزمنية الديناميكية .

3/ التفسير القياسى للركود التضخمي من خلال تقدير نموذج يعكس العلاقة الديناميكية بين الركود التضخمي والعوامل المحددة له فى المدى القصير مع تقدير معالم حالة التوازن فى المدى الطويل .

4/ تحديد تقدير نموذج قياسى لتحليل تأثيرات بعض المتغيرات على ظاهرة الركود التضخمي فى السودان، و ذلك فى نموذج كلي باستخدام طرق التحليل الحديثة و ذلك من أجل معرفة تأثير المتغيرات على الظاهرة موضوع الدراسة .

5 - أهمية الدراسة:-

يحقق موضوع البحث أهمية علمية و عملية معاً فالأهمية العلمية:- تتمثل فى إرتباطه بأبرز الموضوعات على الساحة الإقتصادية و تأثير كافة المجتمع بها ، تعد ظاهرة الركود التضخمي من المشاكل المعقدة التى تواجه معظم الإقتصاديات المعاصرة ، المتقدمة و المتخلفة على السواء. فهى تنتج آثاراً ضارة على مختلف الجوانب الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية ، كما تمثل نقطة خلاف بين العديد من المدارس الإقتصادية التى حاولت تحديد العوامل المفسرة لها . حيث تطور وسائل الإنتاج و ظهور الثورة المعلوماتية قد دفع بعض الإقتصاديين للإعتقاد بأن الأمراض الإقتصادية كالتضخم و الركود التضخمي أصبحت فى ذمة التاريخ ، و لكن الركود و التضخم لا يرجعان للإنتاج و تقنيات الإنتاج فحسب بل يرجعان فى الجوهر للتوزيع و إعادة الإستثمار الحكومى و الخاص فى الإقتصاد الوطنى ، فكلما زاد مستوى التطور الإقتصادى كلما زادت إمكانية حدوث الأزمات الإقتصادية .

أما الأهمية العملية :- جاءت هذه الدراسة محاولة لتقديم تفسير للظاهرة يتعلق بأهم أسباب حدوثها فى الإقتصاد السودانى ، و يركز على بعض المحددات وهى سياسة التحرير الإقتصادى ، انفصال الجنوب ، عرض النقود، الناتج المحلى الاجمالى ، عجز الموازنة ، الانفاق الحكومى، و أثرها فى ظهور مشكلة الركود التضخمي. مع ضرورة الإهتمام بدراسة مراحل تطور الفكر الإقتصادى القياسى ليكون منهجاً للمشتغلين فى هذا المجال خاصة تطور الفكر القياسى فى مجال نموذج الانحدار الذاتى ذى الفجوات الموزعة ARDL .

6 - منهجية الدراسة :-

تستخدم الدراسة المنهج الإستنباطى الإستقرائى ، و الوصفى التحليلى فى جمع المعلومات من الكتب و المراجع و الدراسات السابقة و منشورات تقارير بنك السودان وكذلك استخدام اسلوب المنهج القياسى فى بناء و تقدير و تقييم النموذج تحليل و عرض النتائج و ذلك من خلال استخدام برنامج التحليل القياسى E- Views .

7 - مصادر البيانات :-

اعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية المختلفة من الكتب و مراجع و تقارير و منشورات بنك السودان و وزارة المالية و المجالات الإقتصادية و الدراسات السابقة و الانترنت بالإضافة إلى الدوريات و المطبوعات التى تناولت الموضوع .

8 - حدود البحث الزمنية و المكانية :-

الحدود المكانية :- سوف يقوم الباحث بدراسة مشكلة البحث داخل الحدود الجغرافية للسودان .
الحدود الزمنية :- يتناول البحث ظاهرة الركود التضخمي فى الاقتصاد السودانى خلال الفترة 1980 - 2015م ، حيث شهد الاقتصاد السودانى فى تلك الفترة تدهوراً اقتصادياً مستمراً و نمو متدنياً نتيجة لعدم الاستقرار السياسى ، حرب الجنوب ، الجفاف و التصحر، السيول و الفيضانات و الأزمة الاقتصادية العالمية .

9 - هيكل البحث :-

يتكون البحث من خمسة فصول حيث يحتوى الفصل الأول الاطار المنهجى و الدراسات السابقة و يتكون من مبحثين، المبحث الأول الإطار المنهجى للدراسة و يشمل المقدمة ، و خطة البحث ، و المبحث الثانى الدراسات السابقة. أما الفصل الثانى الإطار النظرى لظاهرة الركود التضخمي و الاجتهادات العلمية لتفسيره ، حيث يتكون من أربعة مباحث ، المبحث الأول يتناول مؤشرات ظاهرة الركود التضخمي ، أما المبحث الثانى مفهوم و تعريف الركود التضخمي، و يتناول كذلك الركود التضخمي من خلال المدارس الاقتصادية ، أما المبحث الثالث الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للركود التضخمي ، المبحث الرابع يتناول السياسات الاقتصادية الكلية، ثم الفصل الثالث الانحدار الذاتى ذي الفجوات الزمنية الموزعة ، و يتكون من ثلاثة

مباحث، المبحث الأول طبيعة الابطاء و أسباب وجوده ، أما المبحث الثانى أنواع نماذج فترات الإبطاء ،
و المبحث الثالث تقدير نماذج الانحدار الذاتى ، وفى الفصل الرابع محددات ظاهرة الركود التضخمي فى
الاقتصاد السودانى، ويتكون من ثلاثة مباحث، المبحث الأول هيكل الاقتصاد السودانى (1980 -2015م)
، و فى المبحث الثانى الركود التضخمي فى السودان ، أما المبحث الثالث محددات ظاهرة الركود
التضخمي فى الاقتصاد السودانى ، أما الفصل الخامس منهجية التحليل و صياغة نموذج الدراسة ،
حيث يتكون من ثلاثة مباحث ، المبحث الأول ، مفهوم و متطلبات النموذج الاقتصادى ، أما المبحث
الثانى ، تقدير و تقييم النموذج ، و المبحث الثالث يتناول مناقشة فرضيات و نتائج الدراسة و التوصيات .

2-1 الدراسات السابقة

1- دراسة محمد ابراهيم عواد (1993م) (1) :-

تكمن مشكلة الدراسة فى ضرورة فهم هذا البعد الجديد لازمة الاقتصاد الراسمالى الراهنة أى ظاهرة الركود التضخمي ، و ذلك عبر التعرف علي و اقعها و السياسات التى قدمتها المدارس المختلفة فى الفكر الاقتصادى الراسمالى لمواجهة تلك الظاهره بعد أن انبرت لتفسيرها .

أهداف الدراسة :-

1- الكشف عن خبرة النظام الراسمالى فى تصريف أزمة الكساد الكبير وما خلفته من آثار على الدول النامية .

2- تحليل ظاهرة الركود التضخمي ، وذلك بالتركيز على وأقعها وتفسيرها وسياسات مواجهتها .

3- رصد وتحليل انعكاس التضخم الركودى على اقتصاديات الدول النامية و من بينها الاقتصاد المصرى .

2- دراسة إبراهيم لطفي عوض (2002 م) (2) :-

يتناول البحث ظاهرة الركود التضخمي فى الاقتصاد المصرى و ذلك من خلال الفترة الممتدة من 1974 - 1998 م تكمن مشكلة الدراسة فى عدم وضوح الأسباب الكامنة وراء ظاهرة الركود التضخمي فى الاقتصاد المصرى .

تستهدف الدراسة تحديد الأسباب الرئيسية لظاهرة الركود التضخمي فى الإقتصاد المصرى فسوف تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية :

1- كيف يتم رصد ظاهرة الركود التضخمي أو التعرف على وجودها من عدمه فى اقتصاد ما ؟

و ما هي العوامل المفسرة لها بصفة عامة ؟

2- ماهي الخصائص المميزة لظاهرة الركود التضخمي .

1 محمد ابراهيم عواد ، التضخم الركودى و انعكاسه على اقتصاديات الدول النامية مع الإشارة إلى الاقتصاد المصرى ، اطروحة دكتوراه ، جامعة بنها ، كلية التجارة ، قسم الاقتصاد ، 1993م .

1- إبراهيم لطفي عوض ، ظاهرة الركود التضخمي فى الإقتصاد المصرى ، رسالة ماجستير - جامعة الزقازيق ، كلية التجارة - قسم الاقتصاد ، 2002م .

3 - ماهي العوامل المفسرة لظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري ، وما هو العامل الأكثر تأثيراً في هذه الظاهرة؟ و هل هذه العوامل مستقرة خلال الزمن أم إن أهميتها النسبية تختلف من فترة إلى أخرى؟

4 - في ضوء العوامل المفسرة لظاهرة الركود التضخمي ، كيف يمكن تفسير الآلية التي تحدث بها ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري .

تفترض الدراسة :- أن الأرتفاع في تكلفة الأنتاج من ناحية ، و التغيرات الهيكلية في الاقتصاد المصري من ناحية أخرى يمثلان الشروط الضرورية و الكافية لحدوث الركود التضخمي في الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة .

تعتمد الدراسة منهجياً على ثلاثة أنواع للتحليل الاقتصادي :-

الاول :- التحليل النظري لابعاد المشكلة البحثية و ذلك في ضوء موقعها في النظرية الاقتصادية و كذلك المحاولات التي تمت بغرض التاصيل العلمي لظاهرة الركود التضخمي و يتم ذلك من خلال الإطلاع على المراجع العربية و الأجنبية التي تناولت شرح وتحليل هذه الظاهرة .

الثاني :- التحليل الكمي المقارن عبر الزمن و ذلك بهدف تتبع الظاهرة عملياً فضلاً عن بيان الدور الذي يمكن إن تمارسه العوامل المفسرة على هذه الظاهرة ، وسوف يتم ذلك من خلال الإعتماد على البيانات المنشورة بواسطة أجهزة الاحصاء الرئيسية في الدولة و خارجها .

الثالث :- بالتحليل القياسي حيث يتم استخدام الأساليب القياسية الملائمة لدراسة العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات الاخرى المفسرة للظاهرة ، الأساليب القياسية المستخدمة في الدراسة ، أسلوب الانحدار المتعدد على النحو التالي :-

أ- في حالة أرتفاع تكاليف الأنتاج :-

$$Y=C_0+\beta_1X_1+\beta_2X_2+\beta_3X_3+\beta_4X_4+\mu$$

حيث أن :-

معدل الركود التضخمي = Y ، C مقدار ثابت ، X_1 تكلفة وحدة الناتج من الأجور ، X_2

سعر السلعة الوسيطة ، X_3 سعر الصرف ، X_4 سعر الفائدة الحقيقي ، μ الخطأ العشوائي

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$ معاملات المتغيرات السابقة

ب - فى حالة التغيرات الهيكلية :-

$$Y = C_0 + \beta_1 A_1 + \beta_2 A_2 + \beta_3 A_3 + \mu$$

حيث أن :-

معدل الركود التضخمي $Y =$ ، C مقدار ثابت ، A_1 ، اجمالى العجز فى الموازنة A_2 التغير فى هيكل الطلب الكلى ، A_3 التغير فى هيكل قوة العمل ، U الخطأ العشوائي $\beta_1 \beta_2 \beta_3$ معاملات المتغيرات السابقة .

و من نتائج التحليل النظري و التطبيقي لأبعاد هذه الظاهرة تنتهى الدراسة إلى النتائج التالية :-
أن ظاهرة الركود التضخمي فى الاقتصاد المصرى يمكن إرجاعها إلى عدة عوامل يتعلق بعضها بارتفاع تكاليف الإنتاج و يتعلق البعض الآخر منها بالتغيرات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى . فمن الناحية النظرية تبين أن هذه الظاهرة يمكن أن تنشأ نتيجة تأثير أي من هاتين المجموعتين أو كلاهما .
و من الناحية التطبيقية تبين أن هذه الظاهرة تحدث بسبب انخفاض تكلفة وحدة الناتج من الأجور ، أو بسبب ارتفاع تكلفة السلع الوسيطة المحلية .

أوصت الدراسة بضرورة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لزيادة الحجم للاستثمار . كذلك تشجيع الاستثمارات كثيفة العمل .

3 - دراسة بن بوزيان جازية⁽¹⁾ (2005 - 2006م) :-

مشكلة الدراسة :-

ما حقيقة التضخم فى الجزائر ؟

هل توجد علاقة بين التضخم و البطالة فى الجزائر و إن وجدت فهل هي علاقة عكسية أم طردية

أي السياستين أنجح لمواجهة هذه الظاهرة المالية أم النقدية ؟

كيف يتم مواجهة التحديات فى مجال التشغيل ؟

إلى أي مدى ساهمت التدابير المتعددة فى الاقتصاد الجزائري التحكم فى التضخم و البطالة ؟

1 بن بوزيان جازية ، التضخم الركودى فى الجزائر ، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير فى الاقتصاد ، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان - كلية الاقتصاد والتجارة وعلوم التسيير ، 2005 - 2006م .

فرضيات الدراسة :-

ستحاول هذه الدراسة تحليل كل من ظاهرة التضخم و البطالة في الجزائر ، مع التركيز على تقسيم الاقتصاد الجزائري إلى مرحلتين ، أولها ما قبل الأزمة البترولية 1986م وهي المرحلة التي شهدت اقتصاد متركزاً كان يعتمد على سياسة التخطيط و التدخل الدائم و المباشر للدولة ، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة ما بعد الأزمة و التي تميزت بالانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق و ترك السوق يلعب دوره في الحياة الاقتصادية .

أهداف الدراسة :-

- 1- أن اتباع الجزائر لسياسة التعديل الهيكلية كان لها الأثر الكبير في زيادة معدلات البطالة .
- 2- تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار يتطلب إصلاحات جزئية في النظام الاقتصادي ككل .
- 3- قد يساهم التحسن التدريجي للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر ، إضافة إلى الإنفراج الأمني إلى تحسن نسبي في المناخ الإستثماري و بالتالي توفير مناصب الشغل .

نموذج الدراسة :-

$$CPI = a_1 * M_t + a_0 + E_t$$

$$C_t = a_t * I_t + a_0 + E_t$$

حيث أن :- C ، معدل البطالة ، I معدل التضخم ، CPI المؤشر العام لاسعار الإستهلاك

كما توصلت الدراسة للنتائج التالية :-

السلاسل الزمنية لكل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى عند مستوى 1 % وكذلك عند مستوى 1 % تكون هنالك علاقة تكامل مشترك بين النقود و الأسعار في الجزائر و كذلك بين التضخم و البطالة .

4 - دراسة د. بتول مطر عبادي (2006م)⁽¹⁾ :-

مشكلة الدراسة :- رغم التطورات الاقتصادية التي حققتها البلدان المتقدمة إلا إنها ما زالت تعاني من مشكلة التضخم الركودي ، و تعاني من آثارها السلبية على مجمل النشاط الاقتصادي .

1، د . بتول مطر عبادي ، التضخم الركودي في بلدان متقدمة مختارة للمدة (1970 - 2004م) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، 2006م

هدف البحث :- فى البحث محاولة مبسطة لتوضيح وجهات النظر حول ظاهرة التضخم الركودى وتشخيص الأسباب الكامنة وراء انبثاقها وتطورها .

فرضية البحث :- يعد انخفاض معدلات النمو الاقتصادى و معدلات التضخم من بين الأسباب التى أدت إلى تعميق مشكلة التضخم الركودى .

من أهم النتائج التى توصلت لها الدراسة هى إن انتشار البطالة فى معظم البلدان المتقدمة الكبرى بدءاً من عام 1973م هو بما لا يقبل الشك مرتب بالأزمات الاقتصادية التى كانت تعصف باقتصاديات تلك البلدان ، و إن الخلل الذى يحدث فى التوازن بين الطلب الكلى و العرض الكلى يؤدى إلى ظهور التضخم باستمرار .

5 - دراسة د. فواز جار الله و د. هيثم أكرم سعيد (2009م) (1) :-

مشكلة الدراسة :- على الرغم من ان التجارب الدولية قد أعطت نتائج متباينة فى تطبيق سياسات و إجراءات صندوق النقد الدولى من أجل تخفيض حده هذه الظاهرة على العديد من الدول و بالأخص البلدان النامية ، إلا أنها لم تتجح فى ذلك كون أن الغرض من هذه الإجراءات هو تحقيق فوائد او مصالح تنعكس بصورة إيجابية على الدول الرأسمالية الصناعية و بالمقابل تفاقم الأزمة على الدول النامية وبالأخص دول أميركا اللاتينية .

أهداف البحث :- يهدف البحث إلى دراسة وتحليل أثر التضخم الركودى فى النمو الاقتصادى فى بلدان الدول النامية وذلك من خلال الإعتماد على الأطر النظرية والتطبيقية ، والتأكيد على تحليل النتائج و المسببات لهذه الظاهرة و تأثيراتها على معدل النمو الاقتصادى لهذه الأقطار .

فرضية البحث :- تنطلق فرضية البحث من خلال إثبات أن العوامل الداخلية و الخارجية كان لها الدور المؤثر فى إبراز ظاهرة التضخم الركودى لبلدان العينة موضوع الدراسة وانعكاساتها على النمو الاقتصادى فى هذه البلدان .

1 د . فواز جار الله ، و د . هيثم أكرم سعيد ، تأثير التضخم الركودى فى الدول النامية للمدة من 1984 - 2002م ، مجلة بحوث مستقبلية العدد (25) 26\ (2009م

منهج البحث :- اعتمد الباحث على التحليل الخاص بظاهرة التضخم الركودى بعد انتهاء فرضيات منحنى فيليبس واستعراض هذه الظاهرة فى الدول المتقدمة والنامية وصولاً إلى نموذج تركيب خطي يتم من خلاله احتساب معدل التضخم الركودى من خلال العلاقة بين التضخم والبطالة ومن ثم أثر هذه الظاهرة فى النمو الاقتصادى فى بلدان العينة المختارة .

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + U_i \quad \text{-: نموذج الدراسة}$$

حيث أن Y معدل النمو للناتج المحلى الأجمالى ، X_1 معدل التضخم الركودى ، X_2 الزمن ، U_i المتغير العشوائى .

نتائج الدراسة :- مجتمع الدراسة يضم سبعة دول من دول اميركا اللاتينية و البحر الكاريبي (الأرجنتين ، البرازيل ، شيلي ، فنزويلا ، كوستاريكا ، الأروغواي ، الأكوادور) تكشف النماذج القياسية عن وجود علاقة طردية ذات تأثير معنوى بين التضخم الركودى و معدل النمو بالناتج المحلى الاجمالى مقيساً بالاسعار الثابتة فى كل من دول العينة ما عدا فنزويلا فقد أشارت نتائج التقدير إلى وجود علاقة عكسية ذات تأثير معنوى بين متغيرى معدل النمو فى الناتج المحلى الإجمالى و التضخم الركودى و ذلك لان التضخم الركودى يزداد بمعدلات متناقصة إذ أن فنزويلا دولة نفطية تمثل عائداتها النفطية الجزء الأكبر من دخلها القومى الذى يتزايد باستمرار بذلك لا تظهر تأثيرات التضخم الركودى على معدل النمو بالناتج المحلى الاجمالى .

6 - دراسة رمضان السيد أحمد معن (2010م)⁽¹⁾ :-

تهدف الدراسة الى تحديد ماهية الركود التضخمي و ملامحه و أسبابه و طرق العلاج مع دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى مقارنة ببعض الدول محل الدراسة و التعرف على التقلبات الاقتصادية و التفسير الهيكلى لأزمة الاقتصاد الراسمالي و التعرف على منحنى فليبيس و الركود التضخمي و ظاهرة الركود التضخمي و أسباب ظاهرة الركود التضخمي فى الدول الراسمالية ، و أسباب ظاهرة الركود التضخمي فى مصر و تجارب بعض الدول فى الركود التضخمي و سياسات العلاج .
تكمّن مشكلة الدراسة فى معرفة أسباب ظاهرة الركود التضخمي .

1- رمضان السيد أحمد معن ، ظاهرة الركود التضخمي- دراسة مقارنة ، بحث مقدم لنيل درجة دكتوراة الفلسفة فى الاقتصاد ، كلية التجارة - جامعة طنطا - قسم الاقتصاد والمالية العامة، 2010م.

استعرضت الدراسة ظاهرة الركود التضخمي في الدول الرأسمالية (الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة) و الدول حديثة التصنيع (ماليزيا) بالتركيز على الاقتصاد المصري. من حيث أسبابها ، وملاحها و آثارها، و تفسيرها ، و طرق علاجها - من خلال تحليل نظري و قياسي . وتوصلت الدراسة إلى أن ملامح الظاهرة تكاد تكون متشابهة في الدول محل الدراسة ، وهي إرتفاع معدلي البطالة و التضخم بما يجاوز 8% ، إلا أن أسباب الظاهرة في الدول الرأسمالية تختلف نسبياً عنها في الدول النامية ومنها مصر ، و أكدت الدراسة القياسية خلال الفترة 1974-2009م إلى أن الإختلافات الهيكلية وإرتفاع تكاليف الإنتاج من العوامل المؤثرة للظاهرة . في حين لم يكن التضخم المستورد والسياسات المتبعة (الإصلاح الإقتصادي) معنوي أي (لم تفسر الظاهرة) وقد يكون ذلك راجعاً إلى عدم دقة البيانات التي تتصف بها الدول النامية، كما توصلت الدراسة إلى أن منحى فيليبس التقليدي لا ينطبق على واقع الإقتصاد المصري ، في حين ينطبق منحى فيليبس للكينزيين الجدد على واقع الإقتصاد المصري و الأمريكي و البريطاني .

7 - أ. ميسوم طالبى (2010م) (1) : -

هدف الدراسة :-

تهدف الدراسة إلى فهم البعد الجديد لازمة الاقتصاد الرأسمالي الحالية والتي تكمن فى ظاهرة التضخم الركودى ، وذلك من خلال التعرف على واقعها والسياسات التى قدمتها المدارس المختلفة فى الفكر الاقتصادى الرأسمالى لمواجهة تلك الظاهرة ، حيث كان القصد من ذلك الوقوف على مدى فعالية هذه السياسات التى اتبعت على الصعيد المحلى فى التصدى لهذه الظاهرة ، وهل كانت كافية فى حد ذاتها من اقتلاع جزور هذه الظاهرة ، أم أن المنظومة الرأسمالية قد اتبعت أساليب أخرى على المستوى العالمى لتصدير أزمة التضخم الركودى .

1 أ. ميسوم طالبى ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجلفة - الجزائر ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية 2010م

8 - دراسة :- عزة محمد حجازى (2010م)⁽¹⁾

مشكلة الدراسة :- تكمن مشكلة الدراسة فى اجابة السؤال الذى يشغل تفكير الكثير من الاقتصاديين وصانعى القرار وهو هل أحد أهداف الألفية الثالثة المتمثل فى تخفيض معدل الفقر المتوقع عام 2015م إلى نصف ما كان عليه عام 1990م ، ما زال من الممكن تحقيقه فى ظل سيادة الركود الاقتصادى الذى أصاب أغلب دول العالم .

فرضية الدراسة :- فإن فرضية الدراسة المراد اختبارها تتمثل فى وجود أثر معنوى للركود الاقتصادى فى الفقر فى بعض الدول النامية، كما أوضحت النظرية الاقتصادية ، و أغلب الدراسات التطبيقية أتفقا على تأثر الفقر بكل من النمو الاقتصادى و نمط توزيع الدخل ، فقد تم أخذ هذين المتغيرين فى الاعتبار عند اختبار فرضية الدراسة ، غير أن الركود الاقتصادى الذى تم التعبير عنه بارتفاع معدل البطالة ليس بالمحدد الوحيد للفقر. لهذا تم اختبار فرضية الدراسة فى إطار عدة محددات تعتبر أساسية فى تفسير تغير معدل الفقر ، لذلك نجد أن الركود الاقتصادى (تم التعبير عنه بمعدل البطالة) ، والنمو الاقتصادى (تم التعبير عنه بمعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى) ، و نمط توزيع الدخل (تم التعبير عنه بمعامل جيني) .

أهداف الدراسة :- تم اختبار فرضية الدراسة على بعض الدول النامية ، بالإضافة إلى التعرف على تطور الفقر فى الاقتصاد المصرى و علاقته بتطور محدداته محل الدراسة والمتمثلة فى النمو الاقتصادى و توزيع الدخل و الركود الاقتصادى ، كما تهدف الدراسة إلى تقديم بعض المقترحات التى من شأنها الحد من الفقر فى ظل سيادة الركود الاقتصادى ،

منهج الدراسة :- تتبع الدراسة المنهج النظرى فى عرض محددات الفقر ، وفقاً لما تنص عليه النظرية الاقتصادية ، مع الإشارة إلى بعض الدراسات التى تناولت محددات الفقر فى بعض الدول النامية ، كما تتبنى الدراسة المنهج التطبيقى عند اختبار فرضية الدراسة على بعض الدول النامية ، هذا بالإضافة إلى تبني المنهج التحليلي فى دراسة تطور العلاقة بين الفقر ومحدداته فى الاقتصاد المصرى .

1 عزة محمد حجازى ، اثر الركود الاقتصادى فى الفقر مع إشارة خاصة إلى مصر ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان - مصر ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد (51) صيف 2010م

نموذج الدراسة :-

$$POV = a + \beta_1 Une + \beta_2 Gini + \beta_3 GDPG + \mu_i$$

حيث إن :- Pov معدل الفقر، Une معدل البطالة، Gini Index معامل جيني (وهو مؤشر يقيس العدالة أو التفاوت في توزيع الدخل) ، GDPG معدل النمو السنوي للنتائج المحلي الاجمالي، μ_i الخطأ العشوائي .

و من نتائج النموذج الانحدار المتعدد ظهر الاثر المعنوي السالب للنمو الاقتصادي في الفقر ، فارتفاع معدل نمو الناتج يؤدي إلى انخفاض معدل الفقر ، مع الاخذ في الاعتبار أن هذا الاثر سوف يزداد إذا صاحبت النمو عدالة أكبر في التوزيع ، و يحدث العكس في حالة زيادة التفاوت في التوزيع ، وتوضح النتائج الأثر المعنوي الموجب لتوزيع الدخل على الفقر، فانخفاض قيمة معامل جيني تؤدي إلى إنخفاض الفقر في الدول محل الدراسة ، كما توضح النتائج الأثر المعنوي الموجب لمعدل البطالة في الفقر، فارتفاع معدل البطالة الذي يعكس سيادة الركود الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع معدل الفقر. و من أهم توصيات الدراسة ، ضرورة توفير مصادر تمويل أكبر للصندوق الاجتماعي للتنمية حتى يقوم بدور أكبر في تمويل المشروعات الصغيرة و المتناهية الصغر التي تخدم الفقراء ، و كذلك العمل على استعادة النشاط بالخروج من الركود التضخمي الذي يعانىة الاقتصاد المصرى بالإضافة إلى تحفيز نمو الناتج المحلي الاجمالي .

9 - دراسة :- إلهام حسن عبد الرحمن بكر خلال الفترة (1990-2010) (1)

تمثل مشكلة الركود التضخمي واحدة من أهم المشكلات التي تواجه الكثير من الدول لمتقدمة منها و النامية . و قد ظهرت مشكلة الركود التضخمي في الاقتصاد الغربى في نهاية الستينات من القرن العشرين و بالتحديد ابتداءً من عام 1968 في دول أوروبا الغربية و زادت حدتها عند ارتفاع اسعار البترول العالمية و ارتفاع معدلات البطالة في منتصف السبعينات (1973-1974) و تكررت نفس الظاهرة في نهاية السبعينات و بداية الثمانينات (1979-1980) ومازالت الكثير من دول العالم تعاني من هذه المشكلة حتى الان كما هو الحال في مصر اذا كان الاقتصاد يعانى من انخفاض في حجم الانتاج و العمالة في الاجل

1- إلهام حسن عبد الرحمن بكر ، تحليل دور السياسات المالية والنقدية في علاج مشكلة الركود التضخمي مع الإشارة إلى مصر خلال الفترة (1990-2010) ، أطروحة ماجستير ، جامعة دمنهور ، كلية التجارة قسم الإقتصاد.

القصير فيمكن للدولة علاج هذه المشكلة باتباع سياسة مالية توسعية - زيادة الانفاق الحكومي مثلا مما من شأن هذه السياسة زيادة الطلب الكلي فيزيد الانتاج من جديد وتزيد العمالة و لكن قد يرتفع معدل التضخم و يتوقف ذلك على مرونة الجهاز الانتاجي ولكن اذا استمر معدل الانتاج و العمالة في الانخفاض على مدى فترة زمنية طويلة و صاحب ذلك ارتفاع في معدل التضخم فيواجب الاقتصاد اذا بما يسمى بالركود التضخمي موضوع هذه الدراسة و عليه فانه يجب على الدولة تحديد الاسباب الرئيسية المسببة لمشكلة الركود التضخمي لإتخاذ الاجراءات اللازمة لعلاج هذه المشكلة يعرف الركود التضخمي بالحالة التي يعاني فيها الاقتصاد من ارتفاع معدل البطالة و في الوقت ذاته يعاني من ارتفاع معدل التضخم ، و قد تبدو هذه الظاهرة متناقضة مع ما اوضحت فيليبس في تحليله و الذي يقر بوجود علاقة عكسية بين معدل البطالة و معدل التضخم .

و عليه فان التحرك من نقطة للأخرى على نفس المنحنى لايعبر عن الركود التضخمي و لكن الانتقال من منحنى الى منحنى آخر أعلى منه هو ما يوضح مشكلة الركود التضخمي حيث يعاني الاقتصاد من معدل مرتفع من التضخم و في الوقت نفسه يعاني معدلا مرتفعا من البطالة يمكننا التعرف على مشكلة الركود التضخمي في أي اقتصاد من خلال التعرف على معدلي البطالة والتضخم وقد استخدمت بعض الدراسات مؤشر البؤس الاقتصادي ليقاس الركود التضخمي في حين اعتمد البعض الاخر على معدل الركود التضخمي كمؤشرا للقياس ، الآن كل منهما يساوي مجموع معدلي البطالة و التضخم، على ان يكون هذا المجموع أعلى من 8% .

10 - دراسة د. هشام لبزة و د. محمد الهادي ضيف الله (2014م)⁽¹⁾

مشكلة الدراسة :-

دراسة العلاقة السببية بين ظاهرتي التضخم و البطالة في الاقتصاد الجزائري

هدف الدراسة :- الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو الوصول إلى ايجاد السببية بين ظاهرتي التضخم و البطالة في الجزائر و ذلك من خلال ايجاد علاقة هذا الاخير كظاهرة اقتصادية ولها فعالية أساسية بالمتغيرات الاقتصادية الأساسية الأخرى .

1د . هشام لبزة ، و د. محمد الهادي ضيف الله ، دراسة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي التضخم و البطالة في الجزائر خلال الفترة من 1984 - 2010 م ، جامعة الوادي ، مجلة رؤى اقتصادية ، العدد السابع ، ديسمبر 2014 م .

النتائج الدراسة :-

من خلال تطبيق لمجموعة من الصدمات العشوائية و تحليل التباين و دراسة السببية بين المتغيرات المدروسة - (سيمس ، غرانجر) تم استنتاج العلاقة الموجودة بين هذه المتغيرات المدروسة ، و التي تسمح لنا بقياس الاثر المفاجى فى ظاهرة أو فعالية اقتصادية معينة على باقى المتغيرات المدروسة الاخرى .

و بتقدير النموذج الخطى و قبل ذلك دراسة استقرارية السلاسل لظاهرتي البطالة و التضخم ، من اجل إيجاد اثر البطالة على التضخم أكدت أنها ليست متكاملة من نفس الدرجة ، من اختبار سيمس تبين أنه لا توجد سببية من ظاهرة التضخم نحو البطالة و من ظاهرة البطالة نحو التضخم . و جود سببية بين ظاهرة التضخم نحو البطالة فى الاقتصاد الجزائرى ، و كذلك هناك سببية بين البطالة نحو التضخم حسب غرانجر ، حسب معطيات الاقتصاد الجزائرى هناك أثر ضعيف للتضخم نحو البطالة .

11- دراسة :- نهاد محمد على ادريس (2013م)⁽¹⁾

تهدف الدراسة إلى توضيح دور السياسة النقدية وكيفية استغلال أدواتها بكفاءة وفعالية بغرض التغلب علي مشكلة الركود التضخمي ، حيث تسعى جميع الدول سواء متقدمة أو نامية فى التغلب عليها نظراً لما تحويه من مشكلتين (التضخم و البطالة) يعتبر تجاوزهما نجاحاً للدول التى قامت باستهدافهما، ومن ثم فقد تناول البحث كيفية توجيه أدوات السياسة النقدية لاستهداف التضخم وعلاج البطالة وكيف يمكن تحقيق القدر الاقصى من الأهداف المرجوة بأقل قدر من الأثار العكسية عند تطبيق أدوات هذه السياسة.

12 - دراسة :- سماح غانم عبد الكريم خلال الفترة من (1991 - 2010م)⁽²⁾

مشكلة الدراسة :- تتلخص مشكلة الدراسة فى معالجة ظاهرة الركود التضخمي الذى يعانى منه الاقتصاد السورى و الوقوف على الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة ، وكيفية معالجة تلك الأسباب و الحد من الاثار الناجمة عنها على كافة الأصعدة وفقاً للأهمية النسبية لكل منها .

1 نهاد محمد على ادريس ، فعالية السياسة النقدية فى مواجهة الركود التضخمي فى مصر ، اطروحة دكتوراه ، جامعة السويس ، كلية التجارة ، قسم الاقتصاد ، 2013م

2 سماح غانم عبد الكريم ، التضخم الركودى فى سوريا أسبابه ونتائجه ، دراسة معدة لنيل درجة الدكتوراه فى الاقتصاد ، جامعة دمشق - كلية الاقتصاد قسم الاقتصاد ،

أهداف الدراسة :- تهدف الدراسة إلى الوقوف على العوامل المفسرة لظاهرة التضخم الركودى فى سوريا، ومعالجة الأسباب الرئيسية التى أدت إلى حدوثها ، وصياغة مجموعة من الإجراءات والمقترحات الواجب اتباعها للتخفيف من حدة آثارها وذلك بعد القيام بتحليلها والتعرف على العوامل الرئيسية والثانوية المسببة لها .

منهج الدراسة :- تعتمد الدراسة على منهج علمى مختلط يجمع بين ماهو استنباطي و وصفي و بين ما هو تحليلي استقرائي ، فقد اهتمت بالجانب الاستنباطي للتعرف على خلاصات الدراسات السابقة و النتائج التى توصلت اليها و استنتاج ما يمكن الإستفادة منه وتوظيفه فى هذه الدراسة . بالإضافة إلى وصف حاله العامه لظاهرة التضخم الركودى الذى يعانى منه الاقتصاد السورى منذ فترة طويلة من الزمن و ذلك من خلال التعرف على العوامل المكونه لهذه الظاهرة و الوقوف على الأسباب التى أدت إلى نشؤها بالإعتماد على تحليل البيانات المتاحة ذات العلاقة بهذه الظاهرة مستخدمين الاساليب القياسية الحديثة لتحليل السلاسل الزمنية والتكامل المشترك .

فروض الدراسة :-

- 1 - ارتفاع تكاليف الانتاج يشكل احد الأسباب الرئيسية للظاهرة المدروسة .
- 2- تساهم التغيرات التى تصيب العرض و الطلب الكليين فى احداث ظاهرة التضخم الركودى .
- 3- تعتبر فجوة التجارة الخرجية إحدى أهم قنوات نقل الظاهرة إلى سوريا .
- 4- تعد الفجوة بين الدخار و الاستثمار سبباً لنشوء الظاهرة فى سوريا .
- 5- يعتبر عجز الموازنة للدولة سبباً لنشوء الظاهرة فى سوريا .
- 6- أن اختلال هيكل الاستثمارات على مستوى الاقتصاد الوطنى يعتبر سبباً فى نشوء الظاهرة فى سوريا.
- 7- الخلل فى هيكل وبنية قوة العمل يعد سبباً فى نشوء الظاهرة فى سوريا .

نتائج الدراسة :-

وضح النموذج القياسي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات لذلك تم قبول الفرضية الاولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسابعة وبينما تم رفض الفرضية السادسة وذلك لان النتائج فى الاجل القصير تختلف نوعاً ما عن نتائج المدى الطويل ، فكل المتغيرات لا تتفق مع النظرية الاقتصادية حيث نجد أنها لا تؤثر على معدل التضخم الركودى فى الأجلين الطويل و القصير . ومن أهم توصيات الدراسة اتباع قاعدة ملائمة للسياسة المالية لحجم العجز المالي في الموازنة الحكومية وذلك من خلال العمل على زيادة الإيرادات و ترشيد النفقات ، كتخفي خسائر مؤسسات القطاع العام التي شكلت سبباً رئيسياً في مزاحمة الحكومة crowding out للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان ، فعندما تصل الحكومة إلى وضع يتعذر معه تمويل العجز المالي يتحول دور السياسة المالية إلى مسابرة التقلبات الاقتصادية Procyclical و ليس مواجهتها Countercyclical

13 - دراسة :- زاهد قاسم الساعدي(2013م)⁽¹⁾

مشكلة الدراسة :- تتلخص مشكلة الدراسة فى وجود موارد مالية ضخمة فى الاقتصاد العراقى متأتية من استخراج و تصدير النفط الخام فى الأسواق العالمية ، و كان من المفترض أن تسهم تلك الإيرادات النفطية فى تعزيز النمو الاقتصادى و التخلص من الركود و البطالة .

فرضية الدراسة :- أن حدوث الاختلالات الهيكلية ، وانطباع صفة الربعية فى الاقتصاد العراقى كان سبباً رئيساً فى حدوث مشكلة التضخم الركودى فى الاقتصاد العراقى .

هدف الدراسة :- تهدف الدراسة الى الخروج بمجموعة من النتائج المفسرة و الشارحة لهذه العلاقة المركبة من التضخم و البطالة ، و محاولة معرفة المتغيرات التى لها الدور الرئيس فى التأثير على المشكلة فى الاقتصاد العراقى .

منهجية الدراسة :- تعتمد الدراسة على المنهج الاستنباطي ، لغرض توضيح العلاقة بين التضخم و البطالة و الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد العراقى ، و كذلك استخدم الباحث الأسلوب القياسى للوصول إلى الأهداف .

1 زاهد قاسم الساعدي ، التضخم الركودى فى العراق ، جامعة البصرة ، مجلة العلوم الاقتصادية

نتائج الدراسة :-

توصلت الدراسة أن الاختلال الهيكلي في البنيان الاقتصادي أسهم في خلق ظاهرة معقدة و مركبة تتكون من البطالة الناشئة عن عدم قدرة القطاع الزراعي و الصناعي على استيعابها أو زيادة الطلب عليها من خلال زيادة الانتاج ، فضلاً عن أن القطاع النفطي يعتمد على تكنولوجيا كثيفة رأس المال و بالتالي لم يسهم هو الآخر في امتصاص البطالة الموجودة من خلال إنشاء صناعة تكرير النفط الخام ، كما يعتبر سعر الصرف من المتغيرات المؤثرة في دالة التضخم الركودي مما يعنى أن كل ارتفاع في سعر الصرف يودى إلى انخفاض في التضخم و العكس بالعكس ، و ذلك بسبب السياسة النقدية التوسعية في المدة الأولى من الدراسة ، و أتباع سياسة نقدية انكماشية في المدة الثانية من خلال رفع سعر الصرف للدينار العراقي مما يعني أن انخفاض قيمة السلع المستوردة من الخارج ، فينخفض المستوى العام للأسعار. من أهم نتائج الدراسة ضرورة مواكبة التطورات العالمية والإقليمية و التحول من اقتصاد يعتمد على النفط بالدرجة الأولى إلى اقتصاد قائم على المعرفة و تنويع الاقتصاد و باستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة ، كذلك إعتامد سياسة نقدية مناسبة بهدف امتصاص أثار الربيع على سعر الصرف ، وضرورة إعتامد السياسة المالية التوسعية لمعالجة الاختلالات الهيكلية للمشكلة (توجيه الإنفاق للقطاعات السلعية) ، لأن ذلك سوف يضمن تقليل البطالة وزيادة الدخل التي يحصل عليها مالكي عوامل الإنتاج ، فيكون التوسع بالإنفاق من النوع المحمود الذي يتجه لزيادة الطاقة الإنتاجية ، و توسع البنى التحتية .

14 - دراسة :- كمال الطاهر بشير عبد الرحمن (2014م)⁽¹⁾

مشكلة الدراسة تنطوي في عدم تحديد الأسباب الأكثر أهمية التي قادت لوجود الركود التضخمي في الاقتصاد السوداني من خلال الاجابة على الأسئلة التالية :-

ما هي أهم مميزات ظاهرة الركود التضخمي .

كيف يمكن التعرف على وجود ظاهرة الركود التضخمي في اقتصاد ما .

ما هي العوامل المصاحبة لظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد السوداني .

1- كمال الطاهر بشير عبد الرحمن ، قياس الركود التضخمي في الإقتصاد السوداني للفترة 1990-2012م بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في التنمية الإقتصادية والتخطيط الاستراتيجي ، جامعة الزعيم الأزهرى .

ما هي العوامل الأكثر أهمية و المؤثرة في وجود ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد السوداني .
ما هي المعايير التي يتم بها قياس الركود التضخمي .

يهدف هذا البحث إلى تعريف ظاهرة الركود التضخمي و تحديد مؤشراتها و أهم مميزاتها و العوامل المصاحبة لها و المؤثرة في وجودها في الإقتصاد السوداني ، و لتحقيق هذا الهدف تناول البحث المحاولات النظرية لبعض المدارس الإقتصادية في تفسير ظاهرة الركود التضخمي في إقتصاديات الدول الغربية. كذلك استعرض ملامحها في بعض النظريات الإقتصادية . كذلك تناول البحث ظاهرة الركود التضخمي في الإقتصاد السوداني بتناول ملامحه الرئيسية و نشأة و تطور هذه الظاهرة فيه من خلال مسيرته التاريخية التي صاحبته تحولات عميقة أدت إلى حدوث اختلال في توازنه العام .

و تناول البحث أيضاً قياس ظاهرة الركود التضخمي في النظريات النقدية التي تعتمد على نظرية كمية النقود لإيضاح العلاقة بين النمو في المعروض النقدي و النمو في الناتج الكلي بواسطة معايير اقتصادية و من ثم قياس هذه الظاهرة في الإقتصاد السوداني بناءً على معيار معدل الإستقرار النقدي أو الضغط التضخمي باستخدام بعض المؤشرات الإقتصادية .

تفترض الدراسة عجز الموازنة العامة للدولة و التي تمثل أحد المتغيرات الهيكلية المسببة لحدوث أحد مكوني الركود التضخمي في الإقتصاد السوداني وهو التضخم. كذلك تفترض الدراسة تفاقم النفقات يعتبر سبب رئيسي لعجز الموازنة العامة ، كما تعتبر تغطية العجز في الموازنة العامة عن طريق الاستدانة من النظام المصرفي من أسباب حدوث ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد السوداني . كما تفترض الدراسة ارتفاع تكلفة الانتاج يقود الى ارتفاع معدل البطالة و التضخم ، و تفترض كذلك التبعية الناجمة عن التغيرات الخارجية (سعر الصرف ، سعر النفط) أحد المعوقات الرئيسية في تحقيق التوازن الداخلي و الأجنبي للاقتصاد .

منهجية الدراسة :- تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي و المنهج التاريخي .

ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة الارتفاع في معدلات التضخم و البطالة في الغالب يصاحبه انخفاض في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي. كما توصلت الدراسة الى أن الاقتصاد السوداني عبر

مساره التاريخي تميز بالإضطراب بين الاستقرار وعدم الاستقرار وهذا يرجع بصفة أساسية الى عدم استقرار السياسات الاقتصادية والتنموية . وايضاً من أهم النتائج إذ يمثل عجز الموازنة العامة نتيجة لزيادة الانفاق العام الاستهلاكي وتغطية الحكومة لهذا العجز عن طريق الاستدانة من النظام المصرفي والدين الخارجي، ومن أهم توصيات الدراسة العمل الجاد على ايجاد معالجة جذرية لمشكلة الاختلالات الهيكلية الموجودة في الاقتصاد السوداني منذ استقلاله وذلك بتطبيق استراتيجيات وسياسات تنموية تؤدي الى تمكين هياكله وتنويع قاعدته الانتاجية . وكذلك العمل على التحكم في النسب المتلى لنمو المعروض النقدي لتفادي الضغوط التضخمية وكذلك الاتجاهات الانكماشية في الاقتصاد الوطني.

15- دراسة :- محمد خليل البحيصي (1)

مشكلة الدراسة :- تحدث مشكلة الدراسة عندما يزداد حجم الطلب على السلع و الخدمات (مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار) و في الوقت نفسه ينخفض حجم توظيف عنصر العمل (مما يؤدي إلى حدوث البطالة) . إذن تتلخص مشكلة البحث في ما هي الأسباب الحقيقية وراء ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد ، ما موقع ظاهرة الركود التضخمي من النظرية الاقتصادية ، و ما هي طبيعة ظاهرة الركود التضخمي و ماهيتها، و كيف تحدث، و لماذا تحدث ، و هل هناك عوامل داخلية تتضافر معاً مسببة حدوث هذه المشكلة ، أم أن هناك عوامل خارجية تتفاعل مع العوامل الداخلية مسببة حدوث هذه الظاهرة ، و هل هناك اختلاف في الأهمية النسبية للعوامل المسببة لظاهرة الركود التضخمي من وقت لآخر و من بلد لآخر .

فروض الدراسة :-

1- توجد علاقة بين كل من أسعار الفائدة على العملة المحلية و معدل الركود التضخمي .

2- كما توجد علاقة بين صافي العجز أو الفائض في الميزانية العامة و معدل الركود التضخمي .

3- ما هو تأثير مدفوعات الفائدة من الإيرادات على معدل الركود التضخمي .

4- ما هو أثر عرض النقد من العملات على معدل الركود التضخمي .

منهجية الدراسة :- استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي و المنهج القياسي .

1 محمد خليل البحيصي ، ظاهرة الركود التضخمي في الدول المتقدمة بين النظرية و التطبيق ، جامعة الأزهر غزة .

أهداف الدراسة :-

- 1- كيفية رصد ظاهر الركود التضخمي و التعرف على وجودها من عدمها في الاقتصاد .
- 2- التعرف على الخصائص المميزة لظاهرة الركود التضخمي .
- 3- الكشف عن العوامل المفسرة لظاهرة الركود التضخمي والتعرف ما إذا كانت هذه العوامل مستقرة خلال الزمن أم أن أهميتها النسبية تختلف من فترة لأخرى .
- 4- تفسير الآلية التي تحدث بها ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد .

و من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي :-

- 1- أدت المضاربة على العملات الأجنبية في أسواق العملات المحلية و الدولية إلى زيادة عرض النقود بصورة كبيرة في الدول المتقدمة و بشكل لا يمكن معه السيطرة على عرض النقود و التحكم فيه من خلال السياسات النقدية و المالية .
 - 2- إن السياسات الاقتصادية (المالية و النقدية) المتبعة من قبل السلطات النقدية و حكومات الدول المتقدمة لم تكن السبب الرئيسي و المباشر في حدوث ظاهرة الركود التضخمي .
 - 3- ارتبطت ظاهرة الركود التضخمي في الدول المتقدمة بانهيار نظام بريتون وودز و تحرير أسعار الصرف عام 1973 و بداية تداول العملات الأجنبية في الأسواق المالية .
- من أهم نتائج الدراسة :-

- 1- وضع قيود و شروط صارمة على عمليات المضاربة على العملات في الأسواق المحلية و الدولية .
- 2- الحد من تقلبات أسعار صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية الأخرى للحد من عمليات المضاربة على العملات .
- 4- إنشاء مراكز أبحاث مستقلة أو تابعة للبنك المركزي تقوم بمتابعة المتغيرات الاقتصادية على الصعيد العالمي ودراستها وتحليلها بهدف التنبؤ بتأثيرها على سعر صرف العملات الأجنبية و من ثم على سوق العملات .

❖ أوجه التشابه و الاختلاف بين الدراسة و الدراسات السابقة :-

تتفق الدراسة مع دراسة **كمال الطاهر بشير (2014م)** فى أنها تناولت الدراسة ظاهرة الركود التضخمي في الإقتصاد السوداني بتناول ملامحه الرئيسية و نشأة وتطور هذه الظاهرة فيه من خلال مسيرته التاريخية التي صاحبها تحولات عميقة أدت إلى حدوث اختلال في توازنه العام. إلا أنها تختلف فى الفرضيات، حيث تفترض الأخيرة ارتفاع تكاليف الانتاج يقود الى ارتفاع معدل التضخم والبطالة ، تقاوم النفقات يعتبر سبب رئيسى لعجز الموازنة العامه، كما تعتبر تغطية العجز فى الموازنه العامه عن طريق الاستدانة من النظام المصرفى من أسباب حدوث ظاهرة الركود التضخمي فى الإقتصاد السوداني ، بينما تفترض دراستى وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الركود التضخمي وكل من عرض النقود، ، عجز الموازنة، الانفاق الحكومى، سياسة التحرير الاقتصادى ، انفصال الجنوب، فى كل من الأجل الطويل و القصير. وعلاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين الركود التضخمي و الناتج المحلى الاجمالى فى كل من الأجل الطويل و القصير ، وتناولت دراسة كمال أيضاً قياس ظاهرة الركود التضخمي فى النظريات النقدية التي تعتمد على نظرية كمية النقود لإيضاح العلاقة بين النمو فى المعروض النقدي والنمو فى الناتج الكلي بواسطة معايير اقتصادية ومن ثم قياس هذه الظاهرة فى الإقتصاد السوداني بناءً على معيار معدل الإستقرار النقدي أو الضغط التضخمي باستخدام بعض المؤشرات الإقتصادية. كما تختلف الدراسة أيضاً فى أن دراستى تتبع المنهج الاقتصاد القياسى وكذلك الاختلاف فى الفترة الزمنية حيث تغطى دراستى الفترة من 1980 إلى 2015 م .

▪ وأيضاً تتفق مع دراسة **ابراهيم لطفى عوض (مايو 2002م)** فى مشكلة الدراسة و هى عدم وضوح الأسباب الكامنة وراء ظاهرة الركود التضخمي ، و فى كيف يتم رصد ظاهرة الركود التضخمي أو التعرف على وجودها من عدمه فى اقتصاد ما ، ولكن الاختلاف فى الفرضيات حيث تفترض الأخيرة التغيرات الهيكلية شروط ضرورية لحدوث ظاهرة الركود التضخمي . كما تختلف الفترة الزمنية للدراستين إلا انهما اتبعتا منهج الاقتصاد القياسى لحل المشكلة .

▪ كذلك تختلف الدراسة مع دراسة **بن بوزيان جازية (2005 - 2006م)** حيث تقوم الأخيرة بتحليل كل من ظاهرة التضخم والبطالة فى الجزائر مع التركيز على تقسيم الاقتصاد الجزائرى

إلى مرحلتين أولهما ما قبل الأزمة البترولية 1986م وهي المرحلة التي شهدت اقتصاداً متركزاً كان يعتمد على سياسة التخطيط والتدخل الدائم والمباشر للدولة ، أما الثانية فهي مرحلة ما بعد الأزمة التي تميزت بالانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق وترك السوق يلعب دوره في الحياة الاقتصادية ، إلا أنهما يتفقان في استخدام منهج الاقتصاد القياسي ، حيث قامت الأخيرة باستعمال طريقة التكامل المشترك ومدى تأثيرها على علاقات التوازن في المدى الطويل .

■ كذلك تتفق مع دراسة د. فواز جار الله وهيتم أكرم سعيد (1984 - 2002م) في تناول آراء المدارس الاقتصادية في تفسير ظاهرة الركود التضخمي، هذا بالإضافة إلى أنهما اتبعتا منهج الاقتصاد القياسي لحل المشكلة إلا أنهما يختلفان في الفترة الزمنية للدراستين . كما أن دراستي مختصرة على دراسة الظاهرة في السودان أما الأخيرة تشير إلى دراسة تأثير الركود التضخمي على النمو الاقتصادي في الدول النامية - مع احتساب معدل التضخم الركودي من خلال العلاقة بين التضخم والبطالة ومن ثم أثر هذه الظاهرة في النمو الاقتصادي في بلدان العينة المختارة .

■ وكذلك تختلف عن دراسة رمضان السيد حيث تناولت الظاهرة في الدول الرأسمالية (الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة) و الدول حديثة التصنيع (ماليزيا) بالتركيز على الاقتصاد المصري. بينما تركز دراستي على الاقتصاد السوداني . كما توصلت دراسة رمضان إلى أن أسباب الظاهرة في الدول الرأسمالية تختلف نسبياً عنها في الدول النامية و منها مصر ، كذلك الاختلاف في الفترة الزمنية 1974-2009م .

■ كذلك تختلف عن دراسة الهام حيث كانت الأخيرة دراسة تحليلية تناولت الجوانب النظرية و تاريخ ظهور المشكلة و كذلك الاختلاف في الفترة الزمنية 1990 - 2010م .

■ وأيضاً تختلف عن دراسة نهاد محمد على ، في أن الأخيرة تهدف إلى توضيح دور السياسة النقدية و كيفية استغلال ادواتها بكفاءة و فعالية بغرض التغلب على مشكلة الركود التضخمي .

■ كذلك تختلف عن دراسة ابراهيم عواد في أن الأخيرة دراسة نظرية تهدف إلى الآتي :-

1- الكشف عن خبرة النظام الرأسمالى فى تصريف ازمة الكساد الكبير ما خلفته من اثار على الدول النامية .

2- رصد و تحليل انعكاس التضخم الركودى على اقتصاديات الدول النامية ومن بينها الاقتصاد المصرى.

إلا أنهما يتفقان فى تحليل ظاهرة التضخم الركودى ، و ذلك بالتركيز على واقعها تفسيرها سياسات مواجهتها .

■ و كذلك تختلف عن دراسة د.هشام لبرة فى أن هدف هذه الدراسة هو الوصول إلى ايجاد السببية بين ظاهرتي التضخم و البطالة فى الجزائر و كذلك الاختلاف فى الفترة الزمنية 1984 – 2010م إلا أنهما يتفقان فى استخدام منهج الاقتصاد القياسى .

■ و أيضاً تختلف عن دراسة عزة حجازى حيث تهدف الدراسة إلى التعرف على تطور الفقر فى الاقتصاد المصرى و علاقته بتطور محدداته محل الدراسة و المتمثلة فى النمو الاقتصادى و توزيع الدخل و الركود الاقتصادى ، و كذلك الاختلاف فى الفترة الزمنية (1990 – 2007م) ، إلا أنهما يتفقان فى استخدام منهج الاقتصاد القياسى .

■ و كذلك تختلف عن دراسة كل من بتول مطر حيث أنها تفترض أن انخفاض معدلات النمو الاقتصادى ومعدلات التضخم من بين الأسباب التى أدت إلى تعميق مشكلة التضخم الركودى و كذلك الاختلاف فى الفترة الزمنية 1970 – 2004م .

■ و كذلك تختلف عن دراسة ميسوم طالبى حيث كانت الأخيرة دراسة نظرية تحليلية تهدف إلى فهم البعد الجديد لازمة الاقتصاد الرأسمالى الحالية و التى تكمن فى ظاهرة التضخم الركودى ، و ذلك من خلال التعرف على واقعها و السياسات التى قدمتها المدارس المختلفة فى الفكر الاقتصادى الرأسمالى لمواجهة تلك الظاهرة .

- أما دراسة **سماح غانم عبد الكريم** يوجد تشابه بينها وبين دراستي في المشكلة و الأهداف وكذلك يتفقان في استخدام منهج الاقتصاد القياسى في التحليل إلا أن هناك اختلاف في بعض الفرضيات و كذلك الاختلاف في الفترة الزمنية 1991- 2010م .
- كما تختلف عن دراسة **زاهد قاسم الساعدي** حيث حددت الأخيرة مشكلة في وجود موارد مالية ضخمة في الاقتصاد العراقي متأتية من استخراج و تصدير النفط الخام في الأسواق العالمية ، و كان من المفترض أن تسهم تلك الإيرادات النفطية في تعزيز النمو الاقتصادى و التخلص من الركود و البطالة. و كذلك تفترض أن حدوث الاختلالات الهيكلية ، و انطباع صفة الريعية في الاقتصاد العراقي كان سبباً رئيساً في حدوث مشكلة التضخم الركودى في الاقتصاد العراقي . إلا أنهما يتفقان في استخدام منهج الاقتصاد القياسى .
- و كذلك تتفق الدراسة مع دراسة **محمد خليل البحيصى** في مشكلة البحث وهى الأسباب الحقيقية وراء ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد ، إلا أنهما يختلفان في الفرضيات ، إلا انهما اتبعنا منهج الاقتصاد القياسى .

فجوة الدراسة :-

توجد دراسات عديدة تناولت مشكلة التضخم و مشكلة البطالة في الاقتصاد السوداني إلا أن الدراسات التى قدمت تحليلاً لظاهرة تزامن مشكلتي التضخم مع البطالة (ظاهرة الركود التضخمي) تعتبر قليلة، كذلك يغطي البحث الفترة الزمنية 1980 - 2015م حيث تعرض الاقتصاد السوداني إلى اصدار العديد من السياسات فى تلك الفترة مما يعتبر مناخاً جيداً لدراسة ظاهرة الركود التضخمي فى هذه الفترة . كذلك أهمية اعطاء هذه الظاهرة مزيداً من البحث و الدراسة نسبة لما تخلفه من آثار سلبية على المجتمع بأثره ، تناولت هذه الدراسة ظاهرة الركود التضخمي بالمنهج القياسى من خلال استخدام برنامج التحليل القياسى E - views ، حيث تم تحديد المتغيرات الاساسية التى تؤثر على الظاهرة .

الفصل الثاني

الإطار النظري لظاهرة الركود التضخمي و الاجتهادات العلمية لتفسيره
مفهوم الركود التضخمي و تعريفاته

1-2 مؤشرات الركود التضخمي

أولاً :- التضخم

ثانياً :- البطالة

2 - 2 مفهوم وتعريف الركود التضخمي

تعريف الركود التضخمي

خصائص الركود التضخمي

الركود التضخمي من خلال المدارس الاقتصادية

3-2 الآثار الاقتصادية و الإجتماعية للركود

- وسائل معالجة الركود التضخمي

4-2 السياسات الاقتصادية الكلية

1- مفاهيم أساسية حول السياسة الاقتصادية الكلية

2- سياسات جانب الطلب

3- اقتصاديات جانب العرض

الفصل الثاني

الإطار النظري للركود التضخمي و الاجتهادات العلمية لتفسيره

1-2 مؤشرات الركود التضخمي

مقدمة : -

يشمل هذا الفصل تفسير وتعريف التضخم ، وأنواع التضخم وكذلك قياس معدل التضخم وأسباب التضخم في السودان و يشمل أيضاً تفسير المدارس الإقتصادية المختلفة للتضخم ، ثانياً يتناول البطالة وتعريفها وأنواعها وكذلك قياس معدل البطالة ، ثم يتناول وجهة نظر المدارس الإقتصادية المختلفة عن البطالة هذا وبالإضافة الى شرح أسباب البطالة في السودان .

أولاً :-

التضخم :-

يرى علماء الإقتصاد بأن التضخم ظاهرة إقتصادية إجتماعية سياسية مركبة متعددة الأسباب ولها العديد من المظاهر والأشكال والآثار ظهر بعد الحرب العالمية الثانية ولم يتراجع وإذا توقف لعدد من السنوات يبدأ من جديد وإذا هدا في بلد ما يتزايد في بلد آخر. عرفت الشعوب القديمة التضخم لكنه كان نتيجة غش النقود أوزيادة كمياتها فتنخفض قيمتها وترتفع الأسعار، وعند المعالجة كان يختفي تماماً ولفترات طويلة ربع قرن أو أكثر. أما في الظروف الراهنة وعلى وجه التحديد منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر ما زال في تصاعد مستمر فقد كانت أسبابه نقدية خالصة في التاريخ أما في عالم اليوم فقد تعددت الأسباب من نقدية ومالية وهيكلية وإرتفاع التكاليف والتضخم المستورد وأخرها العولمة، حيث يمكن نقل التضخم عن طريق السلع والخدمات، بل في إطار العولمة أصبح العالم كله ينتقل من التضخم إلى الركود سوية و بالعكس ، لقد أثبتت الدراسات بأن التضخم يؤدي إلى للتفاوت في توزيع الدخل فيزيد غنى الأغنياء وفقير الفقراء، وإذا استمر لفترة طويلة يظهر ما يسمى تراجع الإستهلاك أو توقف الإستهلاك، وتضطر الحكومات عندها للتدخل وبث روح الأمل من جديد في طلب الفقراء. إضافة إلى ذلك فقد تطور التضخم ونتيجة المعالجة غير الصحيحة، في بعض الدول يندمج مع ظاهرة الركود فظهرت مشكلة إقتصادية جديدة أطلق عليها الإقتصاديون (الركود التضخمي) و هي مشكلة عسيرة الحل لأن محاربة التضخم تعمق الركود ومحاربة الركود تزيد إرتفاعات الأسعار و هكذا⁽¹⁾ .

¹ د. علي كنعان، (2012م - 1433هـ)، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبقة الاولى، ص 281، 282

1- تعريف التضخم :-

التضخم⁽¹⁾ عبارة عن الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار نتيجة لنمو حجم الطلب الكلي بمعدل أسرع من معدل نمو حجم العرض الكلي .
و يعرف أيضاً بأنه العجز المستمر في الميزانية العامة للدولة أو عبارة عن زيادة كمية النقود بمعدلات تفوق معدلات نمو النتائج القومي الحقيقي .

تعريف آخر :

يقصد بالتضخم⁽²⁾ زيادة وسائل الشراء في حوزة الجمهور دون أن يقابل ذلك زيادة في السلع المتداولة، وعكس هذه الحالة يطلق عليها الإنكماش بمعنى أن تكون وسائل الشراء غير متوفرة في حوزة الجمهور ويكون هناك وجوداً معيناً للسلع ، ويعرف التضخم أيضاً بأنه زيادة الكمية المطلوبة عن الكمية المعروضة عند مستوى الأسعار السائد مما يؤدي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار، ويشترط في هذه الزيادة أن تكون مستمرة .

وقد عرف التضخم أيضاً بأنه عبارة عن كميات كبيرة من النقود تطارد كميات قليلة من السلع.

فسر البعض التضخم⁽³⁾ بأن تقوم الدول بإصدار كميات متزايدة من النقود حتى تغطي بها جانباً من نفقاتها العامة وذلك دون غطاء سليم .

و قد يقصد بالتضخم إرتفاع مستمر ولموس في الأسعار بسبب زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات عن عرضها الكلي. (فائض في الطلب وعجز في العرض) ومع إرتفاع الأسعار نتيجة لزيادة الطلب أي زيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع و الخدمات. فإن قيمة النقود تنخفض ويسود التضخم .

1 د.طارق الحاج ، (1990م) علم الإقتصاد ونظرياته ، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان – الاردن ، ص 156

2 د.عثمان يعقوب محمد ، (2005م)، النقود والبنوك والسياسة النقدية وسوق المال ، الطبقة الثالثة ، ص33.

3- د.محمود حسين الوادي، ود.حسين محمد سمحان، ود.سهيل أحمد سمحان ، (2014م)، النقود والمصارف ، عمان ، دار السيرة للنشر والتوزيع ، ص.79

المفهوم البسيط للتضخم هو زيادة كمية النقود بدرجة تتخفف معها قيمة النقود أو ارتفاع في معدلات الأسعار مع بقاء الدخل الثابت⁽¹⁾ .

و يعرف أيضاً على أنه إنخفاض القوة الشرائية للنقود، و مع ذلك ليس هناك إجماع على تحديد الدرجة التي يجب أن ترتفع بها الأسعار أو الفترة اللازمة لبقاء هذا المستوى المرتفع لتبرير إستخدام هذا المصطلح للتضخم .

التضخم هو الإرتفاع العام والمستمر في الأسعار . ولا يعني ذلك أن الإرتفاع يكون في كل الأسعار، إذ أن بعضها قد ينخفض، وإنما الإتجاه العام يجب أن يكون صعودياً، وإرتفاع الأسعار يجب أن يكون مستمراً، وأن يستبعد إرتفاع الأسعار لمرة واحدة فقط⁽²⁾ .

أكثر التعريفات شيوعاً للتضخم هو أنه إرتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار، ويعرف التضخم بأنه مفروض أو جامع Hyper inflation إذا كان تزايد الأسعار النقدية يتم بمعدلات مرتفعة خلال الفترة الزمنية القصيرة. أما إذا تحقق إرتفاع الأسعار على مدى فترة زمنية طويلة نسبياً فإن التضخم يوصف بأنه تدريجي أو زاحف Cree Ping infation و ينتقد التعريف المذكور من حيث تركيزه على مظهر التضخم وهو الإرتفاع المستمر في الأسعار. فلا شك أن هناك حالات لا نلمس فيها هذا المظهر و مع ذلك يظل التضخم فيها قائماً. فمثلاً قد تستخدم الحكومة نفوذها بصفة مباشرة لمنع الأسعار من الإرتفاع، أو قد تسمح لها بالإرتفاع في حدود ضيقة خلال أي فترة من الزمن و ذلك بالرغم من وجود إتجاه واضح لإرتفاعها بشدة لو تركت لقوى السوق الحر أو قد تقوم الحكومة بتقديم إعانات مالية إلى المنتجين أو تخفيض الضرائب المقررة عليهم و ذلك حتى يحافظوا على أسعار منتجاتهم ثابتة، ويحدث هذا على وجه الخصوص بالنسبة للسلع الضرورية. ولقد نقشت سياسة الدخل الحكومي بهدف تثبيت أسعار السلع الضرورية أو السماح لها بالإرتفاع في حدود ضيقة في عديد من البلدان الأوربية خلال الحرب العالمية الثانية و كذلك خلال بعض الفترات التي كان يخشى فيها من إشتداد حدة التضخم. وكذلك أيضاً عُرِفَت سياسة تثبيت أسعار الضروريات والتدخل الحكومي المباشر من أجل استقرار الأسعار في عدد من البلدان المختلفة التي أظهرت

4- رشا العصار، ورياض حلبي، (2000م - 1420هـ)، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى، ص.163
2- مايكل ابدجمان، (1988م)، الإقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور، كلية الإقتصاد والإدارة، جامعة الملك سعود - القصيم، دار المريخ للنشر، ص 363

فيها الحكومات قدراً كبيراً من التدخل في الشؤون الاقتصادية، ومن المعروف أيضاً أن حكومات البلدان الإشتراكية التي توجه إقتصادياتها عن طريق التخطيط المركزي لا تسمح عادةً بارتفاع الأسعار الرسمية وإذا سمحت بذلك فإنما بالقدر الذي يتمشى مع إحتياجات التخطيط فقط ، ولذلك فإننا إذا قمنا بتعريف التضخم على اساس مظهره وهو إرتفاع الأسعار. ويطلق التضخم في مثل هذه الأوضاع التي تقوم فيها الحكومة بمنع الأسعار من الإرتفاع بالتضخم المكبوت اوالمقيد Suppressed inflation، وتتعرض حالة التضخم المقيد في مظاهر عديدة منها طوابير المستهلكين أمام الحالات التجارية التي تبيع السلع ذات الأسعار الثابتة ومنها أيضاً إختفاء هذه السلع نفسها من الأسواق في بعض الفترات. كما قد تتعكس حالة التضخم المقيد أيضاً في إنخفاض جودة السلع الثابتة السعر إنخفاضاً تدريجياً وملحوظاً، ويلاحظ أن تركيز الحكومات على كبت التضخم قد يؤدي إلى نتائج بالغة الخطورة بالنسبة للإقتصاد، حيث يعني هذا إهمال معالجة السبب الحقيقي للتضخم و تركه يتفاقم⁽¹⁾.

إن كلمة **التضخم** من الكلمات التي يمكن حملها عندما تستخدم بين الإقتصاديين وعلماء المالية على معان متعددة، ومن أجل ذلك اختلف الإقتصاديين حيث إستخدامهم لها حول المعنى الذي تفيده وتدل عليه، ومن بين تلك المعاني ما يلي⁽²⁾ :-

- 1- زيادة كمية النقود في ظل ظروف التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج .
- 2- زيادة كمية النقود بمعدلات تفوق معدلات النمو في الناتج القومي الحقيقي .
- 3- فائض طلب مستمر عند مستوى التشغيل الكامل .
- 4- عجز مستمر في الميزانية العامة للدولة .
- 5- حركة صعودية مستمرة في الاسعار .⁽²⁾

¹ أ.د عبد الرحمن يسري أحمد و د. أحمد الناقة ، (1994م) ، كلية التجارة، النظرية الإقتصادية الكلية ، جامعة الإسكندرية، الناشر قسم الإقتصاد، ص 167-166

2- د.حسين بني هاني،(2014م)، اقتصاديات النقود والبنوك الأسس والمبادئ ، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان ، ص 162 و 163 .

يؤخذ على المعاني السالفة الذكر أن كل منها يضع تفسيراً معيناً لظاهرة التضخم و قد لا يكون سليماً في حد ذاته لهذا فإنه يترتب على الأخذ بأي معنى من المعاني السابقة أحد أمرين :-

- عدم إكتشاف ظاهرة التضخم .

- رسم سياسة خطأ في معالجة التضخم .

إلا أن المعنى الشائع للتضخم بين كثير من علماء المالية و الإقتصاد هو الإرتفاع المستمر في الأسعار، بحيث يتم تعريف التضخم بأنه :-

الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار، والذي يؤخذ من التعريف السابق أنه لم يحدد الدرجة التي ترتفع بها الأسعار أو الفترة اللازمة لبقاء هذا المستوى المرتفع من الأسعار لتبرير إستخدام هذا الإصلاح ذلك أنه يمكن للأسعار أن ترتفع بدون تضخم .

2 - أنواع التضخم :-

إذا سلّمنا بأن التضخم هو زيادة كمية النقود بنسبة أكبر من زيادة الإنتاج فإن التضخم يمكن أن يأخذ أحد الأشكال التالية (1) :-

أولاً: التضخم في ظل قاعدة الذهب :-

و هذا النوع من التضخم يحدث تدفق في الذهب إلى الداخل و بالتالي يحدث توسع في الإئتمان و قد انتهى هذا النوع من التضخم بإنتهاء قاعدة الذهب .

ثانياً: التضخم الدائم :-

ويُعرّف أيضاً بالتضخم المتسلق أو التضخم الزاحف ويحدث هذا النوع من التضخم عندما تزداد القوة الشرائية بصفة دائمة بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في عرض السلع وعوامل الإنتاج وخاصةً خدمات العمل

¹ رشا العصار و رياض الحلبي ، مرجع سابق ، ص164-166

وتبعاً لذلك يكون هناك إتجاه مستمر لإرتفاع الأسعار والأجور. ويكون التضخم ناشئاً أما بسبب الطلب (ويسمى التضخم الطلبي) أو بسبب التكاليف ويسمى (التضخم التكاليفي) .

1- التضخم الطلبي: -

و يُعرّف على أنه الإرتفاع الحزوني في الأسعار بسبب زيادة الطلب عن العرض أي أن هذا النوع ينشأ بسبب زيادة الدخل النقدية لدى الأفراد دون أن يقابل هذه الزيادة في الدخل أي زيادة في الإنتاج من الأفراد الذين حصلوا على هذه الدخل مما يترتب عليه إرتفاع الأسعار لقلّة الكمية المعروضة. وبعبارة أخرى ينشأ التضخم الطلبي عندما يزيد الطلب الكلي مع ثبات العرض الكلي . هذا وينشأ التضخم الطلبي في حالة السلم كما ينشأ في حالة الحرب. ففي حالة السلم ينشأ التضخم الطلبي من تفاؤل رجال الأعمال بالمستقبل فيزيدون من الطلب على عوامل الإنتاج التي سترتفع أثمانها و من ناحية أخرى فإن حصول عوامل الإنتاج على دخول مرتفعة يزيد من طلبهم على السلع الإستهلاكية التي بدورها سترتفع أسعارها لشدة الطلب عليها. كما يحدث التضخم أيضاً في الدول النامية عندما تقوم الحكومة بزيادة الإنفاق على مشروعات التنمية التي تأخذ وقتاً طويلاً لإسترداد تكاليف إنشائها أو حتى تأتي ثمارها وفي هذه الحالة تقوم الدولة بخلق قوّة شرائية إضافية دون أن يقابلها زيادة في الإنتاج . أما في حالة الحرب و بالرغم من أن التجار ورجال الأعمال يساهمون في خلق التضخم إلا أنه ينشأ أساساً بسبب زيادة الطلب الحكومي الذي يمثل في زيادة الإنفاق الحكومي وتحويل هذا الإنفاق عن طريق زيادة كمية النقود المصدرة و نظراً لأن العرض الكلي من الناتج القومي محدود نسبياً فإن زيادة الطلب الحكومي يؤدي إلى إرتفاع الأسعار بشكل تضخمي .

2- التضخم التكاليفي (الناشئ عن التكلفة) :-

وينشأ هذا النوع من التضخم عندما يكون السبب في الإرتفاع الحزوني للأسعار ناشئ بسبب زيادة التكاليف وبصفة خاصة إرتفاع الأجور مما يؤدي بالمنتج إلى رفع أثمان السلع أو الخدمات بنسبة كبيرة وهنا ينشأ هذا النوع من التضخم .

ثالثاً: التضخم الجامع : -

وهو من أخطر أنواع التضخم و فيه ترتفع الأسعار بمعدل كبير جداً بحيث تنخفض قيمة النقود إلى درجة كبيرة جداً و من يوم لآخر حتى تصبح بعد فترة عديمة القيمة عندها يصبح من الضروري إصدار عملة جديدة لتحل مكان العملة القديمة ومن أمثلة التضخم الجامع : -

1- ما حدث في أمريكا قبل الحرب العالمية الأولى وأثناء الحرب الأهلية .

2- ما حدث في كل من ألمانيا، استراليا، روسيا، بولندا بعد الحرب العالمية الأولى .

3- ما حدث في هنغاريا، رومانيا، اليونان، الصين بعد الحرب العالمية الثانية .

ومن أشهر الأمثلة على التضخم الجامع ما حدث في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى 1924م إذا إرتفع معدل الأسعار (تريليون مرة) و هذا النوع من التضخم نادر الحصول إلا إذا حدث تفكك و إنهيار إقتصادي و اجتماعي و عدم مقدرة الدولة على ضبط الأوضاع و فقدان سيطرتها على الشعب .

3- قياس التضخم : -

و لقياس التضخم نستعين بالأرقام القياسية للأسعار Prince Index حيث الرقم القياسي هو أحد المقاييس الإحصائية الذي يهدف إلى إبراز التغيرات التي تطرأ على احد المتغيرات أو التغيرات التي تطرأ على مجموعة من المتغيرات المرتبطة ببعضها و ذلك بمرور الزمن أو بتغير الموقع الجغرافي أو تطراً بالنسبة لأي خاصية أخرى مثل الأسعارن الدخل ، الاجور ، و غيرها، و أن أوسع تطبيق للأرقام القياسية في حقل الإقتصاد و الإدارة إلا أن ذلك لا يمنع من تطبيق هذا المقياس الإحصائي على بقية فروع العلوم الإجتماعية أو التطبيقية ، و لقد إهتمت الحكومات أو المؤسسات الخاصة في حساب الارقام القياسية وذلك بهدف التنبؤ بتطور الأحداث الإقتصادية لفترة قادمة أو للتزويد بمعلومات أكثر من الحوادث الإقتصادية وهكذا سنجد لدينا أرقام قياسية للأجور و الإنتاج و للبطالة و للأسعار و هكذا (1) .

¹ - د. مجيد علي حسين ود. غفاف عبد الجبار سعيد، (2004م)، مقدمة في التحليل الإقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ، ص 317

معدل التضخم : -

الرقم القياسي المستهلك (CPI) في السنة الحالية - الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) في السنة الماضية $\times 100$
الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) في السنة الحالية

4 - الإختلالات الهيكلية كمفسر التضخم : -

يرى الكثير من الإقتصاديين و خاصة من دول أمريكا اللاتينية أن القوى التضخمية في البلاد المتخلفة تربط ورائها مجموعة من الإختلالات الهيكلية التي تبعث على الزيادة التضخمية في كمية النقود، ونشير بإيجاز إلى مجموعة من هذه الإختلالات الهيكلية التي تعاني منها إقتصاديات البلاد المتخلفة ونذكر معالمها الرئيسية فيما يلي (1) : -

أ- الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية فمعظم البلاد المتخلفة والآخذة في النمو تتميز بتخصص شديد في إنتاج وتصدير مادة أو عدد قليل من المواد الأولية ومن المعروف أن الطلب على المواد الأولية يتعرض لتقلبات شديدة في الأسواق العالمية وفي مواجهة عرض غير مرن لإنتاج المواد الأولية تتقلب أسعارها بشدة فعندما يزيد الطلب العالمي على هذه السلع ترتفع أسعارها بشدة ، وفي ضوء سيطرة هذه السلع على صادرات هذه الدول ترتفع حصيله صادراتها بشكل غير عادي، وهذا من شأنه يبيث في الإقتصاد القومي موجة توسعية في الدخل الفردية وإيرادات الحكومة على الضرائب فيزيد الإنفاق القومي في مواجهة عرض غير مرن للإنتاج المحلي فترتفع الاسعار، كما أن هذه الموجة التوسعية المستوردة تدعو إلى زيادة النقود المتداولة و إنتشار ظاهرة التوسع الطلبية . ويرى الإقتصاديون الهيكليون أن موجة تضخمية في السوق تتبع حتى عندما يحدث تدهور شديد في أسعار الصادرات وذلك عندما تنخفض أسعار الصادرات بشدة فتتخفض حصيله الصادرات و تبدأ حركة إنكماشية في الدخل و في حصيله الحكومة من الإيرادات العامة . وفي ضوء عجز حكومات هذه البلاد في العصر الحاضر عن تخفيض إتفاقها العام تضطر إلى إستحداث عجز في ميزانيتها العامة يمول عن طريق الإقتراض من الجهاز المصرفي و طبع النقود الجديدة و من زاوية أخرى يترتب على إنخفاض حصيله الصادرات إنخفاض حجم السلع المستوردة مما يدفع إلى ارتفاع أسعارها محلياً و خاصة الضرورية منها .

¹ د. محمود يونس و د . عبد المنعم مبارك ، (2003 / 2002م) ، مقدمة في النقود و أعمال البنوك و الأسواق المالية ، الدار الجامعية ، ص 403 -

ب- جمود الجهاز المالي للحكومة في البلاد المتخلفة : -

ويترتب على هذا ما يسمى بإنخفاض "الجهد الضريبي" Tax Effort و الذي يعني إنخفاض نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج القومي بالمقارنة مع الوضع في البلاد المتقدمة ويرتبط بهذا أيضاً ضالة مرونة الحصيلة الضريبية Elasticity of tax Revenue تجاه التغير في حجم الدخل الأمر الذي يترجم في النهاية في عدم نمو هذه الحصيلة بما يتناسب مع حجم الإنفاق العام . ويرجع جمود الجهاز المالي إلى عدم شمول النظام الضريبي وعدم قدرته على أن يطول المصادر المختلفة للدخول و إنتشار ظاهرة التهرب الضريبي والنتيجة الواقعية لهذا النوع من الإختلال الهيكلي إزاء عدم مقدرة الحكومات على تخفيض إنفاقها العام سواء لأغراض إجتماعية أو تنمية وفي ضوء قصور إيرادات الحكومة من الضرائب لجمود جهازها المالي أن تضطر هذه الحكومات - كما يحدث الآن - لتمويل العجز في ميزانيتها العامة ، بقوة شرائية جديدة تحصل عليها من الجهاز المصرفي و البنك المركزي أي تمويل هذا العجز تمويلاً تضخيمياً .

ج- الفجوة الغذائية في البلاد المتخلفة :-

تواجه معظم البلاد المتخلفة فجوة غذائية تتمثل في قصور الإنتاج المحلي من المواد الغذائية عن إشباع حاجات السكان منها، وبالتالي تضطر إلى الإستيراد، كما أن هذه الفجوة تميل للإتساع وذلك لتزايد الطلب على المواد الغذائية وبمعدل اكبر من نمو إنتاجها محلياً والذي يتميز عموماً بانخفاض مرونته . ويرجع تزايد الطلب على الغذاء وبمعدل كبير إلى إرتفاع معدل النمو السكاني، وإرتفاع الميل الحدي للإستهلاك الغذائي وعلى الأخص من جانب الطبقات الفقيرة والمحدودة الدخل، كما أن عرض المواد الغذائية ذات المصدر الزراعي تتميز بمرونة ضئيلة، كما يرجع بطء نمو عرض المنتجات الغذائية إلى الإهتمام غير الكافي بتحقيق تنمية في القطاع الزراعي بسبب إستراتيجيات التنمية الإقتصادية التي ركزت على تنمية القطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي. وغني عن القول أن قصور عرض المواد الغذائية عن مسايرة النمو في الطلب عليها يدفع بأسعار هذه السلع الضرورية نحو الإرتفاع حتى إذا لم تزيد كمية النقود المتداولة .

د- طبيعة عملية التنمية و ما تولده من ضغوط تضخمية في مراحلها الأولى :-

إن تغيير البنيان الاقتصادي للبلاد المتخلفة في غمار عملية التنمية يولد مجموعة من الاختلالات تخلق قوى تضخمية تتمثل محصلتها في خلق تيار نقدي وانفاقي يفوق كثيراً المتاح من السلع المنتجة محلياً والمستوردة من الخارج الأمر الذي يدفع بالأسعار الى الارتفاع . فالمرحل الأولى للتنمية تتميز بانفاق استثماري ضخم لإنشاء مشروعات البنية الهيكلية من طرق و شبكة موصلات و مرافق المياه و الكهرباء و غيرها من المشروعات التي يتولد عنه دخول نقدية كبيرة تحدث اختلالاً في بنيات الطلب على السلع الاستهلاكية في علاقته بالعرض المتاح منها . كما أنه من المعلوم أن مشروعات البنية الهيكلية تولد دخولاً نقدية بصورة مستمرة ولكنها تنتج انتاجاً لا يصلح للاستهلاك المباشر، كما أن للاستثمار طبيعة مزدوجة فعلى حين يخلق الاستثمار طاقة انتاجية متخصصة في انتاج معين يخلق في نفس الوقت دخولاً تؤدي الى زيادة في الطلب تنصرف الى كافة أنواع السلع و الخدمات، ويشير الاقتصاديون الهيكليون الى أن اختلالاً بين التيار السلعي والتيار النقدي ينشأ خلال ما يعرف " بفترة التفريخ Gestation Period " وهي الفترة التي تتقضي بين بدء الانفاق الاستثماري على انشاء مشروعات انتاجية وبين بدء ظهور الانتاج من هذه المشروعات، وتزيد حدة هذا الاختلال كلما طالت فترة التفريخ كما هي الحال بالنسبة للمشروعات الصناعية الثقيلة، كما يشير الهيكليون أيضاً الى نوع من الاختلال ينشأ بسبب التحولات التي تحدث في بنيان الطلب و العرض لبعض المنتجات بسبب التركيز على تنمية بعض القطاعات يترتب عليها تزايد الطلب على منتجات معينة في مواجهة ضعف أو عدم مرونة عرضها فترتفع أسعارها و ينتشر هذا الارتفاع السعري الى القطاعات الأخرى بسبب علاقات التشابك بين القطاعات والفروع الانتاجية المختلفة. و مما يذكر أيضاً أن ما يصاحب تجارب التنمية من زيادة التفاوت في توزيع الدخل حيث تتركز نسبة كبيرة منها في أيدي نسبة قليلة من السكان، ومع انخفاض وعيها الادخاري وبالتالي ارتفاع ميلها للاستهلاك وخاصة لأنواع من السلع البذخية يزيد من الاختلال بين التيار السلعي و التيار الانفاقي .

أخيراً في ضوء قصور المتاح من النقد الأجنبي من حصيلة الصادرات وغيرها من المصادر، والضغط على استخدام النقد الأجنبي في تمويل استيراد السلع الاستثمارية اللازمة لعمليات التنمية تضعف مقدرة هذه الدول على استيراد السلع الاستهلاكية التي يتزايد الطلب عليها و يعجز الانتاج المحلي البديل عن مواكبة الطلب المحلي تشتد معه حدة الاختلال بين التيار السلعي والتيار الانفاقي .

5 - أسباب التضخم في السودان :-

خلال فترة الثمانينات، اندلعت حرب الجنوب في عام 1983م كما شهدت الفترة العديد من الكوارث مثل الجفاف، التصحر، الفيضانات و السيول، وعدم الاستقرار السياسي، لذلك تراجع الانتاج الزراعى فى هذه الفترة و من ثم نقص حاد فى المحاصيل الزراعية، كما عجزت الإستثمارات العامة عن توليد موارد مالية تدعم موارد الدولة و تساعد فى مقابلة التزاماتها، وترتب على ذلك عجز الدولة عن الوفاء بالتزاماتها مما شكل عبءً على ميزان المدفوعات وضغوط على الحساب الجارى وتفاقم الخلل فى سوق السلع، نقص فى انتاج المحاصيل أدى إلى تراجع الصادرات وزيادة الاستيراد مما زاد الخلل فى ميزان المدفوعات أيضاً، ولتصحيح الخلل قامت الحكومة بتغيير سعر الصرف عدة مرات لتحسين الوضع لكنه لم يؤد إلى تحسن. كما أن توسع الانفاق خارج الموازنة وتراجع أداء الإيرادات العامة أدى إلى ضغوط على الطلب الكلي ومن ثم إلى مزيد من الاختلال فى سوق النقود .

كما أن توقف القروض والمعونات الأجنبية أدى إلى توسع الفجوة فى الحساب الجارى، تفاقم العجز فى ميزان المدفوعات. وبالرغم من المساهمة الكبيرة للعوامل الخارجية فى الأزمة مثل الحرب الأهلية والظروف الطبيعية إلا أن السبب الأساسى يعزى إلى غياب برامج إصلاح هيكلى واقتصادى شامل يتعامل مع هذه الأوضاع الإستثنائية التى مر بها السودان. إذ أن كل المحاولات التى تمت لاحتواء الأزمة الاقتصادية كانت غير كافية لأن السياسات الخاصة بالإصلاح الهيكلى لم يناظرها جهد مماثل فى الإصلاح المالى والنقدي إذ يصعب تحقيق نتائج مستدامة لتعديل سعر الصرف فى ظل ارتفاع معدلات تضخم عالية⁽¹⁾.

وقد تأرجحت معدلات التضخم بين الإرتفاع و الإنخفاض ويعزى هذا التأرجح إلى التحولات الكبيرة السريعة فى السياسات الإقتصادية الكلية التى شهدتها فترة التسعينات وإنعكاساتها وإفرازاتها المختلفة، حيث اتسمت هذه الفترة بإنفلات فى السياسات المالية وإرتفاع فى عجز الموازنة وتمويله من الجهاز المصرفى مما أدى إلى التوسع فى حجم السيولة انقدية وإرتفاع معدلات التضخم وعدم الإستقرار فى سعر الصرف حيث أن معدل تضخم بلغ 130% فى العام 1996 وأدناها 67% فى العام 1990م .

وفي خلال الفترة من العام 1997م - 2004م تبنت الحكومة برامج إصلاح هيكلى و إقتصادي شاملة إرتكزت على التناسق بين السياسات الكلية والقطاعية ، وذلك عن طريق ترشيد الإنفاق والمحافظة على

¹ د. عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، (2001م)، منهجية الإصلاح الاقتصادى فى السودان ، مطبعة السودان للعملة ، الجزء الأول ، ص 46 - 57 ، 79،

حجم الإستدانة من الجهاز المصرفي في المستويات القانونية وحركة السيولة ونمو عرض النقود، وقد ساعد على ذلك البدء في انتج وتصدير البترول الذي حقق وفورات النقد الأجنبي لاحقاً مما أدى إلى فائض في ميزات المدفوعات واستقرار في سعر المصرف ، عليه أخذت معدلات التضخم في الإنخفاض المتتالي حتى وصل رقم صحيح واحد، حيث انخفض معدل التضخم في العام 1997م إلى 47 % مقارنة بـ133% بنهاية عام 1996، واستمرت معدلات التضخم في الإنخفاض ساعد ذلك على البدء في انتاج وتصدير البترول حيث إستمر الإنخفاض في معدلات التضخم حتى بلغ 8% بنهاية 2000م ثم إستقرت معدلات التضخم خلال الفترة من 2000م - 2004م نتيجة للوفرات في النقد الأجنبي والتي أدت إلى طفرة في ميزات المدفوعات و انخفاض في سعر الصرف حيث تراوحت معدلات التضخم بين 5% و 8% خلال الفترات، أن أعلى معدل تضخم بلغ 46.4% في العام 1997م و ادناه 7.4% في العام 2003م ، كما كان هناك عدة عوامل مؤثرة على الإقتصاد السوداني خلال الفترة من 2005م - 2012م حيث تم التوقيع على إتفاقية السلام عام 2005م ثم إنفصال الجنوب في عام 2011م والتي أدت إلى توسع في معدل الإنفاق الحكومي أيضاً انخفاض في موارد الدولة من البترول نتيجة لتحويلها لحكومة الجنوب ،وكذلك الأزمة العالمية في عام 2008م حيث إنخفض حجم التحولات الخارجية وانخفضت التدفقات الخارجية الناتجة عن تصدير البترول مما أثر على ميزات المدفوعات وسعر الصرف وعجز الموازنة، وأنعكست هذه الآثار على معدلات التضخم والناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود . و ظلت معدلات التضخم مستقرة في رقم واحد و لم يعاود الإرتفاع حتى ظهور الأزمة الإقتصادية العالمية 2008م و التوقيع على اتفاقية السلام و ما صاحبها من توسع في الإنفاق الحكومي وانفصال الجنوب و ما تبعه من توقف التدفقات الإستثمارية الخارجية وخروج الموارد البترولية من إيرادات الحكومة والإيرادات المتوقعة من نقل البترول، حيث ارتفع معدل التضخم إلى 14% في عام 2008 م ، وإستمر معدل التضخم في الإرتفاع إلى أن قفز إلى 35.1% في عام 2012م⁽¹⁾ .

و أشار صابر⁽²⁾ إلى أن الاثر البعيد للإنفصال هو التضخم، إذ فقدت البلاد موارد البترول مما ادى لإختلالات سياسية في جسم الإقتصاد، بفقدان 70% من موارد النقد الأجنبي مما أحدث هذه عنيفة في سوق النقد الأجنبي وسعر الصرف، بجانب إنخفاض إيرادات الموازنة العامة بقرب 50% وحدث فجوة

1 - د . طارق الرشيد و امامة مكي ، العلاقة السببية بين عرض النقود و التضخم في السودان (1990 - 2012م)، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، www.sustech.edu ، 2016/6/28
2- د- صابر محمد الحسن - روشنة إقتصادية التضخم. الشبح الذي يسقط الإقتصاد، تقرير الطيب علي، صحيفة السوداني، 2014/3/6م، 2016/7/2م.

ضخمة في موازنة الدولة و إرتفاع كبير في عجز الموازنة، إضافة إلى أن فقدان موارد البترول، أدى إلى زيادة الضغوط التضخمية و ضعف القطاع المصرفي والمالي وتباطؤ النشاط الإقتصادي، وانخفاض معدلات النمو بشكل كبير، مبيناً أن كل هذه الإختلالات أنتجت تصاعد الفجوة الخارجية في ميزان المدفوعات بكل مدلولاتها على إستقرار سعر الصرف وتعاضم عجز الموازنة والضغوط الناتجة عنها من زيادة التمويل بالعجز مع آثارها السالبة على عرض النقود، مؤكداً ان تفاعل التطورات ولدت ضغوطاً تضخمية من 13% إلى 18% إلى 35% وأخيراً إلى 37% من 2010 - 2013 على التوالي، مؤكداً ان أهم أسباب التضخم في السودان وتعاضم الضغوط التضخمية تشمل تحركات سعر الصرف والتضخم المستورد، إضافة إلى التوسع النقدي وإرتفاع صافي الأصول المحلية، بجانب استمرار زيادة الإنفاق العام و ارتفاع عجز الموازنة و إرتفاع تكاليف الإنتاج ، فضلاً عن التوقعات التضخمية.

و رأي وجود علاقة طردية بين معدلات التضخم السائدة و معدلات إرتفاع الأسعار العالمية للسلع المستوردة مبيناً أن معدلات التضخم ناتجة من السلع المستوردة تمثل أكثر من 65% من مكونات سلة مقياس الاسعار الإستهلاكية، مبيناً ان الدراسات التطبيقية لحالة السودان أكدت ان معدلات سعر الصرف تنعكس على الأسعار المحلية بنسبة 62% وقال أن عدم الإستقرار الحالي لسعر الصرف وتزايد الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي الذي يصل إلى أكثر من 25%؛ أوجد مناخاً أثر سلباً على مصادر النقد الأجنبي في الصادرات أو تحويلات المغتربين، مؤكداً أن سعر الصرف أهم مسببات ظاهرة التضخم في السودان. وفيما يتعلق بالتوسع النقدي، أشار إلى أن السنوات الخيرة شهدت إرتفاعاً مضطرباً في معدلات نمو عرض النقود في السودان لعدة عوامل، اهمها زيادة تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الإستدانة المؤقتة من بنك السودان، هذا فضلاً أن السياسة الإحتوائية التي أنتجها بنك السودان بنقدنة عجز الموازنة عن طريق القيام بسداد إلتزامات الحكومة نيابة عن وزارة المالية سواء كان ذلك بمقابلة الضمانات أو الأوراق المالية إضافة إلى تمويل سلع البرنامج الثلاثي، بجانب ذلك سياسة تجارة الذهب التي ينتج عنها تسرب نقدي كبير حيث يمثل حوالي 25% من جملة عرض، مشيراً إلى أن اهم محددات التضخم الثلاثية في السودان يأتي من قبل البنك الخاصة عرض النقود و سعر الصرف محملاً المركزي المسؤولية الكبرى في إستعادة الإستقرار الإقتصادي .

وخلص صابر إلى أن برنامج الإصلاح الإقتصادي يواجه تحديات عدة أهمها الحظر المالي المفروض على البلاد لفترة ليست بالقصيرة وانقطاع المساعدات المالية التنموية الخارجية وإستمرار المنازعات المسلحة وتفكك الجبهة الداخلية وإستمرار معدلات الفقر العالية .

فيما أدى الخبير الإقتصادي عبد الله الرمادي اختلافاً مع مقدم الورقة في أن التوسع النقدي من أسباب التضخم، مبيناً أن له الأثر الأكبر من تكلفة الإنتاج مشيراً إلى أنه في الآونة الأخيرة لم تزد الكتلة النقدية وإشتعلت نار التضخم بسياسات رفع الدعم .

وأكد الخبير الإقتصادي الدكتور عبد الله الرمادي⁽¹⁾ أن معدل التضخم في السودان الآن أعلى بكثير مما ذكره جهاز الإحصاء، و أنه يصل ما بين 80% - 60% ، مشيراً إلى أن الجهاز الحكومي يحاول بهذه النسب عدم بث القلق وسط المواطنين، وطالب الرمادي بضرورة أن تكون هناك شفافية في البيانات المعروضة.

و أوضح الخبير الإقتصادي أن اسباب إرتفاع معدل التضخم في البلاد يرجع في المقام الأول إلى الفهم الخاطئ للمسؤولين عن الإقتصاد وهي أن التضخم ناتج عن زيادة في تكلفة الإنتاج و ليس عن زيادة الكتلة النقدية كما يعتقد المسؤولون .

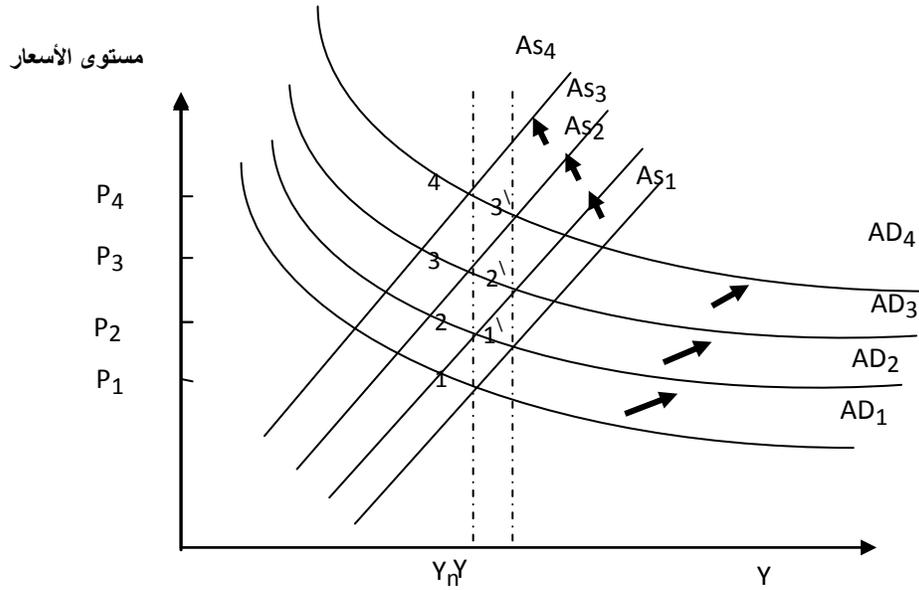
1- الخبير عبد الله الرمادي، العربية نت ، التضخم الحقيقي بالسودان يتجاوز 60%، الخرطوم أنور بدوي ، 6 صفر 1435 هـ - 9 ديسمبر 2013م، 2016/7/2م.

6 - وجهة نظر المدارس الاقتصادية المختلفة عن التضخم :-

1- وجهة نظر النقديين :-

في تحليل النقديين ينظر إلى عرض النقود أنه المصدر الوحيد لانتقال منحني الطلب الكلي ، وأن التضخم لا بد أن يكون نتيجة لارتفاع في معدل نمو عرض النقود ، ويمكن توضيح ذلك عن طريق تتبع النتائج المترتبة على الاستمرار في زيادة عرض النقود الشكل (1-2) يوضح أن الاقتصاد كان عند النقطة (1) حيث الناتج عند المستوى الطبيعي والأسعار عند (P_1) - عندما يتقاطع منحني الطلب الكلي (AD_1) مع منحني العرض الكلي (AS_1) . إذا زاد مستوى عرض النقود فإن الطلب الكلي سوف ينتقل إلى أعلى إلى أن يصل إلى (AS_2) وعنده يكون الاقتصاد قد عاد إلى التوازن مرة أخرى عند (2) ومستوى الاسعار يكون قد ارتفع من (P_1) إلى (P_2) . فلو أن مستوى عرض النقود استمر في الزيادة فإن منحني الطلب الكلي سوف ينتقل إلى أعلى إلى (AD_3) وكذلك فإن منحني العرض الكلي سوف ينتقل أيضا إلى (AS_3) وبالتالي فإن

الشكل (2-1) الاستجابة لزيادة مستمرة في عرض النقود



المصدر : سامي خليل ، ص 1507

الاقتصاد القومي سوف ينتقل من النقطة (2) إلى النقطة (3) حيث مستوى الاسعار عند (P_3) وبالتالي فإن الاقتصاد سوف يستمر في التحرك إلى أعلى مستوى أسعار كلما زاد عرض النقود⁽¹⁾.

ولقد أكد فيشر أن التضخم قد ينشأ بسبب العامل النقدي وحده وقد صاغ Fisher معادلة كمية النقود التي تقرر أنه مع ثبات حجم المعاملات وسرعة دوران النقود في المعاملات فإن زيادة كمية النقود بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار بنفس النسبة، وأعاد مارشال وآخرون صياغة معادلة فيشر فيما عرف باسم معادلة كمبردج وذلك لكي يؤكد أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار بنفس النسبة و تتمثل فروض مارشال في ثبات الناتج الحقيقي عند مستوى التوظيف الكامل (جانب العرض) وثبات النسبة التي تطلب بها النقود لغرض المعاملات، ولكن هذا التحليل انتقد من جانب كينز لأن الناتج الحقيقي قد لا يكون ثابتاً بسبب أن المجتمع لم يصل بعد إلى مستوى التوظيف الكامل وكذلك أن طلب النقود بغرض المعاملات لا تكون ثابتة لأن النقود قد تطلب بغرض السيولة وليس فقط بغرض المعاملات. أما الاقتصادي ميلتون فريد مان قد عزى التضخم للزيادة في كمية النقود ويؤكد أن التضخم دائماً ظاهرة نقدية وذلك لأن صدمات العرض التي لا يصاحبها زيادة في كمية النقود سوف تؤدي إلى ارتفاع مؤقت في المستوى العام للأسعار سرعان ما يعود إلى حالة الاستقرار والتوازن مرة أخرى بعد فترة زمنية معينة. أن أهم السياسات العلاجية لمواجهة مثل هذا النوع من التضخم هو إتباع سياسات نقدية انكماشية تعمل على خفض معدل التوسع النقدي الذي يؤدي إلى إبطاء معدل الزيادة في الطلب الكلي من ثم خفض معدل الارتفاع في المستوى العام للأسعار، إلا أن هذا العلاج يقترن بارتفاع سعر الفائدة أي أن خفض معدل التوسع النقدي سوف يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التمويل وبالتالي تكلفة الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار مرة أخرى، ولكن البعض يرى أن الأثر التضخمي لسعر الفائدة سيحدث مرة واحدة وأن ارتفاع سعر الفائدة هذا مطلوب للحد من الطلب الكلي على النقود و بذلك فإن سياسة الحد من التوسع النقدي سوف تنتهي بتحقيق التوازن مرة أخرى والاستقرار في الأسعار⁽²⁾.

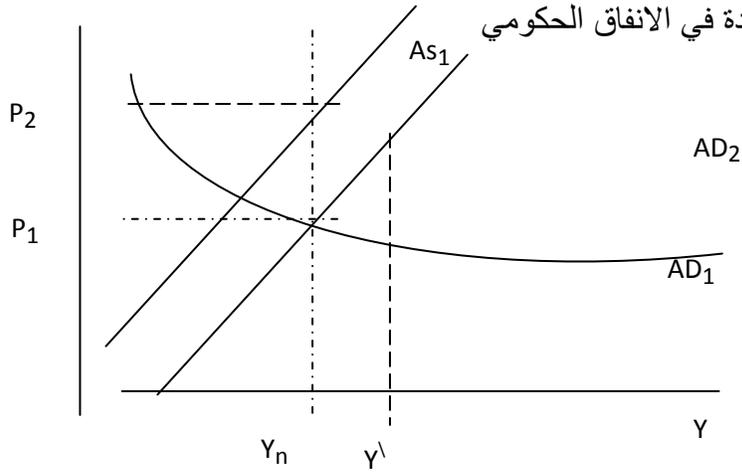
¹ سامي خليل ، (1994م)، نظرية الاقتصاد الكلي ، الكتاب الثاني ، الكويت ، ص 1507 - 1509
² أ . عبد الرحمن يسرى أحمد ، (2001م)، قضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية ، ص 280 - 285

2- وجهة نظر الكنزيين : -

يرى الكنزيين⁽¹⁾ أن الزيادة المستمرة في عرض النقود لها نفس الأثر على الطلب الكلي و هي نفس النتيجة التي توصل إليها النقديون، نم عرض النقود سيؤدي إلى الاستمرار في ارتفاع الاسعار مسبباً التضخم، إلا أن تحليل الكنزيين يسمح بعوامل أخرى - بخلاف التغير في مقدار عرض النقود بالتأثير على الطلب الكلي و العرض الكلي - مثل السياسة المالية و صدمات العرض و لتوضيح ذلك نتابع الشكل (2-2) الذي يوضح أثر زيادة الانفاق الحكومي على الناتج والتضخم . إذا كان الاقتصاد عند النقطة (1) حيث (AD_1) يتقاطع مع (AS_1) عند مستوى أسعار (P_1) حيث الناتج عند المستوى الطبيعي (Y_n) فإن الزيادة في الانفاق الحكومي سوف تنقل منحنى الطلب إلى (AD_2) و ينتقل الاقتصاد القومي إلى النقطة (1) حيث يكون الناتج أكبر من المستوى الطبيعي ومنحنى العرض سوف يبدأ في الانتقال إلى أعلى إلى أن يصل (AS_2) حيث يتقاطع مع منحنى الطلب الكلي (AD_2) عند النقطة (2) حيث الناتج مرة ثانية يكون عند المستوى الطبيعي ومستوى الأسعار عند (P_2) وبالتالي فإن الزيادة المستمرة في الانفاق الحكومي سوف تؤدي إلى الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار ، ولكن نجد أن الزيادة المستمرة في الانفاق الحكومي ليست بالسياسة الممكنة فهناك حد للمقدار الكلي للإنفاق الحكومي . أما بالنسبة للجانب الآخر من السياسة المالية - جانب الضرائب - فإن تخفيض الضرائب المستمر يولد التضخم، فيمكننا زيادة مستوى الأسعار بتخفيض أكبر في الضرائب ولكن هذه الخطوات لا بد أن تتوقف عندما تصل الضرائب إلى الصفر ولا يمكن تخفيضها إلى ابعده من ذلك وبالتالي فإن التحليل الكينزي يقتضي أن التضخم لا يمكن أن يحدث نتيجة للسياسة المالية وحدها .

¹ سامي خليل ، نظرية الاقتصاد الكلي ، مرجع سابق ، ص 1509 - 1514 .

مستوى الأسعار
P



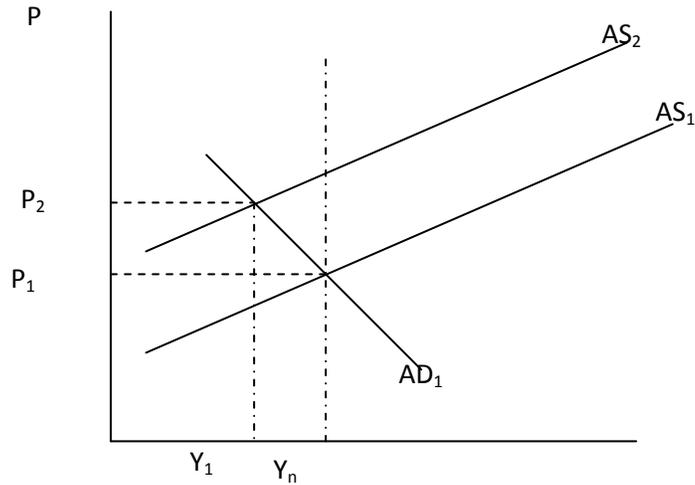
الشكل (2-2) الاستجابة لزيادة في الانفاق الحكومي

المصدر : سامي خليل ، ص 1516

كذلك يرى الكينزيين أن صدمات العرض يمكن أن تحدث تضخماً حيث أن صدمات العرض و محاولات العمال و زيادة أجورهم يمكنها أن تنقل منحنى العرض الكلي إلى أعلى ، وهذا ما يوضحه الشكل (2-3) فإن صدمة العرض ستؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي من (AS_1) إلى (AS_2) فلو أن عرض النقود بقي على ما هو عليه وبالتالي منحنى الطلب ظل على ما هو عليه عند (AD_1) فإن نقطة التوازن تنتقل من (1) إلى (1) ويكون الناتج عند مستوى (Y_1) ومستوى الأسعار أعلى عند (P_2) ولكن هذا الوضع لن يستمر طويلاً ما لم تصحبه زيادة في عرض النقود وبالتالي انتقال منحنى (AD) إلى أعلى

الشكل (2-3) الاستجابة لصدمة عرض

مستوى الأسعار
P



المصدر : سامي خليل ، ص 1518

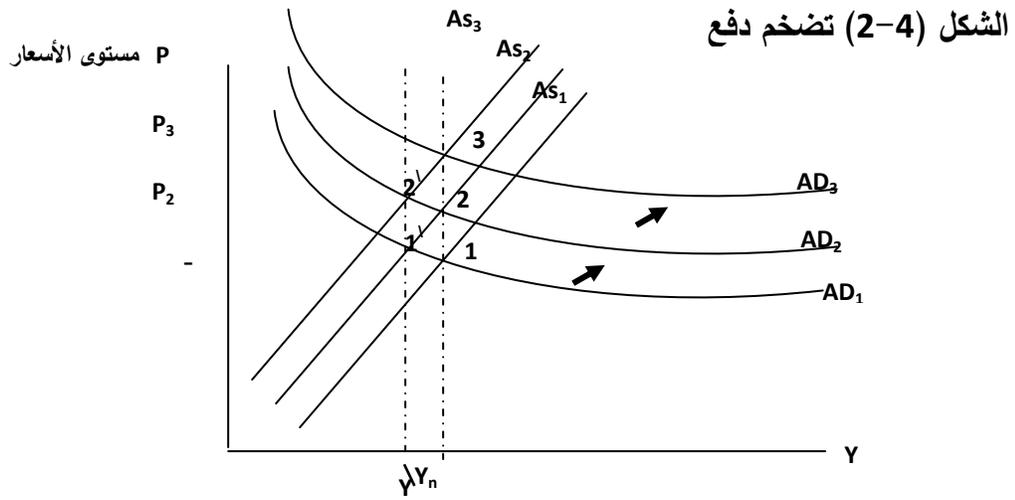
3- نظريات التضخم :-

نجد أن الحكومات في سعيها لتحقيق بعض الأهداف ينتهي بها الأمر إلى معدل عالي من نمو عرض النقود و بالتالي إلى تضخم ، هنالك العديد من النظريات التي تفسر التضخم (1) .

1- تضخم دفع التكاليف : Cost push Inflation

تقرر النظرية أنه بفرض ثبات الطلب الكلي و وجود حالة توظف كامل فإن ارتفاع النفقات يؤدي إلى نقص الناتج الكلي مع تحقيق توازن جديد عند مستوى من الأسعار أكثر ارتفاعاً من ذي قبل الشكل (2-4) يوضح ذلك : إذا كان الاقتصاد عند النقطة (1) عند تقاطع منحنى الطلب الكلي (AD_1) مع منحنى العرض الكلي (AS_1) ويفرض أن العمال قرروا رفع الأجور فإن أثر مثل هذه الزيادة في الأجور هو انتقال منحنى العرض الكلي إلى (AS_2) (صدمة عرض) ، فلو أن السياسة المالية للحكومة و السياسة النقدية بقيتا دون تغيير فإن الاقتصاد القومي سوف ينتقل إلى النقطة (1) عند تقاطع منحنى العرض الكلي الجديد (AS_2) ومنحنى الطلب الكلي (AD_1) و النتيجة أن الناتج ينخفض إلى أقل من المستوى الطبيعي (Y) بينما الأسعار سوف ترتفع إلى (P_2) ولكن الحكومات نتيجة لانخفاض الناتج و البطالة تتبع سياسات تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي إلى (AD_2) بحيث يعود الاقتصاد القومي إلى مستوى معدل الناتج الطبيعي عند النقطة (2) وعند مستوى أسعار (P_2) فإن استمرار مثل هذه الخطوات يؤدي إلى الاستمرار في ارتفاع السعار ، إن تضخم دفع التكاليف يمكن أن يحدث فقط لو أن الطلب الكلي قد انتقل إلى أعلى باستمرار و وفقاً للتحليل الكينزي فإن الطلب الكلي من الممكن أن ينتقل بزيادة الانفاق الحكومي وتخفيض الضرائب إلا أن الحدود الخاصة بالحد الأقصى بالانفاق الحكومي والحد الأدنى لمستوى الضرائب تمنع من إمكانية استخدام السياسة المالية التوسعية لفترة طويلة وبالتالي لا يمكن تحقيق هذه الانتقالات في الطلب الكلي إلا عن طريق زيادة مستمرة في عرض النقود أي أن تضخم التكاليف إنما هو أيضاً ظاهرة نقدية لا يمكن حدوثه إلا إذا طبقت السلطات النقدية معدل أعلى لنمو عرض النقود .

¹ سامي خليل ، مرجع سابق ، ص 1516 – 1518



المصدر : سامي خليل ، ص 1519

إن صدمات العرض تحدث بسبب ارتفاع أسعار المستلزمات الإنتاجية أو زيادة أجور العمال، أن ارتفاع الأجور النقدية بمعدلات تفوق الإنتاجية يعد سبباً رئيسياً من وجهة نظر أصحاب النظرية لحدوث التضخم في البلدان المتقدمة أما في البلدان النامية فإن الأمر يختلف لعدة أسباب أولاً قوة النقابات العمالية في البلدان المتقدمة أما البلدان النامية تفنقر إلى نقابات عمالية قوية و ارتفاع نسبة البطالة الإجبارية و كذلك نسبة كبيرة من العمال مصنفة من فئة العمال غير المهرة . أما بالنسبة إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج كسبب للتضخم من جانب العرض فنجد أن احتمال كبير، فالبلدان النامية تعتمد بصفة عامة على استيراد نسبة كبيرة من مستلزمات إنتاجها من الخارج وأسعار هذه المستلزمات الإنتاجية عرضة للارتفاع أحياناً كثيرة لأحد سببين :- أولهما أن هذه المستلزمات تستورد من البلدان المتقدمة وهي تتعرض لارتفاع مستمر في الأسعار تتوقف معدلاته على معدلات التضخم السنوي السائد في البلدان المتقدمة .

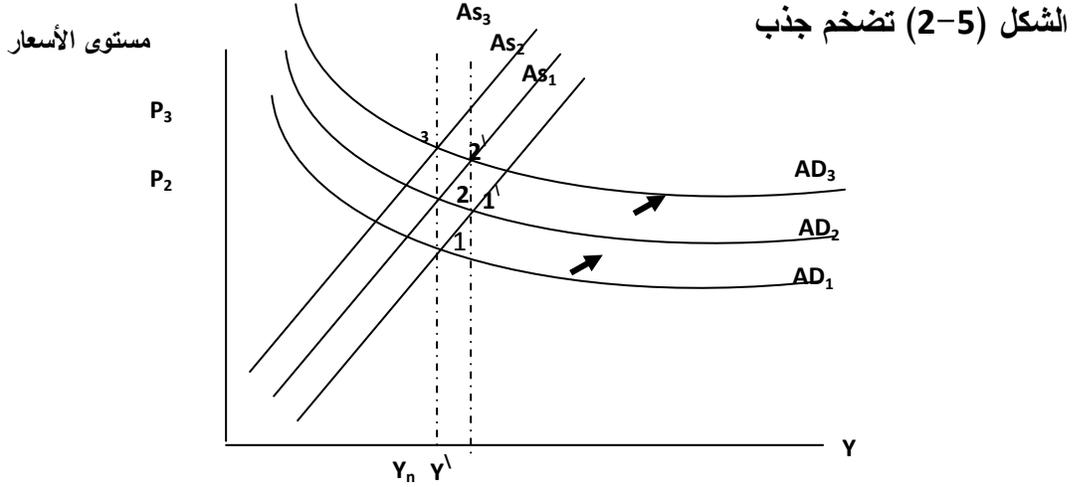
أما السبب الثاني :- فهيكلي فالعجز المستمر في ميزان المدفوعات في البلدان النامية يؤدي إلى انخفاض مستمر في قيمة العملة الوطنية ومن ثم يحدث ارتفاع مستمر في أسعار جميع الواردات وبالتالي ارتفاع في أسعار جميع المنتجات التي تعتمد على مكونات الإنتاج الأجنبية وفي حالة التضخم النقدي فإن حدة المشكلة التضخمية سوف تتعاضد وهذا ما يحدث في معظم البلدان النامية .

نجد أن السياسات العلاجية للتضخم الناتج عن صدمة العرض بالنسبة للبلدان المتقدمة هي إتباع سياسات نقدية توسعية تستهدف زيارة الطلب الكلي لأجل التخلص من حالة الركود، أما في البلدان النامية فإن إتباع سياسات نقدية توسعية قد يقود إلى مزيد من الارتفاع في المستوى العام للأسعار مع بقاء مستوى الناتج الحقيقي على حاله .

2- تضخم جذب الطلب :- Demand Pull inflation

ويحدث التضخم تبعاً لهذه النظرية نتيجة لزيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي عند مستوى التوظيف الكامل، أو بالقرب منه وهذا الأمر يحدث بسبب زيادة تلقائية في الاستثمار، أو زيادة الإنفاق العام، أو نتيجة تحقيق فائض في الميزان التجاري، فإن مثل هذه الزيادة التلقائية في الطلب الكلي تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار إلا أن هذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار قد يكون مؤقتاً ما لم تحدث زيادة في عرض النقود. ويمكن أن نوضح ذلك باستخدام الشكل (2-5) ، إذا فرضنا أن واضعي السياسات كان لديهم هدف بطالة أدنى من المعدل الطبيعي فإنهم يحاولون تحقيق ناتج أعلى من مستوى المعدل الطبيعي للناتج وهو المستوى الموضح في الشكل عند النقطة (Y_t) . فإذا كان الاقتصاد عند النقطة (1) حيث يتقاطع منحنى (AD_1) مع (AS_1) عند مستوى معدل الناتج الطبيعي (Y_n) وحتى يتمكن واضعو السياسات من تحقيق هدف مستوى البطالة المنخفض فإنهم يتبعون سياسات تهدف إلى زيادة الطلب الكلي والتي تؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي إلى أعلى ليصل إلى (AD_2) وبالتالي ينتقل الاقتصاد القومي إلى النقطة (1)، وبهذا يكون الناتج عند (Y_t) والبطالة عند مستوى أدنى من المعدل الطبيعي الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأجور وبالتالي انتقال منحنى العرض الكلي من (AS_1) إلى (AS_2) ناقلاً الاقتصاد القومي من (1) إلى النقطة (2) وبالتالي يعود الاقتصاد إلى المعدل الطبيعي للبطالة ولكن عند مستوى أسعار أعلى عند (P_2) وبما أن هدف البطالة أقل من المستوى الطبيعي فإن واضعو السياسات سوف يعمدون إلى إتباع تلك السياسات التي تنتقل منحنى (AD) إلى أعلى مرة ثانية حتى يصل إلى (AD_3) حيث يتحقق هدف الناتج عندما يكون الاقتصاد عند (2) وكذلك ينتقل منحنى العرض الكلي إلى (AS_3) حتى يصل الاقتصاد القومي عند النقطة (3) وبالتالي فإن النتيجة النهائية هي الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار .

إن هدف تحقيق مستوى منخفض للبطالة أقل من المستوى الطبيعي هو خطوة لمعدل أعلى لنمو عرض النقود و الذي يؤدي إلى التضخم و ذلك لأن انتقال منحنى الطلب الكلي لن يتحقق من خلال السياسة المالية بسبب الحدود المفروضة على زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب لذا فإن انتقال منحنى الطلب لن يتحقق إلا بواسطة اتباع سياسة نقدية توسعية .



المصدر :سامي خليل،ص1522

وأن أحد الفروض الأساسية اللازمة لصحة النظرية هو فرض التوظيف الكامل وهو غير واقعي أو غير محقق بالنسبة للبلدان النامية، وتقرر النظرية أن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي حينما تحدث عند مستوى ناتج لم تصل فيه الموارد بعد إلى التوظيف الكامل سوف تؤدي إلى زيادة الناتج و زيادة التوظيف وليس بالضرورة إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار⁽¹⁾ .

إلا أن فرض التوظيف الكامل في البلدان المتقدمة يشابه فرض الجمود الخاص بالبلدان النامية الذي تتعدم فيه القدرة على زيادة الإنتاج الكلي على أثر زيادة الطلب الكلي وهذا الجمود الذي تتصف به العناصر الإنتاجية في البلدان النامية يرجع إلى أسباب بعضها اقتصادي والعديد منها غير اقتصادي ومن أسباب زيادة الطلب في البلدان النامية برامج التنمية الاقتصادية، وزيادة الإنفاق العام للدولة عن إيراداتها، وأ تحقيق

¹ سامي خليل ، مرجع سابق ، ص 1519 – 1522

فائض مؤقت في الميزان التجاري وفي ظل عدم المقدرة على زيادة الناتج الكلي في الأجل القصير والتي تعود إلى عامل الجمود فإن النتيجة الحتمية هي ارتفاع المستوى العام للأسعار .

كذلك أن استمرارية العملية التضخمية تتوقف على زيادة عرض النقود، فإذا ما صاحبت زيادة عرض النقود صدمة الطلب فإنها تؤدي إلى تضخم نقدي مستمر، في مثل هذه الحالة فإن علاج التضخم يتم عن طريق السيطرة على الطلب الكلي و التيار النقدي الذي يمكن أن يغذيه و يرى أنصار النظرية النقدية إنه لا بد من استخدام سياسة ائتمانية انكماشية لمواجهة الزيادة الحادثة في الطلب الكلي و وقف الاتجاه التصاعدي في المستوى العام للأسعار .

أما أنصار السياسة المالية وغالبيتهم من الكينزيين الجدد فيرون أن التحكم في معدل التضخم في مثل هذه الظروف يستدعي استخدام سلاح الضرائب والحد من الإنفاق العام وذلك لإحداث أثر انكماشى مباشر يواجهه الزيادة في الطلب الكلي .

أما بالنسبة للبلدان النامية فإن العلاج المقترح هو إتباع سياسات نقدية انكماشية تسمح بنمو الناتج الكلي كلما كان ذلك ممكناً و لا تسمح بأي توسع ائتماني قد يؤدي إلى لا شيء سوى تحول تضخم الطلب إلى تضخم نقدي مستمر وبالنسبة للسياسات المالية فإن من الممكن استخدامها في إطار العلاج الهيكلي المناسب لتنمية الناتج دون أن تكون انكماشية أو تضخمية ، أي انه كلما أمكن للبلدان النامية إتباع سياسات علاجية هيكلية لتنمية الناتج الكلي استجابة لصددمات الطلب كلما أدى ذلك إلى تقديم علاج حقيقي للتضخم (1) .

إزاء عجز النظريات السابقة في تفسير ظاهرة التضخم في دول العالم الثالث ظهرت النظرية الهيكلية وهي تُرجع التضخم إلى الخلل الهيكلي الموجود في البنيان الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول . مثل الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج المواد الأولية و اختلال علاقات النمو بين القطاعات المختلفة في الاقتصاد القومي و الجمود النسبي للحصيلة الضريبية و ضالة مرونة عرض المنتجات الزراعية .

¹ كامل البكرى و آخرون، (1999م)، مبادئ الاقتصاد الكلى، الدار الجامعية - الاسكندرية ، ص 280 – 285

إن التغيرات الهيكلية في البلدان الصناعية تختلف عن التغيرات الهيكلية في البلدان النامية حيث نجد أن التضخم الهيكلي في البلدان الصناعية ينتج بسبب زيادة النمو الاقتصادي بمعدلات كبيرة و كذلك نمو حجم الوحدات المنتجة وتحويلها إلى شركات ضخمة ذات طابع احتكاري لها قوى مؤثرة عالية هدفها تعظيم الربح وزيادة ما تمتلكه من أصول وثروات .

أما في الدول النامية فإن التضخم يفسر بطبيعة هذه الدول ، وما تسببه جهود التنمية فيها من تغيرات هيكلية ، بالإضافة إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي فيها و اعتبارات كثيرة أخرى منها (1) :-

- بطء نمو الاقتصاد الزراعي و اختلال علاقات النمو بين القطاعات و الأقاليم المختلفة .

- ارتفاع الأسعار النسبية للمنتجات الزراعية.

- ضعف القدرة على الاستيراد بسبب تقلب حصيللة الصادرات وعدم كفايتها.

- زيادة كبيرة في الأجور لا تبررها زيادة الإنتاجية لأسباب اجتماعية أو سياسية .

و هنالك مصدر آخر للتضخم هو عجز الموازنة حيث نجد أن الحكومة تستطيع تمويل العجز في موازنتها بإحدى طريقتين⁽²⁾ :- عن طريق الاقتراض من العامة أي عن طريق بيع السندات لهم أو عن طريق خلق النقود ، إن بيع السندات للعامة ليس له تأثير مباشر على عرض النقود وبالتالي ليس له تأثير على الطلب الكلي و من ثم لن يكون له أثار تضخمية ولكن من ناحية أخرى ، فإن خلق النقود لديه تأثير على الطلب الكلي إذا أن زيادة عرض النقود تؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي إلى اليمين مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار وبالتالي فإن تمويل العجز المستمر عن طريق خلق النقود يؤدي إلى التضخم المستمر .

إن الارتفاع المزمع في الأسعار يشكل خطراً حقيقياً على الاستقرار في النشاط الاقتصادي حيث تقود ظاهرة التضخم إلى مجموعة من الآثار السلبية فالآثار الاقتصادية للتضخم تظهر في الأثر على الإدخار القومي حيث يؤدي التضخم في المدى القصير إلى زيادة حجم الإدخار الإجباري عن طريق إعادة توزيع الدخل لصالح أصحاب و سائل الإنتاج فهو يزيد في الدخل الحقيقي لهم و بالتالي يزيد من حجم الإدخار

¹ - نعمة الله نجيب ، أحمد رمضان و آخرون ، مرجع سابق ، ص 181 ، 184

² - سامي خليل ، مرجع سابق ، ص 1523

غير أنه يؤدي من ناحية أخرى إلى تقليل المدخرات الاختيارية للأفراد والعائلات ، أي أن الأثر السلبي على الإدخار القومي يظهر عندما يكون انخفاض المدخرات الاختيارية أكثر من الزيادة في الادخار الإجباري ، كما يؤثر التضخم على ميزان المدفوعات ، إذ أنه يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات في الداخل مما يؤدي إلى صعوبات في التصدير، وفي ذات الوقت يشجع على زيادة الاستيراد وبالتالي يؤدي إلى تدهور ميزان المدفوعات ، ويعرض سعر الصرف للتدهور وهذا بدوره يؤدي إلى سعر تبادلي شديد الانخفاض و يزيد عن الاتجاه التضخمي للأسعار .

كذلك هنالك آثار نقدية للتضخم حيث أن الارتفاع المستمر في الأسعار تفقد الثقة في وظيفة النقود كقياس للقيمة كما تدفع لعدم الاحتفاظ بالنقود في حالة سيولة و بالتالي نقل أو تنعدم وظيفة النقود كمخزن للقيمة وفي بعض حالات التضخم الجامح يفضل الأفراد إجراء المبادلات عيناً وليس نقداً وهنا تفقد النقود وظيفتها الثالثة كوسيط للتبادل ونظراً لارتباط ظاهرة التضخم بانخفاض القوة الشرائية للنقود فيقل الميل للادخار ويزداد الميل للاستهلاك وعادة يفضل الأفراد الأصول العينية على نقود تفقد قيمتها يوماً بعد يوم .

كما إن للتضخم أيضاً آثاراً اجتماعية حيث يؤدي إلى التأثير في توزيع الدخل بين الطبقات والفئات الاجتماعية وبالأخص محدودي الدخل لأنها تغير بطريقة عشوائية وظالمة أوضاع الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية لهم، أن التضخم يعيد توزيع الدخل لصالح أصحاب الدخل المرتفعة على حساب أصحاب الدخل الثابتة أو المحددة⁽¹⁾ .

نجد أن برامج الإصلاح التي اقترحتها صندوق النقد الدولي لمعالجة التضخم تحتوي على عناصر أساسية تتمثل في تقييد التوسع النقدي والذي يتم تقييده عن طريق رفع أسعار الفائدة، ووضع سقف ائتمانية حيث نجد أن سياسة السقف الائتمانية المتشددة وأسعار الفائدة المرتفعة نجحت في كثير من البلدان النامية في الحد من القروض الجديدة وبالتالي خفض معدل الزيادة في الطلب الكلي. إلا أن نجاح مثل هذه السياسات في الدول النامية لن يكون بنفس درجة النجاح في الدول المتقدمة، ففي البلدان المتقدمة نجد أن السياسة النقدية تعمل على التحكم بدقة في التدفقات النقدية الكلية عن طريق إحداث توازن دقيق بين الإصدارات النقدية الجديدة والائتمان المصرفي، أما في البلدان النامية فإن الإصدارات النقدية قد تتم تحت ظروف غير تلك الظروف التقليدية المعروفة في البلدان المتقدمة لأنه يتم في كثير من البلدان النامية تغطية عجز الموازنة العامة عن طريق التوسع النقدي إذ أنه من الصعب التحكم في العرض الكلي للنقود بمجرد اقتراح

¹ كامل البكري ، مرجع سابق ، ص 277 - 280

سياسة نقدية انكماشية و أن الأمر يستلزم أولاً عمل تعديلات أساسية في الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسبب العجز المستمر في الموازنة العامة للدولة، و مثل هذه التعديلات الأساسية قد تكون في غاية الصعوبة⁽¹⁾.

ارتفاع الأسعار المزمرة (التضخم) يشكل خطراً حقيقياً على الاستقرار والنشاط الاقتصادي في أي دولة سواء كانت متقدمة أو نامية ، أي أن استقرار الأسعار يجب أن يكون هو الهدف طويل الأجل للسياسة النقدية، مما دفع إلى تبني سياسة لمكافحة التضخم عرفت بسياسة استهداف التضخم تتمثل هذه السياسة في إعلان صريح من قبل السلطات النقدية بأن هدف السياسة النقدية هو تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم خلال فترة زمنية محددة، وذلك عن طريق استخدام المتغيرات الوسيطة كالقاعدة النقدية وسعر الصرف حيث نجد أن سعر الصرف الثابت يساعد على التحكم في معدلات التضخم و كذلك أن التحكم في القاعدة النقدية يؤدي إلى تحكم مماثل في معدلات التضخم⁽²⁾.

ثانياً

البطالة :-

مقدمة :-

أصبحت البطالة هاجساً يورق الحكومات والدول بإعتبارها من أكبر المشكلات و أخطرها و تمثل إحدى مظاهر الخلل الاقتصادي وأهم مسببات التمزق الاجتماعي ، والملفت للانتباه أن البطالة لم تعد تقتصر فى وسط الشباب غير المتعلم أوالمتوسط الكفاءة بل امتدت إلى ذوى الشهادات العليا . وتعد مشكلة البطالة من أخطر المشكلات التى تواجه البلاد نظراً لما لها من آثار سلبية خطيرة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، فعلى المستوى الاقتصادي تفقد الدولة عنصراً هاماً من عناصر التنمية ألا وهو عنصر الموارد البشرية وذلك سواء من خلال عدم الاستفادة منهم و تهمةشهم أو من خلال هجرتهم إلى الخارج . أما اجتماعياً فان البطالة توفر الارض الخصبة لنمو المشكلات الاجتماعية وجرائم والعنف والسرقة والقتل والاعتصاب والانتحار، وأمنياً تؤدي إلى انتشار ظاهرة الارهاب الذى يجد فى العاطلين عن العمل ملاذاً له حيث يستغل نعمتهم على الحكومات و المجتمع من أجل خدمة أغراضه وأهدافه ، البطالة

¹ طارق فروق الحصرى ، (2007م) " الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاجتماعى بمصر " ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة ، ص 16 .

² ناجى التونى ، " استهداف التضخم و السياسة النقدية " WWW .arab-abi.org\develop

فى السودان تفاقمت و استمرت فى التزايد بمعدلات متسارعة حتى أصبحت ظاهرة نتيجة لعدم الاستقرار الاقتصادى و السياسى و الذى استمر لحقبة طويلة حتى أصبحت البطالة أزمة حقيقية مما دفع إلى إجراء اصلاحات اقتصادية كان أحد أهدافها المساهمة فى خلق فرص عمل و التقليل من البطالة .

1 - تعريف البطالة :-

وفقاً لتعريف منظمة العمل الدولية " العاطلون " هم أولئك الأشخاص الذين لايعملون حالياً ولكن لديهم الاستعداد و القدرة على العمل مقابل أجر ، والأشخاص المتوفرين حالياً للعمل ، والأشخاص الذين يبحثون بنشاط عن عمل⁽¹⁾.

تعريف آخر :-

تعرف البطالة بأنها تعطل جانب من قوة العمل عن العمل المنتج اقتصادياً تعطلاً اضطرارياً رغم نشد أنه العمل و رغبة فيه⁽²⁾.

تعريف آخر:-

تعرف البطالة على أنها التعطل (التوقف) الجبرى لجزء من القوة العاملة فى مجتمع ما برغم القدرة و الرغبة فى العمل و الانتاج .

القوة العاملة عبارة عن جميع السكان القادرين و الراغبين فى العمل (من سن 15 إلى 65 سنة) وتقاس البطالة فى العادة بما يسمى بمعدل البطالة Unemployment Rate و هى نسبة غير المشتغلين (المتعطلين) من القوة العاملة إلى إجمالي قوة العمل⁽³⁾.

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالى القوة العاملة}} \times 100$$

¹ منظمة العمل الدولية (ILO) [http:// www.ilo.org/](http://www.ilo.org/)

² د . آدم مهدى أحمد (2001م) ، الوجيز فى الاقتصاد الجزئى و الكلى ، الشركة العالمية للطباعة و النشر ، السودان - الخرطوم ، ص 96

³ خالد واصف الوزنى وأحمد حسين الرفاعى ، مبادئ الاقتصاد الكلى، 2001م ، دار وائل للنشر ، عمان - الاردن ، ص 265.

2- أ أنواع البطالة :-

1/ البطالة الدورية⁽¹⁾ :- (Cyclical Unemployment) وهي البطالة الناجمة عن تقلب الطلب الكلى فى الاقتصاد حيث يواجه الاقتصاد فترات من انخفاض الطلب الكلى مما يؤدي إلى فقدان جزء من القوة العاملة لوظائفها و بالتالى ارتفاع نسبة البطالة فى الاقتصاد . إلا أن هذه النسبة تبدأ بالإنخفاض عندما يبدأ الطلب الكلى بالارتفاع مجدداً .

2/ البطالة الاحتكاكية :- (Frictional Unemployment) هي البطالة التى تحدث بسبب التقلبات المستمرة للعاملين بين المناطق و المهن المختلفة ، وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحث عن العمل ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل .

3/ البطالة الهيكلية :- (Structural Unemployment) يقصد بالبطالة الهيكلية ذلك النوع من التعطل الذى يصيب جانباً من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث فى الاقتصاد القومى وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة و مؤهلات و خبرات العمال المتعطلين الراغبين فى العمل والباحثين عنه. فالتغيرات الهيكلية هي أما أن تكون راجعة إلى حدوث تغير فى هيكل الطلب على المنتجات، أو راجعة إلى تغير أساسي فى الفن التكنولوجي المستخدم ، أو إلى تغيرات هيكلية فى سوق العمل نفسه، أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توطن جديدة . فهذا النوع من البطالة يمكن أن يحدث نتيجة لانخفاض الطلب على نوعيات معينة من العمالة بسبب الكساد الذى لحق بالصناعات التى كانوا يعملون بها و ظهور طلب على نوعيات معينة من المهارات التى تلزم لإنتاج سلع معينة لصناعات تزدهر ، مما يؤدي لحدوث البطالة بسبب تغيرات هيكلية طرأت على الطلب . وفى هذه الحالة يصعب على العمال المتعطلين أن يجدوا بسهولة فرصة للعمل لأن مستويات الخبرة والمهارة المطلوبة للوظائف الشاغرة المتاحة غير متوافرة لديهم ، وفى الوقت نفسه يصعب على رجال الأعمال أن يحصلوا على حاجاتهم من العمالة المطلوبة بسبب نقص عرض هذا النوع من العمالة ، أي حالة فائض عرض Excess Supply فى سوق عمل ما وفائض طلب Excess Demand نقص عرض فى سوق عمل آخر. وقد عرفت البلدان الصناعية المتقدمة نوعاً جديداً من البطالة الهيكلية نجم عن تعاظم ظاهرة العولمة Globalization فى ربيع القرن

¹ د. رمزي زكى ، الاقتصاد السياسي للبطالة ، عالم المعرفة 1978م العدد 226 ص 23 ، 24 -30

الأخير ، والتي تسارعت على نحو شديد عبر نشاط الشركات متعددة الجنسيات حيث لجأ كثير من الصناعات التحويلية فى الولايات المتحدة ودول غرب أوربا إلى الانتقال إلى البلاد النامية للاستفادة من المزايا والامتيازات التى وفرتها هذه البلاد للاستثمارات الأجنبية المباشرة مثل رخص الطاقة والأراضى، والإعفاءات الضريبية ، وعدم تحمل تكلفة التلوث البيئى ، فضلاً عن رخص الأيدي العاملة ، هذا هو ما حدث على سبيل المثال فى صناعة الملابس الجاهزة ، والصناعات التجميعية الإلكترونية، وصناعة السيارات ، والمنتجات الكيماوية، فكثير من هذه الصناعات هاجرت من البلدان الصناعية إلى البلاد النامية بسبب ارتفاع متوسط معدل الربح المتوقع فى هذه البلاد تاركة العمال الذين كانوا يعملون فيها فى حالة بطالة هيكلية طويلة المدى .

4/ البطالة المقنعة :- (Disguised Unemployment) فالمعنى المراد بها تلك الحالة التى يتكسب فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل ، مما يعنى وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئاً تقريباً و بحيث إذا سُحبت من أماكن عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض .

5/ البطالة السافرة :- يقصد بالبطالة السافرة حالة التعطل الظاهر التى يعانى منها جزء من قوة العمل المتاحة ، أى وجود عدد الأفراد القادرين على العمل و الراغبين فيه و الباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد دون جدوى ، ولهذا فهم فى حالة تعطل كامل لا يمارسون أى عمل ، كما نجد أن البطالة السافرة يمكن أن تكون احتكاكية أو هيكلية أو دورية ، ومدتها الزمنية قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة نوع البطالة و ظروف الاقتصاد القومى .

6/ البطالة الاختيارية :- (Voluntary Unemployment) هى حالة يتعطل فيها العامل بمحض اختياره وإرادته حينما يقدم استقالته عن العمل الذى كان يعمل به ، أما لعزوفه عن العمل أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجر أعلى وظروف عمل أحسن ، فقرار التعطل هنا اختياري لم يجبره عليه صاحب العمل .

7/ البطالة الإجبارية :- (Involuntary) فهى الحالة التى يتعطل فيها العامل بشكل جبري أى من غير إرادته أو اختياره ، وهى تحدث عن طريق تسريح العمال أى الطرد من العمل بشكل قسري رغم أن العامل راغب فى العمل و قادر عليه و قابل لمستوى الأجر السائد . وهذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح فى مراحل الكساد الدوري فى البلدان الصناعية ، وقد تكون البطالة الإجبارية احتكاكية أو هيكلية .

8/ البطالة التكنولوجية Technological Unemployment⁽¹⁾:-

ذلك النوع من البطالة التي تنتج عن تغير الفن الإنتاجي المستخدم في مجال معين بإدخال آلات وأساليب متطورة ، وهو ما يؤدي إلى فقد العديد من العاملين لوظائفهم نتيجة قيام الآلة بهذا العمل أو نتيجة لاختلاف المهارة المطلوبة، وينتشر هذا النوع من البطالة في الدول الصناعية المتقدمة ويتواجد بنسبة أقل في دول العالم الثالث . وأن كانت الدول الأخيرة تحرص على استيراد أحدث تكنولوجيا العالم المتقدم - كثيفة رأس المال - متجاهلة مدى ملائمة هذه التكنولوجيا لظروفها و وفرة العمل النسبية بها ، كانت هذه أهم أنواع البطالة في دول العالم المتقدم و في دول العالم الثالث على السواء .

3- وجهة نظر المدارس الاقتصادية المختلفة عن البطالة :-

تفسير البطالة لدى المدرسة الكينزية :-

جاءت أفكار اللورد كينز⁽²⁾ لترد على النيوكلاسيكية وتعتبر أن الانخفاض في الأجور يماثل الانخفاض في سعر الفائدة و يؤديان بدورهما إلى زيادة معدلات البطالة، يميز كينز بين الميل للادخار وبين الميل للاستثمار فكلا الميلين عنده يخضعان لعوامل مختلفة وبهذا الإطار يرى كينز بأن توازن الدخل القومي يتحقق حينما يتعادل الادخار مع الاستثمار، أما إذا حدث اختلاف بين حجم مايدخره المجتمع وحجم ما يستثمره فإن توازن الدخل لا بد أن يختل فإما أن يحدث التضخم أو الجمود حسب الحالة ، وتوضح الآثار من خلال الحالتين التاليتين : -

أ- زيادة حجم الادخار على الاستثمار :

إذا زاد حجم الادخار على الاستثمار فإن ذلك يعني أن الطلب الكلي الفعال ينخفض عن العرض الكلي وسيؤدي ذلك لزيادة المجزون السلعي وانخفاض الأرباح الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض المستوى العام للأسعار و تزايد معدلات البطالة ولما كانت هناك علاقة دالية، علاقة ارتباط بين مستوى الدخل القومي ومستوى الادخار القومي، فإن انخفاض الدخل سيؤدي خلال فترة الجارية إلى تخفيض الادخار وبالتالي

¹ د. طارق فاروق الحصرى ، (2007م) ، التحليل الاقتصادي الكلي " نظره معاصرة " ، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ، المنصورة ، الطبعة الأولى ، ، ص 164 ، 165

² د . علي كنعان ، النقود و الصيرفة و السياسة النقدية ، مرجع سابق ، ص 356 - 359

الوصول إلى وضع توازنى جديد أقل من التوازن فى بداية الفترة وتكون الحالة انكماش وزيادة فى مستويات البطالة .

ب- زيادة حجم الاستثمار على الادخار :

إن هذه الحالة تعنى أن الطلب الفعال سوف يكون أكبر من العرض الكلى وفى هذه الحالة ينقص المخزون السلعى وتتزايد المبيعات وترتفع الأسعار والأرباح فإذا كانت هناك طاقات انتاجة معطلة فسوف يزداد الطلب عليها ويزداد الانتاج وترتفع الدخول الأمر الذى يؤدي لزيادة مستويات التشغيل لعناصر الانتاج وينخفض مستوى البطالة فى صفوف العمال، لكن هذه الحالة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وحدث التضخم عندما يصل الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل .

المدرسة النقدية و البطالة :-

يرجع النقديون سبب الأزمات إلى التقلبات التى تحدث فى الرصيد النقدى و التى تؤدي إلى حدوث تقلبات فى الدخل و الناتج و التوظيف وقد ميز النقديون بين حالتين :-

أ- الحالة الأولى :-

أستخدام سياسة توسعية :-

إذا قام المصرف المركزى باتباع سياسة نقدية توسعية ، فسوف ينزل إلى السوق مشترياً للأسهم والسندات وفقاً لهذه الحالة سوف ترتفع أسعار الأوراق المالية ويعيد المستثمرون تركيبة المحفظة المالية، وبما أن عرض الأسهم والسندات قد انخفض وأرتفعت أسعارها لذلك يفكر الأفراد حسب وجهة نظر ميلتون فريدمان بشراء الأراضى والمباني وزيادة الاستهلاك مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار أى إذا لاحظ المستثمرون زيادة فى الطلب فإنهم سيوظفون استثمارات جديدة تؤدي إلى زيادة الانتاج الحقيقي وتخفيض مستوى البطالة، وإذا ما استمرت هذه السياسة فإن الأسعار سترتفع فى الأجل الطويل ولن يكون بمقدور الاقتصاد تخفيض حجم البطالة .

ب- الحالة الثانية :-

استخدام سياسة انكماشية إذا قام المصرف المركزى ببيع السندات و الأسهم فإن ذلك سيؤدي إلى تخفيض المعروض النقدى وهذا ما يؤدي لانخفاض حجم الطلب الكلى الأمر الذى يؤدي إلى نقص الاستهلاك وهكذا تدريجياً يعمد المنتجون إلى تخفيض الانتاج و تسريح العمال و زيادة عدد العاطلين عن العمل.

4 - أسباب البطالة :-

تتعدد أسباب البطالة و من أهم تلك الأسباب ما يلي (1):-

1/ ضعف البنية التحتية للاقتصاد و بالتالي ضعف عائد الاستثمار مما لا يشجع على المزيد من الاستثمارات و بالتالي تقل فرص العمل و يزداد عدد العاطلين .

2/ تزايد معدلات النمو السكاني و بالتالي زيادة الداخلين إلى سوق العمل .

3/ عدم الربط بين القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل الصناعة والزراعة لخلق فرص عمل في الصناعات التحويلية .

4/ الفجوة بين مخرجات المؤسسات التعليمية والتدريبية المختلفة وقدرة (طاقة) سوق العمل على الاستيعاب.

5/ عدم توفر معلومات عن فرص العمل المتاحة (جانب الطلب) في سوق العمل و الكوادر التي تبحث عن العمل (جانب العرض) .

6/ ضعف المناخ الاستثماري مثل عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقليمي مما يؤدي إلى عدم جاذبية الدولة للاستثمار الوطني والأجنبي ويعني هروب رؤوس الأموال إلى الخارج وبالتالي تتخفف فرص التوظيف .

7/ الكساد الاقتصادي نتيجة الدورة الاقتصادية مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية ومن ثم الانتاج فيزداد المخزون السلعي ويقل الاستثمار الصافي ويؤدي ذلك إلى انخفاض العمل على خدمات عناصر الإنتاج ومن بينها العمل .

هناك عوامل أخرى تؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة و لها أبعاد غير اقتصادية منها :-

1/ النزوح من الريف إلى المدينة إما بسبب النزاعات أو الجفاف والتصحر .. مما يخلق عدم توازن بين أعداد السكان في الريف والحضر فيزداد سكان المدن وبالتالي يزداد الباحثين عن العمل فتظهر عندئذ البطالة .

2/ التباين في الخدمات العامة والاجتماعية بين الريف والحضر مثل الخدمات التعليمية والصحية وغيرها مما يؤدي إلى ظاهرة النزوح إلى المناطق الحضرية .

¹ البطالة في السودان الأسباب و الآثار و الحلول المقترحة بالتركيز على بطالة الخرجين ، www.ipecs.sudanforums.net ، 2012/8/23 م ، تاريخ الاطلاع 2016/7/3 م .

3/ توطين الصناعات فى المدن وعدم خلق تنمية متوازنة بين مناطق البلاد المختلفة و هذا يؤدى إلى الهجرة إلى المدن بحثاً عن عمل بعائد أفضل .

4/ العادات والتقاليد التي تحد من نشاط فئات معينة من أفراد المجتمع فى مجالات معينة .

5 - البطالة فى السودان :-

شكلت البطالة فى السودان⁽¹⁾ واحدة من أهم مشكلات التنمية الاقتصادية التى يعانى منها الاقتصاد السودانى لفترات طويلة . يلاحظ أن تقرير وزارة العمل فى (2011م) والذي تناول قضايا البطالة وسوق العمل فى السودان فى الفترة ما بين (2005 - 2010م) لم يهتم لبعض المتغيرات التى أثرت على الأوضاع الاقتصادية بالبلاد و أهمها إنفصال الجنوب وخروج النفط كمتغير حقيقي فى الاقتصاد السودانى . وفقاً لتعداد (2008م) بلغ إجمالى عدد السكان فى سن العمل حوالى (26.2) مليون يمثلون (67%) من إجمالى السكان البالغ (39.1) مليون نسمة ، بينما بلغ حجم القوة العاملة (11.7) مليون نسمة ، أما معدل المشاركة فى النشاط الاقتصادى بلغ (48.5%) بينما بلغ معدل البطالة (15.9) . أدى هذا إلى إنخفاض الطلب الكلى دون مستوى التشغيل الكامل بجانب الهجرة من الريف إلى الحضر وهجرة العمالة الزراعية . كما وجد أن واقع البطالة فى الشباب أكثر و أكبر من المعدل الطبيعى حيث يمثل حوالى (12%) وسط الفئة العمرية (25 - 59) سنة ، كما نجد أيضاً أن تأثير البطالة على الشباب يقع على حاملي الشهادات الجامعية بصورة أكبر من بقية الشباب و أنها تزيد مع ارتفاع المستوى التعليمى هناك بعض الأسباب التى أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة و خاصة وسط الشباب أهمها تراجع قدرة القطاع العام عن تشغيل الأيدي العاملة مع الإرتفاع المستمر فى أعداد الداخلين الجدد لأسواق العمل و يلاحظ أن هذا القطاع يعانى من كبر الحجم و إنخفاض الإنتاجية، ويتوقع أن تقل مساهمة هذا القطاع فى التشغيل مستقبلاً فى ظل برامج الخصخصة التى تنتهجها الدولة . يؤكد انقريب أن مستوى جودة التعليم واحدة من أهم أسباب البطالة إذ تركز الدولة من التوجه إلى التعليم فى المجالات الأكاديمية سعياً للحصول على فرص فى القطاع العام الذى يقدم الحوافز الوظيفية كالاستقرار الوظيفى التأمين الصحى، والمخصصات التقاعدية . يلاحظ أن النظام التعليمى يفتقر إلى التركيز على المناهج التعليمية المتعلقة بالجوانب الفنية والمهنية التى يحتاجها النشاط الاقتصادى فى أسواق العمل الأمر الذى يؤدى إلى تدنى مخرجات التدريب المهني التى تلبى

¹ عثمان ابراهيم السيد ، الاقتصاد السودانى ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، الخرطوم - السودان ، 1988م

إحتياجات سوق العمل تبيين مما سبق أن سوق العمل في السودان يتسم بخصائص معينة تؤثر سلباً على معطيته إهمها التخصص العلمي ، مستوى التدريب والتأهيل، معدلات الأجور . تفيد مؤشرات سوق العمل أن هناك إختلال في هيكله وذلك نسبة لوجود فائض كبير في العرض وعجز الطلب على بعض التخصصات الفنية ، بجانب عدم مواكبة معاهد و مؤسسات التعليم المختلفة مع إحتياجات سوق العمل نتج عن ذلك فجوة تزيد إتساعاً مع زيادة حركة النمو مما أدى إلى معضلة بين ما هو متاح من الكوادر الفنية واحتياجات سوق العمل، أيضاً التحديات التي تواجه ظاهرة البطالة والتي تفرض نفسها على الواقع السوداني تشكل ضغطاً إضافياً يزيد من صعوبة المعالجة وأهمها التحدي الناتج عن الزيادة في حجم السكان .

2 - 2 مفهوم الركود التضخمي و تعريفاته :-

إن الركود التضخمي أو الكساد Depression يمثل حالة معاكسة التضخم إذ نلاحظ وجود فائض في جانب العرض السلعي تجاه قصور الطلب على مواكبة هذا العرض مما ينعكس ذلك في إنخفاض أسعار السلع والخدمات المختلفة، ومن ثم إنخفاض مستويات الإنتاج والتشغيل .

الأيدي العاملة (البطالة). وتبقى معظم السلع مُكدّسة في السوق دون تصريف لقصور الإنفاق النقدي على شرائها (الطلب على السلع الإستهلاكية والإنتاجية).

والكساد الإقتصادي يمثل مرحلة متقدمة من مراحل الإنكماش الإقتصادي ومعظم آثار الكساد تكون عكس الآثار التضخمية التي ذكرناها قبل قليل. ومن أهم التجارب التي شهدتها معظم بلدان العالم حدوث الكساد الكبير أو العظيم الذي إمتد من سنة 1929م حتى سنة 1932م.

وتم معالجة من خلال تنشيط الطلب الكلي بشقيه الإستهلاكي والإستثماري ومن خلال تدخل الحكومات في الإنفاق لزيادة حجم الطلب وذلك بحسب العلاج الذي إعتده (كينز) في حينه معالجة هذه الأزمة⁽¹⁾.

1 د.ناظم محمد نور الشمري ود.محمد موسى الشروف، (2002م)، مقدمة في علم الإقتصاد ، دار المكتبة الوطنية، عمان - الأردن، الطبعة الثانية

1- الركود التضخمي : -

لقد أظهرت حقبة السبعينات من القرن الحالي تزايد حدة التضخم وخاصة في البلدان الرأسمالية المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، ثم إستمرت الضغوط التضخمية في التزايد في فترة الثمانينات وحتى الآن .

إلا أن الظاهرة الجديدة التي لم يعرفها التاريخ الإقتصادي من قبل تمثلت في تعايش التضخم مع الكساد جنباً إلى جنب، فالأول مرة يتلائم الإرتفاع المستمر والمتواصل في الأسعار مع التزايد مع حجم البطالة وتدهور معدلات الإنتاج الحقيقي. وهذا يعكس أن معدلات النمو الحقيقي قد إنحرفت نتيجة لإرتفاع مستويات الأسعار وحدة التضخم فضلاً عن إرتفاع معدلات البطالة ، وكل ذلك جعل البلدان الصناعية تقع في حيرة وتردد من إتخاذ التدابير والإجراءات الإقتصادية والنقدية الحاسمة أزاء الوضع الجديد المتمثل في التلازم بين إرتفاع معدلات البطالة من جهة وإستمرار موجات التضخم من جهة أخرى إذ أن هناك ثمة تعارضاً بين السيادات والإجراءات الكفيلة بمواجهة التضخم ومعالجته وبين السيادات والتدابير اللازمة للتغلب على حالة الركود الإقتصادي .

أما من أهم الأسباب التي أدت إلى هذه الظاهرة فيمكن أن تعود إلى الإجراءات بالسياسات النقدية والمالية التي إتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية ومن أهمها قرارها المتخذ في سنة 1971م والقاضي بعدم تحويل عملتها (الدولار) إلى ذهب، ومعلنة بذلك تخليها عن إلتزامها السابق الذي إتخذه في معاهدة (بريتون وودز) في أعقاب الحرب العالمية الثانية عند وضع قواعد النظام النقدي الدولي بموجب هذه المعاهدة في سنة 1944م. ثم تبع إعلان تخلي الولايات المتحدة عند تحويل عملتها إلى ما يعادل لها من ذهب إتخاذها لقرارات نقدية تمثلت في خفض قيمة الدولار بمقدار 8.5% في سنة 1972م و10% في سنة 1973م، مما أدى إلى تدهور مستمر في قيمة الدولار تجاه العملات الأخرى، ومما أدى إلى تعويم العملات الدولية الرئيسية في أسواق الصرف العالمية ومن أهم هذه العملات الفرنك الفرنسي والمارك الألماني والين الياباني والجنيه الإسترليني، وفضلاً عن ذلك فقد تضافرت عوامل أخرى في المساهمة بحدّة الضغوط العالمية منها تمويل نفقات الحرب الامريكية الفيتنامية خاصة للفترة من 1969م إلى 1973م والتوسع الإستثماري والمالي في البلدان الصناعية المتقدمة بهدف التغلب على الركود الإقتصادي الذي عانت منه في فترة الستينات وإلى

السياسات التوسعية الأخرى في مجال الخدمة المرتبطة بالإعتبارات السياسية إلى حد كبير والتي إنعكست في عجز الموازنة الفدرالية وعجز ميزان المدفوعات الأمريكي. كما يمكن الوقوف على آثار التضخم الإقتصادي العالمي وإنخفاض قيمة العملات الدولية على البلدان النامية ومنها البلدان العربية النفطية من خلال الآثار التي إنعكست على أسعار النفط للأقطار المنتجة له من اعضاء منظمة الأوبك.

ولهذا فإن القيمة الحقيقية لأسعار النفط تتخفض نتيجة الإتجاهات التضخمية في البلدان الصناعية المتقدمة خاصة أن النفط يمثل المورد الأساسي للبلدان المنتجة له وأن تسعيره يتم بواسطة الدولار الأمريكي، لهذا فإن القيمة الحقيقية للصادرات النفطية تتخفض أكثر وتتضرر منه البلدان النامية المصدرة له نتيجة لإنخفاض قيمة الدولار. كما يمكن أن تلمس آثار التضخم العالمي على إقتصاديات البلدان النامية من خلال الإرتفاع في تكاليف المواد والسلع والخدمات المستوردة والتي تنعكس في زيادة أسعارها مما يزيد من حدة التضخم المستورد من قبل البلدان النامية. وكما بينا فإن هناك تعارضاً فيما بين الإجراءات والتدابير الإقتصادية والنقدية التي يمكن إتخاذها من قبل السلطات الإقتصادية في معاجة طرفي هذه الظاهرة (الركود والتضخم) فإن الإجراءات الموجهة نحو تخفيض مستويات البطالة يعني قبول معدلات مرتفعة من التضخم والعكس صحيح أيضاً، إذا أن تحقيق مستويات منخفضة من الأسعار يعني قبول مزيد من الكساد والبطالة. وخاصة وأن طبيعة التضخم الحالي في البلدان الصناعية المتقدمة يمثل تضخم التكلفة الدافعة $Cost - Push$ فالقوة التساومية لنقابات العمال تقضي إلى إرتفاع الأجور كما وأن قوة المنتجين الإحتكارية أو شبه الإحتكارية تؤدي إلى زيادة الأرباح عن طريق قبول زيادة التكاليف. وهذا النوع من التضخم اللولبي أو الحلزوني تصعب السيطرة عليه مما يزيد من صعوبة وضع الحلول المناسبة لمكافحة التضخم في البلدان الرأسمالية المتقدمة أن الزيادات المستمرة في الأسعار يصاحبها إنخفاض في الإنتاج وزيادة حجم البطالة، فزيادة الأسعار المتواصلة تتلائم مع إنتاج أقل وبطالة اوسع فإن أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية لا يمكن إستخدامها بفاعليه، إذا أن تحريك الإنتاج و خلق الرواج الإقتصادي يترتب عليهما المزيد من الإرتفاعات في الأسعار كما أن السيطرة على الأسعار و محاولة منع زيادتها المستمرة يترتب عليهما المزيد من البطالة وتكدس المخزون السلعي وإنخفاض حجم الإنتاج⁽¹⁾.

1- د. ناظم محمد نور الشمري، (2009م)، " النقود والمصارف والنظرية النقدية"، دار زهرا للنشر والتوزيع - عمان - الأردن ، ص 411-415

حيث يعرف باري سيجل الركود التضخمي بأنه الوجود المتزامن للمستويات غير المتوافقة للبطالة والتضخم⁽¹⁾.

2- كما يرى د. عثمان يعقوب⁽²⁾ "الركود التضخمي" الحالة التي ترتفع فيها الأسعار مع ارتفاع معدلات التضخم، وهذه الحالة عكسية تماماً للظاهرة التي حدثها فليس في أواخر الستينات والتي تكون بموجبها العلاقة بين الأسعار (الأجور) والبطالة علاقة عكسية وقد حاول عدد من الإقتصاديين شرح هذه الظاهرة فإنقسم هؤلاء في شرحهم حول نظريتين، فالنظرية الأولى وتعرّف بإسم (القوى الخفية) تعزو هذه الظاهرة إلى القوى المتزايدة للإحتكارات في البلدان الصناعية حيث بدأت حركة دمج واسعة من جانب الشركات الصناعية الكبيرة إستهدفت المؤسسات الصناعية الصغيرة، وظهرت إلى الوجود مؤسسات صناعية وإقتصادية (مجمعة) في مختلف قطاعات الإقتصاد بحيث أصبحت تتحكم بحصة كبيرة من السلعة التي تنتجها، وعندما يبدأ مستوى الطلب بالإنخفاض من قبل المستهلك فإن هذه المؤسسات لا تلجأ إلى تخفيض أسعارها بل على العكس، تحافظ على أسعارها من خلال تحكمها على الكمية المعروضة من السلع في الأسواق حيث تستطيع المحافظة على هامش الربح نفسه، ونفس المنطق ينطبق على سلوك نقابات العمال التي تتحكم في اليد العاملة المتوفرة والتي تنجح في الحصول على أجور تفوق معدل إنتاجها مما يؤدي إلى ارتفاع الاسعار والأجور وارتفاع مماثل في مستوى البطالة. أما الفرضية الثانية تقلل من شأن الحركة نحو تمركز الإنتاج في أيدي مؤسسات قليلة كسبب رئيسي للركود التضخمي وتعزو ذلك إلى نقص في المعلومات تؤخر عملية تكيف الأسعار نتيجة لهبوط مستوى الطلب بالمقارنة مع مستوى العرض. فالمفروض في حالة انخفاض مستوى الطلب أن يهبط مستوى الأسعار حتى تتساوى الكميات المعروضة والكميات المطلوبة. أما السبب في تأخير عملية التكيف فيرجع إلى عدم توفر معلومات كافية لدى المؤسسات الإقتصادية العاملة عن مدى انخفاض الطلب على سلعها.

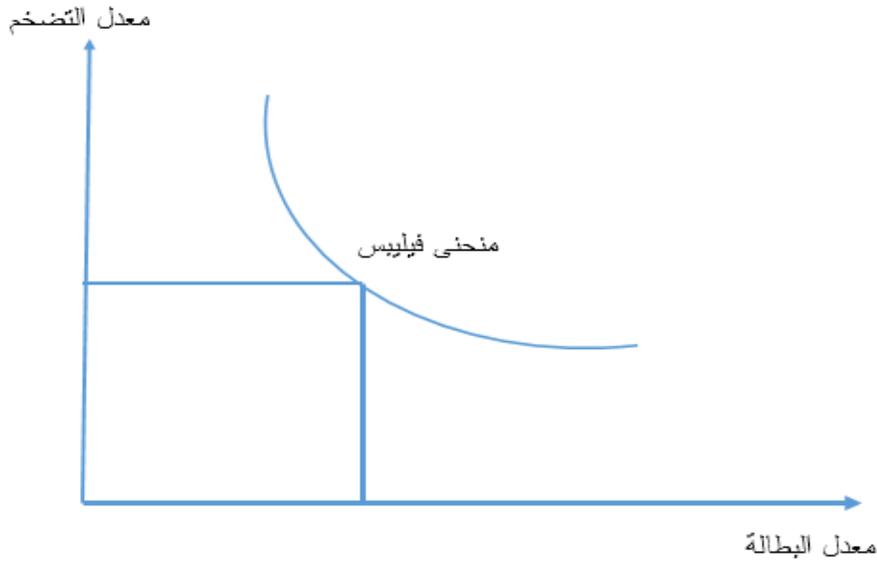
¹ باري سيجل ، (1985م) ، "النقود والبنوك والإقتصاد وجهة نظر النقديين" ، ترجمة عبد الله منصور ، عبد الرحمن عبد الفتاح ، دار المريخ للنشر ص 608

3- د. عثمان يعقوب محمد ، (2005م) ، " النقود والبنوك والسياسة النقدية وسوق المال" ، الطبعة الثالثة ، ص 43 ، 44

تعريف آخر:

قام الإقتصادي فيليبس بدراسة العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التغير في الأجور النقدية 1958م، وظهر من هذه الدراسة أن العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التغير في الأجور النقدية علاقة عكسية، ففي الفترات التي تتزايد فيها البطالة يكون العمال على إستعداد لقبول أجور منخفضة في سبيل الحصول على وظيفة بدلاً من البقاء في حالة بطالة وبالتالي تتناقص معدلات الزيادة في الأجور، وعلى العكس في الفترات التي تقل فيها البطالة تتزايد فيها قدرة العمال على المطالبة بزيادة الأجور بدرجة كبيرة، وإستخلص فيليبس بناءً على ما سبق أن العلاقة بين معدل التضخم النقدي ومعدل البطالة علاقة عكسية وتم تمثيل هذه العلاقة بيانياً في شكل منحنى عرّف بإسم منحنى فيليبس Philips Curve

شكل رقم (6-2)
منحنى فيليبس



المصدر :- نعمة الله نجيب ، ص 253

وفي بداية السبعينيات، وجد أن معدلات البطالة والتضخم تتزايدان معاً، أي ما كان مفترضاً من العلاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة لم يعد موجوداً وأصبحت العلاقة طردية بين معدل البطالة ومعدل

التضخم وأطلق على هذه الظاهرة ظاهرة الركود التضخمي . وظهر العديد من التفسيرات لهذه الظاهرة ومن أهم هذه الأسباب أن إرتفاع أسعار المواد الأولية وعلى رأسها البترول بعد حرب 1973م مما أدى إلى ارتفاع تكاليف إنتاج السلع والخدمات في الدول المتقدمة مما أدى إلى نقص العرض الكلي من السلع والخدمات وبالتالي زيادة البطالة هذه من ناحية ومن ناحية أخرى إرتفاع المستوى العام للأسعار مما يعني زيادة التضخم كما ظهر تفسير آخر مؤداه أن العلاقة العكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة علاقة مؤقتة وليست ثابتة ففي الأجل الطويل لا يمكن التاكيد على أن التضخم سوف يؤدي لحدوث إنخفاض دائم في معدل البطالة⁽¹⁾.

تعريف آخر تضخم النفقات قد يصحبه بطالة وطاقات عاطلة في الإقتصاد مما يجعل الإقتصاد يعاني من كليهما معاً وهذا ما يسمى بالتضخم الركودي وهو ما تقع فيه الدول الرأسمالية الكبرى حالياً ويسهم في حدوث ذلك أيضاً أجهزة الدعاية والإعلان بالتأثير في أذواق المستهلكين وطلباتهم وتوجيهها إلى سلع دون سلع و لدور المؤسسات المنافسة الأصغر حجماً والأقل كفاءة في الإنتاج و لهذا يقوم علاج تضخم النفقات على الحد من إرتفاع الأجور وما يتطلبه ذلك التأثير على نقابات العمال التي تتسبب في هذا الإرتفاع وتتالى حدوثه وهو ما تعجز الدول الرأسمالية عن القيام به للإلتزام بالحرية الفردية وعدم التدخل فيها إلا بقدر محدود تجيزه الأجهزة التشريعية التي عادة لا تقبل بأي إجراء يحد من الحرية الفردية بدرجة ملموسة. أما عن وسائل علاجه الحد من الأرباح الإحتكارية وشبه الإحتكارية على زيادة معدلاتها وهو ما تعجز النظم الرأسمالية أيضاً عن تحقيقه وفي الواقع إن هذه الاساليب في علاج التضخم النفقات لا تتطلب الحد من الطلب الكلي في المجتمع لان الحد منه يخفض الدخل القومي ويزيد البطالة⁽²⁾.

- تعريف آخر:

لقد تم إشتقاق مصطلح الركود الإقتصادي من مصطلحين آخرين هما الركود Stagnation والتضخم Inflation. وتعني هذه الظاهرة تزايد كل من معدلي البطالة والتضخم معاً⁽³⁾.

1- د. نعمة الله نجيب إبراهيم، (1998م) ، و د. اسماعيل حسين إسماعيل، "أسس علم الإقتصاد الكلي، قسم الإقتصاد - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية ، ص 253، 254.

1- عبد العظيم سليمان المهمل و د. خالد البيلي ، (2004م) الإقتصاد الكلي - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - كلية الدراسات التجارية
2- د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، و د. رمضان محمد أحمد مقلد، (2004م - 2005م)، النظرية الإقتصادية الكية، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية - قسم الإقتصاد، ص 267

رأي آخر:

إن التفسير الطبيعي لأزمة الكساد عند كينز هو الهبوط المفاجئ للفاعلية الحدية لرأس المال بإحداثه نقصاً في الإستثمارات وفي الطلب الفعال، و قد خلص كينز إلى أنه مع تزايد الدخل القومي يزداد الميل للإدخار، وبالتالي ينقص الميل للإستهلاك، وفي الوقت نفسه ينخفض معدل الكفاية الحدية لرأس المال وبالتالي ينقص الميل للإستثمار من هنا تلوح في الأفق مشاكل عدم التوازن بين الادخار والاستثمار تظهر مشاكل البطالة و الركود و الكساد⁽¹⁾.

تعريف الكساد و الركود عند الدكتور لبيب شقير، حيث يعرف الركود الإقتصادي بأنه إنخفاض الطلب الكلي الفعلي عن كمية المنتجات الكلية الحقيقية إنخفاضاً يؤدي إلى حدوث إنخفاض في مستوى الأسعار أو هو نقص تيار الأنفاق النقدي عن كمية المنتجات⁽²⁾.

كما يرى الدكتور سلطان أبوعلي الركود الإقتصادي يعني في أحد جوانبه نقص الطلب مما يؤدي إلى عدم تصريف السلع والبضائع ومن ثم تخفيض في تشغيل الطاقات الإنتاجية وتخفيض لمستوى العمالة وليس فقط عدم تشغيل أيدٍ عاملة جديدة.

كما يرى د.حازم البيلاوي أن مظهر الركود الإقتصادي يتجلى في تزايد المخزون السلعي لدى التجار من ناحية والتخلف عن السداد للأوراق التجارية والشيكات فيما بين التجار من ناحية أخرى وينسب هذان الأمران إلى نقص السيولة وإحجام البنوك عن تقديم الإئتمان بأحجام مناسبة للقطاع الخاص.

ويعرف Helliwell الركود التضخمي بأنه الحالة التي يوجد فيها التضخم جنباً إلى جن مع الركود⁽³⁾.

وكذلك يرى د.طارق الرشيد التضخم الركودي هو ظاهرة حديثة العهد حيث نجد الركود في النشاط الإقتصادي مع وجود تضخم في الاسعار اي أن إرتفاع الاسعار يكون مع تزايد البطالة وهذا عكس ما كان

3- د.مجدي عبد الفتاح سليمان ، (2002م) ، "علاج التضخم والركود الإقتصادي في الإسلام"، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة ، ص 301

1- مجدي عبد الفتاح سليمان ، مرجع سابق ص302.

³ John f. Helliwell , Comparative Macro Economics of stagflation , Journal of Economic literature (Vol. xxv , March 1988) p.1.

معروف فعند زيادة الأسعار (فترة الإنتعاش) يكون معدل البطالة منخفض والعكس صحيح في فترة الكساد ولكن الحال يختلف الآن حيث يتعايش التضخم والبطالة⁽¹⁾.

أما د.علي كنعان يرى المفهوم الحديث للركود التضخمي كما يلي : -

هو خلل هيكل جديد في الإقتصاديات المتقدمة ينتج عن زيادة حجم التجارة و الخدمات مقارنة مع الزراعة والصناعة (الإقتصاد الحقيقي) الأمر الذي دفع الحكومات لتمويل إنفاقها العام عن طريق القروض العامة مما أدى لزيادة الطلب نتيجة تراجع الوزن النسبي للإقتصاد الحقيقي⁽²⁾.

إضافة إلى ذلك فقد ظهر الركود على أثر الأزمات المالية المتكررة عام 1987،1997،2008، فيجميع هذه الأزمات كانت تؤدي لحدوث الركود، لم يحصل الركود في الظروف الراهنة في بلد بمفردها، بل أصبح بفضل العولمة يحصل في أكثر إقتصاديات العالم، أي أصبح الطلب العالمي على السلع و الخدمات يرتفع عالمياً و ينخفض عالمياً فيؤدي إما للتضخم أو الركود⁽³⁾.

2 - كيف نفسر هذه الظاهرة :-

لقد ظهرت هناك بعض التفسيرات لهذه الظاهرة منها⁽⁴⁾ :-

(أ) - أنه خلال فترة السبعينات الميلادية بدأت أسعار البترول ترتفع بمعدل كبير منذ حرب أكتوبر 1973م عندما خفض العرب إنتاج بترولهم بدرجة كبيرة وإنضم إليهم أعضاء منظمة الأوبك من غير العرب وإستمرت الأسعار في الإرتفاع إلى أن جاءت حرب إيران والعراق فأدت إلى إرتفاع كبير في أسعار البترول مرة أخرى نتيجة لنقص الإنتاج التصدير، بإرتفاع أسعار البترول إرتفعت نفقة الإنتاج في البلاد الصناعية مما أدى إلى نقص العرض الكلي كما هو موضح في الشكل رقم (7-2)

2- طارق محمد الرشيد ، (2010م) ، "المرجع في أساسيات النظرية الإقتصادية"، ص 179 ، 180

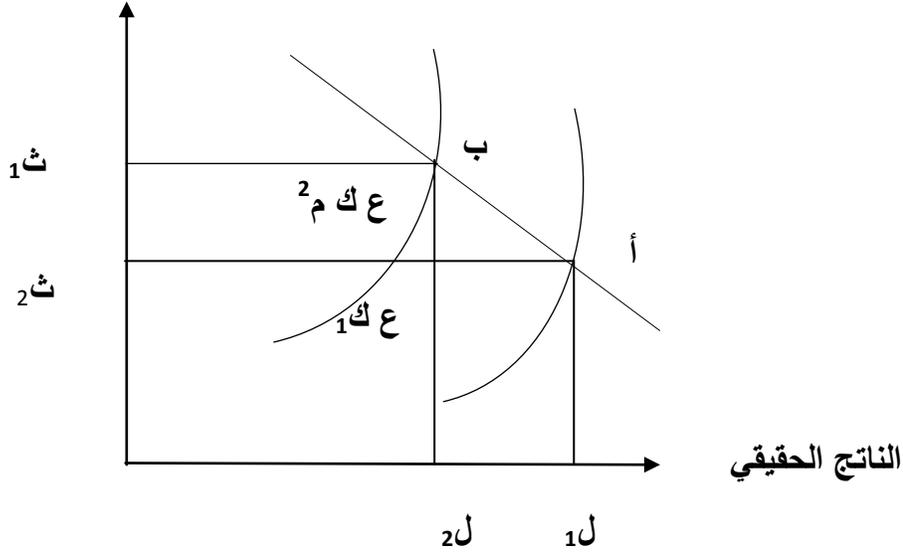
4- د.علي كنعان ، مرجع سابق ، ص 348

1- د.علي كنعان ، مرجع سابق ص323، 324

4 د . عبد القادر محمد عبد القادر ، د. رمضان محمد مقلد ، مرجع سابق، ص 269، 270

شكل رقم (7-2) أسباب الركود التضخمي

المستوى العام للأسعار



المصدر: د. عبد القادر محمد و د. رمضان مقلد ، مرجع سابق ، ص 270

فإذا افترضنا أن نقطة التوازن الأولى للمجتمع في (أ) حيث الناتج الحقيقي = L_1 والمستوى العام للأسعار = T_1 ، ثم إرتفعت أسعار البترول كمادة أولية تدخل في إنتاج معظم السلع، فإن العرض الكلي ينتقل من C_1 إلى C_2 كدلالة على إرتفاع تكلفة الإنتاج ومن ثم يتغير توازن المجتمع إلى "ب"، وعندئذ يتضح أن الناتج الكلي الحقيقي إنخفض من L_1 إلى L_2 مما يعني زيادة البطالة. كما أن المستوى العام للأسعار إرتفع من T_1 إلى T_2 مما يعني زيادة التضخم ومن ثم فإن تضخم دفع النفقة Cost Push هو الذي يصاحبه بطالة ، أما تضخم جذب الطلب والذي ركز عليه كينز فهو يتناسب عكسياً مع البطالة. ومن المعروف أن كينزلم يشير إلى تغير العرض الكلي كأحد مصادر التضخم، وإنما ركز فقط على الطلب الكلي والتغير فيه كاحد العوامل الأساسية في التأثير على كل من التضخم و البطالة .

(ب)- أما التفسير الثاني فهو يشير إلى أن العلاقة العكسية بين معدل التضخم ومعادل البطالة كما يمثلها منحنى فيليبس تعتبر علاقة قصيرة الأجل وغير مستقرة. وهي قصيرة الأجل لأنها تسود لفترة محدودة من الزمن ، وغير مستقرة لان هناك عوامل تؤدي إلى إنتقال منحنى فيلبس من وضع لوضع آخر. وهكذا فإن العلاقة العكسية التي يمثلها منحنى فيلبس تسود خلال عدد محدود من السنوات ثم تنتقل لمستوى آخر مما

يؤكد أنها غير مستقرة. ومن أبرز العوامل التي تؤدي لعدم الإستقرار، حدوث تضخم غير متوقع. فإذا حدث تضخم غير متوقع ينخفض الأجر الحقيقي للعمال الأمر الذي يحفزهم للمطالبة برفع الأجر النقدي وبارتفاعه يقلل رجال الأعمال من العمالة المستخدمة فتزداد البطالة وهكذا فإن التضخم غير المتوقع يكون مصحوباً بزيادة في معدل البطالة مما يؤدي إلى إنتقال منحنى فيليبس إلى الأعلى⁽¹⁾.

3- خصائص الركود التضخمي : -

يمكن تحديد خصائص الركود التضخمي بما يلي⁽²⁾:-

1- زيادة في الطلب الكلي: إن زيادة الطلب الكلي تنتج عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق الكلي، كما أن ظاهرة الركود التضخمي تؤدي لزيادة الطلب و هذه المرة تظهر هذه الزيادة في الإنفاق الكلي من : -

أ- زيادة حجم القروض العامة لتمويل خدمات الرفاهية لأن الإنفاق العام في أوروبا إزداد ولم يتراجع وهو زيادة مستمرة بهدف تمويل الضمان الصحي و الرفاهية و غيرها .

ب- زيادة حجم القروض المصرفية الإستثمارية والإستهلاكية الأمر الذي يؤدي لزيادة الطلب بشكل مستمر .

2- عدم قدرة العرض على مواجهة الطلب إما بسبب وصول الإقتصاديات المتقدمة إلى حالة التشغيل الكامل إما بسبب التطور التقني وظهور أجيال متطورة من الآلات التي تحتاج المزيد من العمالة.

3- إزديت معدلات البطالة بسبب التطور التقني ووصول الإقتصاد لمرحلة التشغيل الكامل.

و كذلك نتيجة الإتجاه العام نحو تخفيض الإنتاج لذلك يظهر التعطل ليس في صفوف العمال، بل في المواد الأولية زتخفيض الطاقة الإنتاجية للآلات .

4- زيادة المستوى للعام للأسعار متأثرة بمستوى الطلب المتزايد وتزايد وسائل الدفع من قروض مصرفية وأجور مرتفعة وإنفاق عام متزايد و غيرها.

1- د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، ود. رمضان أحمد مقلد، مرجع سابق ص 271 - 272.

² د. علي كنعان، مرجع سابق، ص 348 - 349

5- يكون العرض من السلع و الخدمات في الركود مرتفعاً يفوق تيار الإنفاق النقدي، أي تتكدس البضائع في المستودعات .

6- إن زيادة العرض عن الطلب سوف تؤدي لإنخفاض الأسعار نظراً لأن المنتجين والتجار لديهم مدفوعات شهرية وعليهم الإلتزام بها لذلك يخفضون الأسعار و تنخفض أرباحهم.

7- إتحاد المشكلتين معاً (الركود والتضخم) بحيث أن المعالجة أصبحت تؤدي إلى النتائج الآتية:-

أ- في حالة معالجة التضخم تقوم الدولة بتخفيض حجم الإنفاق العام وزيادة الضرائب ورفع سعر الفائدة لتخفيض القروض وعرض النقد مما يؤدي لتراجع معدل التضخم من 10% مثلاً إلى 8% لكن البطالة التي وصلت إلى 8% لا تتراجع إلى الصفر بل تتراجع إلى 6% أي يتراجع التضخم نقطتين والبطالة نقطتين أيضاً.

ب- في حالة معالجة الركود أي استخدام سياسية توسيعية بزيادة حجم الإنفاق العام وزيادة حجم القروض عن تقيض سعر الفائدة، وتخفيض الضرائب لزيادة حجم الإنفاق الكلي من 4% إلى 6% وزيادة البطالة من 4% إلى 6%.

و عرفت هذه الزيادات بالزيادات الحلزونية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا خلال الفترة 1961-1980م.

4- خصائص إضافية للركود التضخمي : -

تكلما عن خصائص الركود التضخمي بشكل تخصصي، لكن هذه الخصائص غير كافية لشرح هذه الظاهرة الحديثة، وإستناداً لذلك يجب إدخال العناصر التي تؤثر في هذه الظاهرة و هي⁽¹⁾ :-

¹ د . على كنعان ، مرجع سابق ، ص، 350- 351

1- دور العنصر السياسي في دعم الطلب الكلي : -

إن إنتخابات الرئاسة أو الإنتخابات النيابية في أوربا تدفع السياسين لتحديد أهداف اقتصادية اجتماعية جاذبة للناخبين، فعلى سبيل المثال يضع حزب المعارضة هدفاً بزيادة الإنفاق العام لتحسين مستوى المعيشة و حل مشكلة البطالة .

و عند وصوله للسلطة لا يستطيع تخفيض الإنفاق حسب الوضع الإقتصادي، بل يزيد الإنفاق حتى لو أدى ذلك لزيادة الطلب الكلي ومن ثم زيادة المستوى العام للأسعار.

2- دور الإحتكارات في رفع أسعار المواد الأولية كالنفط والمعادن حتى في أوقات الركود الإقتصادي، لقد أدى إرتفاع أسعار النفط عام 1973م من 3.01 دولاراً للبرميل إلى 11.5 دولاراً في عام 1974م إلى 11.5 دولاراً أي بمعدل 400%. و إزدادت أسعار الحديد والنحاس والألومنيوم وارتفعت تكاليف النقل نتيجة إرتفاع أسعار النفط ، إن هذا الإرتفاع في الأسعار لم يكن سببه العرض والطلب على هذه المواد الأولية، بل رغبة في الإحتكارات بتحقيق أرباح مرتفعة تفوق صلاحية السياسين الأوربيين وحائزة على رضا السياسين الأمريكيين، كانت في زمن الركود وكانت السبب في رفع أسعار العديد من السلع رغم إستمرار الركود واستمرار معدل البطالة المرتفعة .

إن هذه الأسباب السياسية ساهمت بشكل مباشر في زيادة إتحاد التضخم مع الركود لتشكلاً معاً ظاهرة عسيرة الحل، أربكت الإقتصاديين في إبتكار الحلول.

5- أسباب الإنكماش : -

يرجع الإنكماش إلى عدة أسباب أهمها : -

1- إنخفاض حجم الإنفاق الحكومي الذي يشكل جزءاً هاماً من حجم الإنفاق الكلي في الإقتصاد الوطني،

وتقوم الحكومة بتخفيض حجم إنفاقها العام ليس بهدف إحداث الركود وإنما لسببين : -

أ- أما لمعالجة عجز الموازنة المزمّن والذي يعتمد على الإصدار النقدي وذلك بالتوقف عن هذا التمويل.

ب- وإما لمعالجة التضخم بهدف تخفيض حجم الإنفاق الكلي وتخفيض المستوى العام للأسعار.

إن تخفيض حجم الإنفاق الحكومي هو رسالة موجهة لرجال الأعمال أو المستهلكين أو الأفراد بأن الدولة سوف ترغب بإحداث تغييرات جديدة في هيكل الطلب مما يزيد في الضغوط الإنكماشية فيحصل الركود.

2- إرتفاع أسعار الفائدة مما يؤدي لإرتفاع تكلفة الإقتراض وتوقف المقترضين عن الحصول على القروض و خاصة المستثمرين الذين يلاحظون إرتفاع الفائدة بأنه عامل مؤثر على إستثماراتهم.

إن تخفيض حجم القروض لبعض القطاعات وإنخفاضها لقطاعات أخرى سوف يسهم في تخفيض حجم الطلب سواء الإستثماري أو الإستهلاكي وبالنتيجة إنخفاض حجم الطلب العام.

3- إنخفاض حجم السيولة في الإقتصاد الوطني بسبب تدخل المصرف المركزي في السوق النقدية بائعاً الاوراق المالية، ففي هذه الحالة يكون المصرف المركزي قد عالج حالة التضخم بسحب السيولة، ولكن إستمرار هذه السياسة لفترة أو اكثر من حالة المعالجة أو بسحب كميات أكثر من اللازم تؤدي لحصول الإنكماش، أي ينخفض حجم الإنفاق الكلي بسبب شراء المستثمرين لاصول مالية من المصرف المركزي وهي تدر لهم دخولاً مرتفعة الأمر الذي يؤدي إلى الإنكماش .

4- تروح الرساميل الوطنية بحثاً عن فرص للإستثمارات أفضل من الإقتصاد الوطني، فقد يحصل وتكون فرص الاستثمار أو فرص الحصول على أرباح أعلى سبباً مباشراً لنزوح هذه الرساميل ، و قد تكون إجراءات الإستثمار معقدة وتخضع للروتين والبيروقراطية، وقد يكون الفساد سبباً في نزوح هذه الرساميل.

إن خروج رساميل وطنية سوف يخفض حجم الإنفاق الكلي وحجم الطلب وخاصة الإستثماري مما يؤدي لظهور بطالة مباشرة في صفوف العمال وتخفض الدخل ويدخل الإقتصاد مرحلة الإنكماش عن طريق إنخفاض الدخل ومن ثم إنخفاض حجم الطلب الكلي. إن هذه الحالة كثيراً ما تظهر في الدول النامية التي لا تهتم بالإستثمار والتشغيل أكثر من إهتمامها بإستقرار النظام ومحاربة الأعداء والمعارضة أما الدول المتقدمة فقد تظهر هذه الحالة ولكن الإستثمارات التي تخرج من الدولة هي إستثمارات قصيرة الأجل يسهل عودتها في حالة تحسنت ظروف الربحية. ومن ثم تكون آثارها الركودية أقل من الآثار التي تتركها هجرة الرساميل في الدول النامية.

5- التطور التكنولوجي وما يمكن أن يؤدي إليه من بطالة في الدول المتقدمة أو الدول النامية، لأن إدخال التقانات الحديثة سوف يخفض أعداد العمال فكما تزايدت أعداد العاطلين عن العمل كلما إنخفضت دخولهم وإنخفض طلبهم على السلع والخدمات، لكن الدول المتقدمة تقدم الإعلانات الشهرية للعاطلين عن العمل بهدف إستمرار التوازن بين العرض والطلب ، لكن الدول النامية ليس لديها مثل هذه الإعلانات، لذلك تؤدي التقانة الحديثة لديها لتسريح العمال وقد يؤدي هذا الإجراء لحصول الإنكماش،

إن هذه الأسباب سواء كانت مجتمعة أو كل بدوره سوف يؤدي إلى لتجميد وتخفيض حجم الإنفاق الكلي الذي يتراجع عن مستوى العرض الكلي فيحصل الركود.

ومن خلال المقارنة بين الركود والتضخم :- نلاحظ بأن التضخم أفضل للإقتصاد الوطني من الركود ففي حالات التضخم لا تهجر الرساميل الوطنية، بينما تكون في حالات الركود جاهزة للمغادرة بحثاً عن الأرباح المرتفعة، و قد تكون هجرة الرساميل هي السبب في الركود في الدول النامية⁽¹⁾ .

6- الركود التضخمي من خلال المدارس الإقتصادية : -

إن تفسير مشكلة الركود التضخمي التي تشكلت من تزامن الوقوع بين التضخم والبطالة كانت قمة قضايا الجدل الكبرى التي فجرها الإقتصاديون في الدول الراسمالية الصناعية في الخمسة عشر سنة الأخيرة من هذا القرن، وذلك في صدد بحثهم عن التفسيرات المقبولة المعقولة لواقع الأزمة المحتدمة في الإقتصاديات الراسمالية. وعليه يمكن إعتبار ان الجدل الفكري القائم حول مشكلة التضخم، في السنوات الاخيرة قد دار أساساً بين الكنزيين من ناحية وبين التيارات الجديدة التي افرزتها أزمة الرأسمالية المعاصرة والتي اختلفت مع الكنزية في كثير من رؤاها الإقتصادية الإجتماعية من ناحية أخرى، وعموماً يمكن تصنيف الجبهة المعارضة للمفاهيم الكنزية للتضخم و الإستقرار الإقتصادي في أربعة مدارس فكرية متميزة هي⁽²⁾ :-

- مدرسة شيكاغون أو مدرسة النقدين.
- مدرسة إقتصاديات جانب العرض.
- مدرسة التوقعات الرشيدة.

1- الركود التضخمي من جهة نظر النقديين و الكنزيين : -

كان الجدل خصباً وعنيفاً بين الكنزيين والنقديين الذين عرفوا بأنصار مدرسة شيكاغو وهي مدرسة تعادي بالمطلق المجل ما ذهبت إليه الكنزية سواء من الناحية النظرية أو في طابعها العملي، وإذا كانت تتفق معها في الهدف، وهو الدفاع عن الراسمالية، والإنحياز بشكل مطلق لمصلحة رأس المال، و قد إنتصرت أفكار هذه المدرسة مؤخراً، سواء في مجال الذبوع والإنتشار في المحافل الأكاديمية والبحثية، أو في المجال الواقع العلمي، حيث وجدت هذه الأفكار سبيلها للتطبيق في العديد من الدول الرأسمالية الصناعية، بالذات في الولايات المتحدة، وبريطانيا، والمانيا الإتحادية، وقبل أن نتعرض إلى اهم محاور الجدل الذي قام بين

¹ د . على كنعان ، مرجع سابق ،ص 326 - 329

² - أ. ميسوم طالبي، التضخم الركودي من وجهة نظر المدارس الإقتصادية ، أسباب و وسائل ، مرجع سابق ، ص 193

الكنزيين والنقديين، حرى بنا ان نذكر بالموقف الأصلي لكينز حول التضخم وذلك كما جاء في كتابه "النظرية العامة للتوظيف و النقود و الفائدة 1936م"

وبدون الدخول في تفاصيل كثيرة، نشير إلى أن تحليل كينز للتضخم قد إستند على التقلبات التي تحدث في العرض الكلي من ناحية والطلب الكلي المكون من الإستهلاك والإستثمار، والإنفاق الكلي من ناحية اخرى، وقد إستعان بفكرة المضاعف والمعدل في شرح الآليات التي تظهر بها التضخم في الإقتصاد الوطني وذلك بدلاً من التقلبات التي تحدث في كمية النقود التي إستند عليها الإقتصاديين الكلاسيك في تفسيرهم للتضخم. وتجدر الإشارة هنا إلى أن كينز في صدد كلامه عن اثر التفاعل بين قوى الطلب وقوى العرض الكلي على المستوى العام للأسعار، قد فرق بين حالتين هما:

- حالة ما قبل وصول الإقتصاد الوطني إلى مرحلة التوظيف الكامل.

- حالة ما بعد وصول الإقتصاد الوطني إلى مرحلة التوظيف الكلي .

أما عن الحالة الأولى، اي حينما لا يكون الإقتصاد القومي قد وصل بعد إلى مستوى التوظيف الكامل، حيث لا تكون الطاقات الإنتاجية و الموارد الإقتصادية المختلفة قد وصلت إلى أقصى طاقتها الإنتاجية، إعتقد كينز بأن الزيادة التي تحدث في الطلب ستنتج في إحداث زيادة مناظرة في عرض السلع والخدمات، إذ يتمحض عن الزيادة في الطلب الكلي الفعال زيادة في حركة المبيعات ومن ثم زيادة في أرباح المنتجين، مما يغرقهم على زيادة تشغيل طاقاتهم الإنتاجية المعطلة، ومن ثم ليس من المتوقع أن تأتي الزيادة في حجم الطلب الكلي الفعال مصحوبة بزيادة محسوسة يعتد بها في الأسعار ومع ذلك اشار كينز إلى أنه ما أن تسير عجلة التوظيف للأمام، تستغل الطاقات العاطلة، وتوظف الأيدي العاملة غير المستخدمة، فانه من المتوقع أن تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور حتى وإن لم يكن الإقتصاد الوطني قد وصل إلى مرحلة التوظيف الكامل، وهذا النوع من التضخم الذي يظهر قبل وصول الإقتصاد إلى مرحلة التوظيف الكامل أطلق عليه كينز مصطلح التضخم الجزئي، وهذا ينشأ حسب رأي كينز من العناصر التالية : -

1- ظهور بعض الإختناقات في عناصر الإنتاج .

2- ضغط النقابات العمال لزيادة الأجور على نحو اكبر من زيادة الإنتاجية .

3- وجود بعض الميول الإحتكارية في بعض فروع الإقتصاد الوطني .

ولهذا فقد أهتم كينز بتحديد القوى التي تحدد مستوى الدخل، وكما قلنا من قبل فقد إنتهى إلى نتيجة هامة مفادها انه مع تزايد الدخل الوطني يتزايد الميل للإدخار، وبالتالي ينقص الميل للإستهلاك، وفي الوقت نفسه ينقص معدل الكفاية الحدية لرأس المال، و بالتالي ينقص الميل للإستثمار، وتظهر مشاكل البطالة والركود والكساد⁽¹⁾ .

1- روشة كينز للخروج من التضخم الركودي:

1- ضرورة تخفيض سعر الفائدة

2- ضرورة زيادة الإنفاق الحكومي الإستهلاكي منه والإستثماري

3- ضرورة تخفيض الضرائب في فترات الأزمات الإقتصادية حتى يرتفع حجم الطلب الفعال.

4- ونادى بعكس هذه النقاط الأنفة الذكر عندما يصل الإقتصاد الوطني إلى حالة التوظيف الكامل وعندما تلوح في الأفق مخاطر التضخم.

وهكذا أثبت كينز إمكانية تعرض النظام الرسمالي للأزمة والتضخم، وأن الراسمالية قد فقدت قدرتها على التوازن التلقائي، وأن اليد الخفية التي تحدث عنها الكلاسيك لا وجود لها، وإنه لإنقاذ الراسمالية من تلك الأزمات، ولتدمير الروح الإشتراكية المناوئة للرأسمالية بين صفوف العمال، وعليه فعلى الدولة واجب التدخل في النشاط الإقتصادي، وأن تستخدم جانباً من مصروفاتها لمنع وقوع بطالة على نطاق واسع كثم للإستمرارية الراسمالية.

وبدت هذه روشة كما لو كانت بلسماً يداوي الجروح ويشفي العليل، إذ سرعان ما وجدت لها تطبيقاً واسعاً في الولايات المتحدة ودول غرب أوربا واليابان، وأصبحت التوصيات الكنزية هي أهم ما يميز طابع السياسات المالية والنقدية في هذه الدول خلال النصف الثاني من الأربعينيات وحتى عقد الستينيات. وفي الفترة التي شهدت على نحو واضح نمو مزدهر ومستقر، ومعدلات نمو عالية، معدلات التضخم وبطالة منخفضة، وهنا تجدد الإشارة إلى ظهور ما يسمى بمنحنى فيليبس Philips Curve فقد ساعد على ترسيخ الإيمان بصحة الكنزية ومدى فعاليتها في مواجهة مشكلات التضخم والبطالة، وعند إثباته لحقيقة العلاقة

¹ - أ. ميسوم طالبي، التضخم الركودي من وجهة نظر المدارس الإقتصادية، أسباب و وسائل ، مرجع سابق ، ص 193 - 195

العكسية الموجودة بين التضخم والبطالة، ساد في المجتمع الرأسمالي إعتقاد بأن البطالة هي الثمن الذي يدفعه المجتمع لمكافحة التضخم كما ان وجود معدل معين للتضخم هو الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل تحقيق التوظيف الكامل، وبناء عليه تكون المشكلة الإقتصادية بالنسبة للدول الرأسمالية في كيفية الوصول إلى التوليفة المثلى بين معدل البطالة المقبول ومعدل التضخم المعتدل. كان الكينزيون قد إستراحوا إلى التفسير الذي توصلوا إليه من خلال منحى فيليبس وما بنى عليه من إستنتاجات تخص السياسة الإقتصادية التي كانت أهدافها تنحصر في الدرجة الأولى في تحقيق التوظيف الكامل بيد أنه ما إن دخلت الرأسمالية في أزمتها الراهنة في غالبية الدول الصناعية المتقدمة منذ بداية حقبة السبعينيات، حتى إنهارت العلاقة الكنزية بين معدل التضخم والبطالة، فقد إتجه المستوى العام للأسعار إلى الإرتفاع في الوقت الذي عم فيه الكساد وإرتفع معدل البطالة، وإستمر الإتجاه الطردي ينمو بينهما عاماً بعد الآخر، وهناك وقعت الكينزية في ورطة فكرية وعملية كبيرة، فمن ناحية لم يعد ممكناً بحسب منطقتها التحليلي تفسير ذلك الوضع الذي يتعايش فيه التضخم الكبير مع البطالة المرتفعة، ومن ناحية أخرى لم تعد سياستها العملية المتعلقة بالتأثير في إتجاهات الطلب الكلي الفعال بقادرة على مواجهة الأوزمة.

وأنذاك راح كثير من الإقتصاديين، و من بينهم من كانوا يحسبون على الكينزية، يعلنون أن الكينزية قد ماتت، و أنها إنطوت على اخطاء و أخطار كثيرة، و أن الوقت قد حان للتخلص من الأفكار الكينزية⁽¹⁾.

2- مدرسة شيكاغو (النقديين) : -

التضخم حسب إعتقاد هذه المدرسة⁽²⁾ هو ظاهرة نقدية بحتة دائماً وفي كل مكان. وهو يعبر عن الإخلال بين عرض النقود و بين الطلب عليها و بما أن الطلب على النقود مستقر نسبياً، فإن ظاهرة الإفراط في عرض النقود من جراء أخطاء السلطات النقدية على نحو يزيد عما يريد الأفراد في الإحتفاظ به وهي المسؤولة عن ظاهرة التضخم ، و يعتقد النقديون إن شكل دالة العرض الكلي يكاد يأخذ شكل الخط الرأسي المستقيم دلالة على عدم مرونة العرض الكلي إزاء التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار، لذا فإن السياسات النقدية و المالية التوسيعية لا تلبث ان تجر ورائها تضخماً ملموساً دون أن يكون لها تأثير

¹ أ. ميسوم طالبي، التضخم الركودي من وجهة نظر المدارس الإقتصادية ، أسباب و وسائل ، مرجع سابق ، ص 195 - 197

² د . بتول مطر عبادى ، مرجع سابق ، ص 114

لموس على زيادة العرض الكلي الحقيقي في الإقتصاد، ويرى أنصار هذه المدرسة إن عمل الإقتصاد عند مستوى الإستخدم التام في الأجل الطويل لا يعني إنعدام البطالة إذ إن في كل مجتمع معدل توازني للبطالة يقابله تضخم مستقر لا يستطيع العمل بدونه وبالرغم من أن السياسة التوسعية يمكن أن تختلف معدل البطالة عن المستوى الطبيعي في الأجل القصير إلى أن مثل هذه السياسة سوف تؤدي إلى التضخمي الأجل الطويل بدون خفض دائم في معدل البطالة. وفي رأي النقديون إن الدواء الشافي لأزمة التضخم الركودي لا يتمثل في التأثير على الطلب الكلي من خلال زيادة لإنتاج، وهذا يتطلب تشجيع الرأسماليين للقيام بالتراكمات الراسمالية وفي هذا الصدد يطالب النقديون بتقليل الضرائب المفروضة على الدخل و الثروة وتقليل الإجراءات البيروقراطية من جانب الإدارة الحكومية .

3- تفسير مدرسة جانب العرض للتضخم الركودي :-

نجد ان أنصار هذه المدرسة⁽¹⁾ يؤمنون بأن الرأسمالية كنظام إجتماعي، لا تنطوي على آليات داخلية تعرضها لأزمات الإفراط الانتاج ، وهنا إشاره منهم على دعم فكرة اليد الخفية التي قالها ادم سميث، وقانون ساي للمنافذ، ورداً عن الكنزيين الذين بالأزمات الإقتصادية الدورية والرأسمالية، وفي هذا الخصوص نجد جورج جيلدر، وهو أحد الأكفاء المبرزين لهذا التيار في صدد كلامه عن قانون ساي للأسواق. إن هذه النظرية المرتبطة بإسم الإقتصاد الفرنسي جان باتست ساي، تقول أساساً: بأن مجموع الأجور و الأرباح، والإيجارات المدفعة لإنتاج سلعة ما يكون كافياً لشرائها، ولا يعني أن نفس الناس الذين صنعوا شيئاً ما سيشترونه بالضرورة، وإنما يعني ان نفس الناس الذين صنعوا شيئاً ما سيشترونه بالضرورة، وإنما يعني أنهم قادرون على ذلك، فمبلغ النقود المدفوع لعناصر الإنتاج في شكل إيجارات وأجور ومرتببات وفوائد وأرباح لصنع وتسويق سيارة على سبيل المثال، سيكون كافياً بالضبط لشرائها، وبالتالي وعلى إتساع نظام باسره، يمكن أن تتوازن دوماً القوة الشرائية والقوة الإنتاجية وسيكون هناك دائماً من الثروة في الإقتصاد الوطني ما يكفي لشراء منتجاته ولا يمكن ان يكون هناك فائض من السلع ناشئ عن عدم كفاية الطلب الكلي فالمنتجون بصورة جماعية، وأثناء عملية الإنتاج يخلقون الطلب على سلعهم، ومن الواضح أن هذه فكرة مبسطة من

¹ - Harry Cleaver , Supply – Side economics ; the new phase of Capitalist (paris babylone , 1981) PP . 1.3

نواحي كثيرة، ولكنها تتضمن عدداً من الحقائق والمعاني الاقتصادية الأساسية التي لم ينفذها مطلقاً كينز ولا غيره. و هذه الحقائق هي اساس نظرية جانب العرض المعاصر .

روشتة مدرسة إقتصاديات جانب العرض لمواجهة التضخم الركودي : -

وفي هذا الخصوص يقترح أنصار هذه المدرسة ضرورة تخفيض الضرائب حتى يمكن التأثير على زيادة العرض الكلي وفيهذه يقول جورج جيلدر" ولكي تدرك الحكومة منافع خفض الضريبي في مكافحة التضخم، فإنه ينبغي عليها تخفيض الضرائب على الإستثمارات والأرباح أكثر مما تخفض الضرائب على الدخل، لأن أكثر الأسباب المؤدية إلى التضخم خفض الضرائب إلى الدخل ورفعها للإستثمارات كما حدث في اواخر الستينات وأوائل السبعينات، حينما تم تخفيض على المستوى الضريبي على الدخل المكتسب من 70% إلى 50% في حين تم رفع الضرائب على ارباح الشركات "IBS" من 30% إلى 50% تقريباً وقد تم الأخذ بمقترحات إقتصادية جانب العرض في التخفيضات الضريبية التي تقرر في مشروع روث كمب، وفي مشروعات الإصلاح الضريبي التي تمت في الولايات المتحدة خلال الفترة ما بين 1981م و1983م.

لقد حاول بعض المفكرين من أن يوجدوا نوعاً من فض لخلاف بين النقديين وانصار مدرسة إقتصاديات جانب العرض، على اساس الإدعاء بأن السياسات المالية فقط على القطاع الحقيقي في حين ينصرف تأثير السياسات النقدية والإئتمانية فقط إلى القطاع النقدي في الإقتصاد الوطني، وطالما لا تطفي سياسة على أخرى، على نحو لا يؤثر سلباً على النشاط الإقتصادي، فإن الإهتمام بالسياستين بشكل متوازٍ يصبح أمراً مطلوباً وليس يخفى ان هذا النوع من التوافق ، الذي يصعب الاقتناع به، إلا أن هذا النوع كان أمراً مطلوباً في بداية الثمانيات، وهذا من أجل توحيد الصفوف بين النقديين والعرضيين، للوقوف في صف واحد أمام الكنزيين.

ولكن لوحظ في الأونة الأخيرة أن الإختلاف والصراع بينهما قد طفا إلى السطح مرة اخرى. وقد علا الضجيج من جديد. فقد إستفاد أنصار مدرسة إقتصاديات جانب العرض من الفشل الذي منيت به السياسات النقدية التي طبقتها إدارة الرئيس ريجان 1981م و1982م مشكلات النمو والانتاجية وقضايا الادخار الإستثمار و إعادة توزيع الموارد و تجديد رؤوس الأموال، و في مواجهة مشكلات عجز ميزان المدفوعات

ولهذا راح أنصار هذه المدرسة يوجهون سهام نقدهم من جديد للنقديين، و تعمدوا كثرة الحديث عن ضرورة زيادة الإنتاج و الإنتاجية و خلق حوافز لدى المستثمرين، وهو ما يقتضي العدول عن السياسات التي أوصى بها النقديين .

4- التضخم الركودي من جهة نظر مدرسة التوقعات الرشيدة : -

في مجال دراسة التضخم الركودي دخل عنصر التوقعات بشكل واضح في التحليل عند المدرسة السويدية الحديثة، فهذه المدرسة (1) التي تبلورت في الثلاثينيات و الأربعينيات من قرننا الحالي، كما ترى أن العلاقة بين العرض الكلي والطلب الكلي لا تتوقف على مستوى الدخل و طرق الإنتاج كما ذهب إلى كينز، بل على الإنفاق الوطني و الإنتاج من جهة أخرى، بمعنى أنها تتوقف على خطط الإستثمار والإدخار، و قد إنتهت هذه المدرسة إلى القول على ان التضخم أو الإنكماش إنما ينشئان نتيجة إختلاف خطط الإستثمار عن خطط الإدخار، فلو زاد الإستثمار المتوقع عن الإدخار المتوقع فهذا يعني أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، وعندها تميل الأسعار إلى الإرتفاع وعندها يحدث التضخم، ويعبر عن نفسه في شكل فجوة أو فائض طلب أو خطط شراء لم تتحقق في أسواق، وفي أسواق عوامل الإنتاج، وفي وجود دخول غير متوقعة للمنتجين. وعموماً فإن مدرسة التوقعات الرشيدة قد إستخدمت بطرق مختلفة في كثير من النماذج الإقتصادية، فإن ثمة خلافات كثيرة حول مفهوم هذه التوقعات، فمثلاً نجد انه في دراسة توماس سار وجنت وئل والشى عن التضخم الجامع تكون التوقعات في رأيهما رشيدة إذا كان التنبؤ بالمتغيرات الإقتصادية يتم طبقاً لما تميله قواعد النظرية الإقتصادية. ومهما يكن من أمر فإن نمط تكوين التوقعات الرشيدة وشروط صياغاتها وتحديدها إنما يعتمد على ما يقول موث، على هيكل البناء النظري للنموذج الذي يستخدم لوصف الإقتصاد القومي. والحق أن النموذج النظري العام الذي تستند إليه مدرسة التوقعات الرشيدة في مجال تفسير التضخم هو نموذج الإقتصاد السياسي الكلاسيكي. ومن المعلوم أن من اهم الدعائم التي قام عليها هذا النموذج، في مجال النقود، هو مبدأ حياد النقود في الحياة الإقتصادية . حيث نظر الإقتصاديون الكلاسيك إلى النقود على أنها مجرد ستار، او خداع تتلغف به الأشياء الحقيقية أنها

¹Robert J- Gordon “ The Theory of Domestic Inflation “ The American Economic Review (vol 67 , No . feb , 1977) PP . 128 . 133.

مجرد عربة لنقل القيم إلى الأسواق. ولهذا فإن التغيرات التي تحدث في كمية النقود ليس لها تأثير على الجانب الحقيقي في الإقتصاد القومي. ويضاف إلى ما تقدم على أنه في ضوء إفتراض حالة المنافسة الكاملة التي إفترض الكلاسيك سيادتها، فإنه يفترض أن الأسعار توائم نفسها بنفسها طبقاً للمتغيرات الحقيقية الامر الذي يعني ان هناك مرونة تامة لتحركات الأسعار ومن ثم لا توجد أية عناصر للجمود تسيطر على الأسواق. في هذه الإفتراضات الكلاسيكية - التي تعرضت في الفكر الإقتصادي لإنتقادات عنيفة - يعتقد أنصار مدرسة التوقعات الرشيدة انه لو توافرت المعلومات والحرية الإقتصادية ونظام المنافسة الكاملة فإن الزيادة التي تطرأ على عرض النقود ينصرف تأثيرها على المستوى العام للأسعار. أما الاسعار النسبية فتظل كما هي وتظل من ثم خطط الإنتاج والمتغيرات الحقيقية الأخرى بعيداً عن تأثير النقود وبشرط تحقيق ذلك أن توجد معرفة كاملة بالخطط الحكومية في المستقبل تجاه عرض النقود .

وبناءً عليه لو ادرك الأفراد مسبقاً أن الحوكمة سوف تزيد من عرض النقود في المستقبل فإن كل المشاركين في النشاط الإقتصادي سوف يستخدمون هذه المعرفة لكي يوائموا سلوكهم الإقتصادي مع الزيادة التي ستحدث في المستوى العام للأسعار .

روشتة مدرسة التوقعات الرشيدة لعلاج التضخم الركودي:

نظراً لأن مدرسة التوقعات الرشيدة تنتمي إلى النيو كلاسيك ونظراً لأن النيو كلاسيك عموماً من معرضي الكنزية وينتقدون بشدة التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادي على نحو ما إقترح كينز وعليه فهم ينتقدون السياسات التي كانت تطبق بالبلاد الرأسمالية الصناعية المتأثرة بالرأسمالية وذلك من عدة وجوه .

1- من السياسات تلك لم تعد الآن تتفق مع الواقع المتغير للرأسمالية المعاصرة .

2- لم تعد لها فاعليه مؤكدة .

3- إن تلك السياسات تنفي حرية الإختيار للإنسان فهي تفترض أن الحكومة تختار البديل نيابة عن الأفراد .

3-2 الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للركود

أولاً:

1- الآثار الاقتصادية للركود: -

يؤدي الركود لظهور مجموعة من الآثار الاقتصادية أهمها⁽¹⁾: -

1- إعادة توزيع الثروة :-

يؤدي الركود لإعادة توزيع الثروة بين الطبقات و الشرائح الاجتماعية بعكس التضخم، فالتضخم يؤدي لمساعدة المنتجين والمستثمرين الجدد ويساعد المدين. بينما يؤدي الركود: -

أ- ربحية المصارف وخسارة المدينين لأن المقترضين الذين حصلوا على القروض بأسعار متدنية أي كان قيمة العملة متدنية سوف يسددون قيمة القرض و الفوائد عندما ترتفع قيمة العملة .

ب- خسارة المدين و ربحية الدائن، إذا إستلف الأفراد من بعضهم أو قاموا بعمليات البيع الأجل هذا بأسعار يعنى أنهم سيسددون ما استلفوه بأسعار مرتفعة بأسعار متدنية، فالبيع سيكون بأرباح متدنية أو خسارة وتجميع قيمة الدائن يتطلب وقتاً طويلاً مما يؤدي في أكثر الاحيان للإفلاس المدينين و هم نقطة الأساس لإنطلاقة العمل و تطوره فيلاحظ في أوقات الركود غياب أو خروج الكبار من السوق (محلات التجزئة - نصف الجملة - الحرفيين - المهمن الصغيرة - الأفراد ،)

بينما في حالات التضخم يربح الكبار الذين إستغلوا ويخسر الدائنين الذين سلفوا لأن التسديد سيكون بالنقود المنخفضة .

2- ارتفاع قيمة النقود:

إستناداً للنظرية الكمية في النقود، فإن زيادة كميات النقود تؤدي لإنخفاض قيمتهان بينما في المقابل إذا نقصت كمية النقود سوف ترتفع قيمتها، اي أ العلاقة عكسية، ففي التضخم تتخفض قيمة النقود بينما في الركود ترتفع قيمة النقود لذلك نلاحظ في أوقات الركود ما يلي :

1- تفضيل الأفراد للسيولة نظراً لإرتفاع قيمة العملة .

¹ د. علي كنعان ، مرجع سابق ، ص ، 329 - 332

2- بيع الأفراد للأصول الثابتة بأسعار متدنية رغم أنهم يشتروها بأسعار مرتفعة لكن الامل يبقى بإرتفاع قيمة الأصول السائلة وقد يتم الحصول على عروض أفضل عند الشراء.

3- إنخفاض حجم الإنتاج:

يؤدي الإنكماش لبداية تراجع حجم الإنتاج وذلك إستناداً لحجم الفجوة الإنكماشية، فإذا كان حجم الفجوة الإنكماشية ، فإذا كان حجم الفجوة الإنكماشية يشكل 5% من الناتج المحلي الإجمالي، هذا يعني تراجع الطلب وبدء مرحلة التخفيض، فإذا إستمرت الفجوة للعام القادم سوف تبدأ فعلياً عملية تخفيض حجم الانتاج والعمل بأقل من الطاقة الإنتاجية 70%-75% فكلما تعمق الركود كلما إنخفض حجم التخفيض بالناتج إلى أن يصل إلى 50% وعندها يدخل الإقتصاد مرحلة الكساد، أما إذا بقي حجم التخفيض في الناتج عند 25-30% يكون الإقتصاد في مرحلة الركود، لكن زيادة التخفيض سوف تدخل الإقتصاد مرحلة الكساد وهي مرحلة خطيرة.

إن تخفيض حجم الإنتاج كما ذكرناها سوف يؤدي:

1- تعطل جزء من المواد الأولية اللازمة للصناعة سواء كانت من مصدر زراعي أو صناعي وهذا ما يؤدي لتراجع الإنتاج الزراعي وتراجع حجم الإنتاج الصناعي معاً أي بإزدياد كميات التراجع.

2- تعطل الآلات والعمل بطاقة إنتاجية تصل 70-75% وعند هذه المرحلة ربما ترتفع التكلفة لبعض الصناعات فيؤثر ذلك على ربحيتها وربما توقفها بشكل مفاجئ عن الإنتاج.

3- تعطل العمال وذلك بتخفيض حوالي 25-30% من حجم قوة العمل.

4- تعطل الأموال اللازمة للإستثمار، فيصبح البحث عن فرص عمل مربحة أكثر من حالة التضخم التي تكون فيها جميع او اكثر الفرص الرباحة.

إن هذه الآثار سوف تؤثر من جديد على عناصر الإنتاج عبر سلسلة تأثيرات تؤدي في النهاية لتعميق الركود .

4- هجرة الرساميل الوطنية : -

إن ظهور الفجوة الإنكماشية سوف يدفع المنظمين البدء بتخفيض الإنتاج لكي يتناسب مع حجم الطلب الجديدين لكن الإستثمار بوجود فجوة إنكماشية سنوية بمقدار متزايد سوف يعمق الركود وسوف يحصل التخفيض كما ذكرنا .

ليصل إلى 25% - 30% في الإنتاج فإذا توقف إنخفاض الإنتاج عند هذا المستوى، فإن المنتجين يحاولون مع الدولة محاربة الركود، وسوف نواجه في حالتين : -

أ- توقف حجم الإنتاج عند 25% - 30% لكن طول الفترة وعدم قيام الدولة بالمعاجة سوف يدفع المنتجين للبحث عن فرص عمل خارج البلاد تكون أفضل من الوضع الداخلي لذلك تحصل هجرة الرساميل الوطنية لكنها بمعدلات متدنية 5% إلى 10% من المستثمرين سوف يغادرون البلاد .

ب- تعمق الركود إلى الكساد ويكون التخفيض بين 40- 50% من الإنتاج وهنا سوف تزداد نسبة الأموال المهاجرة لتصل إلى 20 - 25% من المستثمرين وسوف يتعرض الإقتصاد الوطني لأزمة حقيقية .

إن هجرة الرساميل الوطنية سواء كانت بحدود متدنية أو كانت مرتفعة سوف يؤدي ذلك لتعميق أزمة الركود وصعوبة الحل أو إستحالتها، ويصبح المجتمع بحاجة لحلول جزرية في كافة القرارات الإقتصادية سواء كانت تتعلق بالأزمة بشكل مباشر أو بالآثار الناجمة عنها.

وهذا ما حصل لتركيا في فترة الستينات من القرن الماضي وكذلك الأرجنتين والبرازيل والمكسيك عام 1982م على أثر الازمة المديونية .

ثانياً :-

2- الآثار الإجتماعية للركود :-

يؤثر الركود على القطاعات الإجتماعية و على الطبقات و الشرائح الإجتماعية بمقدار النسبة التي يؤثر فيها على الدخول و على إعادة توزيع الثروة ، و من ثم سوف يظهر للركود الآثار الإجتماعية التالية⁽¹⁾ :-

1- هجرة الأدمغة :-

هي مصطلح علمي حديث ظهر بعد الحرب العالمية الثانية عندما إحتاجت الدول الصناعية المتقدمة لكفاءات نتيجة الدمار الذي لحق بالأصول المادية من جهة وموت الخبرات والكفاءات من جهة ثانية، لذلك شجعت هذه الدول الكفاءات القادمة من الدول النامية أو أنها كانت تغري الطلبة الدارسين لديها للبقاء في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ويتم توظيفهم في أماكن علمية للاستفادة م قدراتهم العقلية التي يتمتعون بها.

أما في الدول النامية و نظراً لإنخفاض الأجور فقد ظهرت هذه الحادثة الإجتماعية و التي أدت لنزوح الآلاف من الكوادر العلمية منذ عام 1950م وحتى الوقت الحاضر، وكان السبب المباشر لهذه الهجرة هو إنخفاض حجم الأجور أو أحياناً توحيد الأجور بين الكفاءات بغض النظر عن إنتاجيتهم و حرصهم على تطوير العمل .

أخيراً :- فإن الركود يؤدي لظهور البطالة و بما أن الدولة لا تدفع العاطلين عن العمل في الدول النامية، لذلك تبحث هذه الأعداد الكبيرة عن فرص العمل في دول أخرى مجاورة و خاصة في الدول الغنية (دول الخليج العربي - ليبيا - أو في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، و غيرها) .

إن خروج هذه الكفاءات سوف يؤثر سلباً على قطاعات الإنتاج المادي، اي سوف يتوقف التطور والإختراع و تطوير الأنظمة و القوانين و إجراءات العمل و غيرها .

¹ د . على كنعان ، مرجع سابق ، ص ، 333 - 335

لقد حصل هذا الأثر في العديد من الدول النامية مثل سوريا ومصر والعراق حيث غادرت كوادرها للخارج بفضل الركود لديها وأثرت هذه الهجرة سلباً على قطاعات الإنتاج المادي والفكري لديها .

2- أثر الركود على الأجور و الدخل : -

بما إن الإنتاج سوف ينخفض لذلك سوف تتراجع عوائد الإنتاج بمقدار مساهمة كل عنصر في العملي الإنتاجية، لكننا إذا أجرينا مفاضلة بين الة التضخم وحالة الركود نلاحظ ما يلي : -

أ- في حالة التضخم تزداد ارباح المنظمين والمصارف و أصحاب الاراضي العقارات بزيادة الإيجارات، أما في حالة الركود فسوف تتراجع الأرباح والفوائد والعمولات والايجارات بمقدار الإنخفاض الحاصل في تخفيض الإنتاج ما بين 25 - 30% سوف تتراجع الدخل.

ب- أما الأجور و هي ثمن قوة العمل فإنها تختلف بين الركود والتضخم أي في حالة التضخم تتراجع القيمة الحقيقية للأجر رغم تشغيل جميع العمال، لكنها في الركود سوف ترتفع القيمة الحقيقية للأجر وسوف يكسب العمال الذين يعملون .

ج- أما العمال العاطلين عن العمل أو الذين تعطلوا فإنهم لن يحصلوا على الدخل وسوف تكون حالتهم سيئة وإذا لم يحصلوا على الإعلانات .

إن الركود سوف يؤدي لخسارة المنظمين و المالكين و أصحاب الفعاليات الإقتصادية في حين ترتفع القيمة الحقيقية للأجر ومن ثم يستفيد العمال الذين يعملون أو الذين إستمروا في العمل .

3- يؤدي الركود التضخمي⁽¹⁾ لإنتشار (مجتمع الإستهلاك) و يحصل الاضطراب في الحسابات الإقتصادية لأن زيادة السيولة سوف تزيد الشراء والإستهلاك ، لكن ذلك يؤدي لإنتقال الاقتصاد من حالة التوازن إلى حالة جديدة غير مستقرة .

¹ د . على كنعان ، مرجع سابق ، 363- 366

4- تركيز الثروة بأيدي فئة قليلة، فالثروات والأموال والأرباح والسلطة تركزت لدى (المصارف وشركات النفط والمضاربين في الأسواق المالية)، بينما تراجع أهمية الصناعة والزراعة وأصبحتا نشاطات غير مرغوبة لجني الثروة، لقد أدى هذا الأمر لتشوّه الإقتصاد الوطني .

5- ظهور أزمات دورية متلاحقة: أزمة الإثنين الأسود عام 1987م، أزمة جنوب شرق آسيا عام 1997م، وأزمة عام 2008م، وجميعها كانت في المركز المالي الأساسي للرأسمالية وهي نتيجة للمضاربات وجني الأرباح بغض النظر عن توجيهات الإنتاج وإقامة التوازن في الإقتصاد وإعادة توزيع الدخل القومي بشكل عادل فالأزمات أثرت وتؤثر على الإقتصاديات الرأسمالية وتؤدي لزيادة الثراء لدى الأغنياء و زيادة تركيز الأموال بأيدي فئة قليلة وفي مراكز محددة (لندن - نيويورك - طوكيو - فرانكفورت) .

6- إنتشار ظاهرة العولمة وذلك بغية تعميم النمط الإنتاجي والإستهلاكي الأمريكي وتصدير الأزمات المالية وزيادة جني الأرباح لمركز نيويورك على حساب المراكز المالية الأخرى في العالم، فالعولمة كانت لم تنتشر لو لا وجود إختلالات داخل الإقتصاد الأمريكي والأوروبي وهي مشكلات عسيرة الحل يمكن حلها عن طريق نشر الأفكار والآراء والحلول والمشاكل الإقتصادية العالمية بتوحيد نمط الإنتاج والإستهلاك في العالم .

7- تزايد معدلات الجريمة نتيجة تدني الإعانة التي يحصل عليها العاطل عن العمل مقارنة مع الموظف أو العامل على رأس عمله فقد ساعدت هذه الفروقات الإجتماعية لإنضمام العاطلين عن العمل إلى مجموعات إرهابية تمارس أعمال السرقة والسلب ومخالفة القانون بأشكال متعددة فقد وصلت معدلات الجريمة في أمريكا إلى 2% من عدد السكان وهي من أعلى النسب في العالم .

8- إنتشار المخدرات :-

كثيراً ما يلجأ العاطلون عن العمل إلى الإدمان هرباً من الواقع السيئ الذي يعيشون فيه فيبدأ بالتعاطي حتى يصل إلى الإدمان و تؤدي هذه العملية إلى إخراج المتعاطي من دائرة العمل و الإنتاج ليصبح عالة على المجتمع .

9- تفكك الأسر : -

تعتبر ظاهرة تفكك الاسر من الآثار الإجتماعية للتطور الحضاري وتشغيل المرأة، لكن زيادة معدلات البطالة سوف تزيد من التفكك نظراً لعدم قدرة المتزوجين على متابعة حياتهم العادية ولذلك قدرة المتزوجين على متابعة حياتهم العادية ولذلك تنشأ ظاهرة ضياع الأولاد الأمر الذى يدفع الدولة لإقامة مجتمعات الأيتام و حضانة الأولاد الذين لا يعيهم الأب أو الأم وقد أصبحت هذه الظاهرة واسعة الإنتشار في المجتمعات الأوروبية وفي أمريكا.

10- تزايد الفروق الإجتماعية بين الطبقات، فقد حاولت أوروبا من خلال نظام الضمان الإجتماعي وإعانات البطالة تخفيف حدة الفوارق بين الطبقات لكن زيادة معدلات البطالة تساهم من جديد في خلق طبقة فقيرة تعيش في حد الكفاف وطبقة أخرى تعيش مستويات عالية ومتطورة من الحياة الإجتماعية فكلما تزايدت حدة الفوارق الطبقيّة كلما إنخفض مستوى التماسك الإجتماعي و إنعدمت الروح الوطنية، سيما و أن اوربا عاشت عصر القوميات حتى الحرب العالمية الثانية وكانت مجتمعات متماسكة محبة للأوطان ساهمت في نهضة أوروبا خلال القرنين الماضيين.

أما في الظروف الراهنة فقد إنتشرت الأنانية وحب الذات و فسدت العلاقات الإجتماعية و التعاون نتيجة هذه الفوارق الطبيعية .

أن هذه الآثار الإقتصادية والإجتماعية للركود التضخمي أثرت على العلاقات الإقتصادية داخل المجتمعات المتقدمة وأثرت على العلاقات الإجتماعية كما لاحظنا، لذلك بدأت نقابات العمال تطالب بزيادة الضمان الإجتماعي للفقراء والعاطلين عن العمل والأطفال تلاقحت هذه المطالبات مع نهب وجشع الرأسمالية الأمريكية لذلك ظهرت توجهت جديدة لشن الحروب الإستعمارية مجدداً لجلب الثروات لأوروبا و أمريكا فكان عام 2000م و حتى 2010م أعوام الحروب والسيطرة على العالم و ثروات العالم لخدمة مصالح رأس المال ومساعدة العمال والعاطلين عن العمل، و هذه التوجهات لم تحمي الإقتصاد الأمريكي من الأزمة بل وحصلت الأزمة لعام 2008م التي زادت الآثار السلبية على العمال وزوي الدخل المحدود ليس في أوروبا و أمريكا، بل و في جميع دول العالم .

وسائل معالجة الركود: -

كما استخدمت الدولة بعض السياسات لمعالجة التضخم، فإنها تستطيع استخدام السياسات المعاكسة لمعالجة الركود نظراً لأن الركود ظاهرة إقتصادية معاكسة لظاهرة التضخم.

وإذا أعدنا لمعالجة التضخم نرى بأن الدولة استخدمت سياسة تخفيض الإنفاق وزيادة الضرائب كسياسة مالية وزيادة سعر الفائدة وسحب جزء من السيولة الوطنية كسياسة نقدية.

معنى المعالجة :-

أن تقوم الدولة باستخدام مجموعة من السياسات المالية والنقدية لإحتواء هذه الظاهرة لأنها إذا تعمقت كما ذكرنا تصبح كساداً والكساد سوف يؤدي لآثار أكثر سوءاً على علم الإقتصاد الوطني من الركود، ومن جهة ثانية فإن عدم المعالجة للركود كظاهرة مستقرة سوف يؤدي لهجرة الرساميل والعمالة المهرة مما يؤثر على كفاءة و قدرة الحكومة على المعالجة لاحقاً، فالمعالجة تصبح توجهاً إلزامياً للدولة، وإلا إزدادت الآثار السيئة لهذه الظاهرة.

أما وسائل المعالجة فهي :-

1- زيادة حجم الإنفاق العام :-

إن انخفاض حجم الإنفاق الكلي⁽¹⁾ في الإقتصاد يؤدي يتراجع حجم الطلب الكلي، و هذا الأمر يؤدي لتراجع حجم الطلب الكلي، و هذا الأمر يؤدي لتراجع الأسعار، و كلما انخفض حجم الطلب كلما تراجعت الأسعار و تعمق الركود، لكي تعالج الدولة هذا الإتجاه في الطلب ينبغي عليها زيادة حجم الإنفاق العام لأنه يشكل جزءاً هاماً من الطلب الكلي، و يفضل في حالة الركود أن تبدأ الحكومة لأن التشاؤم يكون قد حل بالمستثمرين وهم يبحثون عن مصادر ربحية داخلياً وخارجاً و خاصة في الخارج، فإذا باشرت باشوآت الدولة ورفعت حجم الإنفاق الحكومي بمقدار 5% و يجب أن تكون الزيادة في الإنفاق العام موجهة للإنفاق الجاري و ليس الإستثماري لأن العرض أكبر من الطلب فتنشجع الطلب الإستهلاكي

¹ د . على كنعان ، مرجع سابق ، 336 - 341

بقيام الحكومة بشراء السلع و الخدمات من القطاع الخاص سوف يبعث الأمل من جديد أي سيقوم المنظمون بشراء المواد الأولية وتشغيل العمال لمواجهة الزيادة الحاصلة في الطلب وهكذا عبر سلسلة من الاتفاقات يمكن أن يتحرك الطلب الكلي في الفترة القصيرة ويمكن للإقتصاد أن يبدأ في الخروج من حالة الركود. إضافة إلى ذلك يجب على الحكومة الإستمرار بزيادة الإنفاق الحكومي ثلاث سنوات لكي تشجع القطاع الخاص على زيادة إنفاقه فيزداد الطلب الكلي وتكون الفرصة مناسبة للإقتصاد لكي يخرج من الركود.

ويشترط لتحقيق هذه الآلية أن يكون الإقتصاد في مرحلة الركود وليس الكساد ويشترط أيضاً وجود قوى إنتاجية معطلة وجاهزة للإقلاع، فإذا كانت الرساميل هاجرت فإن الإنفاق الحكومي لن يعطي آثاره الإيجابية بهذه السرعة، أي أن الركود كما ذكرنا يدفع المستثمرين للخروج إلى دول أخرى فإذا خرجت هذه الإستثمارات فإن الإقتصاد لا يستطيع العودة إلى التوازن بهذه السرعة أي يجب على الحكومة عندها زيادة حجم الإنفاق الإستثماري والجاري لمدة أكثر من ثلاث سنوات لكي تبدأ الحياة الإقتصادية بالتقاؤل من جديد لأن هذا الأمر يدفع المستثمرين للعودة وإقامة إستثمارات تؤدي لزيادة العرض وزيادة الطلب معاً.

2- تخفيض الضرائب:

تؤثر الضرائب بشكل سلبي على الدخل والإستثمار لأنها تقطع جزءاً هاماً من دخول الأفراد والشركات وخاصة المستثمرين الذين كانوا سيوجهون هذه المبالغ للإستثمار لذلك يقال: إن زيادة الضرائب سوف تخفض الضرائب سوف تخفض الإيداع والإستثمار معاً وهي أداة أو سياسة لمعالجة التضخم كما مر معنا. ففي حالة الركود ينبغي على الدولة تخفيض الضرائب، فإذا كان حجم التخفيض 5% هذا يعني ان هذه المبالغ سوف تتوجه للإنفاق لأن الدخل في حالة تراجع ، فإذا خفضت الدولة الضرائب بمقدار 5% وكان حجم الضرائب 500 مليون مثلاً هذا يعني ان 25 مليون سوف تتجه إلى الإنفاق أي سوف يزداد الإنفاق الكلي بهذا المقدار وهذا ما سيؤدي لزيادة في الطلب زيادة كبيرة، أي كما قال كينز: هذا ضخة قوية لتحفيز الطلب، فالطلب المنخفض أو المترجع بحاجة إلى ضخة قوية، بل عدة ضخات تحقنها الدولة لهذا الإقتصاد الأمر الذي يمكن أن يؤدي لزيادة الطلب ومن ثم تحفيز العرض للزيادة فينتقل الإقتصاد من حالة الركود

والتشاؤم إلى حالة افضل إلى التشغيل. فالإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب سياسات مالية تؤدي إذا ما استخدمت معاً لتحفيز الطلب وإخراج الإقتصاد من حالة الركود.

3- تخفيض سعر الفائدة:

إن سعر الفائدة هو احد اهم الأدوات النقدية التي تستخدمها السياسات النقدية لزيادة وتخفيض حجم القروض في الإقتصاد القومي، اي هو مؤثر على رغب وتوجه الدولة إما باتجاه التضخم (الرواج) أو باتجاه الركود.

ففي حالة الركود ينبغي على الحكومة تخفيض سعر الفائدة بمعدل نقطة إلى ثلاثة نقط. اي من 10% إلى 7% وهذا الإجراء سوف يشجع المستثمرين والأفراد والمستهلكين على الإقتراض بهدف الإستهلاك والإستثمار.

- بالنسبة للأفراد يشكل زيادة حجم القروض المصرفية زيادة في إستهلاكهم أو شراء سلع وحاجات كانوا غير قادرين على شراءها، أي سوف يزداد الطلب على السلع الإستهلاكية والسلع المعمرة.

- بالنسبة للمستثمرين سوف يشكل تخفيض سعر الفائدة ميزتين:

1- تخفيض التكلفة لأن الفائدة تدخل في تكلفة المستثمر وبالمقابل سوف تزداد الأرباح بمقدار إنخفاض التكلفة، اي تشكل حافزاً قوياً للإقتراض والتوسع أو تشغيل المنشآت المعطلة.

2- يشكل هذا الإجراء حافزاً على التوسع من جهة بل وإقامة منشآت جديدتوقد نجح هذا العجراء في سوريا عام 2003م عندما خفضت السلطات النقدية بسعر الفائدة من 10% إلى 8% الأمر الذي أدى لإقامة منشآت جديدة وازداد الإقتراض بهدف الإستثمار من 20% من حجم الناتج إلى 29% من الناتج أي إزداد الإقتراض بحدود 9% من حجم الناتج، الأمر الذي ساهم في إخراج الإقتصاد السوري من الركود في تلك الفترة.

إن تخفيض سعر الفائدة يعد مؤشراً على توجه السلطات النقدية والحكومة بشكل عام باتجاه معالجة أزمة الركود وتشجيع الإستثمار بكآفة أشكاله الإنتاجية والخدمية.

4- زيادة الإصدار النقدي:

قد يكون الركود نتج عن انخفاض حجم السيولة في الإقتصاد، أي كون ان حجم النقد الناتج قد تراجع من 50% مثلاً إلى 30%، وفي هذه الحالة لا يوجد لدى المصارف سيولة لكي تقوم بتسليفها، وبالطبع تكون السيولة قد تجمعت في المصرف المركزي ونحن هنا بصدد حالتين : -

أ- أن تكون السيولة قد تجمعت في المصرف المركزي، وهنا يتوجب على السلطات النقدية إستخدام سياسات السوق المفتوحة بشراء الأوراق المالية مقابل نشر السيولة، وحتى تتجح هذه السياسة يمكن للمصرف المركزي رفع أسعار الاصول المالية لكي يفضل الأفراد ببيعها في المصرف المركزي، ومن خلال هذا الإجراء يستطيع المصرف المركزي نسر السيولة ورفع قدرة المصارف على زيادة قروضها للمواطنين، الأمر الذي يساهم في زيادة حجم السيولة لدى الأفراد فتشجع زيادة الطلب.

ب- أن تكون السيولة بطبيعتها منخفضة مقارنة بالناتج، اي أن حجم السيولة يصل حالياً إلى الناتج بحدود 40 - 50 % في الدول المتقدمة وحوالي 70 - 80% في الدول النامية فإذا كان حجم السيولة لا يصل إلى هذه المستويات في الدول المتقدمة أو الدول النامية هذا يعني نقصاً واضحاً في كمية النقد إلى الناتج، وهنا يتوجب على السلطات النقدية زيادة حجم الإصدار النقدي، أما عن طريق تسليف المصارف التجارية وهي أن تقوم بدورها بتسليف الافراد والشركات، أو أن تقوم بتمويل عجز الموازنة وتقوم الدولة بزيادة إنفاقها العام. وفي الحالتين سوف تزداد السيولة في الإقتصاد ويساعد ذلك على الخروج من حالة الركود التي يعاني منها الإقتصاد.

2-4 السياسات الاقتصادية الكلية

1- مفاهيم أساسية حول السياسة الاقتصادية الكلية :-

مقدمة :-

بعد ظهور و بلورة النظرية النظرية الاقتصادية الكلية على يد المدرسة الكنزوية والنيو كنزوية وما بعدهما، أصبحت الحاجة إلى السياسات الاقتصادية الكلية ضرورة تفرضها حقيقة مُسلم بها، وهى أنه ليس هناك اقتصاد فى وقتنا الحاضر يستطيع تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع تلقائياً وبالمستوى المطلوب من الكفاءة دون وجود سياسة اقتصادية كلية تسعى إلى تحقيق هذه الأهداف. بل إن الحاجة تشد فى هذا الوقت إلى وجود السياسات الاقتصادية الكلية التى تستوعب التحولات والتحديات الاقتصادية للقرن الجديد، فالتحول نحو آليات السوق من خلال برامج الإصلاح الأقتصادي والخصخصة وتحرير التجارة الدولية من خلال الجات ومنظمة التجارة العالمية، وتبنى استراتيجيات للتنمية ذات توجه خارجى من أجل التصدير فى معظم دول العالم، والتحول إلى اقتصاديات المشاركة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، كلها وغيرها سياسات تدعو إلى المزيد من الأهتمام بدراسة السياسات الاقتصادية الكلية ومستقبل السياسات الاقتصادية الكلية فى كل دولة وآلياتها وأدواتها وأهدافها⁽¹⁾.

1 - تعريف السياسة الاقتصادية الكلية :-

إن المقصود بالسياسة الاقتصادية هو مجموعة الإجراءات التى تتخذها الدولة بغية التأثير فى الحياة الاقتصادية . ويقصد بالسياسة الاقتصادية الكلية بالتحديد السياسة العامة التى تختص بأساليب أدوات سياسية معينة كالإنفاق الحكومى، عرض النقود ومعدل الفائدة ، والتى ربما تستخدم لتحقيق أهداف معينة مرغوبة كمستوى العمالة الكاملة، توازن ميزان المدفوعات ومعدل منخفض من التضخم .

إن التعريف الأول يتكون من جزئين ، يشمل الجزء الأول مجموعة الإجراءات التى تتخذها الدولة أما الجزء الثانى فيشمل الحياة الاقتصادية . فالحياة الاقتصادية هى الأسلوب الحياتى الذى يعيشه الأفراد والذى تهتم بدراسة دائماً النظرية الاقتصادية. والسياسة الاقتصادية فى تأثيرها على الحياة بواسطة إجراءات الدولة

1 أ.د عبدالمطلب عبدالحاميد (2003م) ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومى (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية ، ص 13

تنقسم إلى سياسة إقتصادية كلية وسياسة إقتصادية جزئية. فالسياسة الإقتصادية الكلية هي الإجراءات التي تتخذها الدولة بغية التأثير على الاقتصاد القومي ككل وقد أوضح ذلك التعريف الثاني. أما السياسة الإقتصادية الجزئية فهي الإجراءات التي تتخذ بواسطة الدولة للتأثير جزئياً على الإقتصاد. وهذين التقسيمين يتناسبان مع تقسيم النظرية الإقتصادية فالنظرية الإقتصادية تنقسم إلى نظرية إقتصادية جزئية ونظرية إقتصادية كلية. إن نظريات الإقتصاد الجزئي تهتم بدراسة قرارات الفرد والأسر والشركات، وتدرس أيضاً الطريقة التي تعمل بها الأسواق الفردية. ودراستها للقرارات الفردية للأفراد تنحصر في قرارات الأفراد الإقتصادية. مثلاً ماذا ينتج الفرد وماذا يستهلك؟ وكيف يوزع عوائد عمليات الإنتاج المختلفة؟ وهكذا بالنسبة للأسر و الوحدات الإقتصادية الكبيرة (المؤسسات). ولم تتوقف عند ذلك الحد بل تتوسع إلى دراسة الأوعية التي يرتبط بها الفرد في العمليات الإقتصادية المختلفة (الأسواق). وكذلك تدرس نظريات الإقتصاد الجزئي الأسلوب الذي يتبع لتوزيع العمل والخدمات في مثل تلك الأسواق. أما نظريات الاقتصاد الكلي فتهم بدراسة الوظائف الإقتصادية بصورة عامة وتعنى دراسة الوظائف العامة للإقتصاد في مجمله مثلاً من ناحية الإستهلاك فيكون إستهلاكاً قومياً و الإدخار القومي والإستثمار القومي و خلاصة هذه المقارنة هي أن الاقتصاد الكلي يدرس الإقتصاد القومي في مجموعه وليس في منشأة معينة. وهناك فرق أيضاً بين الإقتصاد الجزئي و الإقتصاد الكلي من ناحية المنهجية فالإقتصاد الجزئي يفترض بشكل عام أن الناتج الكلي والمستوى العام للإسعار محددان و من ثم فهو يحاول شرح كيف يتحدد الناتج والأسعار للسلع كأحاد Individual Products بينما يفترض الإقتصاد الكلي إستقرار توزيع الناتج و الأسعار النسبية، ويعامل الناتج الكلي و المستوى العام للأسعار كمتغيرين Variables ويحاول أن يشرح كيف يتحددان. وقد يصعب عملياً أن ندرك هذا الإختلاف الحاد بين الإقتصاد الجزئي و الإقتصاد الكلي، فالتغير في المتغيرات الجزئية قد يؤثر بقوة في المتغيرات الكلية و العكس.

و كما كان الفرق دقيقاً بين النظرية الإقتصادية الكلية و النظرية الإقتصادية الجزئية فإن الفرق واضح أيضاً بين السياسات الخاصة بهما. فالسياسة الإقتصادية الجزئية كما سبق القول تتمثل في الإجراءات

الخاصة بالمتغيرات الجزئية أما السياسة الاقتصادية الكلية فهي الإجراءات و الضوابط التي تضعها الدولة لحل المشاكل الاقتصادية القومية (1).

2- أهداف السياسة الاقتصادية الكلية:-

حيث يلاحظ أن أهداف السياسة الاقتصادية الكلية تتعدد وتتنوع باختلاف النظام الاقتصادي و الاجتماعي الذي تمثله الدولة التي تنتهج هذه السياسات الاقتصادية ، ويطلق عليها الأهداف الاقتصادية للمجتمع أو الاقتصاد القومي، ورغم الاختلافات والتعدد والتنوع في أهداف السياسة الاقتصادية الكلية إلا أنه سيكون من المفيد - ونحن بصدد التعامل مع هذا الموضوع - أن يتم التناول بشيء من التحليل لعدد من الأهداف الاقتصادية الكلية المشتركة بين كثير من السياسات مع الإشارة إلى أنه من الضروري ترجمة الأهداف إلى صورة كمية كلما أمكن ذلك.

1/ التوظيف الكامل:-

ويسمى أيضاً التشغيل الكامل ، وفي بعض الكتابات الأخرى يطلق عليه العمالة الكاملة وكلها ترجمات للمصطلح Full Employment ، والأهم أن هذا الهدف يعني زيادة العمالة وتحقيق أقصى ما يمكن من توظيف ، والعمل عند أدنى مستوى ممكن من البطالة وهذا يعني رفع مستوى العمالة من أجل زيادة الانتاج وتعظيم النمو الاقتصادي، لأن ارتفاع معدل البطالة فيه خسارة اقتصادية لأنها تنطوي على طاقة عاطلة، فضلاً عن الآثار الاجتماعية والسياسية والنفسية للبطالة . واصطلاح التوظيف الكامل يعني ببساطة أن كل شخص قادر وراغب ويبحث عن عمل يجب أن يلحق بعمل، والا فإن التوظيف يكون غير كامل وينتج عن الأخير حالة من البطالة . ويمكن التعبير عن التوظيف الكامل أيضاً من خلال مفهوم التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية ، بمعنى الا تظل الموارد مُعطلة الأمر الذي يؤدي إلى القصور عن تحقيق الناتج الممكن أو المحتمل في ظل الموارد و الإمكانيات المتاحة وينتج عن ذلك بطالة بالمعنى الواسع للمفهوم .

1 د. عثمان يعقوب محمد، (2000) النقود و البنوك و السياسة النقدية ، بدون دار نشر ، ص 110-112

2/ الأستقرار الإقتصادي و أستقرار الأسعار:-

حيث أن الأستقرار Stabilization الإقتصادي يرتبط غالباً بأستقرار الأسعار وبالتالي نرى جمعهما في هدف واحد لأغراض التحليل فقط حيث يترتب على عدم الأستقرار في الأسعار التضخم و حدوث اختلال في توزيع الدخل و آثار أخرى تؤثر بالسالب على النمو و التجارة الخارجية و الأستهلاك و العمالة وغيرها ، وبالتالي فإن ارتفاع الأسعار يخل بالأستقرار الإقتصادي و من ناحية أخرى فإن الأستقرار الإقتصادي يعنى الأستخدام الكامل للموارد دون أن يتعرض الإقتصاد القومي لهزات إقتصادية أى دون تقلبات و أزمات كبيرة و ارتفاع في مستوى الأسعار و تصبح مشكلة الأستقرار الإقتصادي هي العمل على مقاومة التقلبات التي قد تنتاب الإقتصاد محل الدراسة عند السعي إلى إحداث تغيير في هيكل الناتج و مكوناته .

3/ التخصيص الكفاء للموارد و تحقيق أعلى مستوى ممكن من الناتج (القيمة المضافة):-

أي توزيع الموارد الإقتصادية و أستخدامها في أفضل أستخدام لها بمفهوم تكلفة الفرصة البديلة أو الضائعة، و بالتالي الوصول إلى أعلى إنتاجية لعناصر الإنتاج، و من ثم أحسن أستخدام ممكن للموارد المتاحة و تحقيق ما يسمى بهدف الكفاءة الإقتصادية، بحيث لا يكون هناك موارد عاطلة أو مستخدمة في غير أستخداماتها المثلى، و التخصيص الكفاء للموارد و الوصول إلى نقطة الكفاءة الإقتصادية لا بد أن يحقق في النهاية أعلى مستوى ممكن من الناتج القومي أي تحقيق أكبر قيمة قومية مضافة ممكنة على المستوى الكلي .

4/ التوازن الخارجي و توازن ميزان المدفوعات و تحسين قيمة العملة :-

التوازن الخارجي External Balance يعنى التوازن في المعاملات الخارجية للإقتصاد القومي و أن يكون مجموعة التزامات الإقتصاد القومي تتعادل و تتوازن تقريباً مع حقوقة تجارة العالم الخارجي، و يبيلور ذلك توازن ميزان المدفوعات حيث يسجل في الأخير كل تلك المعاملات ، و لو ظهر عجز في ميزان المدفوعات يكون معناه أن مجموع المدفوعات أكبر من مجموع المتحصلات الخارجية، و يسدد هذا العجز إما عن طريق الاحتياطي من الذهب أو العملات الأجنبية، فتتأثر بذلك قيمة العملة الوطنية، و أما عن طريق الديون الخارجية وهو ما يلقي بالتزامات و أعباء على الإقتصاد القومي قد يدخله في دوامة من عدم القدرة على تحقيق التوازن الخارجي خاصة إذا ما استفطت مشكلة الديون الخارجية التي تؤثر على الأقل في التحليل الأخير على قيمة العملة أيضاً ناهيك عن الآثار السلبية

الأخرى لتلك الديون. ومن ثم يصبح من الضروري أمام السياسة الاقتصادية الكلية مراقبة العمليات الخارجية وإعداد العدة بالأدوات المناسبة لتحقيق وضع لميزان المدفوعات يكون مواتياً أكثر لتحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للسياسة الاقتصادية. ويتبلور هدف التوازن الخارجى والتأثير الإيجابى على ميزان المدفوعات فى ضرورة تعظيم الصادرات والعائد منها وتحقيق هيكل معين من الواردات وتخفيض تكلفتها وتحقيق هيكل معين للقروض الخارجية وتخفيض أعبائها.

5/ تحقيق النمو الاقتصادى Economic Growth :-

ويتحقق هذا الهدف من تحقيق زيادة فى الدخل القومى بالاسعار الثابتة أو الحقيقية عبر الزمن وفى إطار الدفع بمزيد من الاستثمارات داخل جسم الاقتصاد القومى ويلاحظ أن هدف تحقيق معدل النمو الاقتصادى لا بد وأن يرتبط بمعدل النمو السكانى أى نستطيع القول إن هدف النمو الاقتصادى قد يتحقق بالصورة المطلوبة التى ترفع من مستوى معيشة أفراد المجتمع. ومن ناحية أخرى من الضرورى أن يقترن هدف النمو الاقتصادى بهدف آخر وهو هدف حماية البيئة، وتصبح المعضلة أمام صانعى السياسة الاقتصادية هى كيف يمكن تحقيق أكبر معدل للنمو الاقتصادى بأقل درجة من التلوث البيئى والحفاظ على الموارد الطبيعية .

6/ تحسين توزيع الدخل وتحقيق العدالة فى التوزيع:-

وهو هدف لا بد أن يؤخذ فى الاعتبار عند تصميم أى سياسة اقتصادية كلية فى أى نظام اقتصادى فعند السعى إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى قد يحدث تفاوت فى توزيع الدخل وبالتالي لا بد أن يكون من أهداف السياسة الاقتصادية الكلية تحقيق وإيجاد شبكة من الأمان والضمان الاجتماعى تحقق درجة معينة من العدالة فى التوزيع، وبالتأثير بين أنماط الأسر المختلفة أو التوزيع بين المناطق والاقاليم أوالتوزيع بين القطاعات الاقتصادية، وتحقيق العدالة بدرجة أكثر وضوحاً فى صورتين الأولى والثانية . والعدالة فى توزيع الدخل قائمة على فكرة العدالة النسبية وهناك وجهتا نظر للعدالة فى التوزيع، فهناك العدالة بمفهوم أخلاقى إنسانى يدعو إلى ضرورة التعايش السلمى بين طبقات المجتمع ذات الدخل المرتفع والطبقات ذات الدخل المنخفض ويقضى هذا المفهوم بالأخذ من الأغنياء وإعطاء الفقراء حتى تقل الفجوة بين الطرفين ويزول أي حقد، ويسود هذا المفهوم بدرجة أكبر بين المجتمعات الاشتراكية وهناك مفهوم العدالة المادية البحت ويعنى حصول كل فرد على الدخل الذى يتناسب مع قدراته وملكاته فى العمل و الإبداع والابتكار، وأما أولئك الذين ليست لديهم هذه القدرات فإن نصيبهم فى الدخل يقل كثيراً عن غيره، ويسود

هذا المفهوم بدرجة أكبر في المجتمعات الرأسمالية ، وبالرغم من هذا التباعد في مفهومي العدالة في التوزيع فإن كل المجتمعات في الوقت الحاضر تجمع بين المفهومين ولكن بصورة يغلب عليها مفهوم على آخر حسب العقيدة المطبقة في المجتمع .

3- أهداف اقتصادية أخرى:-

إلى جانب الأهداف الاقتصادية الرئيسية المشتركة في معظم السياسات المطبقة في الدول المختلفة التي تم تحليلها يمكن أن نجد عدداً من الأهداف الاقتصادية الرئيسية الأخرى المتفرقة لعل من أهمها:-

- 1/ تحقيق أعلى درجة ممكنة من الكفاءة في مجالي الانتاج والتبادل.
- 2/ أن يحقق كل من الناتج القومي والاستهلاك المتوسط نمواً مضطرباً.
- 3/ رفع مستوى الاستهلاك الخاص في الحاضر والمستقبل حيث يرتبط بتحسين مستوى المعيشة وهو هدف مرغوب.
- 4/ إشباع الحاجات الجماعية، حيث يصبح من المرغوب فيه تحسين الاستهلاك الجماعي للمواطنين بتوفير الكثير من الخدمات والمرافق العامة.
- 5/ حماية البيئة من التلوث ، وهو أحد الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها حديثاً وخاصة في المجتمعات النامية⁽¹⁾.

(1) أ.د. عبدالمطلب عبدالحميد ، مرجع سابق، ص 18-23

2 - سياسات جانب الطلب :-

1- أدوات السياسة الاقتصادية :-

تنقسم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية الى مجموعتين :-

تمثل المجموعة الأولى سياسات جانب الطلب. أما المجموعة الثانية فتشمل سياسات جانب العرض. وسياسات ضبط الطلب تعمل للتحكم في مسار الإقتصاد من خلال التحكم في عناصر الطلب الكلى مثل الإنفاق الحكومى، الاستثمار، الإستهلاك، صافى الصادرات والضرائب بالإضافة إلى الكتلة النقدية. أما سياسات جانب العرض فتستخدم للتحكم في مسار الإقتصاد من خلال التحكم في العناصر والعوامل المحددة للعرض الكلى مثل الضرائب أى أنها تؤثر على جانب الإنتاج والإنتاجية .

أولاً :- سياسات جانب الطلب

تشمل هذه السياسات كل من السياسة النقدية ، السياسة المالية و السياسة الداخلية

1 - السياسة النقدية :-

هى السياسة التى يتم بمقتضاها السيطرة على عرض النقود بإستخدام أدوات معينة تتلائم وظروف الإقتصاد . و من أشهر أدوات السياسة النقدية كل من سياسات السوق المفتوح ، سياسة الإحتياطى وسياسة سعر الخصم⁽¹⁾ .

- وسوف يتم التطرق إلى ذلك بتفصيل أكبر .

1- تعريف السياسة النقدية :-

تعددت التعاريف للسياسة النقدية فقد عرفها الاقتصادي (G.LBash) على أنها (ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة فى حجم وتركيب الموجودات السائلة التى يحتفظ بها القطاع غير المصرفى سواء كانت عملة أوودائع أو سندات حكومية)، كما عرفت السياسة النقدية بأنها (العمل الذى يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزى وذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية) وتعرف السياسة النقدية أيضاً بأنها (تلك السياسة التى لها التأثير على الإقتصاد بواسطة النقود

(1) د. عثمان يعقوب محمد ، مرجع سابق ، ص 117-118

والتي تستعمل العلاقة النقود - الدخل) وهناك تعريف شامل للسياسة النقدية الذي قدمه الاقتصادى **Einzig** وهو (أن السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والاجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي).

ومن خلال التعاريف السابقة فإن أى تعريف شامل وكاف للسياسة النقدية لابد أن يضم مجموعة من العناصر المهمة وهى:-

- 1- الإجراءات و الأعمال التي تقوم بها السلطات النقدية.
 - 2- تستعمل الإجراءات للتأثير على المتغيرات النقدية وبالتأثير في سلوك الأعوان المصرفية وغير المصرفية .
 - 3- تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف تحددها السلطات النقدية
- وسنقوم بتحليل هذه العناصر كما يلي :-

1/ إن السياسة النقدية تختلف عن النظرية النقدية، فالأولى تعنى مجموعة الإجراءات والتدابير العملية التي تقوم بها السلطات النقدية المتمثلة عادة في البنك المركزى لحل مشاكل اقتصادية قائمة أوالحماية ضد وقوع مشاكل محتملة، في حين أن النظرية النقدية تهتم بمحاولة تفسير تلك الظواهر الاقتصادية وتبيان طرق معالجتها، فهي تنظر إلى المشكلة الاقتصادية نظرة علمية مجردة وفي ظروف معينة فتوصى مما ينبغى أن يكون عليه النظام الاقتصادى .

2/ إن وسائل العمل للسلطات النقدية تستطيع أن تؤدي إلى ما لا رقابة مباشرة من طرف السلطات للمتغيرات النقدية (القرض، الصرف، معدل الفائدة) وإما إلى تدخلات في سوق الأموال بهدف التأثير في سلوك خلق النقود لمؤسسات القرض (عرض النقود) و سلوك الأعوان غير المالىين من ناحية التمويل وحياسة السيولة.

3/ إن السياسة النقدية تعمل على تحقيق أهداف ويجب التفرة بين أهداف وسيطة للسياسة النقدية وأهداف نهائية، فالأهداف الوسيطة هي المتغيرات النقدية المراقبة من السلطات النقدية والمرتبطة بشكل كاف مستقر ومقدر بالأهداف النهائية مثل معيار النمو السنوى للكتلة النقدية، أما الأهداف النهائية التي تتأثر فعلياً بالمتغيرات النقدية ونميز بين أهداف نهائية للتوازن الداخلى مثل مكافحة التضخم، ومعدل نمو عال، وأهداف نهائية للتوازن الخارجى مثل استقرار سعر صرف العملة الوطنية.

2- تطور السياسة النقدية :-

يعتبر مصطلح السياسة النقدية حديثاً نسبياً فقد ظهر في القرن التاسع عشر، إلا أن الذين كتبوا عن السياسة النقدية كانوا كثيرين، وكان هذا التطور يعود إلى تطور الفكر الاقتصادي وأن الأحداث الاقتصادية هي المحرك في ذلك، وقد كان التضخم الذي انتشر في إسبانيا وفرنسا في القرن السادس عشر سبباً في ظهور أبحاث عن السياسة النقدية، كما أن المشاكل المالية التي ظهرت في بريطانيا والتضارب بين النقود الورقية والمعدنية في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن السابع عشر من الدوافع الأخرى لبحث دور السياسة النقدية في تلك البلاد، أما في القرن التاسع عشر فإن التضخم والمشاكل النقدية الأخرى من العوامل الهامة التي أدت إلى ظهور الدراسة المنظمة لمسائل السياسة النقدية، في القرن العشرين أصبحت دراسة السياسة النقدية جزءاً لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية للدولة، وبصورة عامة يمكن تلخيص مراحل تطور السياسة النقدية في ما يلي:-

المرحلة الأولى :-

تميزت النظرة للسياسة النقدية في بداية القرن العشرين بطابع النظرة الحيادية للنقود التي كان ينظر إليها على أنها عنصر محايد لا أثر له في الحياة الاقتصادية وكان الشائع أن النقود هي مجرد أداة للمبادلات و لا شئ في الاقتصاد أتقه من النقود كما قال جون باتيست ساي (Say) وهو أحد أعمدة الفكر الكلاسيكي، ولكن مع تطور الفكر الاقتصادي وتطور الأحداث الاقتصادية ظهرت أهمية السياسة النقدية في رفع أو خفض قيمة النقود، والتي تعد بدورها وسيلة لتنشيط الانتاج والتأثير في توزيع الدخل.

و كانت السياسة النقدية قبل حدوث أزمة الكساد العظيم سنة 1929م الأداة الوحيدة المستخدمة لتحقيق الاستقرار والتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ومكافحة التضخم والانكماش، إلا أن حدوث هذه الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي سادت في تلك الفترة وما خلفته من آثار وخيمة على الاقتصاديات العالم اثبت عدم قدرة السياسة النقدية وحدها آنذاك للخروج منها، وأصبح ينظر إليها على أنها عاجزة عن تقديم الحلول في تلك الفترة .

المرحلة الثانية :-

تميزت هذه المرحلة بظهور الفكر الكنزي على يد الاقتصادي البريطاني جون ماينرد كينز الذى كان ينظر إلى النقود نظرة حركية وليست ستاتيكية، ولكن بسبب عجز السياسة النقدية عن الخروج من أزمة 1929م، بدأ كينز يدعو للأهتمام بالسياسة المالية للخروج من ذلك فى الفترة ما بين الحربين، وهكذا بدأ لكينز أن السياسة المالية تأتي فى المرتبة الأولى قبل السياسة النقدية ، وتم إعطاء دوراً أكبر للدولة للتدخل عن طريق السياسة المالية أولاً ثم السياسة النقدية، عن طريق الإنفاق بالعجز الذى يسندة الإصدار النقدى أو الدين العام ، وقد بنى كينز نظريته على جمود الأسعار والأجور فى الأجل القصير وشكك فى كفاءة تلاعب السوق مع الصدمات وعالج داء الاحتكار بداء التضخم مما أدى إلى عجز أدوات الكينزية عن علاج الاختلالات.

المرحلة الثالثة :-

إن التطور الاقتصادى أظهر بعض النقائص فى السياسة المالية مما أدى إلى تراجع أهميتها فهى تتميز بعدم المرونة وبطئها وتأكد عدم جدواها فى مكافحة التضخم، لذلك رأت بعض الدول المتقدمة سنة 1951م أن عليها الرجوع إلى تطبيق بعض أدوات السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار فى الاقتصاد الوطنى، وبالتالي بدأت تعود السياسة النقدية لتأخذ مكانتها الأولى ، ولكن هذه العودة لم تكن كلية بل ما زالت السياسة المالية تحل مكانه مهمة إلى أن جاءت موجة النقديين التى تسمى مدرسة شيكاغو بزعامة ملتون فريد مان ، التى حركت ساعة الفكر للوراء مرة أخرى إلى فكر النظرية الكمية للنقد، والدعوة إلى أن التحكم فى عرض النقود هو السبيل لتحقيق الاستقرار الاقتصادى وذلك حتى يزداد عرض النقود بصورة عامة بمعدل مساوي لمعدل النمو فى الناتج القومى وتكون هذه الزيادة مستقلة عن الدورة التجارية، ويزداد عرض النقود بنفس المعدل فى سنوات الكساد كما فى سنوات الرخاء .

عندما أنتخبت تاتشر رئيسة بريطانيا سنة 1979م وريغان لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1980م تنازلت الكينزية عن عرش الفكر إلى الموجة النقدية الثالثة وكانت الفترة الممتدة من 1979م إلى 1982م قمة عصر النقديين، ثم تحدث بعدها الاقتصاديون عن نكسة النقديين، حيث بدأت تتراكم مشكلات التطبيق من كساد بطالة، على الرغم أن التضخم قد انخفض كثيراً بعد تطبيق السياسة النقدية لنمو عرض النقود .

المرحلة الرابعة :-

احتدم الجدل بين أنصار كل من السياسة المالية والسياسة النقدية خاصة بعد ظهور نواقص كل منها ، فاصبح كل فريق يعتقد أن سياسة هي التي يمكنها أن تحقق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع وهكذا عاد الفكر الاقتصادي مرة أخرى إلى الخلف ، فهناك عودة في التسعينات خصوصاً في أمريكا على يد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون لإعادة فكر الثلاثينات الكينزي إلى السياسة الاقتصادية ، ويبقى أنصار الفكر النقدي يصرون على جدوى السياسة النقدية وفعاليتها وعدم فعالية السياسة المالية وحاولوا تجريد السياسة المالية كلية من أية قدرة على التأثير على الناتج الوطني والخروج من الأزمات وتحقيق الاستقرار العام . ومن الطبيعي أن يظهر أنصار السياسة المالية دفاعاً عما يدعى عليهم النقديون ومازالوا يقدمون امتيازات السياسة المالية عن النقدية وقدرتها على التأثير في النشاط الاقتصادي ، فهم يعترفون بضرورة السياسة النقدية و أنها مكمله للسياسة المالية و لكن تبقى السياسة المالية هي الأولى من حيث الأهمية . بينما النقديون صبوا جم هجومهم على السياسة المالية نظراً لما تتميز به من بطئ زمني وكونها تحتاج إلى ترتيبات وإجراءات تشريعية وهذا يستغرق وقتاً طويلاً لمعالجة الإختلالات الاقتصادية ، وقد أدى تعصب كل من الفريقين لسياسة إلى بروز فريق ثالث بزعامة الاقتصادي الأمريكي والتر هيلر الذي يرى أن التعصب لسياسة مالية أو نقدية ليس له مبرر لأن استخدام إحداها بمفردها لا يغني عن ضرورة استخدام الأخرى فكلاهما أصل ولا تقل أهمية أي منها عن الأخرى في العمل للخروج من الأزمات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي و لكل منها فعاليتها في الظرف الاقتصادي السائد المناسب لها⁽¹⁾.

3- أهداف السياسة النقدية :-

يمكن حصر أهداف السياسة النقدية في الآتي:-

- (أ) الأهداف الاقتصادية :- تتمثل الأهداف الاقتصادية في الجوانب الآتية:-
- (ب) تحقيق مستوى مقبول من الإستقرار النقدي والاقتصادي، من خلال تجنب التغيرات المؤثرة على قيمة العملة الوطنية داخلياً وخارجياً والتي تنشأ من التغيرات في المستوى العام للأسعار.
- (ت) المساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة في القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يحقق زيادة حجم الدخل القومي و نمو الناتج المحلي الإجمالي .

(1) د. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، (2005م)، دار الفجر للتوزيع ، ص98-102

- (ث) المساهمة فى تطوير المؤسسات المصرفية والمالية، والأسواق التى تتعامل فيها هذه المؤسسات (سوق المال وسوق النقد) وبما يخدم تطوير الاقتصاد الوطنى.
- (ج) المساهمة فى تحقيق التوازن المطلوب فى ميزان المدفوعات. وذلك بتوفير العملات المحلية والأجنبية اللازمة لزيادة الانتاج حتى تتمكن الدولة من زيادة الصادرات، الأمر الذى يؤدى لسد العجز فى ميزان المدفوعات .
- (ح) توجيه الاستثمارات نحو القطاعات التى يتوجب تطويرها، وزيادة معدلات نموها بشكل يؤدى إلى زيادة الأهمية النسبية لمساهمة هذه القطاعات فى تكوين الدخل القومى، وفى مقدمة هذه القطاعات القطاع الصناعى والقطاع الزراعى .
- (خ) حماية أرصدة الدولة من النقد الأجنبى والإحتياطيات النقدية الدولية من النضوب .
- (د) تحقيق مستوى عالٍ من التوظيف .

4- الأهداف السياسية :-

لم تكن الأهداف الإقتصادية غايات وحيدة بالنسبة للدول حين تطبيقها لسياسة نقدية معينة ولكننا نجد أن هناك أهداف أخرى توازى الأهداف الإقتصادية، تتمثل فى الأهداف السياسية والإجتماعية. فالأهداف السياسية على سبيل المثال، تكون مربوطة بالسياسة الداخلية بالنسبة للدولة، وعلاقة الدولة بالدول الأخرى. ففى حالات كثيرة تخلت الدول المتحاربة عن مبدأ الإستقرار الداخلى لنفوذها فى سبيل تمويل عملياتها الحربية، فنجد أن المانيا قبل الحرب العالمية الأولى بفترة قصيرة عملت على تجميع كميات ضخمة من الذهب فى خزائنها، لم تكن فى حاجة إليها لأغراض إقتصادية أو إجتماعية، ولكنها كانت تهدف إلى إستعمال هذا الذهب لمتطلبات الحرب، كما أن ضخامة الإحتياطى النقدى يوحى بالإستقرار والثقة فى عملة الدول .

من التعبيرات المألوفة فى الوقت الحاضر أى دبلوماسية الدولار Dollar Diplomacy الذى يبعث إلى الإعتقاد أن قوة السياسة النقدية للولايات المتحدة الأمريكية قد أثرت تأثيراً شديداً فى مستواها السياسى كما أن الكتلة الإسترلينية لم تكن لها أهداف إقتصادية فحسب، بل أيضاً أهداف سياسية، لأنها كانت تنشئ روابط قوية بين الدول الأعضاء تقوم على أساس المصالح المشتركة فى علاقاتها بالدول الأخرى، وفى المجال الداخلى تستخدم السياسة النقدية كوسيلة للحكومة القائمة فى إرضاء الرأى العام عندما تأخذ بمبدأ العدالة والمساواة فى التوزيع.

5- الأهداف الإجتماعية :-

(أ) تهدف السياسة النقدية إلى إعادة توزيع الدخل والثروات بين الأفرا ، وذلك بتخفيف أثمان السلع الضرورية للأشخاص ورفع أسعار سلع الترف والرفاهية.

(ب) تودى الخدمات المجانية التي تقدمها الحكومة لبعض أفراد المجتمع الى الانتفاع بهذه الخدمة التي حُرِّموا منها قبل ذلك، وقد تؤدي إلى رفع دخولهم الحقيقية ليزداد إستهلاكهم ويرتفع مستوى معيشتهم.

(ج) من الأهداف الإجتماعية للسياسة النقدية ، ضمان درجة عالية من الحرية لكل فرد في إستهلاك ما يشاء من السلع ، وحتى في حالة توزيع المواد التموينية بالبطاقات ، لا يشمل هذا النظام كل السلع المتاحة للتبادل كما أنه يحدد أقصى كمية من كل سلعة يستطيع الفرد إستهلاكها ، فالمستهلك له مطلق الحرية في عدم الحصول على كل الكمية المحدودة له وفي استعمال قوته الشرائية في الحصول على سلعة أخرى غير محددة في التوزيع⁽¹⁾.

6- أدوات السياسة النقدية :-

يوجد ثلاث أدوات عامة رئيسية يستخدمها البنك المركزي أو السلطة النقدية للتأثير على عرض النقود ، يمكن تحليل كل واحدة منها بشئى من التفصيل على النحو التالي :-

1/ تغيير نسبة الاحتياطي القانوني:-

لعل من المعروف أن نسبة الاحتياطي القانوني هي تلك النسبة من النقود التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي من حجم الودائع التي تصب في تلك البنوك . وبالتالي إذا راد البنك المركزي زيادة عرض النقود من خلال زيادة قدرة البنوك التجارية على خلق النقود أو خلق الودائع ، فإن البنك في هذه الحالة يخفض نسبة الاحتياطي القانوني مثلاً من 40 % إلى 20 % فتزداد قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وخلق النقود فيزداد المعروض النقدي والعكس صحيح إذا أراد البنك المركزي تخفيض عرض النقود من خلال تخفيض قدرة البنوك التجارية على خلق النقود أو خلق الودائع فإن البنك المركزي في هذه الحالة سيرفع من نسبة الاحتياطي القانوني من 20 % مثلاً إلى 40 % ، وتتنخفض قدرة البنوك التجارية على منح الإئتمان وخلق النقود فينخفض المعروض النقدي وهنا يؤثر الاحتياطي القانوني على مضاعف الودائع . ويلاحظ من ناحية أخرى أن تغيير نسبة الاحتياطي القانوني يؤدي إلى تغيير مضاعف النقود فإذا كان الهدف

1 د. عثمان يعقوب محمد ، مرجع سابق ، ص 131-133.

هو زيادة عرض النقود فإن البنك المركزي يستطيع أن يقلل نسبة الاحتياطي القانوني وبذلك يزيد مضاعف النقود وبالتالي عرض النقود . وتعتبر التغيرات في نسبة الاحتياطي القانوني سلاحاً فعالاً في تأثيره على حجم الائتمان و من ثم على عرض النقود فحتى التغيرات الصغيرة في الاحتياطي القانوني ينتج عنه تغير كبير في عرض النقود . وبالرغم من ذلك فإن سياسة التغير في نسبة الاحتياطي القانوني لها عيوب كثيرة كأداة للتحكم في عرض النقود وخاصة عند مقارنتها بأداة السوق المفتوحة حيث يلاحظ إن إحداث تغييرات في نسبة الاحتياطي القانوني شئ معقد ومضني إذا ما قورنت بعمليات السوق المفتوحة التي هي قطعاً أداة أسهل في التحكم في عرض النقود هذا بالإضافة إلى أن تغيير نسبة الاحتياطي أداة تتسم بعدم المرونة حيث لا يكون مستحباً تغييرها على فترات متقاربة بل يفضل البعض ثباتها على فترات طويلة ولا يتم اللجوء إليها إلا إذا دعت الضرورة إلى ذلك وعلى الرغم من أن بعض الدول النامية التي لا يوجد لديها الظروف الملائمة لوجود سوق مفتوحة فعالة قد تفضلها إلا أن دولاً متقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية لا تفضلها وتفضل عليها أداة السوق المفتوحة ، وهناك دولاً كثيرة أخرى تجمع بين الأدوات التقليدية كلها في سياستها النقدية ، وعموماً يعمل الاحتياطي القانوني كمنظم للمعروض النقدي ويجب تجنب التغيرات الكثيرة في نسبة الاحتياطي القانوني ، وتظل تلك الأداة أكثر فعالية و أقل تكلفة من الأدوات الأخرى وخاصة في الدول النامية حيث يمكن تطبيقها دون حاجة إلى أسواق مالية ونقدية متقدمة.

2/ عمليات السوق المفتوحة :-

يقصد بسياسة أو عمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بشراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية للتحكم في القاعدة النقدية وهي إحدى الأدوات التقليدية التاريخية التي اتبعتها البنوك المركزية في عرض النقود . فإذا كان الهدف هو زيادة عرض النقود فإن البنك المركزي يقوم بعمليات شراء للأوراق المالية الحكومية من البنوك التجارية ويدفع مقابل هذه الأوراق شيكات مسحوبة على البنك المركزي وهذه الشيكات تودع في البنوك التجارية وبالتالي يكون في إمكان البنوك التجارية إن تتوسع في حجم الائتمان وخلق النقود من الودائع و من ثم يزداد المعروض النقدي . أما إذا كان الهدف هو إنقاص عرض النقود فإن البنك المركزي يقوم ببيع الأوراق المالية الحكومية . ومن المفترض أن يدفع المشترون مقابل هذه الأوراق المالية شيكات مسحوبة على البنوك التجارية و لصالح البنك المركزي و بالتالي تزداد مديونية البنوك التجارية لدى البنك المركزي وتقل احتياطياتها من النقود السائلة وبالتالي تقل مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان وخلق النقود ويقل المعروض النقدي أو عرض النقود . مع ملاحظة أن دخول البنك المركزي بائعاً فإنه يخفض من سعر الأوراق المالية في السوق ، وبالتالي ترتفع أسعار الفائدة وتقل رغبة رجال الأعمال في الاقتراض من البنوك

والعكس صحيح في حالة دخول مشتريين. وتجدر الإشارة إلى أن البنوك المركزية لا يجب أن تقصر معاملاتها في الأوراق المالية الحكومية على ما هو قصير الأجل منها حيث أن هذا سيؤدي إلى تغيير سعر الفائدة على القروض قصيرة الأجل فقط. بل يلزم أيضاً أن تتعامل في الأوراق المالية طويلة الأجل حتى يمكنها أن تؤثر على أسعار الفائدة في الفترة القصيرة وفي الفترة الطويلة لان هناك ارتباطاً بين أسعار الفائدة قصيرة الأجل وطويلة الأجل. وترجع عمليات السوق المفتوحة جزئياً إلى رغبة البنك المركزي في توسيع أو تقييد عرض النقود وموازنة التغيرات في القاعدة النقدية التي ترجع إلى عوامل لا يستطيع البنك المركزي التحكم فيها. وتسمى عمليات السوق المفتوحة في هذه الحالة بالعمليات الدفاعية، ويلاحظ أن سياسة السوق المفتوحة مرنة ويمكن استخدامها في أي وقت وتكون تحت السيطرة الكاملة للبنوك المركزية، ومن أهم الوسائل للموازنة في التأثير على العوامل التي من الصعب التحكم فيها في عرض النقود، كذلك تتمتع بميزة أنها لا تتأثر بالمؤثرات الإعلامية، فالمعروض النقدي يمكن أن يكون محدداً بوضوح من خلالها. ومن ناحية أخرى تتطلب عمليات السوق المفتوحة سوق مال نشط وقوية وهو ما لا يتوفر في الدول النامية وأن وجدت تكون ضعيفة وتعد من الأسواق الناشئة، وبالتالي فإن استخدامها ليس بالأمر السهل والفعال في الدول النامية إلى حين ما تقوى أسواقها المالية. ومن ناحية أخرى ليس بالضرورة وقوع أثارها على كل البنوك فبعض البنوك لا تقبل على تلك العمليات وبعض الأفراد قد يتجة إلا الاكتناز مما يحد من فعالية تلك الأداة، بالإضافة إلى أن سياسة السوق المفتوحة تعد أبطاً من سياسة تغيير الاحتياطي القانوني من ناحية الآثار.

3 / تغيير سعر إعادة الخصم :-

لعل استقرار تاريخ الفكر الاقتصادي يشير إلى أن تلك الاداء شاع استخدامها في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين غير أنها أصبحت قليلة الأهمية في العصر الحديث والوقت الحاضر. وسعر إعادة الخصم هو ذلك الجزء من الفائدة الذي يتحصل عليه البنك المركزي نتيجة خصم البنوك التجارية لما تملكه من أوراق تجارية سبق خصمها للعملاء والآن تقوم بإعادة خصمها لدى البنك المركزي ويطلق عليه أيضاً سعر البنك. ويمكن القول بأن سعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي تقترض بموجبه البنوك التجارية من البنك المركزي. وعندما يغير البنك المركزي سعر الخصم فإنه يغير من عرض النقود فإذا كان الهدف هو التوسع في عرض النقود فإن البنك المركزي يخفض سعر الخصم وبذلك يشجع البنوك على الاقتراض منه وإذا تم ذلك فإن القاعدة النقدية وبالتالي عرض النقود يزيدان. وإذا كان الهدف هو تخفيض عرض النقود، فإن البنك المركزي يزيد من سعر

الخصم وهذا يعوق قدرة البنوك التجارية على الاقتراض منه وهكذا فإنه بتغيير سعر الخصم يتوفر للبنوك حافز لتغيير إقتراضها من البنك المركزي ، ولذلك تتغير القاعدة النقدية وعرض النقود وهناك علاقة بين سعر إعادة الخصم وسعر الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك لعملائها ، وكلما ارتفع سعر الخصم كلما زاد سعر الفائدة على القروض حتى تستطيع أن تقوم البنوك بإقراض أموالها وتحقيق هامش ربح معقول، لأنها تقترض من البنك المركزي نظير الأوراق التجارية التي تحصل عليها من العملاء. ويتميز سعر إعادة الخصم بأنه يكفل للبنوك الحصول على أموال في أي وقت وبتكلفة منخفضة عن الوسائل الأخرى. ومن ناحية أخرى تمكن أداة سعر إعادة الخصم البنوك من تعديل الرصيد الاحتياطي بها لدى البنك المركزي بسرعة وفعالية وتقوم بدور مكمل لسياسة السوق المفتوحة. وهناك إعتقاد بأن الإعلان عن التغييرات في سعر الخصم قد يكون له تأثيرات نفسية مرغوب فيها ، فإذا زاد سعر الخصم - مثلاً - فإن الناس قد يعتقدون أن السياسة النقدية قد سارت أقل توسعية ولذلك فإن البنوك قد تصبح أكثر حذراً وحيطة في عقد القروض ويعتبر هذا الحذر أمراً مستحباً إذا كان البنك المركزي يرغب في انتهاج سياسة توسعية أقل .

إلا أن سياسة تغيير الخصم كأداة لتغيير عرض النقود محاطة بعدد من العيوب التي تحد كثيراً من فعاليتها وجاذبيتها فالبنوك لا ترغب كثيراً في الاقتراض من البنك المركزي وتعتبره الملجأ الأخير للاقتراض ، ومن ثم فإن التغييرات الضئيلة في سعر الخصم قد لا يكون لها تأثير على قروض البنوك و بالتالي على القاعدة النقدية . ثم يضاف إلى ذلك أن البنوك قد يتوافر لديها الأموال وقد لا تكون في حاجة إلى الاقتراض فالخطوة الأولى تبدأ من عندها وقد لا تبدأ بسبب عدم حاجتها للاقتراض و بالتالي تشل وتضعف من فعالية تلك الأداة من أدوات السياسة النقدية .

ومن ناحية أخرى فقد لوحظ أن تأثير الإعلان قد يكون عكسياً فالمقترضون المحتملون قد يفسرون الزيادة في سعر الخصم كإشارة على أن البنك المركزي يتبع سياسة توسعية أقل فإنهم قد يحاولون أن يقترضوا قبل أن ترتفع المعدلات السوقية لسعر الفائدة فإذا نجحوا فإن المحصلة هي عكس النتيجة المرغوبة . وهكذا حتى إذا كان تأثير الإعلان مرضياً فإنه قد يكون من الصعوبة أن نفسر التغير في سعر الخصم بأنه يشير إلى تغير في السياسة النقدية ولهذه الأسباب ينصح الكثير من الاقتصاديين البنك المركزي بأن يقوم بالتنسيق بين سعر الخصم وبين أسعار الفائدة الأخرى . و من ناحية أخرى لكي تقوم هذه الأداة بدورها في الدول النامية فلا بد من توافر أسواق نقدية نامية للتعامل في الأوراق التجارية وغيرها من الأدوات قصيرة الأجل و هي لا تتوافر بدرجة كافية في الدول النامية . ويضاف إلى ذلك عيوب أن هناك صعوبة شديدة تحيط بعملية التنبؤ باثار التغير في سعر إعادة الخصم على كمية الأوراق التي يتم

خصمها بل و أكثر من ذلك صعوبة التنبؤ بأثر تغير سعر الخصم على رصيد كمية النقود في المجتمع . ورغم ذلك فإن سياسة سعر الخصم ما زالت أداة مفيدة من أدوات السياسة النقدية تقوم بدور مكمل للأدوات الأخرى وخاصة بالنسبة لسياسة السوق المفتوحة لذلك أصبحت تلك الأدوات عبارة عن مؤشر لاتجاه السلطات النقدية فيما يتعلق بعرض النقود و الإئتمان أمام البنوك التجارية.

7- الأدوات الخاصة للسياسة النقدية :-

ويطلق عليها أيضاً الأدوات الكيفية ، وكذلك الأدوات التمييزية ويرجع اللجوء إلى تلك الأدوات إلى اعتبارات من أهمها محاولة تلافي العيوب التي تتولد من الاعتماد على الأدوات العامة وحدها للتأثير على عرض النقود، وقد تستخدم ايضاً الادوات الخاصة لتعزيد الادوات العامة.

والهدف من استخدام تلك الادوات هو احداث تغييرات هيكلية في هيكل الائتمان وبالتالي المعروض النقدي لخدمة قطاع معين مثل القطاع التصديري من أجل تشجيع الصادرات وعلى الاخص الصادرات السلعية ، وقد يكون الغرض هو الحد من الائتمان في قطاع معين واتاحة الائتمان لاغراض المضاربة وكذلك الائتمان في قطاع التجارة مل تجارة السيارات .

وعموماً سنكتفي هنا بذكر اهم الادوات الخاصة التي تستخدم في مجال السياسة النقدية وهي : -

1-سياسة السقوف الائتمانية بغرض السيطرة على التضخم خلال فترة زمنية وينتهي العمل بها بعد تحقيق الغرض منها.

2- تحديد اسعار فائدة مختلفة حسب نوع القرض.

3-تحديد حصص معينة لكل نوع من انواع القروض ، مثل زيادة القروض الموجهة للصناعة على حساب القروض الموجهة لتمويل بيع السبع بالتقسيط مثلاً.

4-التمييز بين القروض حسب الاصل المقدم كضمان.

5- تحديد اجل استحقاق القروض المختلفة طبقاً لدرجة استخدام القرض.

6-الحصول على موافقة البنك المركزي على قروض المصارف التجارية التي تتجاوز قيمتها مقدارا معين .

7- اصدار التعليميات الى البنوك التي تتضمن السياسة ا لواجب ان تتبعها نحو مختلف انواع الائتمان، وممارسة وظيفة الاعراء والتأثير الادبي على تلك البنوك فيما يسمى بالرقابة المباشرة على الائتمان.

8 - السياسة المالية : -

1- تعريف السياسة المالية :-

يكمن مضمون السياسة المالية فى التنظيم والإستخدام الذى تستعمله الحكومة فى توجيه برامجها الإيرادية والإنفاقية وفقاً للأهداف التى تضعها فلسفة الحكم. وتعرف بأنها سياسة الحكومة فيما يتعلق بالضرائب والإنفاق التى تعمم لتنظيم مستوى وحجم الناتج.

يقصد بالسياسة المالية أستخدام السلطات العامة لإيرادات الدولة من ضرائب عامة وقروض عامة، ونفقات الدولة التى تجمعهما معاً ميزانية الدولة من أجل مواجهة مسئولياتها فى تحقيق الأهداف الإقتصادية المختلفة وفى مقدمتها الإستقرار الإقتصادى فى الدول المتقدمة.

يمكن تعريف السياسة المالية على ضوء التعريفات الثلاثة السابقة على أنها تلك الإجراءات التى تتخذها الدولة لإدارة وضبط نفقاتها وإيراداتها العامة للوصول الى الأهداف المرجوة.

إدارة إيرادات الدولة وضبط نفقاتها تتمثل فى كيفية تحقيق توازن الميزانية العامة للدولة. والدولة دائماً تسعى لتكون ميزانيتها فى كل سنة مالية متوازنة أو أن يكون العجز أقل ما يمكن. وعند حدوث عجز فى ميزانية الدولة فإن لها من الاساليب الكافية لمحاربة ويمكن سرد هذه الأساليب فيما يلى:-

(2) أساليب و أدوات السياسة المالية :

(أ) التمويل بالعجز: وفيه تقوم الحكومة بإصدار كمية جديدة من أوراق النقد (البنكنوت) ، أى أنها تسعى دائماً بصورة إضطرارية إلى زيادة عرض النقود .

(ب) الإقتراض من العالم الخارجى لسد العجز .

(ج) ضغط الإنفاق أوالتقليل منه .

(د) المساعدات التي يقدمها البنك المركزي للدولة والخاصة بإقراض الدولة بنسبة معينة وحسب ما ينص عليه القانون بالبنك لتمويل عمليات الصرف الجارى فى الموازنة العامة .

(3) الآثار المترتبة على إستخدام العلاجات الخاصة بتوازن الميزانية :-

(أ) فى حالة التمويل بالعجز كما سبق القول أن الدولة تقوم بطباعة كمية كبيرة من أوراق البنكنوت لتغطية . وهذه العملية تعتبر سلاح ذو حدين . فإذا طبقت السياسة بصورة صحيحة، وهذا يعنى أنه قد وجهت كل المبالغ التى طبعت فى أوجه الإنفاق الإستثمارية التى حددت، فإن السياسة سوف تاتى بنتائج حميدة . أما الحالة الأخرى والخطيرة والتى دائماً تمارس فى الدول النامية هى أن تقوم الحكومة بإستخدام تلك الأموال فى قضايا الإستهلاك الخاص والعام وهنا تثار مشكلة حادة وهى التضخم.

(ب) الإقتراض من العالم الخارجى لسد العجز:

يمثل الإقتراض من العالم الخارجى القروض التى تحصل عليها الدولة من المؤسسات الدولية الكبيرة كالبنك الدولى أوالمؤسسات الأخرى كالمصارف الأجنبية بفائدة. فإذا إقتضت دولة ما قرضاً ولم توظف هذا القرض فى الهدف الذى يخصه فإذا ذلك يزيد من مديونيتها. والدول النامية بالتحديد تعجز فى كثير من الاحيان عن دفع ديونها وحتى فوائد تلك الديون تكون مستحيلة فى حالة تراكم الدين.

(ج) ضغط الإنفاق أو التقليل منه :

تكون الدولة مضطرة فى بعض الأحيان إلى الضغط على نفسها أكثر مما يجب وذلك بالتنازل عن مشروعاتها المقدمة للميزانية فى السنة المعنية والتى هى فى الغالب طموحة تحقق من ورائها معدلات متواضعة من التنمية، ويكون شكل التوازن فى تخفيض تلك المشروعات، وهذا يؤدى فى النهاية الى بقائها فى نفس وضعها الإقتصادى الذى تريد الفكاه منه.

(د) المساعدات التى يقدمها البنك المركزى للدولة فى صورة قروض :

يعتبر البنك المركزى بنك الدولة ومستشارها الأول فى كل خطوة مالية تخطوها وعليه فإنه فى حالة عجز الميزانية تتصل به الدولة والتى تتمثل فى السلطات المالية لمحاولة تمويل العجز فى الميزانية ، و ذلك بوسائل مختلفة أهمها، سندات الخزانه وأرصدة أخرى من العملات الصعبة.

فيجب على السلطات المالية الإستخدام الأمثل لهذه الموارد أى أنه لا بد أن توظف فى البنود التى خصصت من أجلها وإلا لأصبح البنك المركزى مدين بهذه العملات الصعبة مما يؤدى الى الإنهيار الإقتصادى .

9 - أهداف السياسة المالية : -

تشمل أهداف السياسة المالية كل من التوفيق بين تثبيت الأسعار، تحقيق التوظيف الكامل، توسيع قاعدة الإيداع وتوزيع الدخل القومى.

(أ) التوفيق بين تثبيت الأسعار وتحقيق التوظيف الكامل :

من الأهداف المهمة التى تسعى السياسة المالية إليها الإستقرار الإقتصادى. ويعنى الإستقرار الإقتصادى السيطرة على التضخم فى فترات الرواج وزيادة الطلب على السلع أثناء الإنكماش للوصول الى مستوى التوظيف الكامل أو الإقترب منه. والسياسة المالية تسعى لتحقيق هذا الهدف بإستخدام وسائل معينة ، ومن تلك الوسائل الآتى: -

- التوسع المعتدل فى الإنفاق القومى وعدم اللجوء للإقتراض من الجهاز المصرفى .
- العمل على الإلتزام بالقيود الضريبية ورفع الإيرادات الذاتية لتقليل العجز فى الموازنة العامة.
- الإمتناع المطلق عن فرض قيود على نظام التسعير والإجور لأن تجميد الأسعار لوقف التضخم دون العمل على تنمية إقتصادية، لا جدوى منه.

(ب) توسيع قاعدة الإيداع : -

تساعد السياسة المالية فى تحقيق الإيداع وتوسيع قاعدته وذلك بمحاربتها للتضخم وبمحاربة التضخم تستقر الأسعار مما يؤدى الى زيادة القوة الشرائية للنقود، وهذه الزيادة تحسن من مستوى سعر الصرف العملة المحلية مع الدول الأخرى وذلك نتيجة لزيادة الصادرات مما يؤدى الى زيادة الدخل القومى. ويستطيع الفرد أن يدخر ما تبقى ومن ثم يوجه ما إيدره نحو عمليات إستثمارية أو إستهلاكية أخرى فى المستقبل.

(ج) توزيع الدخل القومى :-

بنفس القدر الذى تهتم فيه السياسة المالية بالإستقرار الإقتصادى، نجد أنها تهتم أيضاً بإعادة توزيع الدخل القومى. ففى هذا المجال تقوم الحكومة بفرض ضرائب تصاعديّة على أصحاب الدخل العالية

عندما تشعر بوجود فوارق طبقية فى المجتمع. وبهذا الإسلوب تستطيع الدولة الحصول على مصادر تمويلية بمعنى أنه سوف يكون هناك إستثماراً غير مباشر يكون فى مصلحة الطبقات الفقيرة . فالحكومة بتقليلها لدخول الأغنياء تستطيع أن تخلق مشروعات بنية أساسية تتمثل فى التعليم والصحة وخدمات أخرى تعود بالنفع للأشخاص الفقراء فى المدى الطويل (1).

3- السياسة الداخلية :-

تعرف السياسة الداخلية بأنها إجراء حكومى لاتدخل فيه الإجراءات النقدية والمالية ، صمم للتأثير أوالتحكم فى معدل الزيادة فى الأسعار والإجور النقدية والأشكال الأخرى للدخل . تقوم السياسة الداخلية عادة على الإعتقاد بأن جانباً كبيراً من الإقتصاد أورياً معظمه يتميز بالمنافسة غير الكاملة . و فى ظل هذه الظروف فإن الأجور النقدية والأسعار تتحدد عن طريق الممارسات الإحتكارية للنقابات و المنشآت . وقد تزيد الأسعار والأجور النقدية حتى فى مواجهة الطاقة الإنتاجية غير المستخدمة بالكامل و البطالة . تعتمد حجة المؤيدين للسياسة الداخلية أو بشكل أكثر تحديداً - التحكم فى الأسعار - الأجور - على نظرية التضخم بدفع النفقة - وطبقاً لهذه النظرية ، فإن للمنشآت والإتحادات العمالية القوة التى تمكنها من إدارة الأسعار والأجور النقدية وأن تستخدم هذه القوة لزيادتها حتى أثناء الركود . ومن ثم فإن محاولات تحقيق العمالة الكاملة من خلال السياسات المالية والنقدية التوسعية لابد وأن تتسبب فى إحداث التضخم . يعنى ذلك أنه بدون السياسات الداخلية فإن التضخم سوف يكون أكبر مما كان عليه فى الماضى . يمكن أن تحقق السياسات النقدية و المالية إستقرار الأسعار فقط مع وجود قدر من الطاقة الفائضة والبطالة غير مرغوب فيه إجتماعياً . و هكذا تكون السياسة الداخلية ضرورية لتقييد الإجور النقدية والاسعار، بينما تستخدم السياسات المالية و النقدية التوسعية لزيادة الدخل والعمالة . ويمكن النظر إلى عملية التضخم بطريقة مختلفة ، وينظر " جادنر آكلى G.Ackley إلى العملية بإعتبارها نتيجة الصراع حول توزيع الدخل الذى يحدث فى إقتصاد يتميز بالمنافسة غير الكاملة . وتستخدم المنشآت والإتحادات العمالية قوتها السوقية للحصول على زيادات فى الدخل الحقيقى، والمحافظة على دخولهم الحقيقية فى مواجهة التضخم، ويجزم آكلى بأنه إذ بدأ التضخم فإن معظم الزيادات فى الأسعار والدخول النقدية تعمل على الحفاظ على الدخول الحقيقية للأطراف المعنية ومع ذلك فإن هذه الزيادات

1 د. عثمان يعقوب محمد ، مرجع سابق ، ص 118-122 .

تهدد الدخول الحقيقية لآخرين، ولذلك تشجع الزيادات الإضافية فى الأسعار والإجور النقدية. ويخلص آكلى إلى القول بأن العملية التضخمية يمكن التحكم فيها فقط بإستخدام السياسة الداخلية.

يرى آكلى أن كلاً من العمال والإدارة يساهمان فى العملية التضخمية ويؤكد هنرى واليش وسدنى وينتراب على أثر الإتفاقات الأجرية التضخمية ويقولان أن المشكلة هى أن الإتحدات العمالية تملك قوة إحتكارية كافية للحصول على زيادات تضخمية فى الأجور. ويقترح واليش ووينتراوب سياسة دخلية معمة لدعم مقاومة الإدارة فى مواجهة الإتفاقات الأجرية التضخمية. بما أن أنصار المنهج الداخلى incomes approach يدعون بأن تناقض العمالة الكاملة و إستقرار الأسعار إنما يعزى للقوة الإحتكارية للمنشآت والإتحدات العمالية، فإنه يمكن التعامل مع المشكلة من خلال سياسات مصممة لجعل الإقتصاد أكثر تنافسية. وتتضمن هذه السياسات بصفة أساسية ما يلى:-

(أ) وضع القوانين المضادة للإحتكارات موضع التنفيذ بصورة أكثر فعالية.

(ب) إضعاف الإتحدات العمالية.

(ج) إزالة عوائق التجارة الدولية من أجل تشجيع التجارة الدولية.

لاينكر أنصار المنهج الداخلى أن جعل الإقتصاد تنافسياً يعتبر مرغوباً ومع ذلك فهم يجزمون بأن العوامل السياسية تجعل هذا المنهج غير واقعى . ويفترض مؤيدو النهج الداخلى أن المنهج يعتبر اليوم مرغوباً بدرجة ملحّة عما كان من قبل إذ أن من المحتمل أن تستخدم المنشآت و الإتحدات العمالية الآن قوتها الإحتكارية أكثر من ذى قبل ، يرى آكلى - مثلاً - أن المعايير الإجتماعية المنظمة للسلوك الجماعى تسمح فى الوقت الحاضر بل وتشجع على إستخدام القوة الإحتكارية ، وإن الإدارة والقيادات النقابية أكثر حنكة وأن المقاييس الأفضل للموقف النسبى متاحة فى الوقت الحاضر. و إذا أخذنا هذه العوامل فى الإعتبار وكذلك التجربة الحاضرة للتضخم ، فإن آكلى يدعى بأن زيادة الاسعار والإجور من المحتمل أن تحدث بسرعة وأن تكون أكبر و مع زيادة الإستخدام العدوانى للقوة الإحتكارية ، فإن منحنى فيلبس للفترة القصيرة ينتقل إلى اليمين مشيراً إلى معدل أعلى للتضخم يصاحب كل معدل للبطالة . يذكر مؤيدو منهج السياسة الداخلية أيضاً أسباباً أخرى لإنتقال منحنى فيلبس للفترة القصيرة إلى اليمين تتضمن تركيب قوة العمل .

و مع إنتقال منحنى فيليبس فإن السياسات النقدية والمالية المصممة لتحقيق العمالة الكاملة (إستقرار الأسعار) سوف تتسبب فى إرتفاع معدل التضخم (البطالة) .

أخيراً فإنهم يدعون أن المجتمع أصبح أقل رغبة فى التسامح فى البطالة ومن ثم فإن السلطات النقدية و المالية ليس لها إختيار و ينبقى أن تتبع سياسات توسعية لزيادة العمالة ويعنى ذلك أنه بدون السياسات الداخلية فإن التضخم سوف يكون أكبر مما كان عليه فى الماضى⁽¹⁾.

د. عثمان يعقوب ، المرجع السابق ، ص 122-125

3- سياسات جانب العرض

1 - اقتصاديات جانب العرض

المقدمة :-

خلال الفترة الممتدة من الحرب العالمية الثانية وحتى عقد الثمانينيات من القرن الماضى كان تركيز السياسات الاقتصادية منصباً على كيفية محاربة التضخم والبطالة وما هي أنجع السبل لمواجهة هاتين الفترتين، وإذا حدث وأن ارتفع معدل البطالة فان الليبراليون يدعون إلى خفض الضرائب واتباع سياسة نقدية توسعية، أما إذا كانت هناك بوادر حدوث تضخم فنجد المحافظون يطالبون بسياسة نقدية إنكماشية وسياسة مالية متشددة . عند نهاية عقد السبعينات تبين لبعض الاقتصاديين بأن السياسة الاقتصادية أصبحت موجهة بشكل كبير ناحية إدارة الطلب الكلى فطالب النقديون بوضع قاعدة ثابتة لنمو لعرض النقدي ، فى حين رأى علماء الاقتصاد الكلاسيكيون الجدد أن الحكومات تلعب دوراً سلبياً فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى حينما تحاول استخدام سياسة تحقيق الاستقرار بناء على تقديراتها الذاتية . فى بداية عقد الثمانينيات، ظهرت مجموعة جديدة من الاقتصاديين شكلوا ما عرف بمدرسة اقتصاديات جانب العرض (Supply – Side Economics) وتؤكد هذه المدرسة على تحفيز الناس على العمل والادخار و تقترح إجراء تخفيضات كبيرة فى الضرائب ومن أبرز مؤسسى هذه المدرسة ومؤيديها الاقتصاديون آرثر لافر، بول كريج روبرتس، ونورمان تيور، وتبنى الرئيس الأمريكى السابق رونالد ريغان بقوة تطبيق مبادئ هذه المدرسة فى الولايات المتحدة خلال الفترة (1981 - 1989 م) كما تبنتها رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارغريت تاتشر خلال الفترة (1979 - 1990 م).

2 - مفهوم اقتصاديات جانب العرض :-

تعرف اقتصاديات جانب العرض اعلامياً باقتصاديات ريغان (Reganomics) حيث أن أول من طبق سياسة جانب العرض هو الرئيس الأمريكى السابق رونالد ريغان الذى ساهم نشر الفكرة الرئيسية لهذه المدرسة والتي تقول ان تخفيض الضرائب على المستثمرين ورجال الأعمال سيعطيهم الحافز للادخار والاستثمار وبالتالي تشجيع الزيادة فى الانتاج مما يؤدي إلى رفع مستويات الدخل والتوظيف ويعم الرخاء كل الاقتصاد ، أى أن تخفيض الضرب هو السلاح السحري (Magical Weapon) لهذه المدرسة و لذلك ارتبط أسم مدرسة جانب العرض بأسم الرئيس ريغان . و مثل معظم النظريات الاقتصادية تحاول نظرية جانب العرض توضيح ظاهرة

الاقتصاد الكلى من خلال وصف سياسة مستقرة للنمو الاقتصادى وبشكل عام فان هناك ثلاثة ركائز أساسية لهذه النظرية هي :-

1- السياسة الضريبية (Tax Policy).

2-السياسة التنظيمية (Regulatory Policy) .

3- السياسة النقدية (Monetary Policy) .

والفكرة الرئيسية وراء هذه الركائز الثلاث هي أن الانتاج هو المحدد الأكثر أهمية بالنسبة للنمو الاقتصادى، فى الحقيقة اقتصاديات جانب العرض تذهب بعيداً فتوضح أن جانب الطلب غير ذى أهمية كبيرة ، حيث أن الإفراط فى الانتاج أو النقص فيه ليسا ظواهر مستمرة أو قابلة للبقاء، ويجادل اقتصاديو جانب العرض بأنه حين يكون لدى الشركات فائض فى الانتاج فسوف يؤدي ذلك لخلق فائض فى التخزين وبالتالي فان الأسعار سوف تنخفض والمستهلكين سيزيدون مشترياتهم لمعادلة العرض الفائض.

الركائز الثلاث :-

بالنسبة للركائز الثلاثة التى ذكرت سابقاً فان السياسة الضريبية وفقاً لجانب العرض تؤكد على أن تخفيض معدلات الضريبة الحدية (marginal tax rates) وفقاً لتخفيض ضريبة الدخل الحدية (marginal income tax) سيؤدي إلى حث العمال وتحفيزهم على تفضيل العمل على الراحة ، كما أنه سيؤدي إلى تحفيز المستثمرين على زيادة استثماراتهم وعند معدلات معينة ، فان اقتصاديو جانب العرض يجادلون بأن الحكومة لن تخسر شيئاً من الإيراد الضريبى لأن انخفاض المعدلات الضريبية سيعوض من خلال زيادة إيرادات الضريبة على أرباح الشركات التى ستزداد نتيجة لزيادة الانتاج وهذه يمكن أن نطلق عليها أيضاً تسمية السياسة المالية كون الضرائب هى احدى أدوات السياسة المالية ، ويكون تأثير الضريبة على الاقتصاد من خلال تأثيرها على مكافآت عوامل الانتاج بعد اقتطاع الضريبة ، والأهم هو تأثيرها على معدل عائد العمل أو الادخار أو الاستثمار وليس النظر إلى تأثير التغيير فى الضريبة على الدخل المتاح للانفاق .

بالنسبة للسياسة التنظيمية فان اقتصاديو جانب العرض يميلون إلى التحالف مع السياسيين المحافظين التقليديين و هم أولئك الذين يفضلون حكومة اصغر وتدخل اقل فى السوق الحرة و هذا منطقي

لأن اقتصاديو جانب العرض بالرغم من أنهم قد يقرون بأن الحكومة يمكن أن تساعد الاقتصاد بشكل مؤقت عن طريق زيادة مشترياتها إلا أنهم لا يعتقدون أن هذا الطلب يمكن أن ينفذ الاقتصاد من الركود أو سيكون له تأثير مستمر على النمو.

الركيزة الثالثة هي السياسة النقدية وهي موضع جدل فبواسطة السياسة النقدية يمكن للبنك المركزي تخفيض أو زيادة كمية النقود بالتداول ، ويميل الكنزيون إلى الاعتقاد بأن السياسة النقدية أداة مهمة للتعامل مع الدورات الاقتصادية ، بينما لا يعتقد اقتصاديو جانب العرض بأن السياسة النقدية يمكن أن تخلق قيمة اقتصادية .

3 - الفروقات بين اقتصاديي جانب العرض والكنزيين :-

يصحح اقتصاديو جانب العرض خطأ أساسياً في الاقتصاد الكنزي، وهو أن الاقتصاد الكنزي يعرف على أنه إدارة الطلب وإهمال العرض، حيث أن الطلب هو العنصر المهم، والعرض يستجيب للطلب والطريقة التي يراها الكنزيون أن الطلب يجب أن يكون مرتفعاً للحفاظ على معدلات تشغيل عالية أو في مستوى الاستخدام الكامل، الاقتصاديون الكنزيون لديهم حساسية للبطالة والمعاناة الانسانية اللتان أرتبطتا بالكساد الكبير وقد نسبوا الكساد الى أن الطلب الكلي لم يكن فعالا بما يكفي لابقاء كل شخص في عمله وكانت سياستهم هي تأمين الطلب الفعال. يعتقد الكنزيون بأن الطلب الخاص قد يميل إلى أن يكون غير فعال ولضمان مستوى الاستخدام الكامل فإن على الحكومة أن تزيد من نفقاتها وهكذا فإن الاضافة الى الطلب الكلي تؤدي إلى العجز بالميزانية العامة، وهناك طريقتان لانفاق الايرادات الأولى هي ابقاء الانفاق الحكومي ثابتاً وتخفيض الايرادات الضريبية والثانية هي ابقاء الايراد الضريبي ثابتاً وزيادة الانفاق الحكومي. وقد اعتبر الكنزيون السياسة النقدية عاجزة واعتمدوا على السياسة المالية ، أما الكنزيون الجدد وتحت النقد الكبير من قبل النقديين أمثال ملتون فريدمان فقد صححوا وجهة النظر هذه ، و استخدم الكنزيون الجدد السياسة النقدية لنفخ الطلب (pump up demand) للوصول إلى مستوى الاستخدام الكامل ، وسياسة مالية بصيغة معدلات ضريبية عالية للسيطرة على التضخم أو على الأقل كان هذا هو المفروض أن يؤدي إلى نتيجة لكن في منتصف السبعينات كان واضحاً أن تلك الآلية لا تعمل . ما أوضحت اقتصاديو جانب العرض للكنزيين هو أن معدلات الضريبة العالية لا تسيطر على التضخم وبدلاً من ذلك تساهم تلك المعدلات المرتفعة في التضخم .

اعتقد الكنزيون أن السياسة المالية وحدها تؤثر على الطلب وذلك من خلال قدرة الحكومة على زيادة الطلب الكلى عن طريق تخفيض الضرائب (على سبيل المثال) وفى هذه الحالة ستدير الحكومة اقتصاداً يعانى من عجز الموازنة و هكذا فإن زيادة الانفاق تحدث نتيجة لتخفيض الضرائب على القطاع الخاص أو محاربة التضخم من خلال رفع الضرائب لاستنزاف قدرة القطاع الخاص على الانفاق ولكن بالنسبة للكنزيين فإن السياسة المالية ليس لها تأثير على العرض الكلى ، اقتصاديو جانب العرض أشاروا إلى أن السياسات المالية مثل التغير فى المعدل الحدى للضرائب و التعديل النسبي فى الأسعار تعمل على رفع منحى العرض الكلى وليس منحى الطلب الكلى. أن الزيادة فى المعدلات الحدية للضرائب ستؤدي إلى تخفيض الأرباح بالنسبة للعمل والاستثمار مما سينتج عنه انخفاض فى مستوى العرض الكلى وبالعكس فإن تخفيض معدلات الضرائب الحدية سيؤدي من مكافآت العمل والاستثمار وبالنتيجة سيرتفع العرض الكلى . إن السياسة الكنزوية تسبب ركوداً تضخيمياً (Stagflation) وتدهوراً فى منحى فيلبس الذى يوضح العلاقة بين العمل والتضخم لأن معدلات الضرائب الحدية المرتفعة تسبب انخفاضاً فى ناتج العمل وانخفاضاً فى معدلات الادخار والاستثمار . ويوضح الاقتصادى بول سامويلسون فى كتابه " الاقتصاد " أن اقتصاديو جانب العرض يقولون بأن السياسة المالية تؤدي الى ارتفاع منحى العرض الكلى وبالمقارنة فان الكنزيين يؤكدون على أن السياسة المالية تؤدي إلى ارتفاع منحى الطلب الكلى . ويتفق اقتصاديو جانب العرض مع الكنزيين أن تخفيض الضرائب سيؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة و لكن و لأسباب مختلفة فانهم - أى اقتصاديو جانب العرض يقولون أنه ليس من الضرورى حث المستهلكين على زيادة الطلب من خلال تخفيض الضرائب على الطبقة الفقيرة والمتوسطة لكنه من الضرورى تخفيض الضرائب على الأغنياء لكي يتمكنوا من ادخار أموال أكبر و تخفيضها على رجال الأعمال ليكون لديهم حافز أكبر لزيادة استثماراتهم أى أن الطرفين يتفقان على تخفيض الضرائب كعلاج للبطالة لكنهما يختلفان فى الطبقة التى يجب استهدافها فى ذلك التخفيض ، الكنزيون يخفضون الضرائب على الفقراء لزيادة الطلب، اقتصاديو جانب العرض يخفضون الضرائب على الاغنياء ورجال الأعمال لزيادة العرض⁽¹⁾ .

1 د. عدنان فرحان الجوراني، <http://www.ahewar.org/debat/show.art/asp?aid=240818> ، الحوار المتمدن ، العدد3238، 2011/1/6 ، 2017/7/1م

الفصل الثالث

نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة

Auto Regressive Distributed Lags Model

- 1-3 طبيعة الابطاء و أسباب وجوده
- 2-3 أنواع نماذج فترات الابطاء
- 3-3 تقدير نماذج الانحدار الذاتي

الفصل الثالث

نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة

Auto Regressive Distributed Lag Model

3-1 طبيعة الابطاء و أسباب وجوده

مقدمة :-

التباطؤ هو تأثير المتغيرات التي حدثت في زمن سابق على المتغير التابع في الزمن الحالي ولها أثر على التحليل الاقتصادي، ويتناول المبحث الاول طبيعة نماذج الابطاء و أسباب وجود الابطاء أما المبحث الثاني يتحدث عن أنواع نماذج الابطاء، و المبحث الثالث تقدير نماذج الانحدار الذاتي .

طبيعة الإبطاء⁽¹⁾ :- The nature Of lag

في علم الاقتصاد كثيراً ما تحتوى العلاقات الاقتصادية على متغيرات ذات فترات إبطاء فالإنفاق الإستهلاكي الشخصي مثلاً لا يعتمد على الدخل الشخصي المتاح للإنفاق في السنة الحالية فقط و إنما يعتمد على الدخل الشخصي المتاح للإنفاق في السنة الحالية و السنة السابقة، و يمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية :-

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_t + \beta_2 X_{t-1} + \beta_3 X_{t-2} + \mu_t$$

Y_t - الإنفاق الاستهلاكي الشخصي في السنة الحالية

X_t - الدخل الشخصي المتاح للإنفاق في السنة الحالية

X_{t-1} - الدخل الشخصي المتاح للإنفاق في السنة السابقة

X_{t-2} - الدخل الشخصي المتاح للإنفاق في السنة قبل السابقة

و يطلق على المعادلة بنموذج فترات الابطاء، و في هذا النموذج تعتمد القيمة الحالية للمتغير التابع

Y_t

على المجموع المرجح للقيم الحالية و السابقة للمتغيرات المستغلة X_t ، X_{t-1} ، X_{t-2} و

على حد الخطأ μ_t

¹ د . بسام يونس ابراهيم و آخرون (2002م)، الاقتصاد القياسى، الخرطوم، دار عزة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، ص 285

و يلاحظ أن أثر الزيادة في الدخل الشخصي المتاح للإنفاق على الإنفاق الاستهلاكي الشخصي يتم توزيعه عبر عدد السنوات . و من ثم يكون الميل الحدي للإستهلاك قصير الأجل مساوياً β_0 أما الميل الحدي للإستهلاك طويل الأجل يكون مساوياً ل $\beta_1 + \beta_2 + \beta_3$

عند بناء النماذج الاقتصادية أنه من المهم أخذ الزمن بنظر الإعتبار حيث نجد عادة وجود فترة زمنية بين حركة المتغيرات التابعة التي تستجيب للمتغيرات المستغلة أو تأثير المتغيرات المستقلة التي حدثت في زمن سابق على المتغير التابع في الزمن الحالي .

أسباب وجود الإبطاء⁽¹⁾

هناك ثلاثة أسباب رئيسية لوجود الإبطاء.

1 - الأسباب النفسية : - Psychological Reasons

بسبب العادات والتقاليد فقد لا يغير الناس عاداتهم الاستهلاكية مباشرة بعد تناقص الأسعار أو تزايد الدخل وربما يعود ذلك إلى نسق التغير وما يتضمنه من مضار مباشرة فإنه لا يغير نمط استهلاكه إلا بعد فترة معينة لأنه قد لا يعرف كيف يستجيب إلى الحالة الجديدة. أيضا هناك حالات كثيرة قد لا يعرف الناس فيما إذا كان التغير ثابتا أم مؤقتا فإذا كانت الزيادة في الدخل مثلا مؤقتة فإن الشخص قد يلجأ لادخار تلك الزيادة دون إلى تغير نمط استهلاكه.

2- الأسباب الفنية : - Technological Reasons

لنفترض أسعار رأس المال بالنسبة للعمل قد انخفضت وعليه فإن تعويض رأس المال مكان العمل يصبح شيء معقول ، ولكن ذلك الإحلال إي استخدام وحدات جديدة من رأس المال يحتاج فترة زمنية (فترة إنجاز) بل أكثر من ذلك إذا كان الإنخفاض المتوقع بالأسعار أن يكون مؤقتا إن الشركات لا تندفع بسرعة في إحلال رأس المال محل العمل و خاصة إذا كان التوقع في نقصان في أسعار رأس المال مؤقتا، وسوف يلحقه تزايد في الأسعار أكثر من مستوى الفتره السابقة . وكذلك يمكن توضيح هذه الأسباب في حالة الإنتاج وحيث يتطلب إنتاج سلعة معينة فترة زمنية ، وقد تحدث خلالها بعض التغيرات المتعلقة بالإنتاج كالتغير في الأسعار والأجور و إضافة لذلك فإن عرض المنتجات الزراعية يعتمد هو الآخر على متغيرات كالأسعار في الفترة الزمنية السابقة و هذه المتغيرات قد تؤثر في قرارات المنتج الزراعي .

3- الأسباب المؤسسية : - Institution Reasons

أن القرارات والتشريعات تساهم في إحداث التخلف الزمني فمثلا تحول التشريعات الحكومية من استخدام العمل أو مادة أولية إلى عنصر أو مادة أولية أخرى أو أي عنصر آخر من عناصر الإنتاج وعليه فإن الأسباب المؤسسية تؤثر في اتخاذ القرارات و تجعل بعض المتغيرات تعتمد على متغيرات أخرى بعد

¹ د. وليد اسماعيل السيفو وآخرون،(2003م)، الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية و التطبيق، عمان ، دار مجدلاوى ، الطبعة الأولى ، ص 380-381

مرور فترة زمنية. لهذه الأسباب فإن التخلف الزمني يحتل مركزاً أساسياً في الاقتصاد وحيث يؤثر على طرق التحليل الإقتصادي سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل، ولهذا السبب مثلاً نقول مرونة الدخل في الأجل القصير تكون صغيرة في القيمة مقارنة مع مرونة الدخل في الأجل الطويل، ويمكن القول بأن الميل للإستهلاك في الأجل القصير أقل منه في الأجل الطويل بوجود الإبطاء.

3-2 أنواع نماذج فترات الإبطاء⁽¹⁾

تشمل نماذج الانحدار الذي يعتمد على السلاسل الزمنية أحياناً متغيرات متباطئة ضمن طائفة المتغيرات المستقلة و في تلك الحالة فإن استجابة المتغير التابع للمتغيرات المستقلة تتباطأ وتنتشر عبر الزمن وتعرف تلك النماذج بنماذج المتغيرات المتباطئة.

تنقسم نماذج المتغيرات المتباطئة الى نوعين رئيسيين :-

- نماذج المتغير المستقل المتباطئ
- نماذج المتغير التابع المتباطئ

كما قد يوجد تداخل بين النوعين باشتراك النموذج الواحد عليهما معا .

نماذج المتغير المستقل المتباطئ :-

و تسمى أحياناً بنماذج المتباطئات الموزعة (distributed lags) وفيها تعتمد القيمة الحاضرة للمتغير التابع على المجموع المرجح للقيم الحاضرة والماضية للمتغير المستقل بالإضافة إلى حد الخطأ العشوائي .

وتنقسم بدورها إلى نوعين :-

- 1- المتباطئات الموزعة اللانهائية
- 2- المتباطئات الموزعة المحدودة

1- المتباطئات الموزعة اللانهائية :-

وتتخذ نماذج المتباطئات الموزعة اللانهائية الشكل التالي :-

$$Y_t = \alpha + B_0X_t + B_1X_{t-1} + B_2X_{t-2} + \dots + U_t$$

$$Y_t = \alpha + \sum_{i=0}^{\infty} B_i X_{t-i} + U_t$$

فإن نموذج المتغيرات المتباطئة اللانهائية لا يمكن تقدير معالمها نظراً لأن عدد المتغيرات اللانهائي يفوق أي حجم م حتمل للعينة أي أن $K > N$ مما يناقض الشرط اللازم للقياس الذي يتطلب أن يفوق حجم

¹ د. عبد المحمود محمد عبد الرحمن، (1997م)، مقدمة في الاقتصاد القياسي، الطبعة الأولى، الرياض، جامعة الملك سعود، ص 251-252.

العينة عدد المتغيرات المضمنة في النموذج ، و من ثم نستعمل النماذج المحولة عوضاً عن النماذج الأصلية في مراحل التقدير والتحليل .

2- نماذج المتباطئات الموزعة المحدودة⁽¹⁾ :-

فإنها تتضمن عدداً محدوداً من المتغيرات المستقلة في شكلها الحالي والمتباطئ فإنها تأخذ الصورة التالية بعد إضافة حد الخطأ.

$$Y_t = \alpha + B_0X_t + B_1X_{t-1} + B_2X_{t-2} + \dots + B_KX_{t-K} + U_t$$

و يعتبر هذا نموذجاً للمتغيرات المتباطئة الموزعة من الدرجة K و يمكن قياس النموذج وتقدير معالمه شريطة أن يفوق حجم العينة (n) عدد المتغيرات في النموذج (k + 2)، إلا أننا نتوقع ظهور مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة $X_t, X_{t-1}, \dots, X_{t-k}$ بما قد ينعكس على دقة التقدير والإختبار .

نماذج المتغير التابع المتباطئ :-

و تسمى أحياناً بنماذج الانحدار الذاتي :- Auto regressive modle

حيث يستخدم المتغير المتباطئ بصورته المتباطئة ضمن المتغيرات المستقلة على الجانب الأيمن من نموذج الانحدار لينخذ النموذج الشكل التالي :-

$$Y_t = B_1 + B_2X_t + B_3Y_{t-1} + U_t$$

تقدير أثر نماذج فترات الإبطاء الموزعة :-

نماذج فترات الإبطاء الموزعة⁽²⁾

غالبا ما تكون قيمة المتغير التابع الحالية دالة في أو تعتمد على مجموع مرجح للقيمة الحالية t والماضية للمتغير المستقل وحد الخطأ مع تعيين أوزان مختلفة عادة للفترات الزمنية المختلفة .

$$Y_{t=a} + b_0X_t + b_1X_{t-1} + b_2X_{t-2} + \dots + U_t \dots \dots \dots (1)$$

وتقدير نموذج فترات الإبطاء الموزعة يمثل صعوبتي :-

الأولى :- أن بيانات مشاهدة أو فترة زمنية تضيع لكل قيمة مبطأة للمتغير X

¹ عبد المحمود ، مرجع سابق ، ص 253

² دومينيك سالفاتور (2014م)، ph.D، ترجمة سعدية منتصر، سلسلة ملخصات شوم نظريات ومسائل في الإحصاء والاقتصاد القياسي، القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، الطبعة 6 ، ص 191-190

الثانية : - إن قيم المتغيرات المستقلة X على الأرجح سوف تكون مرتبطة بعضها ببعض و بالتالي سوف يصعب عزل تأثير كل X على Y و يمكن التخلص من الصعوبات بأن نشق من المعادلة (1) نموذج إبطاء كويك والذي يفترض أن الأوزان تتناقص كمتوالية هندسية .

$$Y_t = a(1 - \lambda) + b_0X_t + \lambda X_{t-1} + U_t \dots \dots \dots (2)$$

حيث

$$U_t = U_t - \lambda U_{t-1}, 0 < \lambda < 1$$

و لكن المعادلة (2) تخرق اثنين من فروض نموذج ols و تؤدي إلى مقدرات متحيزة و غير متنسقة و من ثم تحتاج إلى تعديل .

وكبديل يمكن استخدام نموذج إبطاء آلمون و يسمح هذا بهيكل إبطاء أكثر مرونة و يمكن تقريبه عملياً باستخدام كثيرة حدود تزيد درجتها عن عدد نقاط التحول في الدالة بواحد على الأقل في معادلة (5) . و بافتراض إبطاء لثلاث فترات (معادلة 3) على شكل معادلة تربيعة (معادلة 4) يمكننا اشتقاق معادلة (5)

$$Y_t = a + b_0X_t + b_1X_{t-1} + b_2X_{t-2} + b_3X_{t-3} + U_t \dots \dots \dots (3)$$

$$b_i = C_0 + C_1i + C_2i^2 \dots \dots \dots (4)$$

$$Y_t = a + C_0Z_{1t} + C_1Z_{2t} + C_2Z_{3t}U_t \dots \dots \dots (5)$$

حيث

$$Z_{it} = \sum_{i=0}^3 X_{t-i}, Z_{2t} = \sum_{i=1}^3 iX_{t-i}, Z_{3t} = \sum_{i=1}^3 i^2 X_{t-i}$$

نحصل على قيم المعاملات \bar{b}_1, S في المعادلة (3) بالتعويض بالقيم المقدرة للمعاملات C_2, C_1, C_0 في المعادلة (4).

تقدير نماذج المتغيرات المتباطئة المحدودة⁽¹⁾.

متباطئة متعدد الحدود آلمون (ALMON-1965)

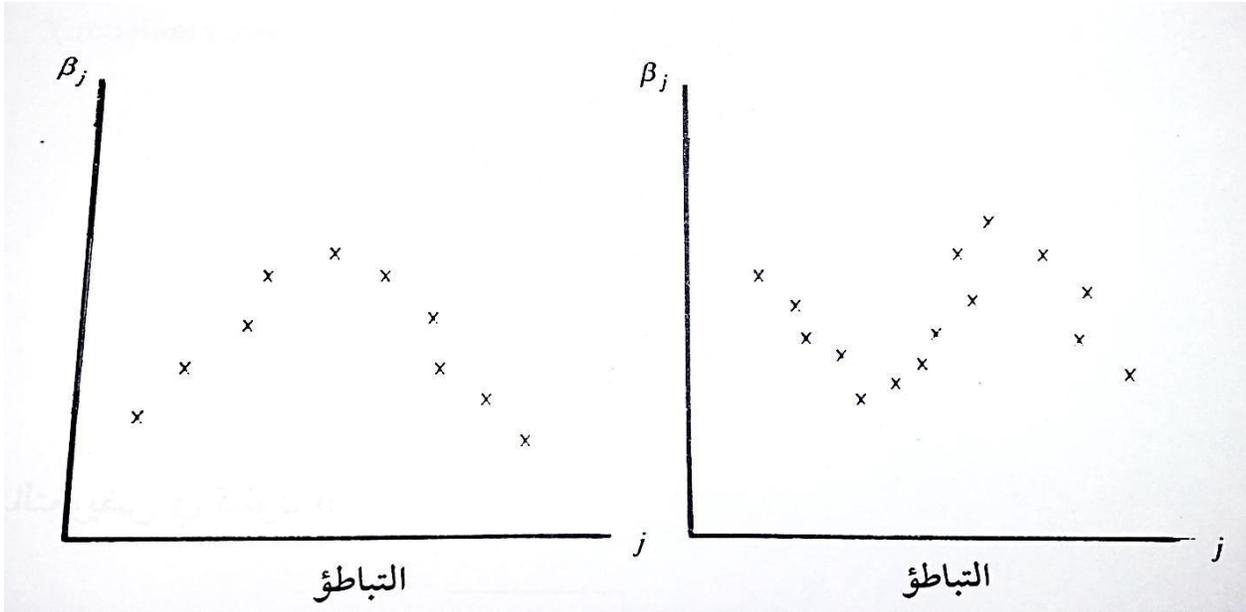
أن أحد العيوب نموذج كويك هو اعتماده فرضية التناقص الهندسي المستمر لقيم المعالم Bi و بالتالي التناقص المستمر لمعدل الاستجابة عبر قنوات التباطؤ .

¹ دومنيك سالفاتور ، مرجع سابق ، ص 279

أشكال مختلفة للإستجابة

الشكل رقم (3-2)

الشكل رقم (3-1)



و بالنظر في هذه الإشكال يمكننا التعبير عن B_i كدوال لفترة التباطؤ i

$$B_i = f(i)$$

و تقترح المون استعمال علاقة دالية مرنة ثم محاولة توفيق منحنيات مناسبة لتعكس علاقة الدوال بين المعالم و فترات التباطؤ

$$Y_t = \alpha + B_0 X_t - B_1 X_{t-1} + B_2 X_{t-2} + \dots + B_K X_{t-K} + U_t$$

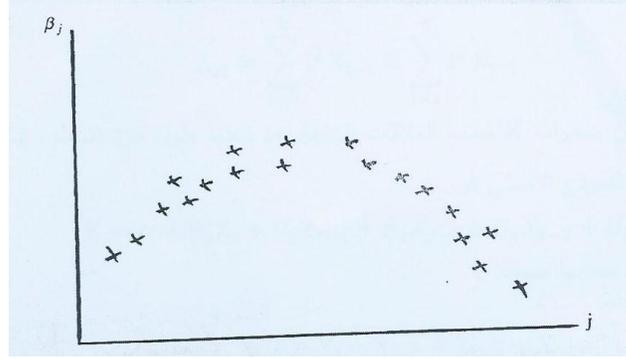
$$= \alpha + \sum_{i=0}^K B_i X_{t-i} + U_t$$

و تفترض المون أن B_i يمكن تقربها بواسطة متعدد ذي درجة مناسبة في أطوال فترة تباطؤ و بصورة عامة فإنه

$$B_i = a_0 + a_1i + a_2i^2 + a_mi^m$$

متعدد حدود من درجة m في i حيث m درجة متعدد حدود التي يفترض أن تكون أقل من k التي تمثل أقصى فترة للتباطؤ.

الشكل رقم (3-3) الاستجابة التربيعية



إذا كانت الاستجابة المقاسة ب B_i تتخذ الشكل التربيعي فإن استخدام متعدد حدود من الدرجة الثانية يعتبر مناسباً.

$$B_i = \alpha_0 + \alpha_1i + \alpha_2i^2$$

وعليه فإنه بالتعويض في معادلة النموذج الأصلي

$$Y_t = \alpha + \sum_{i=0}^k B_i X_{t-i} + U_t$$

$$= \alpha + \sum_{i=0}^k (\alpha_0 + \alpha_1i + \alpha_2i^2) X_{t-i} + U_t$$

$$= \alpha + \alpha_0 \sum_{i=0}^k X_{t-i} + \alpha_1 \sum_{i=0}^k i X_{t-i} + \alpha_2 \sum_{i=0}^k i^2 X_{t-i} + U_t$$

$$\alpha + \alpha_0 Z_{0t} + \alpha_1 Z_{1t} + \alpha_2 Z_{2t} + U_t$$

و ذلك بتعريف المتغيرات الجديدة

$$Z_{0t} = \sum_{i=0}^k X_{t-i}$$

$$Z_{1t} = \sum_{i=0}^k iX_{t-i} \equiv \sum_{i=1}^k iX_{t-i}$$

$$Z_{2t} = \sum_{i=0}^k i^2 X_{t-i} \equiv \sum_{i=1}^k i^2 X_{t-i}$$

ونحسب متغيرات Z من متغيرات X حسب العلاقات السابقة بعد تحديد طول فترة التباطؤ إذا كانت فترة التباطؤ K=3 أي أن النموذج الأصلي هو :

$$Y_t = \alpha + B_0 X_t + B_1 X_{t-1} + B_2 X_{t-2} + B_3 X_{t-3} + U_t$$

فإن متغيرات Z يجرى حسابها حسب

$$Z_{0t} = \sum_{i=0}^3 X_{t-i} \equiv X_t + X_{t-1} + X_{t-2} + X_{t-3}$$

$$Z_{1t} = \sum_{i=0}^3 iX_{t-i} \equiv \sum_{i=1}^3 iX_{t-i}$$

$$= X_{t-1} + 2X_{t-2} + 3X_{t-3}$$

$$Z_{2t} = \sum_{i=0}^3 i^2 X_{t-i} \equiv \sum_{i=0}^3 i^2 X_{t-i}$$

$$X_{t-1} + 4X_{t-2} + 9X_{t-3}$$

لنحصل على النموذج

$$Y_t = \alpha + \alpha_0 Z_0 + \alpha_1 Z_{1t} + \alpha_2 Z_{2t} - U_t$$

و من ثم يجري انحدار المربعات الصغرى العادية باستعمال Y_t كمتغير تابع و متغير Z_t التي جرى إنشاؤها حسب مشروع آلمون كمتغيرات مستقلة و تكون مقدرات المربعات الصغرى العادية هي $\hat{\alpha}, \hat{\alpha}_0, \hat{\alpha}_1, \hat{\alpha}_2$

و تتميز بالخصائص المعروفة من خطية ، و عدم تحيز وكفاية ، شريطة أن يعكس متعدد الحدود نمط الاستجابة الفعلي ، و عليه فإن آلمون تتفوق على كويك في هذه الناحية تفقد مقدرات كويك عدم التحيز والاتساق، ويمكننا استرداد المقدرات الأصلية لمعدلات الاستجابة B_i من مقدرات آلمون و ذلك من معادلة متعدد الحدود

$$B_i = \alpha_0 + \alpha_1 i + \alpha_2 i^2$$

$$\hat{B}_0 = \hat{\alpha}_0 + \hat{\alpha}_1(0) + \hat{\alpha}_2(0^2) = \hat{\alpha}_0$$

$$\hat{B}_1 = \hat{\alpha}_0 + \hat{\alpha}_1(1) + \hat{\alpha}_2(1^2) = \hat{\alpha}_0 + \hat{\alpha}_1 + \hat{\alpha}_2$$

$$\hat{B}_2 = \hat{\alpha}_0 + \hat{\alpha}_1(2) + \hat{\alpha}_2(2^2) = \hat{\alpha}_0 + 2\hat{\alpha}_1 + 4\hat{\alpha}_2$$

$$\hat{B}_3 = \hat{\alpha}_0 + \hat{\alpha}_1(3) + \hat{\alpha}_2(3^2) = \hat{\alpha}_0 + 3\hat{\alpha}_1 + 9\hat{\alpha}_2$$

لاستخدام طريقة آلمون نتبع الخطوات التالية :-

- نحدد أقصى فترة للتباطؤ K و يفضل أن تكون قصيرة .
- نحدد درجة متعدد الحدود M ويراعى أن تكون $M < K$ و يستحسن أن تكون صغيرة أيضاً لتسهيل الحسابات .
- تحسب متغيرات Z_t كتوفيقات خطية للمتغيرات الأصلية حسب العلاقات المتوصل إليها .
- تطبيق المربعات الصغرى العادية على النموذج الذي يحتوي على متغيرات Z_t المؤلفة كمتغيرات مستقلة.
- تستعاد مقدرات العلاقة الأصلية B_i بواسطة قانون متعدد الحدود المستعمل و ذلك حسب العلاقة أعلاه .

فوائد طريقة آلمون : -

تتوزع هياكل التباطؤ فيها بخلاف طريقة كويك التي تعتمد على هيكل التباطؤ الهندسي ، و انعدام المتغيرات المستقلة العشوائية حيث أن Y_{t-1} لا تظهر في النموذج خلافاً لطريقة كويك مما يفسح الطريق أمام المربعات الصغرى العادية المتميزة بعدم التحيز والكفاية و من ثم الاتساق باختيار متعدد حدود من درجة صغيرة يكون عدد المعالم α المقدر أقل من عدد المعالم الأصلية .

يعاب عليها : -

درجة متعدد الحدود و طول فترة التباطؤ يتم اختيارها بطريقة اعتباطية نوعا ما و قد تظهر مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات Z_t بسبب انشاؤها من متغيرات X_t المترابطة مع بعضها البعض، وإذا كان متعدد الحدود لا يعكس نمط الاستجابة بصورة صحيحة فإن ذلك سيقود إلى مقدرات متحيزة وغير متسقة.

طريقة الأوزان التحكمية⁽¹⁾

تهدف هذه الطريقة إلى تقليل عدد المعلمات المقدرة في العينة حتى تحافظ على درجات الحرية دون إنخفاض بدرجة كبيرة، مع الأخذ في الاعتبار أثر المتغير التفسيري الممتد عبر فترات زمنية طويلة ، و يتم ذلك عن طريق استحداث متغير مركب واحد يمثل المتغير التفسيري ذات الفجوة في جميع الفترات الزمنية مع إعطاء وزناً معيناً بطريقة تحكمية لتأثير كل فترة .

$$Y_t = \alpha + B_1X_t + B_2X_{t-1} + B_3X_{t-2} + U_t$$

فإن طريقة الأوزان التحكمية تستحدث متغيرات مركبا X يكون بمثابة متوسط مرجح للمتغيرات X_t, X_{t-1}, X_{t-2} ، ومن ثم تصبح العلاقة التي يراد تقديرها كما يلي : -

$$Y_t = \alpha + BX + U_t$$

أما عن كيفية إشتقاق المتغير المركب X من المتغيرات ذات الفجوة يوجد ثلاث احتمالات ممكنة .

1- اعطاء أوزان متناسبة :-

أن المتغير التفسيري المعين يضعف تأثيره مع مرور الزمن و لذلك إعطاء وزن أقل لكل فترة تالية و من ثم فإن المتغير المركب X_1 يمكن حسابه كما يلي

$$X_1 = W_1X_t + W_2X_{t-1} + W_3X_{t-2}$$

$$W_1 > W_2 > W_3$$

W_i : تشير إلى الوزن المعطى للمتغير ذات الفجوة بطريقة تحكمية .

وتصبح العلاقة المقدرة على النحو التالي

$$Y_t = \alpha_1 + B_1X_1 + U_t$$

2- إعطاء أوزان ثابتة⁽²⁾

أن المتغير التفسيري ذات الفجوة يبقى تأثيره ثابتا عبر الزمن .

¹ عبد القادر محمد عبدالقادر عطية، (2005م) الحديث في الاقتصاد بين النظرية والتطبيق، الاسكندرية، الدار الجامعية، ص 536-533.

² مرجع سابق ، ص 537-538.

$$W_1 = W_2 = W_3 = \frac{1}{3}$$

يمكن حساب المتغير المركب X_2 كما يلي .

$$X_2 = \frac{1}{3}(X_t + X_{t-1} + X_{t-2})$$

يمكن تقدير العلاقة التالية

$$Y_t = \alpha_2 + B_2 X_2 + U_t$$

3- إعطاء أوزان منعكسة :-

أن المتغير التفسيري ذات الفجوة يتزايد تأثيره في المراحل الأولى ثم يصل لحد أقصى معين ثم يتناقص بعد ذلك أو العكس و يحدث هذا في مجال العلاقات الاقتصادية خلال الدورات الاقتصادية كدورات الزواج و الكساد .

ويمكن حساب المتغير X_3 على النحو التالي

$$X_3 = \frac{1}{3}X_t + \frac{1}{2}X_{1-t} + \frac{1}{4}X_{t-2}$$

باستخدام البيانات المتعلقة بالمتغير المركب X_3 والمتغير التابع X_t يمكن تقدير العلاقة التالية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية

$$Y_t = \alpha_3 + B_3 X_3 + U_t$$

و يمكن الاختيار بين العلاقات المقدره الثلاثة باستخدام المعايير الاحصائية المتمثلة في معامل التحديد R^2 ، والأخطاء المعيارية وكذلك المعايير الاقتصادية ، و لكن يلاحظ أن طريقة الأوزان التحكيمية هي طريقة لا تعتمد على معايير موضوعية في تحديدها للأوزان المختلفة و إنما تعتمد بدرجة كبيرة على تقدير الباحث .

طريقة آدھوك⁽¹⁾ :-

لتقدير نماذج الإبطاء نستخدم طريقة adhoc لسهولة تطبيقها رياضياً فإذا افترضنا وجود نموذج الإبطاء الزمني فتكون طريقة التقدير باستخدام طريقة ols كما يأتي :-

أولاً: - يتم تقدير معادلة انحدار Y_t على X_t

ثانياً: - يتم تقدير معادلة انحدار Y_t على X_t, X_{t-1}

ثالثاً: - تقدير معادلة انحدار Y_t على X_t, X_{t-1}, X_{t-2}

¹ بسام يونس ابراهيم و آخرون ، مرجع سابق ، ص،288

عملية التقدير هذه تتوقف عندما تكون معاملات الانحدار المقدرة للمتغيرات ذات الإبطاء تكون غير معنوية أو عندما تتغير إشارات هذه المعلمات من الموجب إلى السالب أو العكس و يمكن تطبيق هذه الطريقة مهما كانت فترات الإبطاء للمتغير المستقل في النموذج .

الانتقادات⁽¹⁾ :-

كلما زاد عدد الفترات الزمنية التي يتضمنها النموذج كلما قلت درجات الحرية الأمر الذي يقلل معنوية المعلمات المقدرة ككل و لا يوجد هناك معيار موضوعي يساعدنا في تحديد عدد الفترات الزمنية التي يتعين أن يحتوي عليها النموذج ، و نظراً لاستخدام القيم السابقة للمتغير التفسيري الواحد كمتغيرات تفسيرية فإن هذا يؤدي لوجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد والتي يترتب عليها كبر حجم الأخطاء المعيارية أو انخفاض معنوية المعلمات المقدرة بدرجة كبيرة .

3-3 تقدير نماذج الانحدار الذاتي :-

من المشاكل القاسية التي توجد في الحالة ارتباط المتغير Y_t والحد العشوائي وكذلك وجود مشكلة الارتباط الذاتي التي تتمثل في وجود ارتباط بين قيم المتغير العشوائي في الفترات الزمنية المتتالية خاصة في حالتها نموذج كويك و نموذج التوقعات المتوافقة ، و يترتب على استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في التقدير في ظل وجود هذه المشاكل الحصول على تقديرات متحيزة و غير متنسقة وربما غير كفاء⁽²⁾ .

يأخذ نموذج الانحدار الذاتي الصيغة التالية :-

$$Y_t = \alpha + B_1 Y_{t-1} + B_1 X_t + W$$

أنواع نماذج الانحدار الذاتي :-

نموذج كويك Koyck Scheme

لا يمكن تقدير النموذج اللانهائي في صورته الأصلية

$$Y_t = \alpha + \sum_{i=0}^{\infty} B_i X_{t-i} + U_t$$

إذا لابد من إجراء تحويل مناسبة على هذا النموذج لتخضعه للقياس و تعتبر طريقة كويك هي الأكثر شيوعاً بين الطرق المختلفة المخصصة لتقدير معالم النموذج اللانهائي .

يفترض كويك أن قيم B_i تتناقص كمتوالية هندسية حسب القانون التالي

¹ عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 532.

² مرجع سابق ، ص 556

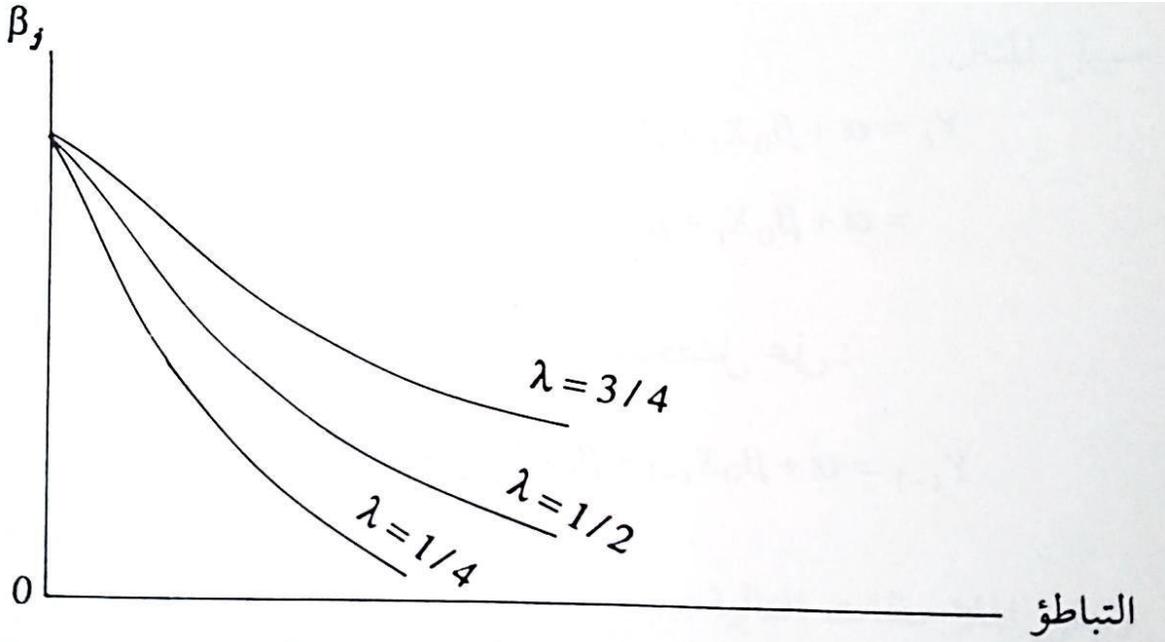
$$B_i = B_0 \lambda^i, \quad i = 0, 1, 2.$$

حيث $0 < \lambda < 1$

λ هي معامل التباطؤ ويعرف سرعة الاستجابة

أن المعالم B_i تتناقص بصورة مستمرة إذ أن $\lambda < 1$ فكلما بعد الزمن قل تأثر المتغير المتباطئ على المتغير التابع.

الشكل رقم (4-3) أوزان متباطئات كويك



يعتمد معدل التناقص على قيمة λ فكلما انخفضت λ تسارع التناقص

و تستخدم أوزان كويك للحصول على المضاعفات المختلفة فمضاعف المدى القصير في الفترة i هو B_i في الواقع

أما مضاعف الفترة المدى الطويل فإنه يتم الحصول عليه بجمع مضاعفات المدى القصير

$$B_0 + B_1 + B_2 + \dots = \sum_{i=0}^{\infty} B_i$$

$$= B_0 \sum_{i=0}^{\infty} \lambda^i$$

$$B_0(1 + \lambda + \lambda^2 + \dots)$$

$$= B_0 \left[\frac{1}{1 - \lambda} \right]$$

يقاس متوسط فترة التباطؤ بواسطة القانون $\frac{1}{1-\lambda}$

في النموذج الأصل Bi وإجراء تحويلة كويك فإنه يجري استخدام الأوزان على النحو التالي

$$Y_t = \alpha + B_0 X_t + B_1 X_{t-1} + B_2 X_{t-2} + \dots + U_t \quad (1)$$

$$\alpha + B_0 X_t + B_1 \lambda X_{t-1} + B_2 \lambda^2 X_{t-2} + \dots + U_t \quad (2)$$

وإبطاء المعادلة السابقة بفترة زمنية واحدة نتحصل على

$$Y_{t-1} = \alpha + B_0 X_{t-1} + B_0 \lambda X_{t-2} + B_0 \lambda^2 X_{t-3} + \dots + U_{t-1} \quad (3)$$

بالضرب في λ

$$\lambda Y_{t-1} = \alpha \lambda + B_0 \lambda X_{t-1} + B_0 \lambda X_{t-2} + B_0 \lambda^2 X_{t-3} + \dots + \lambda U_{t-1} \quad (4)$$

ب طرح المعادلة (4) من المعادلة (1) نتحصل على

$$Y_t - \lambda Y_{t-1} = \alpha - \alpha \lambda + B_0 X_t - B_0 \lambda X_{t-1} + B_1 X_{t-1} - B_0 \lambda^2 X_{t-2} + \dots + U_t - \lambda U_{t-1} \quad (5)$$

$$Y_t - \lambda Y_{t-1} = \alpha - \alpha \lambda + B_0 X_t + U_t - \lambda U_{t-1} \quad (6)$$

حيث تختفي القيم الأخرى و يمكننا كتابة المعادلة أعلاه في الصيغة التالية

$$Y_t = \alpha(1 - \lambda) + B_0 X_t + \lambda Y_{t-1} + V_t$$

حيث $V_t = U_t - \lambda U_{t-1}$ هو حد الخطأ الجديد

وعليه فإن تحويلة كويك السابقة تستخدم في نقل النموذج الأصلي الذي يحتوي على عدد لا نهائي من المتغيرات المستقلة إلى نموذج يحتوي على متغيرين مستقلين فقط هما Y_{t-1}, X_t ، كما تناقص عدد المعالم التي يراد تقديرها من العدد اللانهائي في النموذج الأصلي إلى ثلاث معالم فقط في نموذج كويك المحول

هي λ, B_0, α . وبتطبيق المربعات الصغرى يتم تقدير معادلة كويك للحصول على المقدرات $\hat{\lambda}, \hat{\alpha}, B_0$ ثم تجري إستعادة تقديرات المعالم الأصلية Bi بتطبيق القانون

$$B_i = \hat{B}_0 \hat{\lambda}^i, \quad i = 0, 1, 2, \dots$$

على سبيل المثال

$$\hat{B}_0 = \hat{B}_0 \hat{\lambda}^0 = B_0$$

$$\hat{B}_1 = \hat{B}_1 \hat{\lambda}^1 = \hat{B} \hat{\lambda}$$

خصائص طريقة كويك الهندسية :-

بدأنا بنموذج متغيرات متباطئة موزعة لا نهائية غير أنه تحول إلى نموذج انحدار ذاتي ل Y_t على X_t, X_{t-1} و إن المتغير التابع المتباطئ يظهر ضمن المتغيرات المستقلة مما يخرق الفرض اللازم للحصول على مقدرات المربعات الصغرى المتميزة ، و بثبات قيم المتغيرات المستقلة في المعايين المتكررة ولتوضيح عشوائية Y_{t-1} فإن Y_t تعتبر عشوائية لإعتمادها على حد الخطأ العشوائي U_t و عليه فإن Y_{t-1} عشوائية بدورها لإعتمادها على U_{t-1} العشوائية و إن حد الخطأ العشوائي الخاص بالنموذج الإصلي هو U_t بينما حد الخطأ بنموذج كويك المحول هو V_t حيث

$$V_t = U_t - \lambda U_{t-1}$$

فإذا كانت U_t الأصلية لا تترايط ذاتيا حسب فروض المربعات الصغرى العادية

$$E(U_t U_{t-s}) = 0$$

فإن V_t لا تحتفظ بتلك الخاصية إذ أن

$$E(V_t V_{t-s}) \neq 0$$

و نتيجة لعشوائية Y_{t-1} وعدم استقلال V_t عن قيمها السابقة تنتهك فروض المربعات الصغرى العادية مما يقود إلى مقدرات متحيزة و غير متنسقة لنموذج كويك المبطل و يعاب على تحويلة كويك أنها مجرد

تحويلة جبرية تفنقر إلى الأساس النظري أو الإسناد الاقتصادي⁽¹⁾

نموذج التوقع المكيف لـ Cagan :-

¹ د. عبدالمحمود محمد عبدالرحمن، مرجع سابق، ص 258 - 254

يستخدم نموذج التوقع المكيف بكثرة في نموذج الانحدار الذاتي فيه يأخذ المتغير المستقل قيم متوقعة أو مثلى ، و يفرض أن نموذج التوقع المكيف كان كما يلي :-

$$Y_t = B_0 + B_1 X_t^* + U_t$$

Y_t : الكمية المطلوبة من سلعة ما في السنة الحالية

ولهذا فإن الأفراد سوف يشتروا اليوم أكثر إذا ما توقعوا حدوث ارتفاع في الأسعار في المستقبل

و بالإضافة إلى ذلك افترض أن الأسعار المتوقعة هي عبارة عن متوسط مرجح للأسعار في الفترة الزمنية الحالية و الأسعار المتوقعة في الفترة الزمنية السابقة

$$X_t^* = \lambda X_t + (1 - \lambda) X_{t-1}^*$$

حيث $0 \leq \lambda \leq 1$

و يلاحظ أنه إذا كان $\lambda = 1$ فإن الأسعار المتوقعة تكون دائما مساوية للأسعار الفعلية و تعرف λ بمعامل التوقع⁽¹⁾.

نموذج التعديل الجزئي : نموذج نيرلوف⁽²⁾

و يطلق عليه أحيانا بنموذج تعديل التخزين "The Stock Adjustment Model" وهو أحد الطرق التي تدلل على عقلانية نموذج كويك و قد تطور هذا النموذج من قبل نيرلوف و لشرح النموذج نفترض نموذج التعجيل المرن المأخوذ من النظرية الإقتصادية و نفترض حالة التوازن في الأجل الطويل مع وجود كمية من رأس المال المخزون تستخدم للحصول على كمية من الإنتاج تحت فرضية التقدم العلمي السائدة و سعر الفائدة و للتبسيط نفترض المستوى المرغوب من رأس مال يساوي Y^* وهو دالة خطية لمستوى الإنتاج X و كما يلي

$$Y_t^* = a_t + B X_t + U_t$$

و أن العلاقة بين المستوى الفعلي (Actual) والمرغوب (Desired) وضحاها نيرلوف (Nerlove) بنموذج التعديل الجزئي و الذي أشار إليه بالمعادلة التالية

$$Y_t - Y_{t-1} = \lambda(\lambda_1^* Y_{t-1}) + U_t$$

λ تمثل معدل التعديل (coefficient of adjustment) و تشير إلى معدل التعديل ل (y) إلى (Y^*) وهي حيث $0 < \lambda \leq 1$

$$Y_t - Y_{t-1} = \text{actual change}$$

¹ د. بسام يونس إبراهيم وآخرون، مرجع سابق ، ص 292

² د. وليد اسماعيل السيفو وآخرون، مرجع سابق ، ص 389-388 .

$$Y_t^* - Y_{t-1} = \text{dsired change}$$

وأن معادلة التعديل هذه تتضمن الحركة الجزئية من موقع الأساس λ إلى الموقع الأمثل

لمعالجة مشكلات تقدير نموذج كويك و نموذج التوقعات الكيفية يوصى باستعمال طرق المتغيرات المساعدة التي قدمها أولاً ليفياتن عام 1963م (Liviatan)

المتغيرات المساعدة (1963, Liviatan)

أن السبب في عدم صلاحية المربعات الصغرى للتطبيق في حالة نموذج كويك هو ارتباط المتغير العشوائي Y_{t-1} مع حد الخطأ V_t ويقترح ليفياتن أن نحصل على بديل مناسب للمتغير Y_{t-1} بحيث

- يرتبط البديل مع Y_{t-1}
 - لا يرتبط البديل مع حد الخطأ
 - و لتقدير معالم النموذج
- $$Y_t = B_0 + B_1 X_t + B_2 X_{t-1} + V_t$$
- إستعمال المتغير المتباطئ X_{t-1} عوضاً عن Y_{t-1} ليصبح النموذج هو

$$Y_t = B_0 + B_1 X_t + B_2 X_{t-1} + V_t$$

ويسمى X_{t-1} المتغير البديل أو المساعد (*) في هذه الحالة و عبر معادلة انحدار المتغيرات المساعدة التالية⁽¹⁾

$$\hat{B}_i V = (Z' X)^{-1} Z' Y$$

يتم الحصول على مقدرات المتغيرات المساعدة \hat{B}_{iv} و تتسم مقدرات المتغيرات المساعدة بالتحيز في العينات الصغيرة لكنها تمتلك خاصية الاتساق المرغوبة في العينات الكبيرة و تعرف المصفوفات المستعملة في حسابها على النحو التالي :-

$$X = \begin{bmatrix} 1 & X_1 & Y_0 \\ \vdots & \vdots & \vdots \\ 1 & X_n & Y_{n-1} \end{bmatrix} \quad Z = \begin{bmatrix} 1 & X_1 & X_0 \\ \vdots & \vdots & \vdots \\ 1 & X_n & X_{n-1} \end{bmatrix}$$

بتطبيق $B_i V = (Z' X)^{-1} Z' Y$ نتحصل على الآتي

$$\hat{B}_{iv} \begin{bmatrix} \hat{B}_0 \\ \hat{B}_1 \\ \hat{B}_2 \end{bmatrix} =$$

$$\begin{bmatrix} n & \sum X_t & \sum Y_{t-1} \\ \sum X_t & \sum X_t^2 & \sum X_t Y_{t-1} \\ \sum X_{t-1} & \sum X_t X_{t-1} & \sum X_{t-1} Y_{t-1} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \sum Y_t \\ \sum X_t Y_t \\ \sum X_{t-1} Y_t \end{bmatrix}$$

¹ عبدالمحمود محمد عبدالرحمن، مرجع سابق ، ص 270 - 269.

الفصل الرابع

محددات ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد السوداني

1-4 هيكل الاقتصاد السوداني

2-4 ملامح ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد السوداني

أولاً :- ملامح ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد السوداني

ثانياً :- الركود التضخم في الاقتصاد السوداني

ثالثاً :- قياس ظاهرة الركود التضخمي

3-4 محددات ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد السوداني

الفصل الرابع

محددات ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد السوداني

1-4 هيكل الاقتصاد السوداني :-

السودان الوطن القارة الذي تقدر مساحته بمليون ميل مربع أو 2.505.813 كيلومتر مربع تشكل الصحاري ثلث هذه المساحة فيما تحتل الغابات مساحة تقدر بحوالي 67.546.000 كيلو مربع. هذه المساحة الخضراء من الغابات تضع السودان من حيث تصنيف الغابات العالمي في المرتبة التاسعة على مستوى العالم⁽¹⁾، حيث يحتل السودان الجزء الشمالي الشرقي من القارة الإفريقية ويقع بين خطي العرض 22.4 شمال خط الاستواء و خطي الطول 38.22 ، وتحده تسع دول وهي مصر ، ليبيا ، تشاد، إفريقيا الوسطى، الكونغو، يوغندا ، كينيا ، إثيوبيا وإريتريا ، ومن الناحية الشمالية الشرقية يحده البحر الأحمر بطول حدود بحرية تقدر بحوالي 670 كم .⁽²⁾ ويتميز السودان بوفرة الأراضي الخصبة القابلة للزراعة، حيث يتمتع بتواجد مناخات عديدة تغطي السودان من شماله الى جنوبه ، بدءاً من الجو الصحراوي الجاف في الشمال الى مناخ السافانا في الوسط، ومناخ البحر الأبيض المتوسط (جبل مرة) في غربه ، فيما يغطي الجزء الجنوبي من السودان مناخ استوائي ماطر أغلب شهور السنة . هذا المناخ المساعد على زراعة مختلف أنواع المحاصيل النقدية كالقمح ، والذرة الرفيعة، الذرة الشامي ، الشاي و الدخن بالإضافة الى ذلك هنالك المحاصيل البستانية المختلفة و الخضروات ، هذا التنوع الزراعي كان من شأنه أن يساعد السودان على سد حاجته و حاجة العديد من دول العالم العربي و دول العالم الأخرى من الحبوب و الفواكه و الخضر، لو تم استثمار المساحات الصالحة للزراعة بصورة صحيحة و بأساليب تقنية مجربة. إلا أن واقع الحال يفيد بأن المساحات الصالحة للزراعة والمقدرة بحوالي 250 مليون هكتار لم يستخدم منها الا 15% فقط حتى هذا التاريخ ، وأغلب هذه المساحة المستخدمة بإستثناء بعض المشاريع التي ترعاها الدولة هي زراعة محدودة للإعاشة (Subsistence) و بأساليب تقليدية لا تساعد على الانتاج المتناسب مع حجم و قدرات الأرض .

1 د . قسوم خيرى بلال ، (2013م)، السودان صدمة الانفصال والطريق الى التعافي الاقتصادي ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الطبعة الأولى ، ص 61.

2 مهدي عثمان الركابي أحمد ، (2012 م) ، أثر سياسة التحرير الاقتصادي على الاقتصاد السوداني ، مكتبة الشريف الاكاديمية ، الخرطوم ، ص4.

1- السكان :-

يوصف السودان بأنه قطر ريفي بحسب تركيبته السكانية ، ونوع النشاط الاقتصادي الذي يمارسه السكان، فتركيبه السكان موزعة بحيث يمثل 68 % سكان الريف ويعتمدون بنسبة 80% على الزراعة في نشاطهم الاقتصادي، فيما يمارس 11% من السكان الرعي ضمن المناطق الريفية، على الجانب الآخر- يمثل سكان الحضر 21% من السكان مع نمو المناطق الحضرية بنسبة 6% في العام . وقد أورد تقرير اللجنة السكانية التابعة للأمم المتحدة 2007م ان تعداد سكان السودان ن 41 مليون نسمة ⁽¹⁾ هذا العدد المتواضع من السكان قياساً بحجم الارض يتميز بالآتي ⁽²⁾ :-

- 96% من أهل السودان يعيشون تحت خط الفقر، علما بأن خط الفقر حسبما حددته الأمم المتحدة 1.08 دولار في اليوم كمتوسط لدخل الفرد .

- يبلغ معدل وفيات الاطفال دون سن الخامسة 90-120 مولود لكل 1000.

- نسبة وفيات النفاس حوال 500 لكل 100.000 حالة ولادة حية حسب المصدر.

- يبلغ عدد السكان الحضريين الذين يعيشون في مناطق عشوائية داخل أو حول المدن 40% من عدد السكان .

- يبلغ معدل التعرض البشري لمخاطر الاصابة بالامراض المعدية 0.60 - 1.00 وهو أعلى معدل في العالم .

- يبلغ معدل عدد الاطباء لكل 1000 شخص اقل من 0.5 % وهو أدنى معدل لمجموعة الدول الافريقية جنوب الصحراء وجنوب اسيا .

- يبلغ معدل الخصوية (وهو معدل عال) 50 طفل لكل 1000 شخص اي 6.9 طفل/إمرأة .

- يعتبر السودان من الدول ذات التركيبة السكانية الشابة إن صح التعبير حيث تنقسم المجموعات العمرية للسكان على النحو التالي

- 46% من السكان تحت سن اقل من 15 سنة .

1 قسوم خيرى بلال ، السودان صدمة الانفصال والطريق الى التعافى الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص 62
2 د . قسوم خيرى بلال ، إشكاليات الاقتصاد و التنمية فى السودان ، (2013م)، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، الطبعة الثانية ، ص 19،18

- 51% من السكان في الفئة العمرية بين 15 - 64 سنة
- 3% من السكان في الفئة العمرية أكبر من 65 سنة ويقدر المتوسط العمري للفرد بـ 57 عاماً.
- كذلك يعتبر السودان قطن ريفي حيث يتوزع سكانه على النحو التالي:
 - 68% في مناطق ريفية أو شبه ريفية.
 - 11% رعاة.
 - 2% سكان المدن الأصليين ويبلغ معدل نمو المدن 6% سنوياً .
- ولكن تحفظنا على هذه النسب يأتي من أن الحرب والمجاعات والجفاف والتصحر قد لعبت دوراً بارزاً وملحوظاً في خلخلة هذه التركيبة لصالح المدن أو المناطق " الحضرية" كما يطلق عليها حيث شهدت نزوحاً ملحوظاً من الريف وكذلك تشهد المدن ازدهاراً غير عادي للقطاع غير المنظم داخل الاقتصاد السوداني . حيث أن :-
- 66.7% من حجم السكان الكلي يعيشون في المناطق الريفية.
- 33.3% من حجم السكان الكلي يعيشون في المناطق الحضرية .

جدول رقم (1-4)

تقديرات السكان في السودان خلال الفترة 1983 - 2008م

السنة	إجمالي سكان السودان
1983م	20594197
1993م	25588429
1998م	29496305
2003م	33648584
2008م	39154490

المصدر :- د . مهدي عثمان الركابي، مرجع سابق ، ص 5

أما عناصر تركيبة السكان فهي مزيج من العنصرين العربي والافريقي حيث يقدر بعض علماء الأجناس عدد القبائل الموجودة في السودان بأكثر من 278 قبيلة، يتحدثون 278 لغة محلية . اللغات الرئيسية في السودان هي اللغة العربية ، الانجليزية، التي يتعامل بها اغلب السكان بجانب اللغة النوبية في شمال وغرب السودان (المديرية الشمالية، وجبال النوبة) أغلب القبائل التي تستخدم هذه اللغات الكنوز، المحس الدناقلة، السكوت، أما في شرق السودان فتسود اللغة التبادوية ويتحدث بها الهدندوة والبجا وبعض قبائل شرق السودان الأخرى . فيما تتحدث قبائل جنوب شرق السودان والقبائل النيلية مثل الدينكا والنوير والشلك والأنقسنو والمورو والاشولي والمورلي لغاتهم القبلية الخاصة بهم . و بالنسبة لغرب السودان فإن هنالك مزيج من القبائل العربية والافريقية و يتحدث المنتمون للعنصر العربي كالرزيقات والهبانية والمسيرية والتعايشة اللغة العربية فيما تتحدث قبائل من الفور والزغاوة والمساليب وغيرهم لغاتهم الخاصة بهم بجانب اللغة العربية. بهذا نستطيع القول ان اللغات السائدة في السودان هي اللغة العربية، الانجليزية، النيلية ، النيلية الحامية، اللهجة السودانية العامية ولغة عربية معدلة تعرف (عربي جوبا) يتخاطب بها السودانيون في جنوب السودان⁽¹⁾ .

2- التعليم :

السودان قد شهد التعليم منذ بواكير القرن التاسع عشر، عبر الكتابيب التي كانت تدرس علوم القرآن، والفقه، واللغة العربية ، وكان المتميزون من الطلاب السودانيين يتجهون شمالا الى مصر لتلقي دروساً متقدمة في الأزهر الشريف، او يتوجهون الى مدينة مكة المكرمة أو المدينة المنورة لتلقي علوم الفقه، والدراسات الاسلامية بمختلف تخصصاتها وتشعباتها . وشهد شمال السودان قدوم العديد من العلماء والفقهاء للتدريس فيه. وكان أول مدرسة قد فتحت في السودان في العام 1908 بمدينة الخرطوم، ان السودان يعتبر من الدول الفتية اذ يقدر عدد الذين تتراوح اعمارهم بين 15-65 عاما بأكثر من نصف السكان تقريبا. و قد ورد في اخر احصائية اعدت عن تقارير التنمية البشرية في السودان ان السودانيين الذين يعملون بالخارج وتبلغ أعمارهم فوق 15 عاما من حملة الدرجات الجامعية فما فوق يقدرون بحوالي 42% من العاملين في تلك الدول والمواقع خلال الفترة من (2000-2005) وأن تعداد الذين تلقوا تعليما جامعيما فما دون يقدرون بـ23% من السودانيين الموجودين بالخارج خلال نفس الفترة . منذ استقلال السودان ، كان التعليم العام في السودان بنظام السنوات الاربع في مراحلها الثلاث الابتدائي ، المتوسط و الثانوي حتى العام 1970 . تم تغيير السلم التعليمي اعتبارا من ذلك التاريخ بحيث اصبح عدد سنين المرحلة الابتدائية ، ست سنوات ثم الثانوية العامة ، والثانوية العليا ثلاث سنوات لكل . وعقب مؤتمر التعليم الذي ناقش السياسات التعليمية ،

¹ قسوم خيرى بلال ، صدمة الانفصال و الطريق الى التعافى الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص 62 - 63

أوصى المؤتمر بدمج المرحلتين الابتدائية و الثانوية العامة معا وسميت مرحلة الاساس ، التي تبدأ من سن السادسة بعد ان يكمل الطفل سنوات هذه المرحلة الاساسية الثمانية ينتقل الى مرحلة الثانوية العليا . تنقسم تخصصات الدراسة في مرحلة التعليم العام الى مدارس اكايدمية ، مدارس صناعية ، مدارس فنية ، مدارس زراعية ثم تعليم نسوي . كل هذه التخصصات تؤهل الطالب الدارس للدخول للجامعات السودانية و الالتحاق بالكليات التي تناسب ما درسه من مواد ، وما يرغب فيه من تخصص ، خارج هيكل التعليم العام هناك المعاهد الدينية التي تؤهل خريجيها للدراسة في الجامعة الاسلامية مثل ، جامعة أم درمان الاسلامية ، وجامعة القرآن الكريم والعلوم الاسلامية . وفي العام 1990م و لعدم مواكبة فرص التعليم العالي للاعداد الهائلة من خريجي التعليم العام الراغبين في الدراسات الجامعية ، والذين كان قطاع كبير منهم ، أما ان يلتحق بالدراسة في دول أخرى أو يلتحق بالعمل في احدى الوظائف ، فقد تم فتح ما يزيد على 26 جامعة في مختلف اقاليم السودان ، وتبع ذلك تعريب الدراسة في الجامعات فكانت تلك الثالثة الاتافي و قاصمة الظهر للنظام التعليمي في السودان من حيث الكفاءة و الجودة ، فالتعليم العالي في السودان كان يخرج الآلاف من الطلاب من ختلف التخصصات ولكن لغياب التنسيق بين خطط التنمية ، واحتياجاتها من الكوادر المدربة ، من ناحية و التخصصات التي تدرس في الجامعات لتصب في دعم جهود التنمية ، كان هنالك الآلاف من هؤلاء الخريجين يجدون صعوبة في الحصول على فرص العمل في القطاع العام الذي كان قبلة الخريجين لعدم تطور القطاع الخاص آنذاك وقدرته على استيعاب خريجي الجامعات . كمان أن ظروف الحروب الأهلية ، وضعف موارد الدولة المالية التي كانت الحرب تستنزف جلها لم يكن هنالك ما يكفي للتوسع في مشاريع وبرامج التنمية التي كانت على قلبها ، تتوقف في أغلب الاحيان ، لذا كان البديل المتاح أمام هذه الاعداد الهائلة من الخريجين هو السفر للعمل في دول الخليج العربي و كثيراً ما كان بعضهم يقوم بأعمال لا صلة لها بمجال تخصصه ودراسته ، هذا السلوك سبب فاقدا ضخما للبلاد من ابنائها المبدعين الخلاقين ، الذين وجهوا معارفهم وخبراتهم في افضل السنين الانتاجية من عمرهم لبناء بلدان أخرى شقيقة غير وطنهم السودان. و برغم كل هذه الجهود الجبارة و الخبرة الطويلة ، والاعداد الهائلة من المدارس والجامعات في السودان فان نسبة الامية بين الكبار (15-65) لا تزال تشكل هاجسا للمسؤولين اذ يفوق عدد الذين لا يعرفون فك الخط أو القراءة و الكتابة الـ 60% ان لم يكن اكثر كما أن الفاقد التربوي بين الاطفال الذين في سن التعليم يساوي 25% من هؤلاء الاطفال وهذه موارد بشرية هامة ولكنها مهددة لعدم العناية بها . ان ما ينفق على التعليم بشكل عام والتعليم العالي والبحث العلمي بشكل خاصة لا يتعدى 2.3% من الميزانية العامة للدولة ، فيما يقدر ما ينفق على الدفاع والأمن بـ 28% من تلك الميزانية وهذا الحجم من الانفاق على الدفاع يساوي ما ينفق على التعليم والصحة مجتمعين مرتين ونصف لذلك فلا غرابة ان تظل نسبة الامية مرتفعة. ان غياب هذه الكوادر البشرية

المبدعة من أطباء ، ومهندسين ، وعلماء ، اقتصاديين ومعلمين ، وباحثين ، ويؤخر مسيرة التنمية في كافة المجالات لعقود طويلة كما أن الجهود المبذولة لتحسين ظروف العمل واستقطاب الآلاف من أصحاب القدرات والمميزين من العلماء للعمل داخل السودان لا تزال قاصرة على توفير ما يشجع على العودة . ان احدث مؤشرات برنامج الامم المتحدة للتنمية (2007) تضع السودان من حيث مؤشر التنمية البشرية في المرتبة 146 من بين 179 دولة ، ونسبة تحقق التنمية البشرية فيه هو 0.526 من 1، اي ان معدل التنمية البشرية متدنى جدا مما ينبه الى اهمية الاهتمام بالكيف في مجال التنمية البشرية وليس بالكم . كما أن مؤشر الفقر يضع السودان في المرتبة 104 من بين 135 دولة ، مما يستدعي بذل المزيد من جهود محاربة الفقر. كما ان السودان يعد من الدول الاكبر تعدادا للنازحين من مناطقهم بسبب الحرب أو الجوع او الاثنين معا في منطقة شرق ووسط افريقيا، حيث يبلغ تعداد النازحين بالخرطوم 4.850.077 مليون منهم 2.7 مليون من دارفور فقط، وبنفس القدر، يبلغ عدد اللاجئين السودانييين 302.065 مليون لاجئ منهم 250 الف موجودون في دولة تشاد المجاورة . أن هذا الحراك السكاني الضخم اذا ما اضيف اليه ما يقدر 500 الف سوداني يعملون خارج السودان مع المنظمات الدولية والاقليمية و في بعض الدول العربية فان الامر لخطر ويؤشر لفاقد كبير من القوى البشرية المنتجة و القادرة على تغيير واقع الاقتصاد السوداني الى ما هو افضل بكثير مما هو عليه الحال في الوقت الراهن والمساهمة في تغيير الواقع العربي للافضل⁽¹⁾ .

3 - الهيكل الاقتصادي :-

الناتج المحلي الأجمالي⁽²⁾ :- يعتبر الناتج المحلي الأجمالي من أهم المؤشرات المستخدمة لقياس النشاط الاقتصادي في الدولة. وهو عبارة عن مجموعة من السلع والخدمات خلال عام ويعكس مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في النمو الاقتصادي ، ومعرفة مدى التطور الذي يحدث في كل قطاع ، و ذلك توطئة لوضع السياسات و البرامج الاقتصادية الملائمة لتطوير النمو أو تقويم المسار الإقتصادي . ويتكون الناتج المحلي الأجمالي من القطاعات التالية :-

1- القطاع الزراعي

2- القطاع الصناعي

3- النقل و التوزيع و البنوك

4- أخرى

¹ د . قسوم خيري ، صدمة الانفصال و الطريق الى التعافي الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص 124 - 129 .
2 وزارة المالية والاقتصاد ، العرض الاقتصادي 2009م .

جدول رقم (2-4) يوضح مساهمات القطاعات الاقتصادية المختلفة فى الناتج المحلى الإجمالى
بالأسعار الجارية (ملايين الجنيهات والدينارات) للأعوام 1980 / 1985م

القطاعات					القيمة المساهمة % فى الأعوام
85/84	84/83	83/82	82/81	81/ 80	
174.9 32.5	2164.4 34.4	2220.1 32.1	2401.9 35.7	159.1	الزراعة
6 .1	5 0.1	5 0.1	2.7 .1	0.4	الصناعة والتعدين
117 2.2	102.2 1.2	94.5 1.4	74.4- 1.1	2.1	الكهرباء والمياه
349 6.5	433.1 6.9	479.4 7.1	381.9 5.7	26.8	التشييد
508 9.4	558.3 8.6	546.2 8.1	545 8.1	49.4	الخدمات الحكومية
822 15.3	1167.1 18.0	1241 18.3	1204.8 17.1	7.7	الخدمات الأخرى
12788	11329	9185.8	672.5	397.2	إجمالى الناتج المحلى بالأسعار الجارية

المصدر :- وزارة المالية و الاقتصاد الوطنى ، العرض الاقتصادى للسنوات المختلفة

جدول رقم (3-4) يوضح مساهمات القطاعات الاقتصادية المختلفة فى الناتج المحلى الإجمالى
بالأسعار الجارية (ملايين الجنيهات والدينارات) للأعوام 1985 / 1989م

القطاعات	86/85	87/86	88/ 87	89/ 88
الزراعة	2084	22.4	2196.2	1926.5
	26.7	26.4	34.5	30.7
الصناعة والتعدين	6	6	6	6
	.1	.1	.1	.1
الكهرباء والمياه	126	127	120	134
	2.3	2.1	2.1	2
التشييد	315	349.8	342.8	379.9
	5.5	5.5	5.5	5.7
الخدمات الحكومية	526	669	655	738
	10.2	.11	10.4	11.1
الخدمات الأخرى	769	107	110	112
	12.5	1.2	1.8	1.7
إجمالى الناتج المحلى بالأسعار الجارية	16996	21354	64994	877.7

المصدر :- وزارة المالية و الاقتصاد الوطنى ، العرض الاقتصادى للسنوات المختلفة

جدول رقم (4-4) يوضح مساهمات القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلى الإجمالى
بالأسعار الجارية (ملايين الجنيهات والدينارات) للأعوام 1990 / 1995م

القيمة المساهمة % فى الأعوام					القطاعات
95/ 94	94/93	93/ 92	92/ 91	91/ 90	
128169.3	7.221.8	32683.4	136.8.7	1913	الزراعة
43.1	40.0	38.1	33.9	28.6	
26036.4	15700.1	8847.5	3895.9	1170	الصناعة والتعدين
8.7	9.0	10.3	7.9	17.5	
6401	4071.1	1712.1	836.4	152	الكهرباء والمياه
2.1	2.3	2.0	2.1	9.3	
14613.4	9057.7	4223.8	2215.2	385	التشييد
5.0	5.3	5.0	5.3	0.7	
21286.0	13713.2	6725.3	4145.9	782	الخدمات الحكومية
7.1	7.8	7.8	10.3	11.2	
100905.0	62586.0	31555.6	15572.9	120	الخدمات الأخرى
34	35.7	36.8	38.7	1.8	
297401.1	175349.9	85747.7	40184	173.2	إجمالى الناتج المحلى بالأسعار الجارية
100	100	100	100	100	

المصدر :- د.حيدر بابكر الريح ، الاقتصاد السودانى فى 58عام ،ص 175، 176

جدول رقم (4-5) يوضح مساهمات القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي
بالأسعار الجارية (ملايين الجنيحات والدينارات) للأعوام 1996 / 2015م

الخدمات	الصناعى	الزراعى	السنوات
423.3	821.4	4218.5	1996م
412.8	1036.2	7363.3	1997م
425.4	1325.4	8698.5	1998م
427.2	1609.5	9929.9	1999م
422.9	2275.7	12066.6	2000م
452.2	3354.1	14547.9	2001م
470.4	4426.6	17986.3	2002م
489.2	4862.1	2111.0	2003م
521.7	6392.5	23369.4	2004م
3.471.6	7322.3	28454.7	2005م
6.235.6	7725.0	31276.6	2006م
6.576.0	9384.1	42743.0	2007م
7.131.6	9862.0	49032.4	2008م
59988.4	11768.7	44970.9	2009م
70030.2	12975.0	54465.0	2010م
85043.5	16560.2	58221.3	2011م
114507.4	20336.1	76262.3	2012م
137568.2	23845.0	92990.3	2013م
9.436.9	29559.5	143774.9	2014م
12.630.0	7.899.3	11.089.4	2015م

المصدر :- وزارة المالية و الاقتصاد الوطنى ، العرض الاقتصادى للسنوات المختلفة

يتكون القطاع الزراعي من قطاع الزراعة المروية ، و قطاع الزراعة المطرية ثم الرعى .

(أ) **القطاع المروي** :- هذا القطاع هو أهم القطاعات التي تسهم بفعالية في توفير الغذاء و انتاج المحاصيل النقدية التي تذهب لدعم قطاع الصادرات ، يضم هذا القطاع المشروعات الاستراتيجية القومية وعلى رأسها مشروع الجزيرة ، ثم امتداداته مثل مشروع المناقل ، الرهد ، ومشاريع منطقة القاش وستيت ، ومشاريع النيل الابيض ، وبعض المشاريع في الإقليم الشمالي . يمتد قطاع الزراعة المروية من حيث المساحة على رقعة تقدر بحوالي 4 مليون فدان أو 1.6 هكتار وهذه تمثل أكبر مساحة زراعية مروية في افريقيا جنوب الصحراء ، وتنتج مناطق الزراعة المروية نصف الناتج المحلي الأجمالى تقريباً وهو يشكل نصف الصادرات المحاصيل الرئيسية التي تنتج في هذا القطاع هي القطن ، القمح ، الذرة ، الفول بالإضافة لمحاصيل أخرى متفرقة كاللوبيا ، الفول المصري ، الحلبة ، الشمار والكسبرة . لقد عانت الزراعة بشكل عام في السودان من تدني الانتاجية حيث ينتج الفدان أقل من قدرته الحقيقية ، وقد أدى ذلك لتذبذب الانتاجية وكذلك التعديل في المساحات المزروعة ظل يتغير وفقاً لسياسة الحكومة الموجودة في السلطة وعلى الرغم من أن الانتاجية في القطاع المروي أعلى من انتاجية الفدان في القطاع المطري إلا أنها تعتبر متدنية جداً إذا قورنت مع اي انتاجية من المشاريع المروية في الدول المجاورة مثل مصر كما انها تعتبر متدنية قياساً بقدرة الفدان الانتاجية المتوقعة حسب المعطيات ، فان انتاجية الفدان في القطاع المروي في السودان تمثل 60% من انتاجية الفدان المروي في مصر وقد قدرت انتاجية الفدان في مشروع الجزيرة من القطن والذرة والقمح والفول بأنها تقل بحوالي من الربع الى الثلث من حجم الانتاجية المتوقعة حسب نتائج ابحاث وحدة تجارب الابحاث التابعة لوزارة الزراعة ، داخل نفس المشروع فعلى الرغم من أن انتاجية الفدان في القطاع المطري الحديث أو التقليدي تتذبذب تبعاً للتذبذب في هطول الأمطار في السودان إلا أن التذبذب في انتاجية القطاع المروي تبدو غير مبررة ومحيرة للباحثين الزراعيين كما أن هذا التذبذب في انتاجية القطاع المروي لا يتناسب مع التذبذب في انتاج القطاع المطري . أن قوة الاستثمار الزراعي السوداني تكاد تتجسد في قطاع الزراعة المروية لكن مردود هذا الاستثمار أو عائده ظل دون التوقعات بناء على القدرات الحقيقية للأرض . ولعل التفسير الرئيسي هو فشل السياسات الزراعية التي أدير وفقها هذا القطاع وتحكم الروتين الحكومي في سياسات الانتاج والتسويق ، وانعكاس السياسات الجزئية المتعلقة بأسعار الصادرات والواردات ومدخلات الانتاج ضمن السياسات الاقتصادية النقدية التي تذبذبت وتغيرت عدة مرات فكان لها اثر سلبي على هذا القطاع .

فالقطن المروي مقسم إلى عدة مشاريع لكل مشروع إدارته أو مؤسسته التي تديره ، فمثلا هناك إدارة لمشروع الجزيرة ، إدارة لمشروع المناقل ، إدارة لمشروع حلفا الجديدة ، إدارة لمشروع السوكي وهكذا هذه الإدارات تتولي توفير الخدمات الزراعية التي تدار بصورة مركزية من قبل إدارة المشروع وعلى هذه الإدارة ان توفر تحضير الارض ، توفير البذور والاسمدة وتوزيعها ورش المبيدات بالاضافة لإدارة الري والاشراف على البنية التحتية . كما تتولي وزارة الري توفير المياه اللازمة للري ثم تتولي ايضاً بالتعاون مع ادارة المشروع صيأته القنوات وتنظيفها من الطمي والاعشاب ، أما الانتاج فيقوم به المزارعون الذين يستأجرون مساحات محددة للزراعة عرفت باللهجة المحلية " بالحواشات " و تتم تصفية علاقات الانتاج بين المشروع والمزارع بعد الحصاد حيث تحتسب الكميات المنتجة وتقيم ماليا ثم تأخذ إدارة المشروع حصتها وتعطي المزارع حصته من العائد . هذه العلاقة لم تكن عبر السنوات الماضية مرضية للمزارعين ولكن لم يكن لهم من خيار غير التعامل معها مكرهين في كل واحد من المشاريع التي أشرنا إليها يعتبر القطن هو المحصول الرئيسي و على الرغم من أن المحاصيل الأخرى مهمة كمصدر للنقد الأجنبي ولكنها حسب تقديرات إدارة المشروع تأتي في المرتبة الثانية ومهمتها تكملة الدورة الزراعية للمشروع حتى تساهم في تخصيص الارض بهدف زراعة القطن لهذا يسمح للمزارعين بزراعة بعض المحاصيل الأخرى و المتاجرة بها ما عدا القمح الذي تطالب إدارة المشروع بنصف محصوله لتشتريه وفقاً لأسعار ثابتة تحددها الحكومة ، و من هنا نستطيع القول أن القطن هو المحصول الإستراتيجي الأول و كانت الحكومة تتدخل في شئون هذه المشاريع بسبب القطن و تتابع كل مراحل الانتاج والتصدير . هذا التدخل من قبل الحكومة كان يتم بصورة غير مرنة لا يسمح بقبول أي مبادرات أو اقتراحات من قبل المزارعين أو الشركات التي تتعاون مع إدارة المشـروع من القطاع الخاص أو من إدارة المشروع بهدف تحسين الأداء ولا تسمح الحكومة بأي إنفاق على المشروع خارج نطاق الميزانية المصدقة بل باتت ميزانية المشروع تخضع للتخفيض أسوة بغيره من مرافق الدولة وفقاً للظروف التي تمر بها أحوال الاقتصاد في البلد ككل .

(ب) **القطاع المطري التقليدي و الحديث :-** وأجه هذين القطاعين مثلما وأجه القطاع المروي مشكلة هيكلية أساسية عاقت من تطورهما وحسن أدائهما الإنتاجي كما لعبت دوراً مباشراً في ارتفاع تكاليف الانتاج، تلك المشكلة كانت صعوبة الترحيل والنقل سواء لمدخلات الإنتاج أو للمحاصيل المنتجة ، كما لعب نقص الأيدي العاملة اللازمة في فترة الكديب (التخلص من الاعشاب الطفيلية) دوراً لا ينكر⁽¹⁾ .

¹ د . قسوم خيرى ، إشكاليات الاقتصاد و التنمية ، مرجع سابق ، ص 67

(1) الغابات :-

91% من غابات السودان مملوكة ملكية عامة وتُعتبر الغابات مورداً طبيعياً ثرياً ومتعددًا وتُغطي تلك الغابات أكثر من 120 مليون فدان من مساحة السودان الكلية وتلعب دور متعاظم في حماية الأراضي الزراعية وبخاصة في إقليم دارفور وكردفان، كما تلعب دوراً مهماً في حماية مناطق الزراعة جنوب النيل الأبيض والقضارف والنيل الأزرق . وتُعتبر الغابات مأوى للحياة البرية التي يُعتبر السودان من أهم مصادرها فمحميات الدندر على الحدود السودانية الإثيوبية والردوم الواقعة جنوبي دارفور تُعتبر مصادر لأنواع من الحيوانات ذات العائد الاقتصادي كالأفيال و الأسود والنمور، التي أخذت أعدادها في التناقص الشديد وبصفة خاصة الأسود في إقليم دارفور نتيجة العدوان المنظم على الطبيعة والتهديد المستمر للحياة البيولوجية بالصيد و القنص الجائر في سبيل الحصول على العاج أو الجلود التي كانت لوقت قريب وربما حتى الآن تطرح في السوق العالمي كسلعة باهظة الثمن وتتهافت عليها الصفوة وقد خفت حدة هذا الطلب على العاج و الجلود تماشياً كذلك مع حملات حماية حقوق الحيوان في المجتمعات الغربية. ويُسهم قطاع الغابات بحوالي 3% من الناتج المحلي الإجمالي الناتج المحلي وتُرسخ الغابات قواعد العمل التقليدية (وتسودها علاقات أقرب إلى السخرة أو إلى القنوة) لدى سكان الريف (المهكين والمأجورين غالباً) خاصة في مناطق الزراعة التقليدية كذلك تُعتبر الغابات المرعى الطبيعي والدائم للثروة الحيوانية في البلاد حيث توفر حوالي 70% من الغذاء للحيوانات⁽¹⁾.

(2) الصمغ العربي :-

يعتبر الصمغ العربي أحد المنتجات الرئيسية للقطاع الغابي في السودان وتُشرف على العملية الإنتاجية (هيئة حكومية) وهي الهيئة القومية للغابات وذلك بمتابعة الإنتاج وتجميعه الذي يُباع مباشرة لشركة الصمغ العربي المحدودة وعلى حين يتوقف دور الهيئة القومية للغابات في السودان كجهة حكومية عند الإشراف والتجميع تنهض شركة الصمغ العربي بعملية التسويق بتعامل مباشر مع السوق الدولية وقد بلغت جُملة مشتريات شركة الصمغ العربي من الهيئة القومية للغابات حوالي 15.864 طن وشملت حوالي 7.953 طن من الهشاب و7911 طن من الطلح وتعدّ الصحراء بيئته الطبيعية، في عام 2004 مقابل 15838 طن في عام 2003 بنسبة زيادة قدرها نحو 0.2% وقد بلغت جُملة صادر الشركة من الصمغ العربي حوالي 13.994 طن في عام 2004 مقابل 30.285 طن في عام 2003 بنسبة نقصان 53%. حيث بلغت جُملة الكميات المصدرّة من صمغ الهشاب حوالي 9.364 طن، وهي تُعادل حوالي 66.9% من صادرات الصمغ العربي أما صمغ الطلح فقد بلغت الكمية المصدرّة منه حوالي

¹ محمد عادل زكي ، الاقتصاد السوداني ، الحوار المتمدن ، www.ahewar.org ، العدد 4277، 16/11/2013م، 22/9/2017م ، ص 4

4.630 طن أى ما يُعادل حوالى 33.1% من جُملة الصادر. وأن الحديث عن إنتاج الصمغ العربى والتجارة فيه غير ممكن من دون الوعى بعدة أمور:-

- انخفاض مستوى الاستهلاك العالمى فى ظل ظهور البدائل الصناعية إذ كان حوالى 60 ألف طن وانخفض إلى حوالى 40 ألف طن نتيجة لتلك البدائل الصناعية.

- المنافسة الخارجية حيث زادت حصص الدول الأفريقية الأخرى المنتجة (وكذلك التى كانت غير منتجة) والمعروفة بتجارة وإنتاج الصمغ العربى مثل (تشاد، ونيجيريا، وإثيوبيا، وإريتريا) بفعل تدخل الرأسمال الدولى حفاظاً على إنهيار ثمنه العالمى المستمر.

- الأسعار المنخفضة التى يعرضها المصنعون السودانيون المحليون لمنتجاتهم بالخارج علماً بأن السوق الخارجى للصمغ كسلعة دولية إنما يُسيطر عليه عدد محدود من الشركات وهو ما يُشكل نوعاً من المضاربة الخاسرة غالباً وضغطاً على أسعار الصادر من تلك السلعة أضف إلى ذلك التهريب والضرائب والرسوم الاتحادية والولائية والمحلية .

- انخراط السودان فى معاهدات دولية تضع مواصفات قياسية جديدة للمادة الخام ولم تكن تلك المعاهدات و لا المواصفات القياسية الجديدة فى صالح السودان إطلاقاً إذ وقع السودان على إتفاقيات فى صالح الدول المنتجة للأصماغ الأقل جودة الأمر الذى طُرحت معه كل الأمور على نحو معكوس وربما غير مسبوق على صعيد التبادل الدولى ، الذى هو بالأساس غير متكافىء من جهة التسرب فى القيم والمقصد المباشر من وراء ذلك هو كسر الميزة النسبية التى يتّمتع بها السودان فى التبادل على الصعيد الدولى. وهو الأمر الذى يسعى رأس المال الدولى إلى تحقيقه دوماً عبر سلسلة طويلة وملتصدة ومُنظمة من عمليات خَلق بؤر التوتر وإيجاد دائم للبدائل والحفاظ على انهيار أسعار المواد الأولية ومنها الصمغ العربى المركب الرئيسى فى المشروبات الغازية التى تنتجها كبرى الشركات دولية النشاط . وبعد توتر العلاقات بين الخرطوم و واشنطن المستهلك الأكبر الأمر الذى أدى إلى انخفاض عائدات الصمغ من 19 مليون دولار فى عام 2005م بعد أن حقق 53 مليون دولار فى عام 2002 م وبعد أن بات حصاد الصمغ العربى فى غرب السودان أمراً أكثر صعوبة إن لم يكن مستحيلأ فالأسر التى اضطرت للنزوح بسبب النزاع المستعر فى إقليم دارفور تقطع أشجار الهشاب بغرض استخدامها كحطب للوقود وبعد انخفاض المقابل الذى تدفعه الحكومة للمزارعين إلى أرقام هزيلة بعد ذلك كله لا شك فى أن الصمغ العربى السودانى يواجه حالة من الخطر علماً بأنه مستثنى من عقوبات الحظر

الدولية المفروضة على الخرطوم لأهميته الكبرى بالنسبة إلى الأجزاء المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالي العالمي المعاصر⁽¹⁾.

(3) الثروة الحيوانية :-

ساهم قطاع الثروة الحيوانية بحوالى 19.8% فى إجمالى ناتج القطاع الزراعى ، إلى جانب مساهمته فى تحقيق الأمن الغذائى السودانى بتوفير اللحوم الحمراء والدواجن والأسماك والألبان ، الأمر الذى يجعلنا نتعقب النمو فى حجم القطيع القومى السودانى . وقد زادت أعداد القطيع من 133.6 مليون رأس فى عام 2003 إلى 135.9 مليون رأس فى عام 2004 بزيادة قدرها 0.2% و حافظ إنتاج اللحوم الحمراء على مستواه من 1663 ألف طن فى عام 2003 إلى 1672 ألف طن فى عام 2004 بنسبة 0.5% وقد ساهمت الثروة الحيوانية فى سد حاجات البلاد من اللحوم الحمراء والألبان ومشتقاتها بجانب منتجات الدواجن والأسماك إذ بلغ الصادر من الحيوانات الحية خلال عام 2004 حوالى 750 رأس من الأبقار فقط (وترجع تلك الضالة إلى الأهمية الشديدة للأبقار فى الذهنية السودانية و خاصة فى الجنوب) و 1595723 رأس من الضأن و 95066 رأس من الماعز و 117044 رأس من الإبل، بينما بلغت صادرات اللحوم حوالى 5661.9 طن.

(4) إعادة إنتاج التخلف فى القطاع الزراعى فى الواقع إن حال هذا القطاع الزراعى حال باقى القطاعات الاقتصادية إذ هو يعكس جميع مظاهر التخلف بمفهومه التقليدى على النحو التالى:-
(أ) عدم إجراء مسح شامل للثروة الحيوانية، يُضاف إلى ذلك تدهور المراعى الطبيعية وانكماشها وعدم توافر مياه الشرب الصالحة للحيوان واندلاع نيران الحروب من أجلها بين القبائل المتناحرة وبين القبائل وبين السلطة المركزية وهو الأمر الذى يتضافر مع مشاكل حيازة الأراضى وغياب سياسات تنظيم استخداماتها و ما يستصحب ذلك من إثارة إشكالية الصراعات القبلية وبسط النفوذ ، فى مرحلة أولى كى تطرح فى مرحلة أولى إشكالية الصراع بين الطبقات المكوّنة للقبيلة ذاتها (ب) الاعتماد الكامل تقريباً مع الإتجاه إلى تحديث الزراعة والإنتاج من أجل السوق على وسائل إنتاج (جرارات، محاريث، حصادات، هراسات، مضخات، مجموعات الري، محركات) منتجة فى الأجزاء المتقدمة أو الآخذة فى طريقها إلى بلوغ تلك الأجزاء (كاترلر، فورد، ماسى فيرجسون، هيتاشى، كوماتسو، ميتسوبيشى، ياماها)، الأمر الذى يعنى تسرب القيمة الزائدة إلى الخارج من أجل شراء أدوات العمل، بالإضافة إلى السلع الاستهلاكية والغذائية المنتجة فى الأجزاء المتقدمة.

¹ محمد عادل زكى ، مرجع سابق ، ص 5

(ج) انتشار الفقر (57% من سكان الريف تحت خط الفقر) والأمراض المستوطنة والوافة . والتاريخ المرضى للجنوب السوداني زخر بالمأسى بعد تدمير الانعزال الصحى الطبيعى مع أول تعارف عدائى مع رأس المال الدولى الأمر الذى تساقق مع استمرار وجود الآفات الزراعية والأمراض الحيوانية وعدم اعتماد برامج وقائية للحماية منها .

(د) ضعف آليات ومصادر التمويل الوطنية، (تدعم الحكومة الزراعة بخمسين مليون دولار، فى حين تدعم البنزين بـ 300 مليون دولار) مع ارتفاع كلفة التمويل وقصر مدته واقتصاره على تغطية عمليات الإنتاج على الإنتاج من أجل التصدير. أى من أجل السوق العالمى وبالتبع الاندماج المباشر فى منظومة الائتمان الدولية والتبادل غير المتكافئ .

(هـ) ارتفاع كلفة الإنتاج، مع ارتفاع نسبة الفائض، إضافة إلى الأعباء الضريبية السائدة على المدخلات وتعدد الرسوم (ضرائب العبور) والجبايات على حركة الحيوان كُـل ذلك من جهة ومن جهة أخرى انخفاض أسعار بعض المنتجات الزراعية وهو ما ينعكس سلباً على قرار الإنتاج فى ذاته. وكذلك ارتفاع تكاليف وسائل الإنتاج وانخفاض معدلات مستوى الميكنة الزراعية. (13.8 جرار لكل 100 كيلو متر، على الرغم من تدفق الاستثمارات السعودية، والإمارتية، وكورية الجنوبية، وتخصيص آلاف الأقدنة لتغذية شعوب هذه الدول) أضف إلى ذلك عدم توافر التقاوى والبذور المحسنة والمبيدات بالشكل الكافى (7.9 كيلو جرام سماد لكل هكتار) مع استمرار الضعف فى البنى الخدمية والتسويقية للنشاط الزراعى، أضف إلى ذلك انعدام الارتباط بين القطاعات الاقتصادية وضعف تنظيم الأسواق وضعف القدرة على تطويرها، وانعدام آلية التنسيق بين الجهات الحكومية المعنية وذات الصلة بالثروة الحيوانية (المراعى، المياه، الأبحاث).

(و) تأثير الوضع الأمنى المرتبك فى دارفور حيث تتواجد باقليم دارفور أكثر من خمس الثروة الحيوانية فى السودان.

(ز) و نذكر أنه فى بداية عام 2008م تسبب ارتفاع سعر النفط فى زيادة أسعار الغذاء العالمية مما دفع العديد من الدول العربية والأسبوية إلى التوجه للبحث عن الأراضى الزراعية من أجل إنتاج المحاصيل الزراعية الأساسية، وبالفعل وقع اختيار عدة دول عربية مثل المملكة العربية السعودية (لم يُعلن حجم الاستثمارات السعودية)، و الإمارات المتحدة (400 ألف هكتار)، وكذلك كوريا الجنوبية (690 ألف هكتار) على الأراضى السودانية من أجل تأمين احتياجات شعوبهم الغذائية، الأمر الذى استصحب تلقى السودان مجموعة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى قطاع الزراعة. وهو ما يعنى فى

النهاية المزيد من إنتاج القيمة الزائدة بفضل يد الفلاح السوداني والمزيد من تعميق حالة التخلف كصراع ما بين الإبقاء على معدلات القيمة الزائدة المرتفعة بل والعمل على رفعها والضعف المزمع في آليات إنتاجها (وبسبب تحديث الزراعة تأخذ إنتاجية العامل الزراعي إتجاهاً عاماً نحو الارتفاع من 890 دولار عام 2000م إلى 918 دولار عام 2003م ، ثم 929 دولار عام 2008م ، ثم 995 دولار عام 2010م) ولأن السودان سوف يستكمل نزيف الماضى الاستعماري لأنه سيُنتج لغيره ، ويرهق تربته الخصبة لا يستخدم الفائض إن وجد من أجل سد حاجات الشعب السوداني وإنما من أجل تغذية الشعوب الشقيقة في قارة آسي، ا فسوف يكون مشروعاً السؤال عن المستقبل من هذا الربح الناتج عن تأجير أرض الوطن للدول الشقيقة، بمعنى أدق ما هي الطبقة المهيمنة التي ستفرض ، وفي الواقع هي تفرض الآن سطوتها على الربح الناتج عن إنهاك التربة ، وضخ المزيد من القيمة الزائدة المنتجة بفضل سواعد الفلاح السوداني نحو خارج الوطن.

(ح) و أخيراً نذكر عدم استقرار سعر صرف العملة الوطنية بالنسبة إلى الدولار الأمريكي الأمر الذي ينعكس على المدخلات بشكل رئيسي⁽¹⁾.

3 - القطاع الصناعي:-

أن قطاع الصناعة في السودان مثله مثل غيره من الدول النامية قد نشأ كنوع من التصنيع للإحلال للواردات ، اي أنها وضعت بأستراتيجية موجّهة للداخل لإحلال الصناعات المحلية محل الواردات، وأن القطاع الصناعي برمته قد ترك لمبادرات القطاع الخاص ليعمل على تطويره بأسلوبه الخاص ولذلك كانت السياسات العامة فيما يتعلق بتطوير القطاع الصناعي في شكل تدخل غير مباشر يتضمن الصرف على الخدمات التي تدعم القطاع الصناعي وكذلك تحفيز المستثمرين القادرين على الدخول في القطاع الصناعي وتشجيعهم على الأستثمار في هذا المجال ، لم يكن هناك تدخل مباشر أو مساهمة وأضحّة من قبل الدولة كصاحبة استثمار وقد أدى هذا التهاون من قبل الدولة في أن تلعب دورها كاملاً إلى تدهور القطاع الصناعي وعجزه عن تلبية حاجات المستهلكين بسبب صعوبة الحصول على العملات الصعبة الضرورية لاستيراد المدخلات الوسيطة اللازمة لتلبية الطلب على المنتجات الصناعية⁽²⁾.

¹ محمد عادل زكي ، مرجع سابق ، ص 6 ، 7

² د. قسوم خيرى ، اشكاليات الاقتصاد و التنمية ، مرجع سابق ، ص 71

والصناعة فى السودان تواجه العديد من المصاعب التى تحد من انطلاق تقدمها، ويمكن إيجاز أهم مشاكل و معوقات الصناعة فى السودان فى النقاط التالية (1):-

1- ضعف دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصناعية:-

إن إقامة أي مشروع صناعى يتطلب فى البداية تدقيق النظر فيه بعناية ودراسته دراسة عميقة لمعرفة جدواه الاقتصادية والفنية قبل البدء فى أستثمار الأموال عليه وإجراء دراسات الجدوى ينبقى أن تعمل بواسطة أناس لهم الخبرة والدراية فى هذا المجال.

2- مشكلة المواد الخام :-

عدم توفر المواد الخام بشكل عام وللمصانع بشكل خاص وعدم توفر مستلزمات الإنتاج الأخرى بصورة يضمن أستمرارية دوران المصانع أصبحت سمة ملاحظة فى المصانع الحكومية. وتعتبر هذه المشكلة سبب الخسارات المالية لهذه المصانع، ومن أسباب التشغيل بأقل من الطاقة الكاملة.

3- مشكلة النقص فى الأيدي العاملة المدربة:-

هذه المشكلة تواجه معظم أو كل الدول النامية ، ولا شك أن الخبرات الفنية تتطلب ممارسة طويلة وتدريب منظم. فإنتشار درجة الأمية و قلة المدارس الفنية والمهنية من الأسباب الرئيسية لهذه المشكلة فى السودان، و بالرغم من محاولات الدولة لإنشاء المدارس الفنية إلا أن الجهد فى هذا الاتجاه لا يواكب الحاجة الحقيقة لها. إذن فإن الاعتماد على الخبراء الأجانب فى بعض المناصب يصبح ضرورة و لكنها لا تكفى حوجة البلاد بالإضافة إلى أنها تضيف تكاليف باهظة على البلاد يصعب تحملها .

4- مشكلة ضيق نطاق السوق:-

حجم السوق يختلف بالنسبة للصناعات المختلفة بناء على حجم الطلب نفسه على المنتجات ومقدار وقوة منافسة السلع البديلة المستوردة ونشاطات التسويق بالنسبة لهذه المنتجات. فعدم حماية الصناعات تعرضها للمنافسة غير المتوازنة وتؤثر على توزيع المنتجات المحلية.

² . د . عثمان ابراهيم السيد ، الاقتصاد السودانى ، (2002م)، دار جامعة القران الكريم للطباعة ، الطبعة الثالثة ، ص 189-193

5 - النقص في المقدرة الإدارية والتنظيمية :-

السودان كدولة نامية يعيش هذا النقص بأبعاده المختلفة. ولاشك أن آثار هذا النقص الكبير ينعكس على التخطيط والتشغيل والإنتاج والتسويق. كما يكون لهذا النقص آثاره على الإنتاجية نفسها، ويتطلب توفير هذا النوع من المهارات نوعية خاصة من التدريب في ضوء خلفية من التعليم المخصوص .

6 - ضعف المنشآت الأساسية اللازمة لدعم الصناعة :-

يتطلب النمو الصناعي منشآت أساسية أو بنية أساسية تقدم الخدمات الضرورية للصناعة الناشئة. فتوفر وسائل المواصلات والنقل والتوزيع ضرورة لتحريك المواد الخام والمنتجات وخلاف ذلك إلى المصانع ومنها إلى المستهلك النهائي، كما أن مرافق الخدمات الأساسية كالكهرباء، المياه، الطرق وخدمات البنوك ، ضرورة تساعد على تطوير الصناعة بصورة مستمرة.

7 - الصيانه :-

أعمال الصيانه من أهم الأعمال التي تتطلبها الصناعة بأنواعها المختلفة، إذ أن الصيانه هي العنصر الأساسي الذي يساعد على عدم توقف المصانع عن العمل لفترات طويلة أو قصيرة بصورة تؤثر على خطط وبرامج الإنتاج. والصيانه الدورية والعارضة من الجوانب الضعيفة في الصناعة في السودان لعدم تخطيط أعمال الصيانه نفسها، ولضعف إمكانيات وكفاءة ورش الصيانه التابعة للمصانع نفسها، ولعدم توفر قطع الغيار في الوقت المناسب نتيجة لعدم التخطيط لذلك أولعدم النقد الأجنبي اللازم لإستيرادها .

8 - صعوبات التمويل:-

توفر التمويل من أحدي ركائز دوافع الأستثمار في الصناعة، وطبيعة الدول النامية تعكس الضعف في حجم الدخل القومي، وضعف متوسط دخل الفرد يضاعف إمكانيات الأذخار وتوجيه ذلك نحو الأستثمار في الصناعة. ومخاطر الصناعة لا تجذب رؤوس الأموال المحلية فتفضل الاتجاه . نحو مجالات أخرى أكثر ربحية، العقارات، التجارة ، لا شك أن عدم الأستقرار لا يجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلا إذا كانت هنالك تأكيدات لضمانها ومجالات لأرباح كبيرة ، خوفاً على عدم إمكانية تحويل الأرباح أو تحويل رأس المال نفسه، كما أن مجالات الأرباح المعروفة والمضمونة

تجعل المستثمرين يجمعون عن الدخول في الميادين الجديدة التي تكتنفها أنواع من المخاطر والغموض .

9 - ضعف الوعي الصناعي.

10 - عدم توفر المناخ الملائم للاستثمار في الصناعة .

11 - ارتفاع أسعار الكهرباء الصناعية والوقود ، وانقطاع التيار الكهربائي عن المصانع أحياناً .

12 - نقشي الروتين والبيروقراطية وبطء الإجراءات الحكومية الخاصة بمتطلبات الصناعة والتصنيع التي تحتمل التأخير .

4- الثروة المعدنية : -

يعتبر السودان من الدول التي كانت مبادرة في إكتشاف المعادن واستخدامها على مستوى العالم منذ ما قبل التاريخ . فقد ورد في كتب التاريخ ان دولة مروني قد إكتشفت معدن الحديد، واستخدمته في صنع الاواني وأدوات الحرب والزينة، كما عرف السودان في التاريخ المصري القديم منذ زمن الفراعنة على انه مصدر الذهب من جبال بني شنقول في جنوب شرق السودان . واشتهرت مدينة حفرة النحاس في اقليم دارفور بانتاجها لخام النحاس و الحديد و يعتقد ان فيها كميات وافرة من اليورانيوم . فيما تم اكتشاف الذهب في منطقة البحر الأحمر ويستخدم الآن على مستوى تجاري حيث يصدر السودان انتاجه البالغ خمسون كيلو جراما شهريا الى فرنسا وقد ورد في الاخبار ان عائد مبيعات الذهب السوداني لعام 2010 بلغت 300 مليون دولار. بجانب ذلك فقد اشتهر السودان بانتاج المايكا ، والاسبستوس، وقليل من اليورانيوم ، والكروم ، الزنك، التنغستان والفضة كما ورد في كثير من البحوث والدوريات العلمية. الا ان وجود البترول ، واكتشافه واستخدامه على اساس تجاري ، منذ العام 1999 كانت نقطة تحول في تاريخ السودان واقتصاده معاً و خاصة بعد بدأ استخدام خام البترول كسلعة تصديرية رئيسية للسودان بدلا عن الصادرات الزراعية و الحيوانية⁽¹⁾.

5 - البترول : -

بحلول سبتمبر 1999 دخل البترول قائمة الصادرات حيث غادرت ميناء بورتسودان الى سنغافورة حمولة مقدارها 600 الف برميل يقدر مخزون البترول السوداني بحوالي 1.6 مليار برميل وقد تطور الانتاج مع

¹ د . قسوم خيرى بلال ، السودان صدمة الانفصال و الطريق الى التعافى ، مرجع سابق ، ص، 92.

توسع استخدام آبار البترول التي اكتشفت لاحقا ليصل انتاج السودان من البترول في العام 2005 م ما مقداره 401.300 برميل في اليوم يستهلك السوق المحلي في السودان 82.000 برميل في اليوم فيما يتم تصدير ما مقداره 279.000 برميل في اليوم وتستهدف وزارة البترول زيادة الانتاج ل يصل الى 600.000 برميل في اليوم . بهذا الحجم من الانتاج يصبح السودان الدولة الثالثة في افريقيا جنوب الصحراء من حيث الصادرات اذ تتفوق على كل من غينيا الاستوائية (330.000 برميل في اليوم) ، والكنغو (244.000 برميل في اليوم) والغابون (23.000 برميل في اليوم) بينما تتقدمه أنغولا (1.4 مليون برميل في اليوم)، نيجيريا (2.2 مليون برميل في اليوم) أما في شمال افريقيا فيقترب حثيثا من مصر التي يتراجع انتاجها منذ اوائل التسعينات (579.000 برميل في اليوم) وتسبقه ليبيا (1.8 مليون برميل في اليوم) والجزائر (2.1 مليون برميل في اليوم) . ومن خلال ما اورده النشرة الدورية لادارة معلومات الطاقة الامريكية مارس 2006 أنه في العام 2004 بلغت جملة الصادرات السودانية 4.9 مليار دولار منها 80% أو يزيد عبارة عن بترول خام . لقد اسهم استخراج البترول وتصديره بحجم تجاري في فك ضائقة النقد الاجنبي التي كانت الداء المزمن الذي تسبب في فشل اغلب ان لم يكن كل مشاريع التنمية التي طرحتها الحكومات الوطنية المتعاقبة عبر العديد من خطط التنمية العشرية والخمسية والثلاثية . فقد كان الحكومة تعول على عائد الصادرات القليل بجانب العائد المتوقع من تحويل العاملين بالخارج من السودانيين اسوة بغيرها من الدول النامية ، وهذا المصدر ساعد الحكومة في إعادة هيكلة الاقتصاد الكلي و تحسين ادائه ونموه الذي سجل حسب آخر احصاءات البنك الدولي التي صدرت في يونيو 2010 م ورد فيها لقد نما حجم اقتصاده (السودان) قياسا باجمالي الناتج القومي خمسة امثال من 10 مليارات دولار عام 1999م إلى 53 مليار دولار عام 2008م . ولكن الاشكالية التي ربما تهدد استقرار الاقتصاد السوداني ونموه المتوازن هي الاعتماد على سلعة واحدة كالبترول الذي اصبح يسهم في الناتج القومي الكلي بنسبة 20.3 % اذا ما حسب ضمن القطاع الصناعي و (36.3%) اذا حسب منفردا بعد التوسع الذي صاحب العمل في هذا القطاع مؤخرا صاحب ذلك تدهور مساهمة الزراعة الى 38.7% فيما تضخم قطاع الخدمات لتصبح مساهمته 41% هذا التوزيع في مساهمة القطاعات يعتبر توزيعا مخلا وغير صحي إذا ما قورن بهرم اقتصاديات الدول النامية ، فهرم الاقتصاد النموذجي للدول النامية يكون فيه نصيب القطاع الزراعي 40% من الناتج المحلي الاجمالي بينما تكون حصة القطاع الصناعي 30% من الناتج المحلي الاجمالي و لا يتعدى حجم قطاع الخدمات 30%(1).

¹ د. قسوم خيرى بلال ، صدمة الانفصال و الطريق الى التعافى الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص 95 - 98

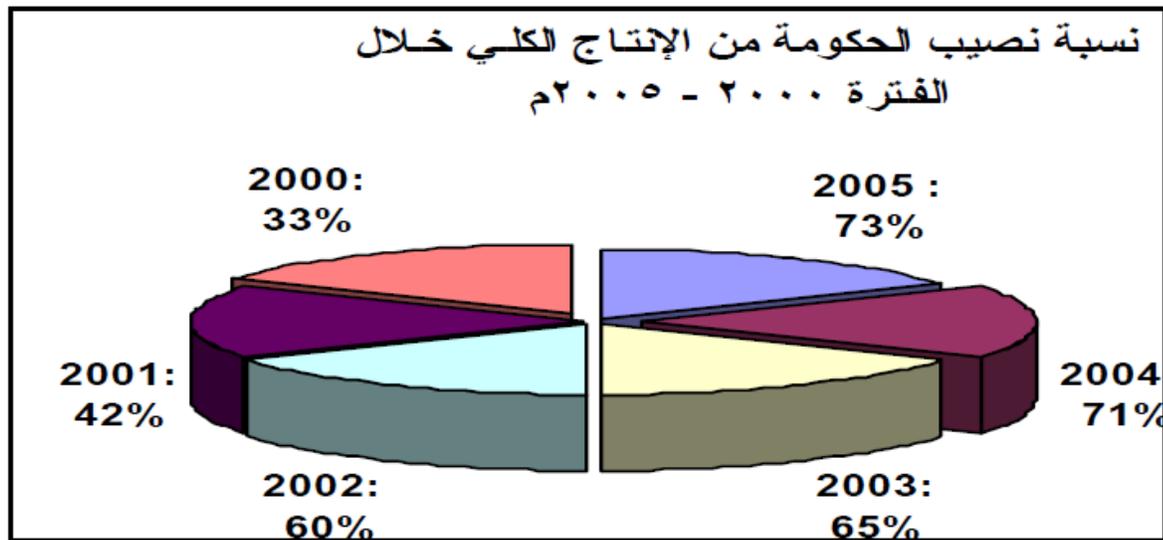
جدول رقم (4-6) يوضح نصيب الحكومة من الإنتاج الكلي ومن مصادر الخام
خلال الفترة 1999 - 2004م

البيان	الإنتاج الكلي	نصيب الحكومة	النسبة %	صادر خام	نصيب الحكومة	النسبة %	نصيب الشركات	النسبة
1999م	57	43.1	75	13.9	3.4	24.5	10.9	75.5
2000م	59.3	30.5	51	43.3	14.5	33	28.8	67
2001م	76.2	32.2	42	56.7	7.8	14	48.9	86
2002م	86	35.9	41	62.2	10.9	18	51.3	82
2003م	95.7	62.1	65	74	42.2	57	31.8	43
2004م	105.1	74.9	71	81.2	50.8	62	30.4	37
الجملة	478.3	278.7	58	331.3	129.6	39	201.7	60

المصدر :- وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، العرض الاقتصادي للأعوام 1999 - 2004م

نسبة نصيب الحكومة من الإنتاج الكلي خلال الفترة 2000 - 2005م

شكل رقم (1-4)



المصدر :- الجهاز المركزي للإحصاء

6 - قطاع الطاقة الكهربائية : -

تلعب قدرات هذا القطاع دوراً مهماً ومقدراً في دفع حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي بلد يسعى للتطور والإزدهار اشتهر السودان بوفرة المساقط المائية المنتجة للكهرباء فيه التي يستغل بعضها في ذلك الغرض مثل خزان الروصيرص بالإضافة للعديد من المحطات المنتجة للكهرباء في مختلف مناطق السودان. إلا أن هنالك الكثير الذي يمكن ان يتم في سبيل زيادة مساهمة هذا القطاع الايجابية. ولكن قلة الموارد المالية من العملات الصعبة ، وغياب التخطيط الاستراتيجي المنهجي لعبت دورا واضحا عبر العقود الخمسة الماضية في ان يكون هذا القطاع عاجز عن لعب دوره المنوط به بالكفاءة المطلوبة⁽¹⁾.

جدول رقم (7-4)

تعريفه بيع الكهرباء بالقطاعات المختلفة

التعريفه (جنيه/كيلواط)	نسبة المساهمة في الإستهلاك	القطاع
0.19	51.38%	المنزلي
0.17	15.86%	الصناعي
0.34	15.18%	التجاري
0.16	4.61%	الزراعي
0.70	13.15%	الخدمي
	100%	إجمالي

المصدر:- مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبو ظبي دولة الامارات العربية المتحدة 21 - 23، ديسمبر 2014م ، الورقة القطرية ، جمهورية السودان

¹ د . قسوم خيرى ، صدمة الانفصال و الطريق الى التعافى الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص 114.

*تنقسم تعريفه القطاع المنزلي إلى سعيرين (0.15 جنيه اكيلو واط) لفئة الاستهلاك أقل من 200 كيلو واط (0.26 جنيه اكيلو واط) لفئة الاستهلاك أكثر من 200.

7 - المياه :-

مشكلة المياه فى السودان من المشاكل المحيرة لأي متأمل فى واقع السودان من حيث وفرة هذا المورد . فعدد السكان الذين يحظون بمياه نقيه صالحة للشرب يمثل نسبة ضئيلة من السكان قياساً بإجمالي السكان على مستوى العالم ، والسودان ليس إستثناءً ولكن قياساً بما يحظى به السودان من موارد مائية على رأسها مياه نهر النيل العزبة ومخزون المياه الجوفية بالإضافة لما يهطل من الأمطار فإنها تكفي وتزيد عن حاجات الإنسان والزراعة ، ولكنها بحاجة لتنقيه لتصبح صالحة للأستخدام البشري . فقد سجلت إنتاجية المحطات والآبار معدلات تقدر بحوالي 177 مليون متر مكعب فى عام 2000م وهى نسبة أعلى من الناتج فى عام 1999م والذى بلغ 156.6 مليون متر مكعب ، بزيادة قدرها 13 % . أما الاستهلاك فقد ارتفعت معدلاته من 145.6 مليون متر مكعب عام 1999م إلى 164.5 مليون متر مكعب عام 2000م بنسبة زيادة قدرها 11.5 % . ويعزى هذا التحسن للصيانة الجيدة والدورية للظلمبات والدورانات وطلبومات الكهرباء⁽¹⁾.

8 - صناعة السكر :-

يعتبر السودان من الدول الأفريقية الرائدة فى مجال صناعة السكر ومن أوائل المصانع التى تم إنشاؤها فى السودان مصنع سكر الجنيد، ومصنع سكر حلفا الجديدة، مصنع سكر عسلاية، ثم لحق بالركب مصنع سكر كنانة وهو أهم وأكبر وأنجح هذه المجموعة، عملت هذه المصانع على سد جزء كبير من حاجة السودان للسكر كما ساهم مصنع سكر كنانة والذى يقوم على شراكة سودانية كويتية سعودية على تصدير جزء كبير من إنتاجه للخارج ومثله مثل مصانع القطاع الخاص يواجه قطاع السكر بعض الصعوبات التى تعوق إنتاجه لحد كبير. فالإنتاج المحلى للسكر لم يتم بالطاقة الإنتاجية القصوى لتلك المصانع ، كما أن إنتاجها الذى وصلت إليه بدأ يتدهور بسبب انخفاض إنتاج قصب السكر الذى يعتمد على الزراعة المروية وليس الرى المطرى. فالأرض قد أنهكت كما أن بعض المصانع قد تعرضت لأعطال بعضها فنى والبعض الآخر ناتج عن طبيعة التربة التى أقيمت عليها المصانع ، وكذلك من ضمن الأسباب

¹ د . قسوم خيرى ، إشكاليات الاقتصاد و التنمية فى السودان ، مرجع سابق ، ص 95،96

التي أدت إلى تدهور الإنتاج عدم كفاءة عصارات السكر، وتدنى إنتاجية قصب السكر الذي قل العصير المستخلص منه. لقد تسبب سعر بيع السكر المنخفض في السودان قياساً بجيرانه في حدوث عمليات تهريب لكميات كبيرة من الإنتاج للدول المجاورة ، وذلك في تزامن مع تدهور الإنتاج مما خلق ضائقة محلية في العرض و دفع الحكومة للتحكم في عرض السكر وبيعه للمواطنين ضمن حصص تموينية بغرض الحفاظ على الوفرة وكذلك استقرار الأسعار . ومؤخراً زادت طاقة الطحن في مصنع سكر كنانة من 17 ألف طن من قصب السكر إلى 23 ألف طن يومياً وذلك بعد تنفيذ مشروع زيادة طاقة الطحن اليومي عام 2000م ويهدف التوسع في زيادة طاقة الطحن اليومي إلى زيادة الإنتاج في محصول القصب والذي بلغت تكلفته 40 مليون دولار، وحسب توقعات الحكومة فإن الإنتاج قد بلغ 109 ألف طن متري في عام 2000م وينتظر أن تبلغ الطاقة الإنتاجية 386 ألف طن في نهاية موسم 2000 \ 2001م والسنوات التالية حيث بلغت المساحة المزروعة عام 2000م 78209 فدان وبلغت كمية القصب المحصود 3.750.598 طن متري ، فإن زيادة الطلب قد أستدعت زيادة الطاقة التوليدية للكهرباء من 50 إلى 70 ميغا واط بعد تنفيذ برامج التأهيل الإسعافية. فإن إنتاج السكر بعد إكمال برامج التأهيل قد أرتفع بنسبة 9 % في الإنتاج حيث قدر إنتاج 98 / 1999م ب 611 ألف طن بينما أرتفع في 99 / 2000م إلى 663 ألف طن . وقد لعبت المعالجات الضريبية والسعوية للمواد الخام بالإضافة لإعادة التأهيل وتوسيع الرقعة المزروعة الدور المباشر في تلك الزيادة الملحوظة في الإنتاج⁽¹⁾ .

9 - الصناعات الجلدية: -

يملك السودان كافة القدرات من مواد خام ، وصناع مهرة ، وتوفرت له العديد من مصادر التمويل لللود ودباغاتها واعدادها للتصدير كما ان توفر الثروة الحيوانية كان يؤمن إمداد هذه المصانع بحاجتها من الجلود التي تتم دباغتها بمواصفات جودة عالية بحيث يستخدم بعضها في الصناعات المحلية فيما يصدر الباقي لدول اوروبية تعتمد على واردات السودان من الجلود في صناعتها ولسنوات طويل ترفد ميزان المدفوعات بالعملات الصعبة ضمن عائد الصادرات غير البترولية . بلغ عدد المصانع العاملة في هذا المجال 17 مصنعا بطاقة انتاجية تبلغ مليونين 650 زوج من الاحذية. كان مركز البحوث والاستشارات الصناعية يقوم بالتدريب والمشورة لهذه المصانع التي ظلت تدر على السودان الكثير من العملات الصعبة من المنتجات الجلدية ومن صادر الجلود الخام ، وقد كانت مصانع القطاع العام الأربعة هي الأكبر من

¹ د قسوم خيرى ، إشكاليات الاقتصاد و التنمية ، مرجع سابق ، ص، 85 - 87

حيث حجم الانتاجية وقدمت لها المساعدات من برنامج الامم المتحدة الانمائي، ومنظمة الامم المتحدة للزراعة والاغذية العالمية، بغرض تطويرها وزيادة انتاجيتها، تعرضت هذه المصانع للبيع للقطاع الخاص ضمن ما تم من خطوات عشوائية وغير مدروسة لبرنامج الخصخصة بدعوى أنها تتكبد خسائر مالية، لازل هذا القطاع و الذى تعرض للتدهور بهذه الخطوات غير الراشدة قادراً على العطاء⁽¹⁾.

10 - صناعة الاسمنت :

ولعل توفر الخامات المحلية الجيدة لهذه الصناعة في السودان هو أحد العوامل الهامة التي ساعدت على نجاحها واستمرارها بنفس مستوى الجودة في الاداء رغم ما اعترض مسيرتها من نقص في قطع الغيار والتمويل التي امكن حلها وقت ذاك. ولعاه من حسن الطالع أن الخام المنتج للأسمنت من الحجر الجيري متوفر في كثير من أرجاء القطر بالإضافة إلى الطين والجبس هذه الخامات متوفرة في مناطق عديدة من السودان مثل دريب ، ساحل البحر الأحمر، سنكات، عطبرة، بربر ، حلفا ، كويتا ، بالإضافة إلى ريك والدمازين ، والسмиح والعباسية بغرب السودان، وضمن استراتيجية حكومة الوحدة الوطنية لمواجهة النقص في امداد الاسمنت اللازم لمواجهة النهضة العمرانية في السودان. والذي كان يتم سد النقص فيه بالاستيراد من الخارج فقد اتجهت الدولة لانشاء العديد من المصانع التي يقدر عددها مبدئياً بسبعة مصانع بدأ أولها وهومصنع اسمنت السلام بالانتاج ونزلت منتجاته بالاسواق وبجودة لا تقل عما تنتجه المصانع الموجودة اصلا كما ظهر انتاج مصانع بربر والتكامل وغيرها. كما ان هناك خططا لاعادة تحديث المصانع الموجودة سلفاً ورفع كفاءتها الانتاجية لتواكب حركة التطور العمراني التي انتظمت البلاد حيث بدأت المصانع تدخل مجال الانتاج تباعاً بدءاً من عام 2009م . كما ان جهوداً مقدرة قد بذلت في مجال صناعة السيخ والكمز الحديدي ، والتي لا تفصل عن صناعة الاسمنت كمتلازمتين للاعمال الانشائية هناك العديد من المنتجين الوطنيين في هذا المجال مثل مصنع حديد الاسعد و مصانع الحديد والصلب التابعة لشركة جباد، وغيرها وقد ادى ذلك لاكتفاء السودان من انتاج الاسمنت والحديد المسلح للمباني رغم الصعود والهبوط في الاسعار من وقت لآخر بسبب الوقود وارتفاع اسعار المدخلات الأخرى⁽²⁾.

11 - صناعة الورق :

يتوفر الخام الضروري لقيام صناعة ناجحة في مجال تصنيع الورق خاصة وأن السودان يحظى بكثافة غابية تقدر 67 مليون كيلو متر من الغابات التي توفر امدادا لا ينقطع لهذه الصناعة. انشئ أول مصنع للورق

¹ د . قسوم خيرى ، صدمة الانفصال ، مرجع سابق ، ص، 106 ، 107 .

² د . قسوم خيرى ، صدمة الانفصال ، مرجع سابق ، ص، 107- 108 .

في منطقة مريدي بالاقليم الجنوبي، ولكن لم يستمر المصنع في العمل بسبب ظروف الحرب بالاضافة لضعف البنية التحتية في ذلك الوقت، هناك مصنعين لانتاج المناديل الورقية وأوراق التغليف والورق المقوى ولكن يظل الانتاج في مصانع صغيرة لا تغطي حاجة السوق من الطلب على الورق، الذي يستورد اغلبه من الخارج ، ولكن يمكن للسودان أن يحقق اكتفاء ذاتيا في الورق و يصدر الفائض من حاجته لدول الجوار، ويمكن في ظل الطقس الذي تتسم به المنطقة ان تحقق صناعة المناديل الورقية عائدا مقدرا لأن أغلب دول الجوار الافريقي تستهلك هذا المنتج بحجم ضخم و لا توجد فيها صناعة مماثلة باستثناء جمهورية مصر الشقيقة⁽¹⁾.

12- صناعة الأدوية و المستحضرات الطبية : -

بدأت الصناعة الدوائية و صناعة المستحضرات الطبية في السودان كصناعة تحويلية حيث يتم استيراد جميع المواد الخام من الخارج ويتم خلطها وتشكيلها وتعبئتها محليا . وكانت البداية بمصنعين ليتطور الأمر ويصبح العدد الكلي لهذه المصانع احد عشر مصنعا في الوقت الراهن وعلى سبيل المثال لا الحصر هناك معمل الصناعات الصيدلية مصنع هيومافيت، الصناعات الكيمائية السودانية، سيجماتاو سودان المحدودة ، معامل اميفارما المحدودة ، شركة عبدالمنعم للصناعات الطبية، شركة بلسم للأدوية، مصنع المياه الغازية، الشركة العامة للأدوية ، المنتجات الطبية والمستحضرات، مصنع كليماكس، وأغلب المصانع باتت تنتج الأدوية وفقا للمواصفات القياسية الدولية ، و تمكنت من تغطية الحاجة المحلية للأدوية منذ العام 1996م ، فيما أت أن هناك عدد محدودا من الاصناف . تنتج هذه المصانع خمسة ثلاثين عقارا من قائمة الادوية الاساسية ، والتي تنتج في اشكال صيدلانية مختلفة ، كالكبوسولات، والاقراص ، والمشروبات السائلة، و الحقن والمحاليل الوريدية ، بجانب المضادات الحيوية ، كما تنتج هذه المصانع المسكنات ، وأدوية الرماتيزم ، والسكري ، ومضادات الملاريا وغيرها ، و تبذل جهود حقيقية للحفاظ على مستوى جودة الانتاج ، والتطوير لانتاج المزيد من الادوية الضرورية وخاصة المنقذة للحياة و لا يزال المجال مفتوحا للاستثمار في هذا المجال الحيوي والضروري مع العلم ان السودان من الدول المنتجة لكثير من النباتات العشبية التي تدخل في صناعة العديد من الأدوية المهمة . ويصدر السودان كمية كبيرة من هذه المنتجات الزراعية العشبية لبعض دول اوربا مثل هولندا وألمانيا وبلجيكا وبريطانية كمواد خام بمبالغ زهيدة و لو تم تطوير هذه الصناعات و استخدامت هذه الاعشاب محليا في صناعات الدواء لوفرت الكثير من الادوية

¹ د . قسوم خيرى ، صدمة الانفصال ، مرجع سابق ، ص، 108.

محليا وحقت مردودا مالياً ضخماً من مبيعاتها الخارجية واغنت السودان عن صرف ملايين الدولارات في استيراد الأدوية⁽¹⁾.

13 - صناعة المواد الغذائية : -

يتمتع السودان بموارد و امكانيات طبيعية هائلة حيث تتوفر المدخلات الاساسية لتصنيع المواد الغذائية، والفاواكه بأنواعها المختلفة، وقد بدأت صناعات تجفيف الخضر والفاكهة، وصناعة الألبان ومشتقاتها، وصناعة الصلصة وتعبئة التمور، في كل مريدي و بابنوسة، ويامبيو، ودنقلا وخلافها، كذلك ازدهرت في السودان صناعة الزيوت النباتية والعصائر. هذه الصناعات لم تتطور كثير لوجود عقبات لوجستية مثل التخزين المبرد، الامداد الكهربائي المنتظم الكافي، بالاضافة الى الخبرة التي تلازم هذه الصناعات لحساسيتها، و تأثيرها الضار في ظل غياب الجودة القياسية ، كما ازدهرت هذه الصناعات في السودان ، وتعددت مصانع انتاج الحلويات ، ومشتقات الالبان ، وعصائر الفواكه ، والمنتجات المعتمدة على دقيق القمح ، كالمكرونات والمعجنات وتوابعها. وقد إنتشرت الشركات المنتجة في مجال صناعة الاغذية بعد فتح باب الاستثمار في السودان . ودخول العديد من المستثمرين من تركيا وسوريا والصين ، وبعض الدول الاخرى التي أبدت اهتماما بهذا القطاع المهم والمربح ولا تزال هناك جهود حثيثة تبذل لاستقطاب العديد من أنواع الصناعات الغذائية خاصة بعد التوجه للاستثمار في العديد من المنتجات الزراعية التي يمكن ان ترفد هذه المصانع بالمدخلات والمواد الخام التي تحتاجها من الموارد الزراعية المحلية. يرتبط بهذا المجال الجهد المبذول في انتاج الأدوات الكهربائية المرتبطة بهذه الصناعة كالثلاجات ، والتي تنتج محليا والأفران، والبرادات ، وخزانات المياه ، كذلك انتاج الغاز الذي يعبأ في اسطوانات تلبى حاجات الاستخدام المنزلي والتجاري لوجود مصانع الغاز المسال في السودان⁽²⁾.

14- الغزل والنسيج : -

نتيجة للهشاشة الهيكلية وضعف القدرات التنافسية في الأسواق العالمية وارتفاع تكلفة الإنتاج فقد ظل الإنتاج في قطاع الغزل والنسيج في تدنٍ مُستمر عاكساً صورة واضحة لتخلف نُظم الاستغلال في الأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي ، فبعد مرحلة طويلة من النسيج اليدوي دخلت صناعة النسيج في مرحلة ثانية بإنشاء مصنع النسيج السوداني في الخرطوم بتمويل أمريكي كما تم إنشاء شركة الخرطوم للغزل والنسيج . وكان المصنعان بمثابة المتكفل الرئيسي بكساء الشعب السوداني

¹ المرجع السابق ، ص ص 109-110.

² د . قسوم خيرى ، صدمة الانفصال ، مرجع سابق ، ص ، 111 ، 112

بنسبة كبيرة جداً من الأقمشة الشعبية والدمورية و الدبلان و الملايات المطبوعة وغيرها من الأقمشة . تم بيع المصنعين لشركة كويتية . وتوقف إنتاجهما قبل تطبيق الخطة الخمسية التي شملت إنشاء المصانع الحالية للغزل و النسيج في القطاعين العام و الخاص وقدرت الكلفة الإجمالية لهذه المصانع بمبلغ 3 مليار دولار كتكلفة إنشائية آنذاك وتبلغ الطاقة التصميمية لهذه المصانع 60 ألف طن من الغزل و 350 مليون متر في العام ، وكانت تؤمن الاكتفاء الذاتي من الأقمشة الشعبية و أغلب هذه المصانع اليوم متوقف ، ولا تتعدى إنتاجية ما يعمل منها نسبة الـ 5% على الأكثر⁽¹⁾. بجانب صعوبة توفير قطاع الغيار وتعذر توفير الموارد المالية اللازمة لإستيردها في ظل شح العملات الصعبة تدهورت هذه الصناعة واطلقت اغلب المصانع أو ظلت تعمل بأقل من قدرتها التشغيلية هذا الوضع قاد لتوقف هذه المصانع تماما عن العمل فيما بعد، وهكذا تعطل قطاع هام وحيوي عن القيام بمساهمته الايجابية في الناتج المحلي الاجمالي وتوفير فرص العمل للكثير من السودانيين الذين شردوا من عملهم وبذلك اهدرت قدرات خلاقة و مبدعة لغياب التخطيط الاستراتيجي المنهجي وعدم القدرة على التنسيق. ومرة أخرى اتجه السودان لتغطية الحاجة المحلية من الاقمشة ومشتقات النسيج الأخرى من الخارج عن طريق الاستيراد وبالعملات الصعبة الشحيحة و النادرة⁽²⁾.

15 - صناعة السياحة :

يعتبر السودان من أغنى الدول العربية و الافريقية بالآثار التاريخية الجذابة للسياحة كما يمتلك سواحل بحرية ونييلية جاذبة لهواة السباحة و الغوص في شواطئ النيل وشواطئ البحر الأحمر، ويتميز كثير من هذه المنتجعات السياحية بجودة موقعه وصفاء مياه التي لم تصلها يد التدمير عبر السنين، جراء الاستخدام الزائد أو سوء الاستخدام كما حدث لشواطئ كثير من البلدان المتشاطئة مع السودان . ففي شرق السودان توجد القرى السياحية مثل منتجعات مدينة جببت، التي توجد على مرتفعات ساحرة وخرابة بالاضافة الى مجموعة عروس، مدينة سواكن التاريخية، التي تقف شاهد على تاريخ التمازج ، ما بين محاربة المستعمر و حركة التجارة العالمية التي كانت تلك المنطقة من معايرها الرئيسية ، أما في شمال السودان فتوجد الآثار التي يمتد عمرها لما يزيد على سبعة آلاف من الأعوام ، من قصور الفراعنة وإهرامات ومعابد تحكي عظمة الممالك التي تعاقبت على المنطقة الغنية بالتاريخ الفرعوني المشترك مع الجارة الشمالية مصر. كذلك شهدت هذه المنطقة سجلاً حافلاً في تاريخ الهجرات العربية ، وتزاوج الجنس العربي من السكان الاصليين للمنطقة من القبائل النوبية وتداول التاريخ الديني من المسيحية الى الاسلام . وتمتد هذه

1 د .قسوم خيرى ، السودان صدمة الانفصال ، مرجع سابق ، ص 106 .

2 د . محمد عادل زكى ، الاقتصاد السوداني ، مرجع سابق ، ص 9 .

المناطق السياحية من أقصى السودان عند الحدود المتاخمة لمصر لتتواصل الى مشارف مدينة الخرطوم في وسط السودان بما فيها امدرمان العاصمة الوطنية. أما غرب السودان فملئ بالمتاحف والمناطق السياحية الطبيعية حيث كانت حركة التاريخ والتحول لا تهدأ أبداً، وتعتبر منطقة جبل مرة وخور قولوا وغيرها من المناطق السياحية النادرة المثال في افريقيا . أما وسط السودان و جنوب شرقه و جنوبه فحافل بالمحميات الطبيعية للحيوانات البرية النادرة والطيور بدءاً من منطقة الدمازين ، ومحميات الدندر وسهل البطأنه ومرورا الى المناطق الممتدة حتى السهول المحيطة بجبل بوما وجبل اللادو في أقصى جنوب السودان هذه المناطق تصلح لهواة السياحة في البراري البرية لما يعرف بالسفاري مثل ما هو موجود في كينيا ويوغندا المجاورتين. لم يجد هذا القطاع الهام و الجذاب العناية اللائقة به والترويج التسويقي المناسب لما يتميز به من فرص نادرة للسياحة المتنوعة التي قل أن تتواجد في بلد واحد إلا في السودان⁽¹⁾.

16- قطاع النقل و الاتصالات :-

يشكل قطاع النقل و الاتصالات عصب العمل الزراعي والصناعي الناجح ولهذا يقاس مدى تطور اقتصاد ما و إزدهاره بمدى جودة وسرعة قطاع النقل وفعالية أنظمة الاتصالات فيه خاصة في أعقاب الطفرة النوعية التي حدثت في الأثنين ، فأى خطط للتنمية لكي تكون ناجحة لابد من بنية تحتية جيدة⁽²⁾.

17 - قطاع النقل :-

على الرغم من قلة المعلومات الإحصائية الصحيحة والدقيقة عن قطاع النقل إلا ان هناك الكثير من الغرائن التي تؤكد أن هذا القطاع لا يتواكب من حيث القدرة التشغيلية على تلبية الطلب عليه ، كما لا يتواكب مع حجم التوسع الجارى فى مختلف مجالات الاستثمار مما جعل هذا القطاع واحداً من العقبات الرئيسية التي عوقبت التنمية الاقتصادية فى السودان، فبلد مساحته 2.5 مليون كيلو متر مربع يعتمد على 16.000 كيلومتر من الطرق (منها 3000 كيلو متر طرق معبدة) بالإضافة إلى 4.800 كيلو متر من شبكة السكة الحديد تقدم حوالي 6.4 من الطرق المعبدة و 1.9 لكل 1000 من السكة الحديد . كما أن عدم إستعمال النقل النهري الرخيص ، والنقل البرى المحدود الذى لا يشمل أغلب مناطق غرب السودان وشرقه وجنوبه أثرت تأثيراً ضاراً بحركة

¹ د . قسوم خيرى ، صدمة الانفصال ، مرجع سابق ، ص، 112- 113.

² د . قسوم خيرى ، إشكاليات الاقتصاد و التنمية ، مرجع سابق ، ص، 96 .

التنمية الاقتصادية . و لم يكن غياب البنية التحتية الجيدة وحده هو السبب في محدودية النمو الاقتصادي فعلى الرغم من كثافة خطوط السكة الحديد وقلّة تكلفتها قياساً بالنقل البرى ، إلا أن ضعف خدماتها وتواضعها كان له أبلغ الأثر فى ضعف خدمات النقل بشكل عام ، كما أثر ضعف الإدارة والعدد الزائد عن حاجة العمل من العمال، وتدني قيمة التذاكر، وعدم وفرة قطع الغيار وقلّة عدد دورات الصيانه للقطارات كلها مجتمعة فى تدهور هذه الخدمات الضعيفة أصلاً، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتأهيل السكك الحديدية بقروض خارجية ولكن أمامها طريق طويل لتتمكن من مواكبة الطلب عليها. كذلك حركة النقل بالشاحنات تعاني من حالة من الفوضى من حيث الكم والكيف والتنظيم وتؤثر فيها مشكلة شح الوقود وقطع الغيار والإطارات ، والصيانه الجيدة ، كل هذا قلل من عدد الشاحنات الصالحة للنقل وأضعف من مساهمة هذا القطاع الحيوي المهم فى حركة النقل عبر البلاد . هذا القصور قاد إلى تدني الصادرات وأضعف من قدرة السودان التنافسية فى الأسواق العالمية وفى عام 1989 / 1990 م هبطت الأسعار فى مجال النقل والترحيل بسبب قلة المحصول فى ذلك الموسم وضعف الإقبال على النقل ، وبعد ذلك توفرت شاحنات النقل ومع حركة تعبيد الطرق التى شملت البدء فى رصف بعض الطرق القومية فى الغرب وفى الشمال والجنوب وبدأ بعض التحسن يطرأ على قطاع النقل والمواصلات و قد شهدت الفترة من 90 / 2000م العمل الدؤوب فى شبكة الطرق البرية والنهرية⁽¹⁾ .

18 - قطاع الاتصالات :-

كان ذلك العجز فى خدمات الاتصالات وخاصة الهاتفية واحداً من أهم معوقات الاستثمار فى التنمية و أدى لهروب الكثير من رؤوس أموال القطاع الخاص لنشاطات غير منتجة ووزارة بالاقتصاد . بلغ معدل تنفيذ الاتصالات الداخلية 20 % فقط بينما كان معدل تنفيذ الاتصالات الدولية 10 % فقط وكنتيجة لضعف وسائل الاتصالات كانت معظم الشركات تتفق مبالغ طائلة فى تأمين وسائل نقل وتقوم بنقل المعاملات الرسمية بدلاً عن اتصال عبر الهاتف أوالتلكس أوالفاكس وغيرها من وسائل الاتصال، ومنذ العام 96 - 2000م طرأ تحسن ملحوظ على خدمات الهيئة العامة للبريد بعد فصلها عن باقى قطاعات الاتصال وبدأ التحسن واضحاً فى الخدمات البريدية والبرقية ، و خدمات البريد السريع، والحوالات المدفوعة والمسحوبة ، والأذونات والطرود ، كما شهد عام 2000م تطوراً نوعياً فى خدمات الشركة السودانية للاتصالات (سوداتل) التى أنشئت حديثاً كشركة مساهمة عامة يمتلك القطاع الخاص جزءاً كبيراً من أسهمها، هذا التطور بعد خصخصة

¹ د . قسوم خيرى ، إشكاليات الاقتصاد و التنمية ، مرجع سابق ، ص، 96 - 98 .

الاتصالات مكن الشركة من إحداث نقلة كبيرة في وسائل الاتصال مكنها من مواكبة النمو المضطرد والتطور العالمي في تقنية المعلومات والاتصالات⁽¹⁾.

19 - قطاع الطرق و الجسور :-

يعتبر عدم وجود الطرق والجسور من أهم عقبات التنمية وكالاداء التي لعبت دوراً سلبياً في تعطيل معظم النشاطات الاقتصادية في السودان، وعدم وفرتها أحياناً كثيرة في معظم أطراف القطر. فالسودان بلد شاسع مترامي الأطراف ويذخر بالكثير من الموارد ولكن ضعف شبكة الطرق وعدم وجودتها تجعل تحريك هذه الموارد من مكان إلى آخر معضلة حقيقية، فالسودان يحظى بتربة طينية لزجة ومع هطول الأمطار في كثير من أجزاء القطر تتعطل الحركة بسبب صعوبة استخدام هذه الطرق ، في الخريف الطويل في بعض أجزاء القطر . لهذا ترتفع تكاليف النقل وخاصة في موسم الخريف وهو الموسم الذي يُفترض أن تبدأ فيه الزراعة في كثير من المناطق . ولكن هناك جهداً وأضحاً في سبيل تعبيد الكثير من الطرق والجسور في مختلف أنحاء القطر مثل طريق القصارف/دوكة /القلابات ، طريق العقبة البديل و جاري تأهيل طريق مدني القصارف ، نيالا/الفاشر، الأبيض، الخوي، نيالا/الفاشر، الأبيض/بارا ، سنجة / الدمازين ، مدني/المناقل/24 القرشي، شريان الشمال، ومن الجسور التي نفذت بنسب متفاوتة، جسر نهر عطبرة بطول 440 كلم، وكبارى واو / راجا وعددها ستة بالإضافة لكبرى أم دلكه، وكذلك التحسن الذي طرأ على النقل النهري ورفع قوته الساحبة وكذلك أداء الخطوط البحرية السودانية والموانئ الجديدة التي أفتتحت على البحر الأحمر لتسهيل تصدير البترول السوداني وباقي الصادرات وضمان سهولة انسياب الصادرات الواردات⁽²⁾.

¹ د . قسوم خيرى ، إشكاليات الاقتصاد و التنمية ، مرجع سابق، ص 98،99
² د . قسوم خيرى ، إشكاليات الاقتصاد و التنمية ، مرجع سابق، ص 99 - 101

4-2 الركود التضخمي في السودان

أولاً :- ملامح ظاهرة الركود التضخمي في السودان

تشير منهجيات التنمية في العالم اليوم إلى أهمية التحولات الهيكلية في تحقيق التنمية المستدامة. وتستند تلك المنهجية على التحول من الأنشطة البسيطة والصغيرة نسبياً في مجالات الانتاج والتجارة والتسويق إلى الأنشطة الاقتصادية التي تتطلب قدرات مالية و فنية أكبر وأكثر تعقيداً، و ذلك لمواجهة متطلبات الانفتاح نحو عالم تتلاشى فيه الحدود الفاصلة بين الدول وأسواقها، وتتعاظم فيه احتكارات المعرفة من خلال المؤسسات و الشركات العملاقة عابرة القارات. وهي المنهجية التي اتبعتها دول مثل الصين وكوريا والبرازيل وشيلي. وبالنظر للوضع الراهن للاقتصاد السوداني يتأكد لنا أنه لا يزال يعيش مرحلة ما قبل الانطلاق التي عاشتها دول ناشئة مثل دول جنوب شرق اسيا ، الذي جاء نتاجاً لتحرير الاقتصاد وتنويعه عبر التطور التقني الذي مهد لانفتاح تلك الاقتصادات على الاسواق العالمية، وامتلاك القدرة على التعايش معها. ظل الاقتصاد السوداني يعاني الإنغلاق على الذات بالرغم من الخطط الاستراتيجية و البرامج التي و ضعتها الدولة منذ بداية الستينات من القرن الماضي⁽¹⁾. من أهم اسباب ضعف قطاع الانتاج في السودان والقصور في الانفتاح الافتقار الى رؤية استراتيجية للتنمية الزراعية والصناعة التحويلية ، وعدم تكامل السياسات القومية والافتقار الى التناسق بينها، خاصة تراجع التكامل بين القطاعين الزراعي والصناعة التحويلية الذي اعتمد عليه النمو في القطاعين في السودان تاريخياً ، كما يعزى تخلف الانتاج الى الإفتقار الى السياسات الاقتصادية والهيكلية الداعمة والمواتية وإلى قصور البنيات الأساسية ، خاصة في قطاعات الطاقة و النقل و الخدمات الاخرى . وقد ساهم في تدني الانتاجية و ارتفاع تكاليف الانتاج و إضعاف القدرة التنافسية لصادراتنا الزراعية والصناعية عدة عوامل داخلية وخارجية أهمها الى جانب ضعف البنيات الاساسية ، ضعف القدرات البحثية والقصور في الوصول إلى التمويل ، خاصة التمويل متوسط و طويل المدى من المصادر المحلية والخارجية بسبب التحولات الاقتصادية والسياسية السالبة التي شهدها العالم خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. إلى جانب إنقطاع علاقات السودان بالمؤسسات المالية الدولية والاقليمية نتيجة الحصار الاقتصادي والسياسي الذي فرضته الولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول الغربية على البلاد ، و نتيجة لتراكم متأخرات الديون الخارجية على السودان . وقد أفضى كل ذلك الى توقف تدفقات الموارد الخارجية الميسرة على البلاد وحال بينها وبين الاستفادة من مخرجات المبادرات الدولية الاقتصادية والاجتماعية .

¹ د. عبدالوهاب عثمان ،شيخ موسى ، منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان(2012م) ، المكتبة الوطنية ، السودان ، الخرطوم ، ج 2 ص 190

وبعد ان استعاد السودان علاقاته مع المؤسسات المالية العربية خلال النصف الثاني من عقد التسعينات من القرن الماضي، ودخول موارد البترول السودان في إيرادات ميزانية الدولة والحساب الخارجي ، و وضع برامج للنهضة الزراعية وانشاء عدة طرق قومية ، وقيام سد مروحي ، فقد أصبح دعم قطاع الانتاج مواتياً ليلعب دوره في احداث نهضة انتاجية واستقرار اقتصادي ونمو مستدام، واكتساب القدرة على مواجهة الظروف الامنية والاجتماعية التي تواجه البلاد ، وتحقيق الاستقرار السياسي الداعم لتحقيق التحولات المنشودة المتمثلة في نهضة اقتصادية و اجتماعية شاملة ومستدامة و اكتساب قدرة الانفتاح على الاسواق الاقليمية والعالمية، ولكن لم يوفق السودان في توظيف هذه التحولات الموجبة في الموارد الخارجية والداخلية ومخرجاتها الايجابية بصورة سليمة ومتوازنة في اطار برنامج ينتج عنه توليد موارد حقيقية جديدة ومستدامة، هذا الى جانب القصور في خلق البيئة المواتية للنمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام من خلال عمليات الاستثمار في البنيات الاساسية والبحوث العلمية والتنمية البشرية الداعمة للانتاج والانتاجية. فالبنيات الاساسية التي تم انشاؤها، خاصة الطرق، لم تتم في اطار متوازن ومتزامن مع أهداف ومسار التنمية الزراعية والصناعية في البلاد. هذا وفي بعض الحالات فإن إنشاء بعض تلك البنيات الأساسية قد افرز اثاراً سلبية على عمليات التوسع في القطاع الزراعي. على سبيل المثال فان قيام سد مروحي قد أفقد المناطق الممتدة شمال السد كميات مياه النيل المطلوبة لاحداث توسع زراعي في الاراضي الممتدة على ضفتي النيل. هذا و قد تم تأجيل انشاء التربة المنبثقة من سد مروحي والممتدة شمالاً والتي صممت اصلاً لتعويض فاقد المياه شمال السد (1).

إن تحقيق أهداف البرامج والخطط الموضوعة كان يتطلب إعادة النظر في منهجية تخصيص تلك الموارد المالية الداخلية و الخارجية بصورة شاملة ومتوازنة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة . لقد أضرت منهجية الدولة في استخدام تلك الموارد خاصة موارد البترول السوداني وعمليات تغطية العجز المالي المتنامي من موارد القطاع الخاص بالتوازن المطلوب بين القطاعات الاقتصادية المختلفة. كما أخلت تلك المنهجية في تخصيص الموارد بالتوازن والشمولية المطلوبة في التوازن الجغرافي للتنمية. وبالرغم من أن السودان قد جذب بعد توقيع اتفاق السلام الشامل تدفقات استثمارات خارجية بلغت 3.5 مليارات دولار عام 2006م و أصبح رابع أكبر دولة في جنوب الصحراء في جذب الاستثمار، الا ان معظم هذه التدفقات ذهبت الى الاستثمار في تنقيب واستخراج البترول (في الجنوب) والخدمات المالية و الاتصالات والعقارات أما الجزء الذي ذهب الى قطاع الصناعة فقد انحاز الى الصناعات المرتبطة بالعقارات مثل صناعات الاسمنت و الحديد ، هكذا فقد البلاد فرصة استثمار هذه السانحة التي لاحت لها في إحداث تنمية

¹ د. عبدالوهاب عثمان ، مرجع سابق ، ص 192

اقتصادية شاملة ومتوازنة و واسعة القاعدة و مستدامة، تفضي الى تحول اقتصادي و اجتماعي و سياسي مستدام، و قادر على نقل البلاد إلى مصاف الدول الناشئة. بذلك فقد السودان جراء تلك السياسات فرصة إمتلاك القدرة على الإفتتاح على الاسواق الدولية بصورة مستدامة و إستعادة الاسواق الخارجية التي فقدها، والسمعة العالية التي كانت تتمتع بها محاصيله الزراعية قبل ظهور البترول ، لقد افضى ذلك الى ظهور سمات لعنة الموارد ، والتحول من الانفتاح الخارجي الى الإنغلاق على الذات والإنكماش، وهذا كما ساهم قصور التناسق و التناغم بين السياسات المالية والإنتاجية في إحداث هذه التحولات السالبة ، الى جانب إفتقار مؤسسات البلاد التخطيطية الى القدرة على أعمال المرجعيات والرؤية النافذة في عمليات احكام التنسيق بين المؤسسات المالية والإنتاجية وفق خطة وخريطة الطريق التي وضعتها الخطط الاستراتيجية ، مما جعل دورها السالب من أهم الانفلات في التناغم بين السياسات الاقتصادية والتمويلية والإنتاجية، قد أدى ذلك الوضع الى تعميق الازمات الناشئة من الاختلال الهيكلي في الاقتصاد و الصدمة المالية الناتجة من خروج موارد البترول من الاقتصاد بعد انفصال الجنوب .

من أبرز سمات تخلف انتاج القطاع الحقيقي في البلاد، تراجع قدرة صادرات البلاد غير البترولية عن التنافس في الاسواق الخارجية، وفي الاسواق الداخلية في عقر دارها نتيجة لارتفاع قيمة العملة الوطنية بعد ظهور البترول، والتغيرات التي تحدثت في انماط الاستهلاك محلياً والتحول الى أنواع السلع المستوردة المنافسة للإنتاج المحلي . وقد أفضت هذه التطورات السالبة في مجال تخصيص الموارد المالية الى تراجع الانتاج كما و نوعاً وبصفة خاصة القطاع الزراعي. وقد ترتب على ذلك تراجع المردود لدى المنتجين ، وانحسار مساهمة القطاع في الصادرات غير البترولية ، كما ان التذبذب العالي في الانتاج من موسم إلى آخر، وبسبب العوامل الطبيعية ، والسياسات الاقتصادية والتسويقية المحددة والمعوقة للقدرة التنافسية لصادرات البلاد في الاسواق العالمية، أفنقتت الصادرات الزراعية أسواقها التقليدية وإنحصر تسويقها في الخارج في أسواق محدودة ، حيث فقدت الأسواق العالمية التي كان يتمتع فيها بسمعة عالية في الجودة و القيمة الغذائية العالية لبعض السلع الزراعية . وقد أفقد هذا التراجع الكبير البلاد كثيراً من الموارد الخارجية فقد أنخفضت نسبة مساهمة موارد الصادرات غير البترولية . ومنذ بداية الالفية الثالثة استعاد السودان عافيته في نشاط الصادرات و ذلك بعد دخول البترول في الاقتصاد الوطني . حيث أصبح السودان من أهم الاقطار المصدرة للنفط في جنوب الصحراء. وقد مثل السودان الدولة الثالثة بعد نيجيريا وانجولا ، وقد أدى دخول البترول في مفاصل اقتصاد السودان الى زيادة كبيرة في الثروة القومية للبلاد

ولكن من جانب آخر فقد أدى ذلك الى تعقيدات خطيرة في هيكل الاقتصاد الكلي نتيجة للمنهجية التي اتبعتها الدولة في استخدام تلك الثروة⁽¹⁾.

كما افرزت تلك السياسات اتجاهات خطيرة في التحول في نمط الاستهلاك والارتفاع في الاسعار العامة للاقتصاد و اختلال التوازن بين القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص وما ترتب على ذلك من تراجع مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي خاصة الزراعي والصناعة التحويلية ، وبالتالي أدى هذا الى تعميق التراجع في التوازن بين القطاعات الاقتصادية و بين القطاع العام والخاص. وانعكست اثار ذلك سلباً على القطاع الحقيقي نسبة لإستئثار القطاع العام بكل موارد البترول ، ثم اللجوء الى سد العجز المالي الناتج من التوسع في الانفاق العام عن طريق اصدار اصدار الصكوك الحكومية و الضمانات و تأجيل دفع استحقاقات مؤسسات القطاع الخاص عن مواعيد استحقاقاتها حتى بلغ تراكم الدين العام 26 مليار جنيه في نهاية 2010م و تمثل هذه الديون المتراكمة موارد القطاع الخاص وديون القطاع المصرفي المتعثرة .

ومن الافرازات السالبة لظهور البترول على القطاع الحقيقي ارتفاع القيمة الحقيقية للعملة الوطنية مقابل العملات الاخرى ، مما أدى الى تراجع القدرة التنافسية للصادرات السودانية في الاسواق العالمية و الداخلية ونتج عن ذلك مزيد من التراجع في الانتاج المحلي و تراجع مساهمة الانتاج المحلي في موارد وصادرات البلاد، وفي مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الاجمالي مما أدى الى ارتفاع الأسعار ، اذ ارتفع سعر الصرف الحقيقي للعملة بحوالي 40% خلال 2005 و 2006 و قد ترتب على ذلك زيادة في عدم المرونة الهيكلية وفي معوقات الصادرات غير البترولية . وقد انعكست هذه التطورات في القيمة الحقيقية للعملة الوطنية على مجمل الأوضاع الاقتصادية للبلاد من خلال أثرها المباشر وغير المباشر على الأسعار العامة، وانعكس إلى زيادة عجز الميزانية لتبلغ حوالي 8% من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2008 وإلى تدهور قيمة العملة الوطنية مما أدى الى ارتفاع معدلات التضخم ، وارتفاع معدلات البطالة والفقر في الريف . وقد وضع ذلك مزيداً من الضغوط على مجمل الأسعار في الاقتصاد بما في ذلك أسعار السلع غير المتبادلة تجارياً مثل أسعار العقارات والمياه و الكهرباء و تبع ذلك ارتفاع مضاعف على السلع الغذائية والملابس والسلع الاستهلاكية الأخرى وانعكس ذلك على تكاليف انتاج و تسويق سلع الصادرات غير البترولية وأثر سلباً على القدرة التنافسية لها .

ومن أهم العوامل التي أدت إلى تراجع نمو القطاع الزراعي المنهجية التي إتبعها الدولة في استخدام موارد البترول السوداني. اذ وجهت الدولة كل موارد البترول الى تمويل نفقات الموازنة الجارية المتوسعة ، خاصة

¹ . عبدالوهاب عثمان ، مرجع سابق ، ص 194

بعد إعادة هيكلة الأجهزة السياسية والتنفيذية والدستورية لتستوعب متطلبات تنفيذ اتفاقية السلام الشامل . وتراجعت القدرة التنافسية للقطاع على استقطاب الاستثمارات و جذب موارد البترول مما أثر سلباً على حوافز المنتجين وأبعد الشباب عن النشاط الزراعي ، مما عمق مشكلة الهجرة من الريف الى المدن ، كما أثر هذا التراجع في الانتاج الزراعي على قطاع واسع من نشاط الصناعات التحويلية ، مثل الزيوت النباتية و الصابون و النسيج ، وقد أدى ذلك الوضع الى لجوء الدولة إلى إستيراد المدخلات لتغطية العجز في المدخلات الصناعية التحويلية من الخارج ، خاصة مدخلات الزيوت النباتية من ماليزيا واندونيسيا مما افضى الى مزيد من التدهور في انتاج الحبوب الزيتية في البلاد . وما ترتب على ذلك تفاقم معدلات الفقر في الريف (1)، و من محددات نمو الصادرات الزراعية أن تسويقها ظل محصوراً في أسواق تاريخية محدودة وغير متطورة . هذا إلى جانب استمرار البلاد في تصدير السلع الأولية و في شكل خام دون تصنيع ودون الإستفادة من القيمة المضافة ، مما جعل صادرات السودان أكثر تأثراً بتقلبات الأسعار والطلب على المواد الخام في تلك الأسواق ، كما أعاق ذلك الوضع قدرة الصادرات على الإفتتاح في أسواق جديدة . ومن أسباب تخلف القطاع الزراعي أيضاً تراجع الانتاجية نسبة لتخلف استخدام التقانة في مختلف مراحل العمليات الزراعية والتسويقية ، ونتيجة لضعف مخرجات مراكز البحوث الزراعية و البيطرية و ارتفاع تكاليف الانتاج والتسويق تراجعت القدرة التنافسية للإنتاج الزراعي إنخفضت دخول المنتجين .

ثانياً :- وجود الظاهرة في الاقتصاد السوداني :-

يعاني الاقتصاد السوداني بالركود وذلك لعدة أسباب على رأسها الانفاق الكبير على الحرب، واستمرار النزاعات المسلحة، وفقدان عائدات النفط بعد انفصال الجنوب ، وبفقدان 70% من موارد النقد الأجنبي مما أحدث هذه عنيفة في سوق النقد الأجنبي وسعر الصرف، بجانب إنخفاض إيرادات الموازنة العامة بقرب 50% و حدوث فجوة ضخمة في موازنة الدولة وإرتفاع كبير في عجز الموازنة ، إضافة إلى تداعيات الازمة المالية العالمية ، و بعض الظروف الطبيعية التي أثرت على الانتاج التقليدي وانعكاس ذلك على زيادة الاسعار، كذلك ارتفاع معدلات التضخم بشكل متصاعد في البلاد يرجع الى عدم تشجيع الانتاج بالإضافة الى الطلب المتزايد على السلع والخدمات ، ونسبة الى اختلال التوازن بين الانتاج والطلب ترتفع الاسعار. وكذلك التراجع المستمر في انتاج القطاعات الاقتصادية الحقيقية ، الزراعة بشقيها النباتي والحيواني والصناعة، بالإضافة الى ضعف النشاط التجاري و التصدير، ونتيجة لتدهور الانتاج وتراجع الصادرات انخفضت حصيللة العملات الأجنبية،

¹. مرجع سابق ، ص، 196-198

في المقابل هناك زيادة متنامية في الطلب على العملات الأجنبية وهذا الفرق بين العرض والطلب في العملات الأجنبية سبب أساسي في انخفاض قيمة العملة الوطنية (الجنية) السوداني⁽¹⁾.

وكذلك عدم الاستقرار السياسي قد خلق نوعاً من المناخ الطارد للاستثمار المحلي والأجنبي إلى جانب انعدام المناخ المناسب لاستقرار الحكم وتمكين الجهاز التنفيذي في البلاد من رسم سياسات اقتصادية تؤدي إلى استقرار اقتصادي ونمو مستدام ، مما أدى إلى اختلال توازن الاقتصاد الكلي والخلل في التوازن الداخلي أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم و انفرط في نظم سعر الصرف وتدهور في قيمة العملة الوطنية ، وزيادة في معدلات البطالة وارتفاع معدلات الفقر حيث تحولت مجموعات كبيرة من القوى العاملة في الانتاج الزراعي الى النشاط الهامشي في المدن و ترتب على ذلك نقص في العمالة في مناطق الانتاج الزراعي مما أدى الى تراجع معدلات النمو الاقتصادي، ونقش النشاط الهامشي غير المنتج والمعتمد على المضاربات في السلع والعملات التي ساعدت في مزيد من عدم الاستقرار الاقتصادي⁽²⁾.

ثالثاً :- قياس ظاهرة الركود التضخمي :-

لقياس هذه الظاهرة يتم جمع معدلي البطالة والتضخم أي أن⁽³⁾:

$$\text{معدل الركود التضخمي} = \text{معدل البطالة} + \text{معدل التضخم}$$

جدول يوضح كيفية قياس معدل الركود التضخمي

جدول رقم (4-8)

العام	البطالة	التضخم	الركود التضخمي
1980م	2.56	22.56	25.12
1981م	3.47	27.69	31.16
1982م	2.95	31.13	34.08
1983م	2.84	32.45	35.29
1984م	3.20	46.33	49.53

¹ د . محمد الجاك ، ركود الاقتصاد السوداني ، (2017م) ، صحيفة الوطن القطرية ، العدد ، 3460 ، حوار محمد امين يس

² د . عبد الوهاب عثمان ، مرجع سابق ، ص 52

³ أ د . عبد القادر محمد عبد القادر ، و د . رمضان أحمد مقلد ، مرجع سابق ، ص 267

32.93	29.04	3.89	م1985
27.80	24.98	2.82	م1986
53.81	49.14	4.67	م1987
54.48	50.23	4.25	م1988
79.40	74.08	5.32	م1989
72.75	67.38	5.37	م1990
128.87	122.52	6.35	م1991
125.56	119.24	6.32	م1992
107.47	101.18	6.29	م1993
123.59	115.93	7.66	م1994
76.20	68.97	7.23	م1995
140.98	130.44	10.54	م1996
58.84	47.19	11.65	م1997
30.22	17.01	13.21	م1998
30.91	16.16	14.75	م1999
23.22	8.02	15.20	م2000
19.92	4.92	15.00	م2001
24.20	8.30	15.90	م2002
23.50	7.70	15.80	م2003
24.76	8.46	16.30	م2004
25.60	8.50	17.10	م2005
24.50	7.20	17.30	م2006
27.50	8.10	19.40	م2007

35.00	14.30	20.70	2008م
31.20	11.20	20.00	2009م
33.30	13.00	20.30	2010م
46.10	18.50	27.60	2011م
69.40	35.10	34.30	2012م
57.80	37.10	20.70	2013م
59.6	36.9	22.7	2014م
42.2	16.9	25.3	2015م

المصدر :- وزارة المالية و التخطيط الاقتصادى

من الجدول رقم (4-8) أعلاه نجد أن معدل الركود التضخمي بلغ فى المتوسط (52.41) خلال فترة الدراسة (1980 - 2015 م)، و حد أدنى مقداره (19.92) فى عام 2001م، و بحد أعلى مقداره (140.98)، و يرجع ذلك الارتفاع إلى عدة عوامل فى خلال تلك الفترة أهمها اهتزاز السياسات المالية و النقدية و تضاعف الضغوط على الطالب الكلى نتيجة لتوسع الصرف خارج الميزانية و تراجع أداء الإيرادات العامة و ازدياد العجز فى الموازنة العامة ، و تفاقم العجز فى ميزان المدفوعات بسبب توقف تدفقات القروض و المعونات الخارجية و تراجع أداء الصادر و صحت هذه العوامل عوامل أخرى غير اقتصادية ساعدت على ارتفاع معدلات التضخم مثل حرب الجنوب و بعض الظروف الطبيعية .

4-3 محددات ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد السوداني

محددات ظاهرة الركود التضخمي :-

شهد الاقتصاد السوداني تدهور ملحوظ و مستمر حيث كان ذلك في الاختلال الكبير في التوازن الداخلي و الخارجى للدولة و من ثم العجز الذى شهدته الموازنة العامة و شح الموارد النقدية الأجنبية و تقادم أمر المديونية الخارجية، مع انخفاض معدلات الانتاج و الادخار و الاستثمار، كما أن عدم استقرار السياسات و عدم الالتزام بتنفيذ الخطط و البرامج الموضوعية، مع ظروف الجفاف و التصحر و تزايد أعداد اللاجئين و النازحين، اضافة لذلك ارتفاع في معدلات التضخم و البطالة لذلك اقترح الباحث تقديم تفسير للظاهرة الركود التضخمي يتعلق باسباب حدوثها في الاقتصاد السوداني يركز على بعض المحددات و هى عرض النقود، الناتج المحلى الاجمالي، الانفاق الحكومى، عجز الموازنة ، سياسة التحرير الاقتصادى، انفصال الجنوب، و تفاصيلها كالاتى :-

(1) عرض النقود :-

تعريف النقود :-

في تاريخ العالم قام الذهب و الفضة و قطعان الماشية و الأصداف و السجائر بدور النقود ففى أيام الاستعمار البريطانى لى أمريكا استخدمت الأصداف و فرو القندس و التبغ كعملات. أما نظامنا النقدى الحالى الذى يضم العملات الورقية و المعدنية و الودائع الجارية فقد يبدو غريباً للأجيال السابقة. و فى الحقيقة قد يبدو لنا نحن غريب بعد حين لأن النظام فى مرحلة من التغير، فقد أوجد الكمبيوتر و الإلكترونيات و القوانين و الاكتشافات التحويلية الجديدة نظم مدفوعات جديدة سيكتب للعديد منها البقاء و الإنتشار. و لهذا السبب يصعب وضع تعريف و مقياس لكمية النقود بدقة تامة⁽¹⁾.

استعمال النقود :-

إن فكرة النقود و استخدامها فى التبادل ظهرت بعد الصعوبات التى واجهتها البشرية من استخدام نظام المقايضة . فاصبحت تشكل الأساس لأى نظام اقتصادى قائم ، إذ بها تقاس القيمة للسلع و الخدمات، و تدخل النقود فى معظم المعاملات اليومية بين الأفراد ، تقبل النقود فى الوفاء بالالتزامات بين الوحدات الاقتصادية المختلفة .

¹بارى سيجل ، مرجع سابق ، ص ، 45،46.

و قد جاء استخدام النقود مقروناً مع التطور الاقتصادى و المراحل الاقتصادية التى مرت بها المجتمعات ⁽¹⁾ هى :-

أ - مرحلة الاكتفاء الذاتى :-

حيث كان الفرد فى العصور البدائية يقوم بإنتاج وجمع ما يفتت به وما يحتاج اليه من كساء و مسكن ، ولم يكن هناك حاجة الى الأفراد الآخرين. و كان العمل مقسماً بين الرجل والمرأة ، حيث كانت المرأة تقوم بجمع الحطب وأعمال المنزل والرجل يذهب للصيد وكانت بعض الحيوانات المصطادة يعود بها الرجل على قيد الحياة ، و يحتفظ بها ، فانقل العمل الى حرفة الرعى واكتشف أن الحيوانات تتكاثر و أن بقايا البذور التى تأكلها أصبحت محصولاً. فأصبح يعمل فى الزراعة الى جانب الصيد و الرعى و جد أنه من الأفضل العمل وسط الجماعة التى عملت على مبدأ تقسيم العمل . ولقد أخذت هذه الجماعات فى النمو و التطور حتى انتقلت من مرحلة الفرد و الجماعة و العشيرة والقبيلة إلى مرحلة القرية و المدينة و ما رافقها من تطور صناعى .

فى مراحل التطور هذه أصبح هناك فائض فى الإنتاج . فكان لا بد من مبادلة هذا الفائض من الإنتاج مع سلعة أخرى من شخص آخر و هنا دخل الانسان فى المرحلة الثانية .

ب - مرحلة المقايضة :-

والمقايضة عبارة عن تبادل فائض الإنتاج بين فردين ، وظهرت هذه المرحلة مع تقسيم العمل وزيادة عدد السكان والذى بدورة أدى الى زيادة الإنتاج . فأصبح كل فرد يختص فى إنتاج سلعة معينة، يستخدم أو يستهلك ما يحتاج من هذه السلعة ويستبدل الفائض بسلعة أخرى ، ولكن هذه الطريقة أصبحت صعبة التطبيق مع التقدم الاقتصادى ، وبالتالي لا بد من البحث عن وسيلة أخرى للمبادلة وهكذا تم اكتشاف النقود .

ومن صعوبات المقايضة :-

1 - صعوبة توافق رغبات وحاجات فردين :-

حيث أن من يريد مبادلة سلعة بسلعة أخرى يجب أن يجد الشخص الذى يقبل بسلعته و يكون بحاجة لها و يملك بنفس الوقت السلعة التى تفى بحاجة الشخص الأول .

¹ د . طارق الحاج ، مرجع سابق ، ص 170 ، 171.

2 - صعوبة ايجاد معدل للاستبدال مقبول بين الطرفين :-

بما أن المقايضة تقوم على استبدال سلعة بأخرى، فشرط أن تكون السلعة التي يريد الشخص مبادلته مساوية للسلعة التي يريد مبادلته بها . والواقع أنه قد لا يحصل هذا التوافق فتتعطل عملية المبادلة.

3 - عدم قابلية السلعة للتجزئة.

ماهية النقود :- عبارة عن أى شئ يلقى قبولاً عاماً كوسيط للتبادل ويستخدم فى نفس الوقت مقياساً للقيم ومستودعاً لها والتي تتصف بما يلى :-

- سهولة تجانس الوحدات .

- سهولة قابليتها للتجزؤ .

- سهولة الحمل .

_ التمتع بالقبول العام .

_ التمتع بقوة إبراء قانونية .

_ الأستقرار و الثبات النسبى فى القيمة .

ومن هنا يمكن تعريف النقود على أنها أى شئ يستخدم على نطاق واسع فى سير عمليات بيع و شراء السلع و الخدمات و يكون مقبولاً داخل المجتمع كأداة للتبادل (1) .
بمعنى آخر (2) أى أنها تعرف بوظائفها فى أنها أى شئ يلقى قبولاً عاماً فى التداول ، و يستخدم وسيط للتبادل ومقياساً للقيم ومستودعاً لها كما تستخدم كوسيلة للمدفوعات الآجلة وفى سداد الديون .

وظائف النقود:-

هناك ثلاثة وظائف أساسية للنقود فى أى نظام اقتصادى مهما كان نوعها ، ذهب ، أم نحاس، أم قمح ، أم أوراقاً نقدية ، أم فضة ، أم غير ذلك .

¹ د . حسين عمر ، " الموسوعة الاقتصادية الميسرة " ، دار الكتاب الحديث ، ص 86

² د . صبحى تادرس قريسة و آخرون ، (1998م) ، النقود و البنوك ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة جامعة الاسكندرية ، ص 9

1/ وسيلة (وسيط) للتبادل:-

تتم أغلب العمليات التجارية عن طريق استخدام العملة (النقود) أو الشيكات كوسيلة للتبادل، وتستخدم لشراء السلع و الخدمات . و استخدام النقود وسيلة للتبادل يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية لان الوقت الذى يحتاجه الافراد لتبادل السلع و الخدمات فيما بينهم ضئيل جداً. كما يجب أن تتوفر بالنقود المواصفات التالية :-

أ- أن تلقى قبولاً عاماً (و شاملاً) كوحدة قياس وتحافظ على قيمتها .

ب- يمكن تجزئتها بسهولة .

ج- سهلة الحمل .

د- لا تتمزق بسرعة .

2/ النقود مقياس للقيمة:-

تستخدم النقود لقياس قيمة السلع و الخدمات فى الاقتصاد، كما تستخدم كيلو غرام لقياس الوزن والكيلو متر وحدة قياس المسافة. أن استخدام النقود كوحدة قياس أو قياس للقيمة يقلل من تكاليف المعاملات التجارية بالاقتصاد عن طريق تقليل عدد الأسعار التى نحتاجها و بالتالى توفير الجهد والوقت . كما أن الفائدة من وظيفة النقود كمقياس للقيمة تزداد أهمية عندما يصبح الاقتصاد أكثر تعقيداً أى أن عدد السلع و الخدمات الموجودة فى الاقتصاد أكثر من مليون .

3/ النقود مخزن للقيمة :-

أن ما يميز النقود عن غيرها من السلع، أن بعض السلع يصعب تخزينها لفترة طويلة بينما النقود يمكن تخزينها لفترة طويلة دون تلف. وتكلفة تخزينها معدومة و كذلك سهولة حفظها (تخزينها)، تحافظ النقود على القوة الشرائية لها بالمستقبل و لذلك كثيراً من الأفراد لا ينفقون دخولهم مباشرة بل يحتفظون بجزء منها للمستقبل . وهذا يعنى أن وجود النقود جعل هناك فاصل زمني بين عمليات البيع و الشراء⁽¹⁾.

¹ د . غالب عوض صالح و د. عبد الحفيظ بالعربي، (2000م)، "اقتصاديات النقود و البنوك"، الجزء الأول، عمان - الاردن، ص 59 - 63

2- أنواع النقود :-

(1) النقود السلعية :-

النقود السلعية (Commodity Money) هي النقود التي تتبادل قيمتها السوقية مع قيمتها كنقود، مثل القمح والذهب والفضة، الجلود وغيرها. أي أن وسائل مبادلة لها قيمة ذاتية، وهي قيمة السلعية التي تتكون منها. أما الأنواع الأساسية للنقود السلعية في النظم النقدية الحديثة، فهي المسكوكات التي كانت مصنوعة من المعادن النفيسة، وذلك عندما كانت بعض الدول تتبع إحدى القواعد النقدية، قاعدة الذهب أو قاعدة الفضة، أو قاعدة المعدنين (الذهب و الفضة)⁽¹⁾.

(2) النقود الرمزية :-

النقود الرمزية (Fiat Money)، مثل النقود المصنوعة من الورق أو النقود الورقية (Paper Money)، لا تكون للمادة المصنوعة منها قيمة ذاتية، وإنما تعزى قيمة العملة في هذه الحالة إلى براءة قانون إصدارها الذي يجعل الجمهور يقبلها كوسيط للتبادل، طالما أن الحكومة تقبلها كعملة سداد للضرائب والرسوم، وفي كافة المعاملات الحكومية. أما النوع الآخر من النقود الرمزية التي تصنع من معدن معين، كالنحاس مثلاً، فتسمى بالنقود المعدنية (Coin Money) حيث تكون قيمتها أضعاف قيمتها الذاتية عند ضهرها وبيع المعدن المصنوعة منه.

لما كانت النقود الرمزية تحظى بالقبول العام، لم تعد الحكومات تحتفظ بالغطاء الذهبي لغرض مبادلة بالعملة الورقية، كما كان الحال في السابق، بل تحتفظ الحكومات بالإحتياجات النقدية السلعية أو (الغطاء الذهبي) لأغراض المدفوعات الدولية. أي أصبحت النقود المتداولة نقود رمزية فقط. كما حدث عندما خرجت بريطانيا عن قاعدة الذهب في سنة 1931 م، حيث أصبح الباون الإسترليني غير قابل للتحويل الى ذهب. لذلك عندما يتعزز تحويل النقود الرمزية إلى نقود سلعية تصبح نقوداً إئتمانية. وهذا هو واقع الحال بالنسبة للنظام النقدي المعاصر.

(3) النقود الإئتمانية :-

تنقسم الودائع في البنوك إلى ودائع أولية (Primary Deposits) وودائع مشتقة (Derived Deposits). أما الودائع الأولية، فهي ناتجة عن إيداع نقدي أو إيداع بشيك مسحوب على بنك آخر. وأما الودائع

¹، أ.د. عبد الوهاب الامين، و أ.د. فريد بشير (2008م)، أقتصاديات النقود و البنوك، مركز المعرفة، الطبعة الأولى، ص 13- 15

المشتقة فهي ودائع ناتجة من نشاط البنك في تقديم القروض، لذا توصف نقودها بالنقود الائتمانية (Credit Money) حيث يقوم البنك بخلق ودائع جديدة تفوق كثيراً قيمة الودائع الأولية، وتعادل حجم القروض التي قدمها البنك من خلال ما يسمى بخلق الائتمان (Credit Creation). أى خلق قوة شرائية جديدة توضع تحت تصرف الأفراد الذين حصلوا على هذه القروض و التسهيلات الائتمانية، يطلق على أرصدة هذه الودائع النقود الائتمانية⁽¹⁾.

3- خصائص النقود الجيدة :-

1 - سهولة الحمل:- لا بد أن تكون النقود سهلة الحمل أو النقل لأجل القيام بجميع المبادلات في مختلف المناطق. وإذا كانت النقود لا تتمتع بهذه الميزة، كما هو الحال بالنسبة للنقود السلعية، فسيكون من المتعذر على الأفراد إستخدامها كوسيط للتبادل، وإن تم ذلك فستكون تكلفة المبادلات (Transaction Cost) مرتفعة نسبياً .

2 - غير سريعة التلف:- كما يجب أن تتمتع النقود بعدم القابلية للتلف (Imperishable) حتى لا تفقد قيمتها كنقود بالمفهوم المعاصر . ففي نظام المقايضة قبل إكتشاف النقود ، كانت العديد من السلع التي تستخدم كوسيط للتبادل كالمح مثلاً، لا تتمتع بصفة الديمومة في الظروف المناخية الرطبة أو تكون قابلة للتلف بعد فترة زمنية معينة، يؤدي ذلك إلى عدم قبولها قبولاً عاماً في جميع المناخات، ولا يصلح بالتالي استخدامها كنقود. أما النقود الورقية وكذلك المعدنية جيدة الصنع ، فتستمر في التداول لفترة طويلة ، وإذا تعرضت النقود الورقية للتلف فيتم سحبها من التداول وإستبدالها بنقود جديدة .

3 - قابلة للتجزئة:- تتسم النقود الجيدة بقابليتها للتجزئة (Divisibility)، فسواء كانت على شكل نقود ورقية أو معدنية، بأنها تصدر بفئات كبيرة و وحدات صغيره مختلفة وذلك لتسهيل عملية المبادلة ، و هذه ميزة مهمة لا تتوفر في نظام المقايضة في حالة مبادلة بقرة أو حصان بسلعة أخرى ، حيث لا يمكن عملياً مبادلة جزء من الحيوان ، أما في حالة النقود فيمكن إتمام المبادلة بأى جزء من النقود .

¹ د. عبد الوهاب الأمين ، أ.د. فريد بشير ، مرجع سابق ، ص 9

4 - ذات مواصفات موحدة :- النقود تصدر حسب مقاييس و مواصفات موحدة (Standardized) من أجل تحظى بالقبول العام . الجدير بالملاحظة ، أنه مهما بلغت درجة الدقة فى طباعة النقود الورقية من حيث نوعية الورق المستخدم والتقنية فى الطباعة ، فان من الصعب جدا القضاء بصورة تامة على محاولات تزوير العملة . فبالرغم من التقدم التكنولوجى فى طباعة العملة فما زالت الدول المتقدمة ، وخاصة الولايات المتحدة تخسر مئات الملايين من الدولارات سنوياً بسبب تزوير العملة الورقية ، و خاصة الفئات الكبيرة⁽¹⁾ .

5 - سهولة التمييز :- من الخصائص الأخرى التى يجب أن تتسم بها النقود الجيدة هى سهولة التمييز (Recognizable) من قبل الجمهور من حيث الشكل والتصميم الخاص بكل فئة من فئات العملة الورقية و العملة المعدنية .

4 - تعريف عرض النقود:-

يواجه الإقتصاديون دائماً مشكلة فى محاولة الإتفاق على تعريف عمل ملائم لكمية النقود المعروضة، أدت هذه الإختلافات إلى نشر البنك المركزى الأمريكى سلاسل زمنية تمثل مفاهيم نقدية متعددة ومتباينة تسمى المجاميع النقدية (Aggregates Monetary) تم نشرها للمتعاملين قبل عام 1980م بصورة شهرية فى مجلة البنك المركزى الأمريكى .

يُعرف الإقتصاديون⁽²⁾ النقود المعاصرة طبقاً لدرجة سيولتها ، فيفرون بين النقود بالمعنى الضيق (M_1) ذات السيولة العالية نسبياً وهى تشمل النقود المتداولة بين الجمهور أو المنشآت غير المصرفية سواء كانت ورقية أو معدنية زائداً الودائع الجارية طرف المصارف التجارية لنفس المجموعة أى هى الودائع التى تكون قابلة للسحب بالشيكات، وتعتبر نقود قانونية يلتزم الجميع بقبولها كوسيلة للدفع وهى جزء من عرض النقود لإمكانية سحبها من البنك بدون التى تكون قابلة للسحب بالشيكات ، وتعتبر نقود قانونية يلتزم الجميع بقبولها كوسيلة للدفع وهى جزء من عرض النقود لإمكانية سحبها من البنك بدون إخطار أو إشعار مسبق ، وبين النقود بالمعنى الواسع (M_2) وهى تشمل الى جانب النقود بمعناها الضيق (M_1) الودائع الآجلة وودائع النقد الأجنبى . لا تعتبر

¹ أ، د. عبد الوهاب الامين ، أ.د. فريد بشير ، مرجع سابق، ص 11- 12

² بارى سيجل ، مرجع سابق، ص، 47- 63

الودائع الآجلة نقوداً لأنه لا يمكن سحبها فوراً ، وإنما بعد قضاء فترة زمنية معينة أو عن طريق تحمل بعض الخسارة . وينظر عادة على أنها شبه نقود (Quasi money) أو قريبة من النقود (Near money) ، والسبب من استبعادها من التعريف الضيق للنقود هو أن هذه الودائع تستخدم كمخزن للقيمة ولا تعتبر كوسيلة للدفع ، لهذا فالتعريف الأوسع للنقود (M_2) يتمثل في الآتي $M_2 = M_1 + \text{time deposits}$ و من هنا نجد أن أصل نقدي لا يدر دخلاً لا يمكن إعتباره من قبيل النقود بالمعنى الضيق

(M_1) وأى أصل نقدي يدر دخلاً (مثل الودائع المصرفية و التي تحصل على سعر فائدة ثابت و شهادات الإيداع والادخار بسعر فائدة) لا يمكن إعتباره من قبيل النقود بمعناها الواسع (M_2) .

ويستثنى من تعريف النقود بمعناه الضيق (M_1) الآتي :-

- أ - العملة التي يملكها البنك المركزي أو وزارة المالية وجميع البنوك التجارية .
- ب - ودائع الحكومة والبنوك التجارية .
- ج - النقود تحت التحصيل .

تستبعد العملة بحوزة وزارة المالية والبنوك التجارية من تعريف النقود بالمعنى الضيق (M_1) لأنها غير متداولة ومن ثم لا تؤثر على السلوك الإنفاقي للأفراد ، وينطبق القول أيضاً على ودائع الحكومة في البنوك التجارية وكذلك ودائع البنوك التجارية مع بعضها البعض .

أما المقياس الموسع (M_3) وهي تشمل الى جانب النقود بالمعنى الواسع (M_2) الودائع طويلة الأجل والودائع بالعملة الأجنبية لدى مؤسسات الائتمان غير المصرفية مثل بنوك الادخار التعاونية (Bank Mutual Saving) و إتحادات الائتمان (Credit Unions) . ويستثنى من هذا التعريف الودائع و شهادات الإيداع الكبيرة التي تصدرها البنوك الكبيرة بقيمة تزيد عن 100.000 دولار لكل شهادة (على حسب تقديرات البنك الأمريكي الفدرالى) . و تعتبر شهادات الإيداع هذه أدوات إئتمان لسوق المال حيث يتم بيعها وشراؤها في أسواق المال النشطة .

أما التعريفان التاليان لعرض النقود فقد تم تصميمهم لإرضاء الذين يشكون في حكمة استبعاد شهادات الإيداع الكبيرة من تعريف الرصيد النقدي . حيث يشمل تعريف (M_4)

على (M₂) زائداً شهادات الإيداع الكبيرة ، وتشمل (M₅) على (M₃) زائداً شهادات الإيداع. وهناك القليل من الإقتصادييين الذين يستخدمون (M₄) و (M₅) فى تحليلهم للتحركات النقدية . أن عملية إيجاد تعريف ملائم و موحد لعرض النقود ضرورة ملحة للمحللين الإقتصادييين ، هناك إختلاف فى الرأي حول أى من هذه المجموعات النقدية يمكن تسميتها نقوداً .
تنقسم محاولات تعريف عرض النقود مع المجموعات النقدية عملياً إلى نوعين :-

1 - المدخل النظرى والمبدئى .

2 - المدخل العملى.

1 - المدخل النظرى و المبدئى:-

يركز بعض أصحاب هذا المدخل على التركيز على أهمية وظيفة النقود كوسيط للتبادل ، بينما يركز البعض الآخر على استخدامها كمستودع للقيمة ، وبناء عليه فإن المجموعة الأولى تفضل (M₁) كتعريف للنقود بينما تركز المجموعة الثانية على مفاهيم أكثر شمولاً لعرض النقود . إلا أنه من المستحيل تصنيف الأصول بين أيدى الجمهور و قطاع الأعمال فقط على أساس وظيفتها كوسيط للتبادل و مستودع للقيمة ، ولهذا السبب قبل كل من شوارتز و فريدمان وغيرهما من المؤلفين بتعريفات للنقود أكثر شمولاً . أستخدم فريدمان وشوارتز فى دراستهما التجريبية (M₂) كتعريف للنقود .

2- التعريف العملى أو التجريبى للنقود (The Empirical Definition of Money) :-

يتحدد إختيار هذا التعريف بالتجريب فقط حول أى هذه المجاميع أكثر نفعاً فى إعطاء تنوعات حول ظاهرة قائمة على أساس النظرية التى قبلت بها هذه الطريقة مرحلية قابلة للتغير .

أستخدمت معظم الدراسات فى تحديد أفضل أنواع التعريفات للنقود قوى العلاقة بين مستوى تقلبات الناتج القومى الإجمالى وبين تعاريف النقود المختلفة كمعيار لاختيار أفضل تعريفات النقود . وقد دفع هذا ميلتون فريدمان وديفيد ميزلمان لقبول تعريف عرض النقود بمعناه القديم (M₂) فى عام 1963 م ، وريتشارد تمبرليك و جيمس فورستن لقبول عرض النقود بمعناه الضيق (M₂) عام 1967م . وقبل كوفمان مفهوماً قريباً من عرض النقود بمعناه الأوسع (M₃) عام 1969م . وفى عام 1974م توصل فريديريك شادراك وهو من اقتصادى البنك المركزى الأمريكى للنتيجة القائلة هناك دليل ضعيف يؤيد استخدام عرض النقود بمعناه الضيق (M₁)

كتعريف للنقود بناء على معيار قوة علاقه بين النقود والنتائج القومية الأجمالى وإسقرار العلاقة مع الوقت ، و بناءً على دقة التنبؤات فان عرض النقود بمعناه الواسع (M_2) يعتبر أفضل مقياس للنقود، وبالرغم مما ذكر إلا أنه أسرع لاضافة التالى ، أفضلية عرض النقود بمعناه الواسع (M_2) و غيرها من التعريفات غير ساحقة ، و هنالك حاجةً لبيانات إضافية لتحديد أى التعاريف النقدية أقرب علاقةً بالنتائج القومية الإجمالى بشكل حاسم .

لذلك حتى المدخل التجريبي فشل فى حل مشكلة تعريف عرض النقود بناءً على أى المجاميع النقدية أفضل علاقةً مع النشاط الإقتصادى العام. وفشل أيضاً فى إيجاد تعريف فريد يصلح لجميع الأماكن و الأوقات. و نتيجة لذلك يتوجب على الاقتصاديين وصانعى السياسة الحيطه والحذر عند اختيارهم إحدى التعريفات لحل هذه المشكلة .

5- مكونات عرض النقود :-

نعني بعرض النقود أساساً الكمية الموجودة من كافة الأشياء التي تستخدم كوسيط للتبادل أو وسيلة للدفع وبعبارة أخرى ، عرض النقود هو ببساطة كمية وسائل الدفع الموجودة في لحظة زمنية معينة و حيث أننا نختص بظاهرة رصيد Stock، فان العرض القائم من النقود يجب ان يكون في جميع الأوقات في حوزة شخص ما أو شئ ما في الاقتصاد. فالنقود لا يمكن ان توجد ما لم يحتفظ بها أحد هي نقطة بالغة الأهمية في تحليلنا من الضروري ان نيمز بين مقدار النقود المحتفظ بها والمقدار الذي يرغب الافراد والمؤسسات. فالمقدار المحتفظ به والمقدار المرغوب فيه لا يتطابقان .

نمطياً عرض النقود في اقتصاد حديثاً يتكون من المسكوكات المعدنية Coins العملة الورقية Currency الودائع الجارية Demand Deposits التي يحوزها الجمهور غير المصرفي . أما الاشياء الأخرى فانها لا تضمن في عرض النقود لأنها عموماً لا يمكن ان تستعمل للدفع عن السلع والخدمات أو لتسوية لأنها عموماً لا يمكن ان تستعمل للدفع عن السلع والخدمات أو لتسوية الديون(1). فعلى سبيل المثال ، الودائع لأجل و ودائع التوفير لدى البنوك التجارية و صناديق البريد لا تحسب ضمن عرض النقود لأنها على عكس الودائع الجارية ، لا يمكن أن تحول الى اشخاص آخرين بناء على طلب اصحابها (بموجب شيكات).

¹ د . كامل البكرى و آخرين ، مرجع سابق ،ص، 152- 155

6 - ما هي مكونات العرض النقدي :-

المسكوكات المعدنية :- هناك المسكوكات المعدنية التي نستخدمها للمعاملات الصغيرة، (الفكة)، الخمسة قروش ، والعشرة قروش المصنوعة من النحاس أو النيكل.

العملة الورقية:- أكثر أهمية هو النوع الثاني من النقود . معظمنا لا يعرف عن ورقة الجنيه أو ورقة الخمسة جنيهات أكثر من أنها مزينة بصورة لأثر إسلامي أو فرعوني، وأنها تحمل بعرض التوقيعات الرسمية و أكثر أهمية - أن كل واحدة منها له رقم يبين قيمتها الاسمية .

المسكوكات المعدنية والعملة الورقية (المجموع يعرف فنياً " بالعملة" أو " النقد" المتداول خارج الجهاز المصرفي) تمثل نحو 65% من مجموع نقود المعاملات ، M1 .

الودائع الجارية (أو الحسابات الشيكية) هناك مكون ثالث من نقود المعاملات

الحسابات الشيكية Checking Accounts أو النقود المصرفية Bank Money هذه هي أموال مودعة في البنوك و مؤسسات مالية أخرى و التي يمكنك ان تحرر شيكات مقابلها ، هذه تعرف فنياً بـ " الودائع الجارية بالعملة المحلية"⁽¹⁾ .

أثر عرض النقود على ظاهرة الركود التضخمي :-

لقد شهد الاقتصاد السوداني منذ بداية الثمانيات تدهور كبير في قيمة العملة الوطنية وعدم استقرار في نظام سعر الصرف و السياسات المتعلقة به ⁽²⁾، وكذلك تمويل القطاع الخاص شهد توسعاً كبيراً مما أدى إلى زيادة كبيرة في حجم السيولة ، و استمر التوسع في حجم النقود و تجاوز المستوى المخطط له . ويعزى جزء من هذه الزيادة و البالغة 20 % إلى إعادة تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية بعد تخفيض قيمة الجنيه السوداني ، و قد ترتب على ذلك ارتفاع معدلات التضخم و من أهم الأسباب التي أدت إلى التراخي في ادارة النقود رغبة الدولة في تمويل الزراعة وفاء لسياستها نحو الاكتفاء الذاتي من الغذاء بالإضافة إلى سياسة الاعتماد على الذات في الذات في تحريك جمود الاقتصاد ، أحد أهم موجبات برنامج الانقاذ الاقتصادي مما دفع الدولة للاعتماد على التوسع في ضخ العملة المحلية خاصة بعد توقف تدفقات الموارد الخارجية. وهذا الاتجاه بالطبع تم على حساب تحقيق التوازن في الاقتصاد و بالتالي على حساب تحقيق نمو اقتصادي مستدام في ظل استقرار اقتصادي . حيث أن الانفلات في السياسات النقدية و المالية

¹ د. كامل البكري ، و آخرين ، مرجع سابق ، ص، 155 - 158

² عبد الوهاب عثمان ، مرجع سابق ، ص 132

أدى إلى عدم استقرار نظام سعر الصرف وترتب على ذلك ضغوط على الحساب الخارجي و ضمور في التدفقات و هذه الضغوط أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم وتدهور قيمة العملة الوطنية.⁽¹⁾

(2) الناتج المحلي الأجمالي :-

يعتبر الناتج المحلي الأجمالي من أهم المؤشرات المستخدمة لقياس النشاط الاقتصادي في الدولة . وهو عبارة عن مجموعة من السلع والخدمات خلال عام ويعكس مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في النمو الاقتصادي ، ومعرفة مدى التطور الذي يحدث في كل قطاع ، وذلك توطئة لوضع السياسات والبرامج الاقتصادية الملائمة لتطوير النمو وأتقويم المسار الإقتصادي . ويتكون الناتج المحلي الأجمالي من القطاعات التالية⁽²⁾:-

5- القطاع الزراعي.

6- القطاع الصناعي.

7- النقل والتوزيع و البنوك.

8- أخرى.

• تم تناول الناتج المحلي الاجمالي بالتفصيل (أنظر ص ، 131)

أثر الناتج المحلي الاجمالي على ظاهرة الركود التضخمي :-

شهد الاقتصاد السوداني تدهوراً اقتصادياً مستمراً و معدلات نمو متدنية ، تقابلها من جانب آخر معدلات نمو أعلى في السكان ، مما أدى إلى تدهور مستمر في الدخول الحقيقية للأفراد . و تزامن مع تدنى الأداء في النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) . و بناء على هذه الخلفية السالبة بدأ التدهور الاقتصادي يتسارع ، فقد اندلعت الحرب الاهلية في الجنوب ، كما شهدت هذه الفترة كوارث عديدة و متكررة مثل الجفاف و التصحر ، السيول و الفيضانات التي أدت إلى تدمير البنيات الأساسية في القطاعات الانتاجية و الخدمية و تبعتها موجات نزوح جماعية من السكان من مناطق إلى أخرى متسبباً في مزيد من الضغوط على الخدمات القائمة في مناطق النزوح نجمت عنها زيادة في معدلات البطالة و ارتفاع الفقر . حيث تحولت مجموعة كبيرة من القوى العاملة في الانتاج الزراعي في الريف إلى النشاط الهامشي في المدن و ترتب على ذلك نقص في العمالة في مناطق الانتاج الزراعي مما أدى الى تراجع معدلات النمو الاقتصادي ، و تفشى النشاط الهامشي غير المنتج و المعتمد على المضاربات في السلع والعملات التي ساعدت في مزيد من عدم الاستقرار الاقتصادي و كذلك عدم الاستقرار السياسي قد خلق نوعاً من المناخ الطارد للاستثمار المحلي و الأجنبي ، الى جانب انعدام المناخ المناسب لاستقرار

¹ عبد الوهاب عثمان ، مرجع سابق ، ص 80 ، 81

² وزارة المالية و الاقتصاد ، العرض الاقتصادي ، (2009م) ، ص 23

الحكم و تمكين الجهاز التنفيذي في البلاد من رسم سياسات اقتصادية تؤدي إلى استقرار اقتصادي ونمو مستدام . فانه نتيجة لعدم الاستقرار السياسي لم تجد الدولة مجالاً لوضع برامج اقتصادية شاملة . مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم . و من أهم الأسباب التي أدت إلى ضعف بنية الاقتصاد السوداني خاصة في مجال الانتاج عدم تنوع مجالاته إذ ما زالت الزراعة تشكل أكثر من 45% من الناتج المحلي الاجمالي ، حيث اتسمت معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بالتذبذب و عدم استدامتها نتيجة للتقلبات في هطول الامطار و التباين في نمط توزيعها بين مناطق بين مناطق الانتاج المختلفة ، و انعكست هذه التقلبات في الانتاج الزراعي على حجم الصادرات و معدل النمو الاقتصادي المستقر و المستدام (1) .

(3) الانفاق الحكومي :-

يعكس الانفاق الحكومي (2) دور الدولة في الحياة الاقتصادية حيث أصبح الأداة الرئيسية للسياسة المالية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي و بالتالي فإن دراسة الانفاق الحكومي تهدف إلى معرفة الأثر الذي يحققه على الاستقرار الاقتصادي أو بعبارة أخرى مدى فعاليته في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية. الانفاق الحكومي و أركانه:- الانفاق الحكومي يعبر عن حجم التداخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية ، وهو أحد أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة، ويمكن استخدام الانفاق الحكومي كأحد المعايير لقياس حجم الدولة في النشاط الاقتصادي، كذلك يعرف الانفاق الحكومي عادة بأنه مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة بقصد إشباع حاجة عامة. وتطلب دراسة الانفاق الحكومي تحديد و ماهية وشكل الدولة من خلاله فالانفاق الحكومي في الدولة الحارسية يختلف عن الانفاق الحكومي في الدولة الحديثة المتدخلة حيث يعتبر أنصار المدرسة الكنزوية على خلاف أنصار المدرسة الكلاسيكية أن الانفاق الحكومي وسيلة يجب على الدولة استخدامها للتأثير على نمو الناتج المحلي لذلك أهتم الاقتصاديون بدراسة أثر الانفاق الحكومي على المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن التعاريف السابقة يتضح إن الانفاق الحكومي له ثلاثة أركان و هي :-

- الانفاق الحكومي مبلغ نقدي.

- الانفاق الحكومي يصدر من شخص عام.

- الانفاق الحكومي يهدف الى اشباع حاجة عامة.

¹ عبد الوهاب عثمان ، مرجع سابق ، ص 52 ، 53

² وليد عبد الحميد عايب ، (2010م) ، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي ، مكتبة حسن المصرية للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت - لبنان ، ص 100- 103 .

تقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها أي كل ما تنتفقه الدولة سواء من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لإدارة المرافق العامة أو شراء السلع الرأسمالية اللازمة للعملية الإنتاجية . إن اشتراط أن يتخذ الانفاق الحكومي شكل مبلغ نقدي جاء نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل أهمها :-

- الانتقال من الاقتصاد العيني الى الاقتصاد النقدي حيث أصبحت النقود هي الوسيلة الوحيدة لكل المعاملات .

- محاولة تطبيق العدالة بين أفراد المجتمع.

- تيسير عملية الرقابة على تنفيذ الانفاق الحكومي.

يُعد اشتراط صدور الانفاق الحكومي من جهة عامة ركناً أساسياً من أركان الانفاق الحكومي حيث يدخل في إطار الانفاق الحكومي كل النفقات التي يقوم بها الاشخاص المعنوية عامة و الدولة والهيئات عامة كما يندرج تحتها أيضاً نفقات المشروعات العامة و في هذه النقطة بالذات دار نقاش حول طبيعة هذه النفقات فالبعض يعتبرها نفقات خاصة مستنداً الى ذلك إلى المعيار القانوني للإنفاق فيما يري البعض لأنه انفاق حكومي استناداً إلى المعيار الوظيفي .

أ- المعيار القانوني :-

تحدد طبيعة الانفاق الحكومي وفق هذا المعيار على أساس الجهة التي تقوم بالانفاق حيث أن هذا المعيار يستند إلى اختلاف طبيعة نشاط أشخاص القانون العام عن طبيعة نشاط أشخاص القانون الخاص ، فإذا جرى الانفاق الحكومي على أيدي أشخاص القانون العام الذي يشبه نشاطهم نشاط القطاع الخاص بغض النظر عن مقاصد هذا الانفاق فإن انفاقهم لا يُعد من قبيل الانفاق الحكومي و بالتالي فإن المشاريع الإنتاجية التي تقوم بها الدولة لا يمكن اعتبارها من الانفاق الحكومي وإن هدفت إلى تحقيق النفع العام .

ب- المعيار الوظيفي :- يستند هذا المعيار على الطبيعة الوظيفية للشخص القائم بالنفقة حيث أن جميع الانفاق الحكومي الذي يصدر عن الدولة و يُراد به تحقيق الصالح العام يكتسب صفة العمومية حتى و إن كان نشاطها يماثل نشاط القطاع الخاص .

ويُعد إشباع الحاجة العامة الركن الثالث من أركان الانفاق الحكومي ، حيث لا يُعد من الانفاق الحكومي ذلك الانفاق الذي يهدف إلى إشباع حاجة خاصة ، يُنتج عن هذا الركن اعتبارين الأول أن الدولة

يجب أن تسعى لتحقيق الصالح العام و الاعتبار الثانى أن الأموال العامة التى تُتفق دفعها الافراد فى مجموعهم و على هذا فإن إنفاق جزء منها على الصالح الخاص يُعد إخلالاً بأهم مبدأ فى المالية العامة وهو مبدأ وجوب مساواة الجميع أمام الأعباء العامة .

1- الانفاق الحكومى و أهميته فى النشاط الاقتصادى :-

الانفاق الحكومى يعتبر العنصر الأكثر أهمية وفاعليه فى خلق ما يسمى بالدفعه القوية فى النشاط الاقتصادى و خاصة فى الاقتصادات النامية ويعود سبب (1) ذلك إلى :-

1- ضعف الانفاق الاستهلاكى بسبب انخفاض مستوى الدخل فى الدول النامية .

2- ضآلة الانفاق الاستثمارى الخاص فى تلك الدول نتيجة للمشاكل الكثيرة التى تواجهه والتى قد تؤدي إلى إعاقة حركته و نموه تلك المشاكل التى تتمثل بما يلي :

• عدم توفر البيئه الملائمة أو المناخ الملائم لنمو ذلك النوع من الاستثمار وخاصة ما يتعلق بعدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية .

• ضيق الأسواق المحلية و التى لا تشجع المستثمر الخاص بزيادة استثمارته واعتماد التكنولوجيا الحديثة فى مجالات الزراعة و الصناعة و تنمية القطاعات الإنتاجية، حيث يلاحظ أن أغلب استثمارات ذلك القطاع توجه إلى نشاطات هامشية سريعة العائد كالنشاطات العقارية، المضاربات فى أسواق الأوراق المالية .

• ضعف الانفاق الاستهلاكى و قد يكون ذلك عامل غير مشجع لزيادة الاستثمارات الخاصة ، وقد لاحظنا من مضاعف الاستثمار إن زيادة الانفاق الاستثمارى تعتمد على زيادة الطلب الاستهلاكى .

• ارتفاع نسبة أو درجة المخاطرة أو عدم التيقن للمستقبل .

3- الأسباب الحقيقية لزيادة الانفاق الحكومى :-

تشير الدراسات المختصة فى المالية العامة إلى أن الزيادة الحقيقية فى الانفاق الحكومى ترجع إلى أسباب عديدة تختلف الأهمية النسبية لكل منها بحسب الظروف التى تكون عليها و درجة التقدم فى كل دولة، وهذه الأسباب هى أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية، حيث أنه من أهم الأسباب الاقتصادية التى تفسر ظاهرة الانفاق الحكومى تتمثل فى زيادة الدخل القومى والذى ينتج عنه زيادة فى الطلب

¹ محمود حسين الوادى ، أحمد عارف العساف ، وليد أحمد الصافى ، (2010م)، الاقتصاد الكلى ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، ص

على السلع و الخدمات الاستهلاكية ومن الواضح أن المرونة الداخلية للطلب على السلع والخدمات تكون عالية وبالتالي فإن أي زيادة بسيطة في دخل الأفراد ستؤدي إلى المطالبة بمزيد من السلع والخدمات العامة وهذا الشيء يؤدي إلى نمو الانفاق الحكومي لإشباع هذه الطلبات . و يُعد توسع الدور الاقتصادي للدولة السبب الثاني لزيادة الانفاق الحكومي بصورة حقيقية والمتمثل في التوسع في إقامة المشاريع الاقتصادية العامة وعلاج اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتهدف الدولة من وراء إنشاء المشاريع العامة إما إلى الحصول على موارد مالية لخزائنه الدولة أو الاسراع في زيادة معدل النمو ومن جانب آخر فإن وجود تقلبات اقتصادية و خصوصاً في حالة الركود الاقتصادي الذي له انعكاساته السلبية تفرض على الدولة القيام بالمزيد من الانفاق من أجل زيادة معدلات الطلب الفعلي إلى المستوى الذي يحقق الاستخدام الكامل ضمن إطار الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني ، فزيادة الانفاق الحكومي تُعتبر من أهم الأدوات المستخدمة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ، كما يُعد تطور الانفاق الحكومي من المفهوم التقليدي إلى المفهوم المعاصر من أهم الأسباب المالية التي أدت إلى زيادة الانفاق الحكومي حيث برزت أهميته في توجيه النشاط الاقتصادي و المحافظة على مستويات عالية من العمالة والدخل القومي وخصوصاً في أوقات الأزمات وقد ساعد على ذلك عاملين أساسيين: -

أ- وجود فائض في الإيرادات غير مخصص لغرض معين أدى إلى تشجيع الحكومة على إنفاقه سواء في أوجه إنفاق ضرورية أو غير ضرورية ، و تتجلى خطورة ذلك في الأوقات التي تهتم فيها السياسة المالية للحكومة بالعمل على خفض النفقات لأنه من الصعوبة مطالبة الدولة بخفض كثير من بنود الانفاق الحكومي .

ب- سهولة الاقتراض: - لقد أصبحت القروض بكل أنواعها من بين أهم مصادر تمويل الانفاق الحكومي بسبب تقدم أساليب إصدار القروض العامة حيث أن الدول تستطيع بسهولة أن تلجأ لهذا الأسلوب بسداد أي عجز في إيراداتها ، والسبب في اللجوء إلى الاقتراض هو ازدياد الحاجات العامة وتوسع دور الدولة الاقتصادي وعدم كفاية الضرائب لتمويلها ، لكن التوسع في الحصول على قروض أصبح عائقاً رئيسياً في وجه التنمية بسبب الزيادة الكبيرة في العبء الناجم عن خدمة بعض الدول إلى جانب إستنزاف جزء كبير من الموارد للدولة المدنية (1) .

وليد عايب ، مرجع سابق ، ص 113 ، 114¹

4- أسباب تزايد الانفاق الحكومي في السودان :-

1/ **تزايد الانفاق على الأمن و الدفاع:-** بالرغم من أن السودان نال استقلاله 1956م إلا أننا نلاحظ أنه تزامن مع هذا الاستقلال بداية التمرد في الجنوب وبدأت سلسلة الحروب الاستنزافية بين المجموعات المتمردة تدعمها القوى العالمية وبين الجيش السوداني هكذا أصبحت كل الموازنة موجهة لتحقيق الأمن و حماية البلاد من المتربصين بها وتواصلت جهود التسويات السياسية متزامنة مع سلسلة المعارك العسكرية التي لم يكن فيها غالب ولا مغلوب ، ومع تعاقب الحكومات وتعدد الاحزاب الحاكمة فقد ظل تحقيق السلام هماً لها جميعاً ، فكانت اللقاءات والاتفاقات الحكومية والحزبية مع الجماعات المتمردة تتواصل، وتزداد مطالب الحركات المتمردة وتتعدد ، و بالتالى ظل و على الدوام تأهيل وإعداد القوات المسلحة وتزويدها بالمؤن والعتاد وتقوية مؤسسات الأمن الأخرى أهم بنود الانفاق فى الميزانيات المالية وزايد حجم الإنفاق بتزايد نوع الأسلحة والآليات المستخدمة فى الحرب ، مما رفع من حجم الانفاق الأمنى والدفاعى وازدادت الضغوط على الميزانيات و تواصلت المهددات الأمنية . وطرحت الاحزاب كل ما يمكن أن يساعد على اخماد الحرب بما فى ذلك حق تقرير المصير لجنوب السودان ووقعت معظم الاحزاب على اتفاقات ثنائية أكدت جميعها بالتزامها بحق تقرير المصير سعياً وراء إطفاء نار الحرب و حفظ دماء و موارد البلد الذى استمر استنزافه عقوداً من الزمان، إلى أن جاءت اتفاقية السلام الشامل التى وقعت فى نيفاشا فى عام 2005م والتى انتهت بانفصال جنوب السودان فى دولة مستقلة .

2/ **ازدياد الانفاق بسبب الاتفاقات والتسويات السياسية :-** أن اتجاه الدولة لحقن الدماء وتحقيق الاستقرار جعلها تحرص على توقيع الاتفاقات والتسويات السياسية مع الكثير من المجموعات على رأس ذلك اتفاقية السلام الشامل التى وقعت من قبل مع الحركة الشعبية وتولدت تبعاً لها العديد من الأجهزة و المؤسسات والمفوضيات والمجال والحكومات، وكذلك الاتفاقية التى وقعت مع جبهة الشرق من قبل ذلك و الاتفاقية مع حركة التحرير والعدالة وبعض المجموعات الأخرى حيث أدى ذلك إلى زيادة الانفاق الحكومي الجارى وتوسعت مؤسسات واجهزة الحكم الاتحادى وازدادت الولايات وتوسعت أجهزتها التشريعية و التنفيذية.

3/ **ازدياد الانفاق على تعويضات العاملين:-** أدى النهج التوسعى فى التسويات السياسية والخدمات الأساسية إلى توسع الجهاز التنفيذى الموكل له تقديم الخدمات كما أدى سعى الحكومة لتحسين الأجور

والمرتبات وفقاً لخططها لتجاوز الآثار التضخمية واستجابة للضغوط النقابية إلى زيادة الاعتمادات المخصصة لتعويضات العاملين .

4/ ازدياد الإنفاق على الخدمات :- أدى اهتمام الدولة بترقية الخدمات للمواطنين والتي صوحت بارتفاع درجة الوعي بالحقوق لدى المواطنين مما أدى إلى تزايد الطلب على هذه الخدمات ، وهكذا ارتفع مستوى وحجم الخدمات التعليمية والصحية وخدمات المياه و المرافق العامة كالطرق والجسور والمطارات والمهابط وخدمات الكهرباء وبالتالي تزايد الإنفاق الحكومي الجاري والتنموي بمعدلات عالية قد ترجمت ذلك الدولة في زيادة الدعم الجاري و التنموي للولايات مما أدى إلى تحسن مستوى الخدمات في الولايات بالإضافة التي تحسن البنى التحتية⁽¹⁾.

أثر النفاق الحكومي على ظاهرة الركود التضخمي :-

كان للصرف خارج الميزانية آثار سلبية على الاقتصاد السوداني ولأن البنود التي تم الصرف على حسابها هي بند التنمية و بند خدمة الديون الداخلية والخارجية و نتيجة لذلك توقفت الكثير من مشاريع إعادة تعمير المؤسسات و صيانه أصولها مما أدى إلى تراجع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي و تفاقمت مشكلة الديون الخارجية ، وكذلك من البنود التي تأثرت بند الخدمات الاجتماعية ، تدهور خدمات الصحة و التعليم إلى جانب انعكاسها على بيئة العمل في الوحدات الحكومية و تدهور الأداء و إعاقة إنسياب العمل في المرافق الحكومية . وتسرب الخلل إلى مفاصل الاقتصاد الكلي عن طريق العلاقات الديناميكية بين المتغيرات الاقتصادية وأدى ذلك إلى خلل كبير في التوازن بين الطلب الكلي و العرض الكلي (2).

إنتمت نفقات تسيير أعمال الدولة وفاءاً لالتزاماتها الدستورية والقانونية و الدفاعية والأمنية المتنامية ، و زيادة الإنفاق على برامج الدعم الاجتماعي وتوسع مظلة الحماية و الضمان الاجتماعي ورعاية العمل الخيري و الطوعي و زيادة المخصصات المالية للولايات و تحويل المزيد من السلطات المالية لها و تقنين ذلك في الدستور و في اتفاقية السلام⁽³⁾.

و الذي حدث بعد إتفاقية السلام أن الإنفاق العام توسع بصورة كبيرة في جانب الإنفاق الحكومي الجاري أو غير المنتج ورغم وفرة الموارد لأن البترول ما زال في حظيرة الدولة الموحدة لم يكن

¹ أ د . أحمد المجذوب أحمد على ، (2013)، الاقتصاد السوداني بين المتطلبات العلمية و الاختبارات السياسية ، هيئة الأعمال الفكرية ، ص 100

104 -

² عبد الوهاب عثمان ، مرجع سابق ، ص، 94

³ وزارة المالية و الاقتصاد الوطني ، سلسلة إصدارات الوعد الحق ، اصدارة رقم 47 ، ص ، 27

هنالك مجال لإحداث طفرة تنموية للتوسع في الإنفاق التنموي ، وتقريبا كل موارد البترول أو أغلبها تم توظيفها في جانب الإنفاق الجاري على مستوى المركز والولايات .

أن الاعتماد المفرط على موارد البترول في تمويل النفقات الجارية عرض الاقتصاد الوطني إلى اختلالات خطيرة جعلت الاقتصاد الوطني أكثر حساسية للآزمات مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض القوة الشرائية (1).

(4) عجز الموازنة :-

الموازنة العامة لأي دولة يمكن معرفة الاهداف التي تسعى هذه الدولة الى تحقيقها وكذلك الأهمية النسبية لكل هدف من الأهداف. كما يمكن من خلال الموازنة العامة معرفة الوزن النسبي للقطاع الحكومي في هيكل الاقتصاد القومي من خلال معرفة نسبة الانفاق الحكومي الى الحجم الكلي للنشاط الاقتصادي، كما يمكن أيضا معرفة الأهمية النسبية للقطاعات الحكومية (من تعليم ، صحة،) من خلال البنود المختلفة للإنفاق الحكومي. وبجانب ما تقدم تساعد الموازنة العامة على معرفة الدور الاجتماعي للحكومة في مجال توزيع الدخل و الثروة من خلال معرفة ما تم تخصيصه من نفقات تحويلية (اعانات، دعم) و أخيراً توضح الموازنة العامة للهيكل التمويلي للحكومة والوزن النسبي لكل مصدر من مصادر التمويل .

الموازنة العامة ما هي الا التعبير المالي لبرنامج عمل الحكومة المعتمد الذي تنوي تنفيذه في المرحلة القادمة تحقيقاً لأهداف المجتمع. وبمعنى آخر الموازنة العامة ما هي الا انعكاس لدور الدولة في النشاط الاقتصادي(2).

تعريف آخر :-

تعتبر الموازنة العامة بياناً وتقديراً لما ينتظر أن تنفقه السلطة التنفيذية من نفقات عامة وما يتوقع أن تحصله من إيرادات عامة خلال فترة مستقبلية تكون في الغالب سنة واحدة . بعبارة أخرى تعد الموازنة العامة بمثابة كشف توقعاً أو جدول تقديري للإيرادات الواجب تحصيلها والنفقات التي يلزم القيام بانفاقها. و تم صياغة التقديرات والتنبؤات الخاصة بالنفقات والإيرادات عن طريق تحليل السياسات الاقتصادية

¹ عبد الوهاب عثمان ، مرجع سابق ، ج 2 ، ص، 25

² د . عبد الرحمن حسن على حمد ،(2014م) اقتصاديات المالية العامة ، مطبعة البنا للطباعة و النشر ، ط 2 ، ص 83

والمالية للدولة ، وكذلك عن طريق مقارنة الموازنات السابقة للدول . و يقع على عاتق السلطة التنفيذية مهمة التوقع التقدير بالنسبة لبند الموازنة العامة باعتبار أن هذه المسألة تحتاج الى مجموعة من الاجراءات المالية والادارية تكون السلطة التنفيذية عادة هي الاقدر على القيام بها، فضلا عن ان السلطة التنفيذية هي الاقدر على التنبؤ بالنفقات اللازمة لمصالح المجتمع و كذلك الايرادات المتوقع تحصيلها باعتبار انها هي التي تتولى مهام ادارة الدولة⁽¹⁾.

تتكون الموازنة العامة من :-

أ/ الإيرادات العامة الذاتية.

ب / الانفاق العام.

وتهدف الموازنة إلى الآتى ⁽²⁾: -

أ / المحافظة على الاستقرار الاقتصادى والإرتفاع بمعدلات نموه ومراعاة نمو عائدته والمحافظة على الاستقرار السياسى والاجتماعى وتعزيزه وتحقيق ورفع كفاءة الأداء فى الاقتصاد القومى.

ب / تحقيق معدلات نمو موجبة ومستدامة مع مراعاة توزيع النمو وتوازن القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

ج / المحافظة على متوسط معدل التضخم فى رقم أحادى .

د / المحافظة على استقرار سعر الصرف مقابل العملات الحرة .

هـ / زيادة نسبة الإيرادات العامة كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى GDP .

و / زيادة نسبة الإنفاق العام كنسبة من الـ GDP .

ز / المحافظة على الاستدانة من النظام المصرفى وفق القوانين السائدة .

خصائص الموازنة العامة الحديثة⁽³⁾: -

كانت الموازنة فى الفكر التقليدي تنسم بأنها محايدة و متوازنة دائما أما فى الفكر الحديث فانها تتميز بانها متدخلة و انتاجية وغالبا غير متوازنة .

¹ Delbez (Louis) : Elements Finances Publiques , op . cit , p. 14

² عثمان مختار الصديق ، (2009م) ، دراسات سودانية ، بدون ، ص 114 ، 115

³ Renaud de la Geniere : Le Budget , op . cit , p. 15

و نبين فيما يلي خصائص الموازنة الحديثة و ذلك على النحو التالي : -
أولاً :-

الموازنة العامة متدخلة : -

كانت السمة الأساسية التي تميز المالية التقليدية ان الدولة فيها كانت محايدة و كان ذلك يعني أن الدولة لا تتدخل بنفقاتها و إيراداتها في المجال الاقتصادي و الاجتماعي بل ينبغي أن يكون لذلك أقل تأثير على النشاط الاقتصادي نظراً لاعتقادهم بان كل تدخل للدولة لن يكون محدثاً إلا للاختلال .
وعلى ذلك كان تدخل الدولة قاصراً فقط على المواقف التقليدية الثلاثة : -
الدفاع و القضاء و الامن .

و لكن أن كانت هذه هي السمات الأساسية للمالية التقليدية فان الدولة في الفكر الحديث لم تعد محايدة بل اصبحت متدخلة في كل مناحي الحياة الاقتصادية و المالية الاجتماعية . و تعتبر الموازنة العامة من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في تدخلها في كافة جوانب الحياة . و تتدخل الدولة الآن في كافة المجالات الاقتصادية و المالية و الاجتماعية و السياسية .

مجالات تدخل الموازنة العامة⁽¹⁾ :-

المجال الاقتصادي :-

تلعب الموازنة العامة للدولة دوراً جوهرياً في المجال الاقتصادي فيمكن تخصيص المبالغ الكافية للمشروعات الصناعية وغيرها من المشروعات التي ترغب الدولة في تشجيعها و من شأن ذلك تنمية هذه الصناعات بما يعود بالنفع الكبير على الدولة . و يمكن تشجيع بعض الأنشطة و تنمية بعض المناطق و القطاعات و ذلك عن طريق تخصيص المبالغ اللازمة لها و ذلك سواء بالمنح أو الإعانات . كذلك يمكن تنمية بعض القطاعات الاستراتيجية كقطاع الآلية و التجهيزات العلمية و القطاعات اللازمة للمنافسة الدولية كصناعة الطائرات و بناء السفن . و ذلك بتخصيص المبالغ اللازمة لنموها .

المجال الاجتماعي :-

من أبرز المجالات التي تعمل فيها الموازن العامة للدولة هو استخدامها كأداة لتحقيق العدالة الاجتماعية لاسيما باستخدام السياسات الضريبية المختلفة تساعد على إعادة توزيع الدخل . كذلك تساعد النفقات

¹ Muzellec (Raymond) : Finances Publiques ,Sirey , 1986 , op . cit , pp . 46 - 48

العامّة في تحقيق هدف اعادة توزيع الدخل عن طريق المنح والاعانات التي تخصص لتحقيق هذا الهدف في الموازنة العامّة .

ثانياً :-

الموازنة العامّة انتاجية :-

كان الكلاسيك يعتقدون أن تدخل الدولة ليس فقط غير مناسب ولكنه أيضاً غير فعال ، و انعكست هذه النظرة على ادوات السياسة المالية و بالطبع على الموازنة العامّة للدولة . أن هدف الموازنة العامّة لا سيما في جانب النفقات العامّة - وفقاً لمنطق الكلاسيك - كان عليه أن يمول فقط الانفاق على المرافق العامّة التقليدية وهي : - الدفاع و القضاء والأمن، وبالتالي لم يكن لها تأثير على الانتاج وبالتالي كان يجب أن تكون محدودة في حجمها ما أمكن ذلك . أما في المالية الحديثة فقد تعدلت تلك النظرة وأصبحت الموازنة العامّة أداة جوهرية من أدوات التوجيه الاقتصادي فتستخدم الموازنة العامّة الحديثة كأداة لإدارة و توجيه الاقتصاد القومي في كافة مجالاته وبتبدى ذلك واضحاً في مجال النفقات الإنتاجية .

ثالثاً:-

الموازنة العامّة لا يشترط ان تكون متوازنة في الفكر الحديث :-

لقد كانت الميزانية المتوازنة دائماً و أبداً هي الهدف الأسمى للاقتصاديين الكلاسيك و كان ذلك منسجماً بالطبع مع طبيعة افكارهم السائدة آنذاك لأنها كانت تعتبر علامة الادارة المالية السليمة. لقد تمسك الكلاسيك بضرورة أن تكون الميزانية متوازنة ، وكانت زيادة الإيرادات عندهم تعني أن الدولة فرضت ضرائب أكثر من اللازم أن توازن الميزانية كان قاعدة مقدسة لدي الكلاسيك و مؤداه ضرورة توازن النفقات والإيرادات العامّة ، لقد اعتبروا أن توازن الميزانية قرينة على القدرة المالية و التمويل السليم والادارة المالية الرشيدة . أما في المالية الحديثة فان المشكلة الأساسية لم تعد هي مجرد التوازن الحسابي بين الإيرادات والنفقات العام، أنما المطلوب الآن هو التوازن العام للحياة الاقتصادية والاجتماعية وفي بعض الاحيان فان التوازن الكلي للاقتصاد القومي لا يمكن أن يتم إلا بحدوث عجز في الموازنة العامّة للدولة و هذا ما يسمى بنظرية العجز المنظم⁽¹⁾.

¹ Kimmel (Lewis H.) : Federal Budget and Fiscal Policy , Washington , 1959 , P . 221 .

عجز الموازنة و مصادر تمويله :-

ولدت فكرة التمويل بالعجز فى المدرسة الكنزىة بهدف تمويل الانفاق الحكومى حيث ترى هذه المدرسة أن الانفاق الحكومى من الوسائل الأساسية لمعالجة الكساد الإقتصادى لأن السبب الأساسى للكساد فى الدول المتقدمة فى تلك الفترة يرجع إلى انخفاض الطلب الاستهلاكى والاستثمارى و يترتب على زيادة الانفاق الحكومى زيادة فى الدخل تنتج عنها آثار مضاعفة ترفع الطلب الاستهلاكى والاستثمارى وتؤدى إلى تعويض النقص الحاصل فى الطلب الكلى ، وبهذا الأسلوب فأن الحكومة باستخدامها التمويل بالعجز تعمل على تعويض النقص فى الطلب الفعلى إلى المستوى المناسب لتوازن التشغيل التام . ويراد بالتمويل بالعجز فى اصطلاح كثير من الإقتصاديين الحالة التى تعتمد فيها الدولة زيادة نفقاتها على إيراداتها تاركه ميزانيتها غير متوازنة ومهما تعددت الأراء حول مصادر تمويل هذا العجز فهى لاتخرج عن المصادر التالية :-

أ/ المصادر الخارجية كالقروض والأرصدة الأجنبية .

ب / المصادر الداخلية و تشمل:-

1/ الاقتراض من الأفراد والمشروعات الخاصة .

2/ الاقتراض من المصرف المركزى عن طريق الإصدار الجديد .

3/ استخدام أرصدة الحكومة النقدية (فى حالة وجود أرصدة مرحلة عن عام مالى سابق وقد يصدق ذلك على الدول النفطية الخليجية صاحبة الصناديق السيادية)⁽¹⁾ .

أنواع عجز الموازنة :-

(1) موازنة البرامج و الاعداد :-

هى مجموعة الاساليب التى بواسطتها تمكن مدراء البرامج من التركيز على تنفيذ الأهداف التى تقع ضمن مسؤولياتهم بصورة دقيقة، ومقارنة تنفيذ هذه الأهداف حسب الوقت، ساعات العمل والمواد، إن هذا النظام يزود من يستخدمه بمعلومات لا يمكن له الحصول عليها من خلال طرق الموازنة التقليدية، إذ يساعد فى الحصول على نتائج أساسية ويهى قاعدة أفضل لاتخاذ القرارات.

¹ . د أحمد مجزوب أحمد على ، مرجع سابق ، ص 33 ، 34

وبهذا نلاحظ أن موازنة البرامج والاداء تركز علي النقاط التالية⁽¹⁾ :-

1- تحديد الأهداف من العمل الحكومي و تقسيمها علي مجموعة من الوزارات ولوحدات الادارية الاخري التي تشارك في تنفيذ أحد هذه الأهداف وتقسيمها في كل وحدة إدارية حكومية الي جموعة من البرامج و تحديد الأنشطة اللازمة تنفيذها .

2- تعديل النظام المحاسبي كأحد ادوات الإدارة المالية العامة ليشمل استخدام محاسبة التكاليف.

3 - تحديد وسائل قياس الأداء و ذلك بتحديد أدوات هذا القياس مثل النسب المئوية ومعدلات الأداء .

مقومات موازنه البرامج و الاداء :-

وبناء عليه فان موازنه البرامج والاداء تتطلب توفير المقومات التاليه :-

1/ تحديد الوحدات التنظيميه المسؤولة عن تنفيذ البرامج .

2/ تحديد مصادر وحجم الاموال المحصلة .

3/ تحديد تكاليف البرامج والانشطة المختلفة .

4/ اقتراحات البرامج التي تتناسب مع كل اختصاص وتحديد المشروعات .

5/ تحديد الأهداف قصيرة وطويلة الأجل في نطاق الاختصاصات الرئيسة التي من أجلها تم طلب الأموال .

عناصر و خصائص موازنه البرامج والاداء :-

عناصر موازنة البرامج والاداء تلبي العناصر المؤلفة للموازنة العامة للدولة الأساسية و هي بذات الوقت الأسباب التي دعت إلى اعتماد هذه الأسلوب في الموازنة و تتمثل هذه العناصر بمايلي :-

1/ التصنيف الوظيفي

2/ نظام الإدارة المالية (نظام العمليات المالية والمحاسبية) .

¹ د . خالد شحاده الخطيب ، و د . أحمد زهير شامية (2003م) المالية العامة ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، ص 346-348

3/ مؤشرات الانجاز .

التصنيف الوظيفي : -

إن اولي متطلبات الموازنة هي وجوب تقدمها في صورة وظيفة حقيقية أي تقديم الموازنة انطلاقاً من الوظائف الكبرى التي تضطلع بها الدولة داخل هذه الوظائف بواسطة البرامج مختلفة تقوم بها الأجهزة المختصة لتحقيق هذه الوظائف و يتم تحديد البرامج وفقاً لاهدافها ، و هكذا فإن البرامج التي تقوم عليها الحكومه ترتبط بواسطة عمليات أساسية مرتبطة ببعضها البعض وفقاً لاهدافها .

إن النظام المتكامل للتصنيف يرتكز علي تصنيف وظيفي يجمع البرامج و النشاطات في إطار الأهداف الكبرى للحكومة .

1/ مرحلة الوظائف: - وهي عبارة عن مجموعات واسعة من العمليات تؤدي الي تحقيق هدف رئيسي للحكومة.

2/ مرحله البرامج :- وهي تفرعات كبيرة لوظيفة معينة تسمح بمعرفة الإنجازات النهائية للإدارات الرئيسية.

3/ مرحله النشاطات : -

وهي أجزاء من برامج تبين انواعاً متوافقة من الأشكال التي تقوم بها هيئات متفرعة عن الإيرادات الرئيسية لأجل تحقيق النتائج النهائية للبرامج .

4/ نظام العمليات المالية و المحاسبية :-

بقدر ماتزداد النشاطات تتراد النفقات و تصبح الحاجه الي نظام لإداره الشؤون الماليه أقوى وأهم، إن نظام الادارة المالية هي حلقة متواصلة من العمليات ترتبط ببعضها البعض للمساعدة علي اتخاذ القرارات في جميع المستويات و لاسيما في مستوي القيادة ، ففي موازنة البرامج يجب في هذه المرحلة معرفة تصنيف مختلف العمليات وكيفية ربط كل عملية بأخرى، و النظام المحاسبي الواجب إعتماده ، ونوع المعلومات التي يتاح استخلاصها والرقابة عليها .

خصائص موازنة البرامج و الاداء : -

أن أهم خصائص موازنة البرامج و الاداء كما يلي (1): -

1/ تهتم بالبرامج والانشطة التي يعهد الى الوحدات الادارية الحكومية مهمة تنفيذها أو القيام بها، وبناء علي هذا فإنه يتحدد نطاق القياس المالي بمجموعة من البرامج مقسمة الي أنشطة ومشاريع فرعية، يهدف القياس المالي الي تحديد تكلفة كل برامج على حدة، كما أن عملية إعداد الموازنة في صورتها النهائية تمثل حجم الانفاق عن سنه مالية في شكل برامج .

2/ تصنيف الموازنة تصنيفاً وظيفياً طبقاً للبرامج التي ترمع الحكومة القيام بها فيتم إعداد الموازنة في شكل مجموعة من البرامج بما في ذلك تكاليف تنفيذها كما صادقت عليها، واقرتها السلطة التشريعية ، ويعكس هذا التصنيف اختصاصات الحكومة والوظائف التي تحاول القيام بها عن طريق الانفاق ويعاد تقسيم البرامج الي أنشطة وأعمال ومشروعات فرعية ، و يحدد الوحدات الإدارية الحكومية المسؤله عن تنفيذ كل نشاط أو مشروع أو علم على حدة ونظراً لأن تبويب الموازنة العامة علي حسب الوظائف الحكومية وحسب الوحدات التنظيمية يتم بمعرفة دائرة الموازنة العامة فسوف يمكن من وضع دليل موحد للموازنة تلتزم به الوحدات التنفيذية .

تتطبق قاعدة سنوية الموازنة علي البرامج و الأداء مع ربطها بفترة البرامج و الأنشطة لكل وحدة ادارية وحكومية على حدة، فهذا النوع من الموزنات يهتم أساساً بتكاليف التنفيذ المطلوب تمويلها خلال سنه مالية واحدة .

4- يجب أن يكون العاملون في أجهزة الموازنة من المتخصصين في العلوم الإدارية الحديثة مثل محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية واساليب التحليل المالي .

مآخذ و مزايا استخدام موازنة البرامج و الاداء :-

1/ النقص الكبير في إعداد الموظفين المؤهلين عملياً وعلمياً اللازمين لإدارة و تنفيذ هذا النوع من الموازنات اذا تعاني معظم الحكومات من هذه الظاهرة .

2/ صعوبة قياس العديد من الأنشطة والخدمات الحكومية في صور وحدات ناتج أو تحديد تكلفه الوحدة الأمر الذي ينعكس علي تحديد وحدات القياس وتحليل الاداء .

د . خالد شحاده ، وأخر ، مرجع سابق ، ص 351 - 353 ¹

3/ قد يتم قياس تكلفة الأنشطة بالتفصيل دون دراسة مدى مساهمتها في تحقيق أهداف الحكومة ومدى اداء الأنشطة بطريقة مثلى .

مزايا موازنة البرامج و الاداء :-

1/ تزيد مسؤولية الإدارة و رقابتها المحاسبية و يقدم التقسيم الإداري أداة إضافية للتحليل تزيد من حرص الوحدات الإدارية علي مساهمتها في برامج الإدارة على تكلفة هذه المساهمة الأمر الذي سيؤدي الي رفع كفاءة الادارة في ظل انضباط مالي .

2/ إن الدارسة التفصيلية التي تتطلبها موازنة الاداء والبرامج ستظهر الازدواج و التداخل في برامج و أنشطة الحكومة الأمر الذي يؤدي الى تلافياها .

3/ المرونة في توزيع المخصصات على المهام والأنشطة وفقاً لاهميتها النسبية مما يؤدي الى الأستخدام الأمثل الموارد .

4/ إيجاد نظام محاسبي علي درجة عالية من الكفاءة لتسجيل البيانات المالية و حصر تكاليف الحكومة كافة و إعداد التقارير المؤثق فيها .

5/ توفير أداة فاعلة لدي السلطة التشريعية في تقييم اداء الحكومة .

6/ إمكانية استخدام بياناتها لخدمة الخطط طويلة الأجل .

(2) موازنة التخطيط و البرمجة :-

تعرف موازنة التخطيط والبرمجة بأنها أداة التخطيط و وسيلة لإتخاذ القرارات التي تتعلق بالمفاضلة بين البرامج البديلة اللازمة لتحقيق أهداف معينة أو لتعديل تلك الأهداف، وتهدف الى محاولة تبرير قرارات المخطط و تنظر الي البرامج العامه أو عوامل الانتاج الي منتجات نهائية هي الأهداف المطلوب تحقيقها. و تعرف أيضاً بأنها الموازنة التي تهتم أساساً بالتخطيط الشامل وتكاليف المهام أوالأنشطة ، ومدخل موازنة البرامج يستلزم التحديد المسبق للتكلفة للمهمة المعنية بغض النظر عن الوحدات التنظيمية التي قد تستخدم لتنفيذ هذه البرامج .

أن هذا النوع من الموازنات يركز علي النقاط التالية⁽¹⁾ :-

1/الإعتبرات الطويلة الأجل .

¹ د . خالد شحاده، مرجع سابق ، ص ، 355 - 358

2/ تحليل الأنظمة و الكلفة و المنافع .

3/ تطوير وعرض البيانات عن الآثار الكلية .

4/ بيان البدائل المحتملة المتعلقة بقرارات تخصيص الموارد ، لتنفيذ البرامج و الأنشطة المختلفة وفق الظروف الاقتصادية و الاجتماعية السائدة .

خصائص موازنة التخطيط و البرمجة :-

1/ تركز موازنة التخطيط و البرمجة على الأهداف العامة التي تحاول الحكومة تحقيقها عن طريق البرامج و الأنشطة الحكومية و يوجد القياس المحاسبي نحو تحديد تكلفة الهدف العام و ليس نحو تحديد تكلفة برنامج أو نشاط معين .

2/ لا تلتزم هذه الموازنة بقاعدة سنوية الموازنة إذا أنها ترتبط أساساً بأهداف محددة يتم تحقيقها على مدى يزيد عن السنة .

3/ يتم تبوين الموازنة طبقاً للأهداف العامة التي تحاول الحكومة تحقيقها مع إظهار البرامج و الأنشطة الحكومية كمجرد وسائل لتحقيق الأهداف و يقصد بهذا القياس تكلفة تحقيق كل هدف على حدة بغض النظر عن الوحدات التنظيمية التي تتولى عملية التنفيذ .

4/ يتطلب تطبيق هذا النوع من الموازنات أن يكون العاملون بجهاز الموازنة متخصصين في أساليب التخطيط العلمي و طرق التحليل الكمي و بحوث العمليات و البرمجة و غير ذلك من العلوم التي لها صلة بالتحليل الاقتصادي و المالي .

5/ تتدفق قرارات الموازنة العامه تفصيلاً من أعلى الى أسفل فهي تعد على أعلى مستويات و تصبح الوحدات الادارية الدنيا بمجرد وحدات تنفيذ تقوم بتنفيذ الموازنة و الخطة طبقاً للأوامر و التعليمات التي تضعها المستويات العليا .

6/ لا توجد علاقة مباشرة بين ربط الموازنة و التنظيم و الادارة الحكومة أو الوحدات التنفيذية .

عيوب موازنة التخطيط و البرمجة :-

بدأ نظام موازنة التخطيط والبرمجة في التغيير و الخروج عن مساحة الموازنة العامة نتيجة العديد من الانتقادات التي وجهت إليه و الصعوبات التي واجهته تطبيقه .

(3) الموازنة الصفريّة :-

لقد كان استخدام أسلوب الموازنة الصفريّة معمولاً به في بعض شركات القطاع الخاص و بعض الجهات الحكومية إلا أن هذا التطور أعاد تسليط الأضواء على هذا الأسلوب الذي بدأ أنه يجمع بين وظيفته التخطيط التي أكدت كافته التراكمات الموضوعية والفكرية في مجال السياسة و الاقتصاد و الموازنة علي أهميتها الوظيفة الرقابية التي تعتبر الوظيفة و التقليدية للموازنة العامة للدولة .

مفهوم الموازنه الصفريه :-

هنالك العديد من المفاهيم و التعاريف⁽¹⁾ :-

1- تعرف الموازنة الصفريّة بأنها نظام يفترض عدم وجود أية خدمات أو نفقات في البداية ، و يعمل من أجل الحصول على مجموعة من النتائج أو المخرجات مع الأخذ في الإعتبار الحد الأدنى للتكلفة و تقييم مدة فاعليه الاتفاق و وفقاً لهذا الاعتبار .

2- عرف (Michael H.) الموازنة الصفريّة على أنها نظام بواسطته يعد مشروع الموازنة في صيغته النهائية ، على أساس تقييم لجميع البرامج و الأنشطة سواء أكانت هذه الموازنة تشمل على مشروعات جديدة أو قائمة فعلاً .

2- و قد عرفها رتشارد ميلر (R. Miller) على أنها ذلك النوع من الموازنات الذي يتم بموجبه إغفال البرامج السابقة في بداية كل فترة مالية حتى يتسنى مراجعة كل البرامج من الأساس .

أثر عجز الموازنة على ظاهرة الركود التضخمي :-

و قد لازم التدهور في الانتاج و حجم الصادر الفشل المزمّن في اتباع سياسة مالية و نقدية سليمة و منضبطة مما أدى إلى توسع هائل في الطلب الكلي تمت مقابلته بزيادة الكتلة النقدية

¹ د . خالد شحاده ، مرجع سابق ، ص ، 361 - 363

نتيجة لتمويل عجز الموازنة بالاستدانة من الجهاز المصرفي أو تسهيل صافي الارصدة الخارجية ، و عن طريق زيادة تراكم متأخرات سداد القروض المستحقة . و قد انعكس آثار كل ذلك على أداء الاقتصاد الكلى و خلق مزيداً من الضغوط على الحساب الخارجى . أن عدم التوازن بين العرض الكلى و الطلب أدى إلى زيادة الضغوط التضخمية. مما اضطر الحكومة مواجهة هذا الموقف بمزيد من القيود على حركة الاقتصاد خاصة وضع سقفات لأسعار السلع و الخدمات، و انعكس أثر ذلك على ميزان المدفوعات وعلى تفاقم التشوهات في الاقتصاد الكلى، و الخلل في توظيف الموارد بين القطاعات المختلفة⁽¹⁾.

لقد أفرز أداء الميزانية العامة تطورات خطيرة فى الاقتصاد السودانى. فقد استمر معدل التضخم فى الارتفاع كما تدهورت قاعدة الضرائب العامة وازداد التذبذب فى أسعار الصرف وتوسعت الفجوة بين السعر الرسمى و السعر الحقيقى فى السوق الموازى وتدهورت العلاقات بين السودان والمانحين الخارجيين.⁽²⁾ حيث تفاقم الخلل فى هيكل الاقتصاد جراء اهتزاز التوازن فى السياسات المالية و النقدية و تضاعف الضغوط على الطلب الكلى نتيجة لتوسع الصرف خارج الميزانية كما تراجع أداء الإيرادات العامة و ازدياد عجز الموازنة و توسع الفجوة فى الحساب الخارجى، و تفاقم العجز فى ميزان المدفوعات بسبب توقف تدفقات القروض والمعونات الأجنبية و تراجع أداء الصادر.⁽³⁾

¹ عبد الوهاب عثمان ، مرجع سابق ، ص ، 53 ، 54

² مرجع سابق ، ص 85

³ مرجع سابق ، ص/ 87

(5) سياسة التحرير الاقتصادي :-

أثر سياسة التحرير الاقتصادي على الاقتصاد السوداني :-

المقدمة :-

لقد شهد العالم عدة تغيرات إقتصادية نتيجة لتطبيق سياسة التحرير الاقتصاد خاصة فيما يتعلق منها بتحرير التجارة وخصخصة مؤسسات الدولة والسياسة المالية . جاء ذلك بعد أزمات اقتصادية قوية تعرضت لها الكثير من البلدان ومنها السودان . كل ذلك أدى الى التفكير في إعادة الهيكلة الاقتصادية عن طريق تحرير أسعار السلع والخدمات و رفع وإلغاء الدعم الحكومي للسلع الاساسية واليومية للمواطنين مثل السكر والخبز والزيت والشاي والصابون العدس و الرز و الغاز⁽¹⁾ .

أثارت سياسة التحرير الاقتصادي التي تم تطبيقها في السودان منذ العام 1992 كثيراً من الجدل بين السياسيين والمفكرين والإقتصاديين وحتى المواطن العادي . وكان مصدر هذه الإثارة هو أن هذه السياسة طبقت في فترة صاحبت متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة . و تمثلت أهم المتغيرات السياسية في المرجعية الإسلامية للنظام السياسي الحاكم و بالتالي فإن الإطار الاسلامي هو المحدد للفلسفة والأسس العامة للإقتصاد و المجتمع . و وضعت سياسة التحرير الاقتصادي في ظل اقتصاد تميز بالآتي⁽²⁾ :-

- 1- تفاقم الخلل في عجز الموازنة العامة .
- 2- انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار الامريكي .
- 3- العجز في ميزان المدفوعات .
- 4- تدني معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي .
- 5- انحسار تدفقات العون الخارجي .
- 6- إرتفاع ديون السودان .
- 7- تراجع نسبة الادخار إلى حوالي 10% من الناتج المحلي الاجمالي عام 1990م .
- 8- تراجع معدلات الانتاج في قطاعي الزراعة و الصناعة .

¹ د . هيثم محمد فتحي ، أثر التعاون علي التخفيف من سياسة التحرير الاقتصادي في السودان ، نوفمبر 2015م ،
www.tawtheegonline.com تاريخ الإطلاع 2017/7/9م ، ص 1
² د . مهدي عثمان الركابي ، ، مرجع سابق ، ص 1

9- عدم الاستقرار السياسي .

10- إندلاع حرب الجنوب .

11- الكوارث الطبيعية .

و تمثل المتغيرات السالفة الذكر مفاصل الاقتصاد السوداني و التدهور فيها يعني الآتي :-

1- التدهور في دخل الفرد .

2- إنخفاض مستوى الرفاهية للمجتمع .

3- عدم الإستقرار الإقتصادي .

4- عدم توفر بيئة ملائمة للإستثمار الإجنبي .

5- هروب رأس المال المحلي .

و أثارت سياسية التحرير الإقتصادي القلق وسط المواطنين العاديين حيث كانت مصدر اندهاش كثير منهم و كان السؤال الرئيسي كيف تطبق هذه السياسة في ظل مرحلة يحتاج فيها المواطن إلي الدعم الحقيقي في الخدمات و السلع الغذائية، و هذه السياسة طبقت في الإقتصاد السوداني منذ العام 1992م.

1- مفهوم سياسة التحرير الإقتصادي :-

تعني سياسة التحرير الإقتصادي زيادة الرفاهية الإقتصادية و ذلك بتحرير القطاع الخاص من تدخل الدولة في أسواق المال و السلع النهائية و العمل ولكن لا بد من وجود رقابة حكومية و إدارية على النشاط الإقتصادي الخاص، بالإضافة الى تقليل حجم القطاع العام عن طريق الخصخصة .

كما تُعرف سياسة التحرير الإقتصادي بأنها مجموعة الإجراءات الإقتصادية الموصى بها من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي تهدف الى الوصول بالإقتصاد الى حالة الاستقرار من خلال معالجة الإختلالات المالية والنقدية التي يعاني منها ، وكذلك تحقيق نمو مستمر من خلال إجراء تعديل على هيكل هذا الإقتصاد .

أ/ تحرير الاسعار :-

و يتضمن تحرير أسعار السلع و الخدمات و مستلزمات الإنتاج و الحد من تدخل الدولة في تحديد الأسعار أو التسليم الاجباري للمحاصيل وتحرير أسعار الفائدة و توحيد أسعار الصرف وإلغاء الحد الأدنى للاجور.

ب/ سياسة الخصخصة:-

وتسعى إلى أن يطغي دور القطاع الخاص و يحل محل القطاع العام في النشاط الإقتصادي مما يؤدي الى تراجع دور الدولة ويتم ذلك عن طريق بيع مشاريع القطاع العام الخاسرة الى القطاع الخاص لتشغيلها على أساس تجاري بهدف زيادة الربح .

ج/ تحرير التجارة الخارجية:-

وذلك بإلغاء القيود على المدفوعات الخارجية و إلغاء إتفاقيات التجارة و خفض الرسوم الجمركية و تشجيع التصدير .

2- أهداف سياسات التكيف الهيكلي :-

1- تحرير أسعار السلع و الخدمات بالانتقال من سياسة التسعير الاجتماعي إلى سياسة التحرير الاقتصادي و ذلك من خلال إلغاء الدعم الحكومي للسلع والخدمات .

2- تحرير التجارة الخارجية و ذلك بإلغاء القيود غير السعرية على الواردات .

3- تقليص قائمة الحظر المطلق على بعض الواردات .

4- خصخصة القطاع العام بيعاً أو تاجيراً أو مشاركة .

كما تستهدف سياسة إعادة الهيكلة تحرير الاستثمارات وإلغاء القيود الطاردة للمستثمرين⁽¹⁾.

3- آثار سياسة التحرير الإقتصادي في السودان :-

من أهداف سياسة التحرير الاقتصادي تحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي للسلع و الخدمات⁽²⁾ و لكن لو عدنا إلى الواقع لوجدنا أن العرض أصبح أكبر من الطلب وأن هذه السياسة أدت إلى إغراق السوق بكميات كبيرة من السلع و تحويل المواطنين إلى استهلاكيين أكثر منهم منتجين فقد ظهرت بعد سياسة إغراق السوق بنود إنفاق جديد مثل الصرف على الاتصالات والمطاعم والفنادق والترويج وأصبحت هذه البنود خصماً على ميزانية الأسرة وبشكل ضغطاً عليها كما حاربت صغار المنتجين لوجود منافسة قوية من حيث نوعية السلع والجودة للمنتجات القادمة من خارج السودان و تراجعت تلقائياً الحماية والدعم الذي كانت تقدمه الدولة لصغار المنتجين قبل تطبيق سياسة التحرير. مما أدى إلى وجود طبقتين متميزتين تماماً. طبقة تأثرت بسياسة التحرير وتحسن وضعها الإقتصادي و زادت ثروتها مقابل فئة أخرى وصلت إلى حد الفقر. فمن آليات تنفيذ شروط الصندوق و البنك الدولي تحرير الأسعار وتحرير سعر

¹ د . هيثم محمد فتحي ، ، مرجع سابق ، ص 2

² المرجع السابق، ص 2 - 6

الفائدة و إلغاء وجود حد أدنى للاجور مما أدى الى ارتفاع أسعار السلع والخدمات و أثر تائيراً مباشراً على محدودى الدخل و أدى إلى تدهور أحوالهم المعيشية بدليل انخفاض استهلاك الأسرة من الأغذية والمشروبات من 62.2% الى 52.9% فيما نجد أن من بين أهداف سياسة التحرير أن يحدث نمو اقتصادي عن طريق تشجيع الاستثمار في المشاريع الانتاجية و جذب رؤوس الأموال الأجنبية للمزيد من التنمية، فما حدث هو العكس فصغار المنتجين توقفت مشاريعهم وبدأ الاستثمار الفعلي برؤوس الأموال الأجنبية التي تديرها شركات كبرى صرفت النظر عن العمالة المحلية الوطنية مما أدى الى افقار المواطنين المحليين والى المزيد من البطالة وسط قطاعات كبيرة من المجتمع ترتب على ذلك فقدان أشخاص ذوي كفاءات ماهرة ومدربة نتيجة لتوقف المصانع خاصة مصانع النسيج والمعلبات ، فأن سياسة تحرير الأسعار وتخفيض القيمة الحقيقية للاجور والغاء الدعم عن السلع والخدمات بالاضافة الى زيادة الفقر بالنسبة لغالبية المواطنين و أصبح المستفيد هم كبار المنتجين و التجار مما أدى إلى تعزيز وضعهم الاجتماعي والإقتصادي، فهذه الفئة لدي معظم مدخرات بالعملة الأجنبية في بنوك عالمية خارجية مما يجعلها لا تتأثر كثيراً بل يزداد وضعها تحسناً لأن معظم هؤلاء الرأسماليين بدأو في الاتجار بالعملة الصعبة و الاستيراد من الخارج . و لديهم من المدخرات بالعملة الوطنية ما يمكنهم من تعويض خسائرهم نتيجة لتخفيض قيمة العملة المحلية حيث أن الفرق بين تسعير العملة الصعبة و المحلية عاد عليهم بالملايين ، بالاضافة الى أنه كانت لديهم بضائع مخزنة بالمخازن فادى تحرير الأسعار إلى مضاعفة أرباحهم بالملايين مما نقلهم نقلة كبيرة في مجال الاستثمار. إذاً ترتب على ذلك أن الخاسر الرئيسي جراء تحرير الأسعار هو المواطن البسيط الذي أصبح لا يستطيع شراء حاجاته الاساسية لارتفاع الأسعار ومحدودية الدخل فرغم الوفرة لكل السلع في الأسواق فقد بدأ الرقم القياسي للأسعار ينمو بدرجة أعلى من معدل نمو الرقم القياسي للاجور منذ 2006م ترتب على ذلك تراجع القوة الشرائية والاجور الحقيقية ، وقد أدت سياسة خصخصة مؤسسات القطاع العام إلى ارتفاع نسبة البطالة فقد كان من المفترض أن تؤدي هذه السياسات إلى تعزيز فرص العمل و بالتالي تخفيض الفقر على المدى الطويل بعد أن يأخذ الاقتصاد مسار النمو المطرد ، فقد تم بيع معظم مؤسسات القطاع العام إلى مستثمرين من خارج السودان و بعض المستثمرين من الداخل ، و أدى هذا الى تعزيز رأس المال الأجنبي وسيطرته إلى حد كبير على الاستثمار بالداخل و النشاط الاقتصادي بصفة عامة ، ولتطبيق سياسة التكيف الهيكلي و تخفيض الانفاق العام التي تسعى الدولة

لتحقيقها يتم اللجوء إلى إحدى الطريقتين أو كلاهما إبطاء أو إيقاف التعيينات في القطاع العام أو تسريح جزء من العمالة الموجودة مما أدى إلى عدم التوسع في التوظيف وتسريح العاملين في مؤسسات القطاع العام التي تمت خصصتها و لم يبق القطاع الخاص الذي يعتمد على الربحية بتوفير وظائف تساعد في تقليل حدة البطالة ترتب على ذلك الآلاف الموظفين و العمال الذين تم انهاء خدماتهم وعقوداتهم في شركات ومصانع ومؤسسات كانت مملوكة للدولة وتمت خصصتها و كانت الاكثر تأثير خصصة البنوك مثل بنك الخرطوم وبنك الشعب و بنك النيلين وشركة سودانير باعتبارها كانت الناقل الوطني وبه عدد من الموظفين والعمال الذين لم يتم الاستعانة إلا بالعدد القليل منهم بعد الخصخصة وتم تسريح بقية العاملين من مختلف التخصصات والخبرات واضيف الآلاف الى بند العطالة ، أما سياسة إيقاف التعيينات فقد أدت إلى المزيد من البطالة خاصة وسط خريجي الجامعات التي تخرج سنويا الآف الخريجين بينما سوق العمل لا يستوعب إلا القليل منهم بمختلف تخصصاتهم في الوقت الذي إنفتح فيه الباب على مصراعيه للعمالة الأجنبية الوافدة لأنها رخيصة ولأن سوق العمل في الوقت أصبح يركز على الربح وتحقيق أعلى معدلاته ويصرف النظر عن العمالة المحلية وذلك لتحقيق أكثر الأرباح بأقل التكاليف وفقاً لتوصيات صندوق النقد والبنك الدولي، أيضاً نتيجة لذلك أصبح هناك تفاوتاً في الدخل بين الفئات الغنية في المجتمع وبين ذوي الدخل المحدود ومن هم في دائرة الفقر ودون مستوى الفقر مما أدى إلى تدوير الطبقة الوسطى في الطبقة الفقيرة وأصبح هناك طبقتين متميزتين طبقة عليا تملك كل وسائل الانتاج وتتحكم فيها و تملك رأس المال و الثروة و طبقة فقيرة و أخرى تحت مستوى الفقر والطبقتين الأخرتين يمكن إعتبارهما طبقة واحدة ترتب على ذلك إفقار غالبية سكان المجتمع أما نتيجة مباشرة لخصخصة المؤسسات الحكومية أو نتيجة لوقف التعيينات وتحويل قطاع الشباب خاصة الى مجموعة عاطلين، نتيجة لانخفاض أو عدم وجود مصادر للدخل ترتب على ذلك تدني في المستوى الغذائي والصحي و التعليمي و البيئة السكنية مما أدى الى انتشار أمراض سوء التغذية و إرتفاع معدل الوفيات وعدم القدرة على الحصول على الإحتياجات الأساسية و ضعف القدرة على الادخار كما ترتب على ذلك ظهور الجريمة العلمية المنظمة ، إنتشار المخدرات وسط بعض قطاعات من الشباب نتيجة الإحباط ظهور مشاكل سلوكية وأخلاقية وظواهر سلبية في المجتمع السوداني لم تكن موجودة من قبل، اللجوء إلى الشعوذة والدجل، وتنظيم شبكات للممارسات غير الاخلاقية وانتشار الفساد المالي والسياسي و زيادة نسب التعدي على المال العام كل ذلك جعل النظام السياسي

يقف عاجزاً عن استيعاب الخطوات السريعة للتغيير الاجتماعي نتيجة الزيادة الكبيرة في أعداد العاطلين والمهمشين اجتماعياً نتيجة سياسة التحرير الاقتصادي، أيضاً ترتب على عدم وجود فرص للتعيين بالداخل هجرة العقول الى خارج السودان متمثلاً في هجرة أعداد كبيرة من الشباب حديثي التخرج و عملهم في مهن لا تناسب تخصصاتهم بالخارج سواء كان لدول الخليج أو السعودية أو الهجرة لغيرها من الدول الاوربية و الامريكية و كان يمكن الإستفادة منهم بالداخل في إدارة عجلة التنمية فأغلبهم يعمل في مهن متدنية الدخل و لكن هذه المهن توفر لهم الإحساس النفسي بأنهم يعملون و ذلك أفضل من الوجود بالسودان بدون عمل ، تسريح الأعداد الكبيرة من الموظفين في مؤسسات القطاع العام أدى إلى إهدار خبرات قيمة نتيجة لعملية الخصخصة ترتب على ذلك مشاكل أسرية لاحد لها نتيجة عدم وجود دخل للأسرة حيث يتم أحيانا الاستغناء عن كل من الزوج والزوجة و نتيجة لهذه الضغوط فقد أصيب الكثيرين بأمراض الضغط و السكري والقلب، مما زاد من معدلات الطلاق و التفكك الأسري و ترتب على ذلك مشاكل قيمية لا حد لها، أدت سياسة التحرير الاقتصادي إلى تركيز التنمية و المشاريع التنموية في ولاية الخرطوم تحديداً وبالتالي أصبحت منطقة جاذبة وأصبح الريف منطقة طاردة ترتب على ذلك هجرة أعداد كبيرة من المواطنين من الريف إلى الحضر فيما يسمى بالهجرة الريفية الحضرية و أدت هذه الهجرات الى تريف المدن وإلي وجود علاقات غير متوازنة وغير مخططة مما أثر في التركيبة السكانية داخل ولاية الخرطوم، أدت عملية الخصخصة إلى ظهور المهن الهامشية في المجتمع حيث لم يجد الكثيرين فرصة للرزق إلا عن طريق هذه المهن الهامشية . رفع الدعم عن السلع والخدمات في ظل محدودية الدخل أو عدم وجوده وزيادة التضخم أدى إلى ظروف معيشية صعبة حيث تأثرت بذلك أغلب الأسر وأصبحت غير قادرة على تلبية جميع إحتياجاتها مما أثر سلباً على المستوى الغذائي والصحي والتعليمي لأفرادها هذه التغيرات التي حدثت بعد الأخذ بسياسات التحرير الاقتصادي ترتب عليها إختلال كبيراً في القيم و إهتزاز قوياً فيها فقد تحول معظم المواطنين في المجتمع خاصة من ولد في ظل سياسة التحرير الاقتصادي من الحياة الاجتماعية التي تسمو فيها قيم التكافل والتكامل إلى الحياة الفردية ، تحولوا من النحن إلى الأنا وهذا تحول كبير كذلك طغت المادة والحياة المادية على كل القيم الإيمانية و العاطفية فقد سيطرت الحياة المادية على كل شئ و أصبح من يملك المال هو الذي ينال رضا الاخرين ، مما ترتب عليه إشكالات أسرية و قيمية و أخلاقية .

قدم كثير من المفكرين والعلماء إنتقادات لسياسة التحرير الاقتصادي يمكن ذكر بعض هذه الإنتقادات كالتالي (1) :-

- 1- أهملت سياسة التحرير الاقتصادي الخدمات الأساسية للمواطن .
- 2- الفقر أدت سياسة التحرير الاقتصادي وإعادة الهيكلة إلى إنتشار الفقر في السودان وإرتفاع مستوى المعيشة خاصة لطبقة محدودي الدخل والأسر الفقيرة ، و زيادة نسبة الفقراء في السودان. و هناك جدل دار حول نسبة الفقر فحسب رأي الدولة فان نسبة الفقر قدرت بحوالي 38% كما قدرت بحوالي 94% حسب رأي بعض الجهات غير الرسمية و يرى بعض الاقتصاديون الدوليون أن نسبة الفقر في السودان تقدر بحوالي 60% .
- 3- عدم قدرة الآليات الاجتماعية على تلبية كل الحاجات .
- 4- عدم إستخدام الآليات التي تنمي الريف بالرغم من تركيز مداوات المؤتمر الاقتصادي و الذي عقد عام 1998م على الإستثمار في الريف .
- 5- الهجرة إلى المدن بسبب عدم إقامة المشروعات في المناطق الريفية .
- 6- تزايد الإستدانة من القطاع المصرفي .
- 7- تزايد الديون الخارجية .
- 8- رفع الدعم عن السلع الاساسية و الخدمات وهو ما يسمى بالإحتياجات الأساسية للحياة ترتبت عليه آثار صحية و غذائية مدمرة و حول بعض الفقراء إلى متسولين حتى يتمكنوا من إعالة أسرهم (2) .
- 9- خصخصة المؤسسات أدت إلى تشريد آلاف العاملين في مؤسسات القطاع العام وتحويلهم إلى بند العاطلين كما ادت الى إهدار خبرات تراكمية في المجالات المختلفة .
- 10- تحرير التجارة الخارجية من القيود أدى إلى تحويل السودان إلى سوق كبير لمنتجات أحياناً إنتهت فترة صلاحيتها وتوضع عليها ديباجات حديثة و تعرض كأنها إنتاج حديث كما أدى إلى منافسة

¹ د . مهدي عثمان الركابي ، مرجع سابق ، ص 1 ، 2

² د . هيثم محمد فتحي ، مرجع سابق

قوية للإنتاج المحلي لرخص أسعارها وسهولة الحصول عليها و لعقدة المستورد لدى بعض المواطنين .

11- تحرير الأسعار أدى إلى الوفرة للمنتجات في الأسواق و لكن في ظل الفقر و محدودية الدخل فقد أصبح هنالك ركوداً في الأسواق فكل شئ موجود ومتوفر ولكن ليس لدى الأغلبية القدرة على الشراء.

12- تدفق رأس المال الأجنبي أدى الى ازدهار التجارة و الإستثمار و لكن في نفس الوقت كان خصماً على صغار التجار و المنتجين في السودان و أحياناً يكون هنالك تفضيل لرأس المال الأجنبي على المستثمرين من السودانيين حيث توفر لهم الضمانات والتسهيلات والإعفاءات .

13- خطاب حسن النوايا الذي بناءً عليه تتم جدولة الديون الخارجية يمثل كرتاً أحمر يرفع الدولة في أي وقت مما يقلل من هيبة الدول ويجعل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أوصياء على الاقتصاد السوداني ويتحكمون فيه .

14- سياسة إعادة الهيكلة أدت إلى تعزيز التبعية للخارج .

15- حلول العمالة الأجنبية محل العمالة السودانية أدى إلى منافسة الأجنبي للعامل السوداني في لقمة عيشه و حولت آلاف المواطنين الذين تم الإستغناء عنهم بالإضافة إلى آلاف الخريجين إلى جيش المتعطلين .

16- أدت هذه السياسة إلى إختلال كبير في القيم و المبادئ و إلي خلل كبيرة داخل الأسرة و بالتالي إلى مشاكل اجتماعية في المجتمع السوداني .

17- رغم هذه الآثار المحبطة و لكن هناك بعض الإيجابيات في المجتمع منها :-

18- تعزيز قيمة العمل كقيمة بغض النظر عن نوع العمل فالكل أصبح يعمل لكي يعيش إذا وجد فرصة للعمل إنتهت الإتكالية على عائل واحد داخل الأسرة و أصبح جميع أفراد الأسرة يعملون و أحياناً حتى الطلبة لدفع المصاريف الدراسية .

19- دخول التكنولوجيا لكافة مجالات العمل والانتاج و إنتشار أجهزة الحواسيب و الانترنت مما جعل العالم قرية صغيرة .

و تلاحظ أن القطاعين الزراعي و الصناعي وفي ظل سياسة التحرير الإقتصادي لم يتسارعاً في النمو الإقتصادي بوتائر عالية تمكن من الإعتماد عليهما بفاعليه في تمويل الموازنات العامة (1).

أثر سياسة التحرير الإقتصادي على ظاهرة الركود التضخمي :-

اتخذت الدولة قراراتها الجريئة و الخاصة ببرنامج التحرير الإقتصادي في فبراير 1992م و الذي استهدف تحريك الجمود في الإقتصاد و ازالة التشوهات الهيكلية المتراكمة منذ سنوات و التي تركزت على القيود و الضوابط التي كبلت حركة التجارة في السوق ، خاصة على الواردات و الصادرات و تحديد سقفات على أرباح الأعمال و حد أعلى للأسعار في كل مستويات الإنتاج و التوزيع ، كذلك تقييد حركة سعر الصرف و الذي لم يعد يمثل سعر الصرف الحقيقي للجنيه . أدت هذه الإجراءات و السياسات إلى تشوهات اعاقت انطلاق الإقتصاد السوداني و خلقت خللاً جسيماً في الوضع المالي ، حيث تراجعت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ، كما تدهور مستوى أداء الصادر و بالتالي خلق مزيداً من الضغوط على الحساب الجاري و مزيداً من الخلل في ميزان المدفوعات (2).

ويعتبر برنامج التحرير الإقتصادي أول برنامج من نوعه يتم اتخاذه منذ سنوات ، نجد أن الخلل بدأ يسري في مفاصل و هيكل الإقتصاد السوداني و كإفرازات لتلك التشوهات و القيود التي كبلت حركة الإقتصاد بالإضافة إلى العوامل الداخلية و الخارجية التي واجهت الإقتصاد السوداني خاصة الحروب و الظروف الطبيعية مثل الجفاف و التصحر . نتيجة لتلك الظروف شهد الإقتصاد السوداني فترات ممتدة من الركود في القطاعات الإنتاجية الأساسية ، واجهت السودان خلالها أزمات نقص في الغذاء و أصبح يعتمد على المعونات و عمليات الإغاثة ، و مما جعل الوضع أكثر حرجاً التذبذب الشديد في الإنتاج الزراعي و التقلبات في الظروف الطبيعية التي مرت بالبلاد ، عليه يمكن القول إن الظروف التي اكتنفت تنفيذ برنامج التحرير كانت في غاية الصعوبة و التعقيد منذ البداية ، و زاد الأمر تعقيداً تفجر حرب الخليج الثانية التي أوجدت بعداً جديداً في ظروف السودان السياسية و الاقتصادية تمثلت في تجفيف آخر مصادر تدفقات القروض العامة و تراجع تحويلات المغتربين . فقد أتضح أن وضع و تنفيذ هذا البرنامج كان أول عمل اقتصادي كبير يهدف إلى الإصلاح الهيكلي في الإقتصاد السوداني، و بذلك يعتبر البرنامج نقطة تحول في مسار الإقتصاد السوداني بالرغم من التجاوب الملموس للقطاع الزراعي لسياسات التحرير فأن الآثار الإيجابية على مجمل الإقتصاد الكلي لم تدم لأكثر من عام واحد . والسبب في ذلك يعزى إلى قصور البرنامج عن وضع معالجة شاملة و متكاملة لكل أسباب التدهور الإقتصادي و الخلل في التوازن بين العرض و الطلب الكليين . إلا أن البرنامج أهمل كلياً جانب السياسات المالية و النقدية و هي جانب مهم جداً في حلقة إدارة الطلب الكلي . مما أدى إلى مواصلة معدلات تصاعد التضخم (3).

¹ د . مهدي عثمان الركابي ، مرجع سابق ، ص 2

² عبد الوهاب عثمان ، مرجع سابق ، 76 - 78

³ مرجع سابق ، ص، 97 - 81

(6) انفصال الجنوب :-

جنوب السودان :-

جنوب السودان دولة مستقلة من 9 يوليو 2011م، أسمها الرسمي جمهورية جنوب السودان⁽¹⁾، مساحتها 619.745 كم2، وتقع جغرافياً في وسط قارة افريقيا، وتقع فلكياً على خط طول 30 درجة شرق خط جرينتش و على دائرة عرض 7 درجة شمال خط الاستواء .

حدود دولة جنوب السودان :- شرق اثيوبيا و من الجنوب كينيا وأوغندا وجمهورية الكونجو الديمقراطية وجمهورية افريقيا الوسطى من الغرب و من الشمال حدودها مع السودان .

العاصمة :- جوبا ، وفيها كل المكاتب الادارية و فيها أكبر عدد من السكان .

الاقتصاد :- تعتمد دولة جنوب السودان في اقتصادها على زراعة الكفاف ، والموارد الطبيعية كالنفط والبتروول ، والمساعدات الانسانية .

العملة :- العملة الرسمية الجنيه الجنوبي السوداني و يرمز له ب SSP .

اللغة :- اللغة الرسمية اللغة الانجليزية ، بالإضافة إلى عربى جوبا ، فضلاً عن لغات عدة تقليدية لأكثر من 200 مجموعة عرقية . وتعد الدينكا كبرى القبائل في الجنوب ، تليها قبيلة النوير ، ثم قبيلة الشلك ، والبارية .

الدين :- غالبية السكان مسيحين ، إلى جانب أرواحيين وأقلية مسلمة .

الحكومة :- الدستور الانتقالي لجنوب السودان لسنة 2005م هو القانون الأساسى فى جنوب السودان .

• أنظر خريطة جنوب السودان بعد الانفصال ، ملحق رقم (21)

1- أثر انفصال الجنوب على الاقتصاد السوداني :-

وبعد العديد من المناورات السياسية والخلافات والضغوط المتبادلة تمكنت القوتان الكبيرتان اللتان تحكمان البلاد (حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان) من الوصول إلى إتفاق يتم بمقتضاه تقنين عملية الإستفتاء على تقرير المصير، إذ توصل هذا الإئتلاف الحاكم إلى حلول لبعض المشكلات الجوهرية التى مثلت عقبة دائمة فى وجه المفاوضات أهمها تلك المشكلة المتعلقة بالنسبة المئوية اللازمة فى التصويت لإعتبار الاستفتاء(على الانفصال) صحيحاً قانوناً وعملاً فقد تم الإتفاق على إعتبار مشاركة

¹ <https://arz.wikipedia.org/wiki/>

60% من المسجلة أسمائهم نسبة كافية لإعتبار الاستفتاء صحيحاً قانوناً، كما أقر الإتفاق بين الحزب وبين الحركة إعتبار الانفصال قانونياً إذ ما تم بنسبة 50 + 1، وقد مضت الايام وتم الاستفتاء كما أراد الجنوبيون وربما البعض من أهل الشمال، وصرنا الآن أمام حقيقة إجتماعية تشكلت على أرض الواقع مفادها أننا أمام دولتين السودان فى الشمال و جوبا فى الجنوب(1).

موقف الاقتصاد السوداني بعد الانفصال :-

ترتب على إنفصال الجنوب عن دولة السودان الموحد العديد من الآثار الاقتصادية شكلت في مجملها هزة قوية للاقتصاد السوداني سيعاني منها ربحاً من الزمن حيث لا يستطيع أحد تقدير مدها بشكل قاطع و محدد وإنما الأمر كله يتوقف على فاعليه السياسات والتدابير الاقتصادية التي ستتخذها الحكومة السودانية لمعالجة تلك الآثار.

2 - أثر الانفصال على الموارد الاقتصادية :-

إن الآثار الإقتصادية المترتبة على ذلك الإنفصال يمكن إجمالها في الآتي :-
تقدر مساحة الجنوب ما بين 30% - 33% من المساحة الكلية للسودان قبل الانفصال كما أن أبناء الجنوب كانوا يمثلون أكثر من 23% من سكان السودان الموحد، و ذلك وفقاً لتقديرات حديثة تقدر عدد سكان السودان قبل الانفصال بحوالي 44 مليون نسمة منهم حوالي 10.6 مليون نسمة هم أبناء الجنوب. هذه الحقائق تعنى أن السودان فقد بإنفصال الجنوب عنه موارد إقتصادية مقدره فأراضى الجنوب لاشك غنية بثرواتها التى كانت تشكل رصيذاً موردياً لدولة السودان الموحد حتى وإن لم تكن تستغله بشكل كامل وبإنفصال الجنوب فقد السودان مساحة مقدره من الأراضى الزراعية والمرعى الطبيعية والغابات كما فقد أعداداً من الثروة الحيوانية مع أن نسبتها منخفضة نوعاً ما بالنظر إلى حجم الثروة الحيوانية التى يمتلكها السودان كذلك فقد السودان أعداداً كبيرة من الحيوانات البرية التى كان يمكن أن تشكل رصيذاً لنشاط السياحة فى البلاد ، والأهم من كل ذلك هو فقدان السودان للموارد النفطية حيث توجد معظم حقول النفط السوداني فى الجنوب ، وكذلك من الموارد الإقتصادية المهمة التى يحتمل أن تتأثر بعملية الإنفصال هى الموارد المائية فدولة جنوب السودان بعد إنفصالها عن السودان قد أصبحت دولة ممر لمياه النيل و هذا

¹ محمد عادل زكى ، مرجع سابق ، ص 1

الأمر قد يترتب عليه وضعاً جديداً في هذا الشأن وعلى الرغم من أن قضية المياه لم تثر بشكل صريح وجاد من قبل دولة جنوب السودان ضمن القضايا المترتبة حالياً على الانفصال و العالقة لإعتبارات مرحلية تتعلق بتلك الدولة ، إلا أن هذه القضية ربما تثار مستقبلاً في ظل الصراع حول المياه بين دول حوض النيل الذي فجرته دول المنبع منذ مؤتمر كيجالي برواندا في فبراير 2007م و المتعلقة بإعادة النظر في إتفاقية مياه النيل حيث يتوقع أن تتحاز دولة جنوب السودان إلى موقف دول المنبع التي تتنادى بإلغاء إتفاقية مياه النيل وإستبدالها بإتفاقية جديدة تقوم على مبدأ الإستخدام العادل لمياه النيل و من المحتمل أن يضر ذلك بنصيب السودان من مياه النيل . وعلى صعيد الموارد البشرية فإن انفصال أبناء الجنوب بدولتهم يعني تناقص حجم المورد البشري السوداني بما نسبته 23% وهي نسبة لا يستهان بها بالنظر إلى أهمية المورد البشري بالنسبة لأي اقتصاد وإن كان البعض يقلل من أهمية الأثر بحكم نوعية القوى العاملة الجنوبية وضعف إنتاجيتها غير أنه لا يمكنه النظر إلى هذا الأمر بهذه الطريقة المبسطة فالمورد البشري أي كانت نوعيته يعتبر رصيماً للدولة وليس خصماً عليها على الأقل من الناحية الاقتصادية وكذلك الناحية السياسية وخاصة في ظل توجهات العولمة التي تدعو أقليم ومناطق العالم المختلفة للعمل بقوة على بناء تكتلات إقتصادية تسعى إلى تحقيق الإندماج الاقتصادي ، وفي هذا السياق ينظر إلى المورد البشري بكثير من الإعتبار وذلك لسببين أساسيين فهو من جهة مورد إنتاجي مهم و ضروري ومفيد إذا ما تمت تدميته وتوظيفه لصالح التنمية، كما أنه من جهة أخرى محرك أساسي للطلب الكلي على السلع والخدمات، وهذا أمر ضروري لجهة تحريك الإستثمارات وإستغلال الموارد الاقتصادية الأخرى كعملية حتمية تقتضيها ضرورات التنمية والحاجة إلى إحراز تقدم ملموس في الميدان الإقتصادي .

3- أثر الانفصال على الموارد المالية : -

أن السودان قد فقد بسبب الانفصال 75% من إيراداته النفطية و يتضح أثر ذلك على الموارد المالية لحكومة السودان إذا علمنا أن عائدات النفط تمثل أكثر من 50% من إيرادات الخزينة العامة . لقد واجهت الموازنة العامة للحكومة السودانية خلال الربع الأخير من العام 2011م ، والنصف الأول من العام 2012م صعوبات بالغة اضطرت معها الحكومة إلى إتخاذ تدابير مالية و إقتصادية قاسية تضمنت إجراء تعديلات جوهرية في الموازنة العامة وفي السياسة المالية قضت برفع نسبة كبيرة من الدعم عن المحروقات وخفض بعض جوانب الإنفاق العام كسياسة تقشفية ترشيدية رامية بذلك إلى مواجهة العجز الكبير الذي ظهر في

الموازنة العامة نتيجة لفقدانها إيرادات النفط بسبب الانفصال وستظل آثار تلك السياسات مصدر معاناة للمواطن السوداني رداً من الزمن غير معلوم المدى .

وقد إنعكس آثار الانفصال على الأوضاع الإقتصادية العامة في السودان من خلال المؤشرات التالية :-

التضخم : -

بسبب عجز الموازنة العامة الناجم عن فقدان عائدات النفط من جهة وبسبب تراجع الإنتاج الزراعي والصناعي في ظل الإعتماد الكبير على النفط و عدم توظيف عائداته لصالح القطاعات الإنتاجية من جهة أخرى أخذ معدل التضخم في الإرتفاع المستمر حتى وصل في أغسطس 2012م، إلى أكثر من 41.6% حسب تقديرات الخبراء وثبت ذلك من خلال الإرتفاع المريع و المستمر للمستوى العام للأسعار بشكل يصعب التحكم فيه، وقد أدى ذلك إلى حدوث فوضى وعدم إستقرار في الأسواق و إنتشار المضاربات فيها كما أدى إلى تراجع قيمة النقود وإنخفاضها بنسبة عالية بلغت 45% الأمر الذي أدى إلى تآكل رؤوس أموال المصارف وإنخفاض أرباحها بشكل قد يؤثر في المستقل القريب على مراكزها المالية فضلاً عن تراجع القطاع الخاص وإنخفاض إستثماراته بسبب المخاوف الناجمة عن حالة عدم الإستقرار وفقدان التوازن التي يعيشها الاقتصاد السوداني ومن جانب آخر فقد أدت تلك الآثار التضخمية إلى إنخفاض القيمة الحقيقية لأجور ومرتبات العاملين بالقطاعين العام والخاص والدخول المكتسبة بواسطة أصحاب الأعمال الحرة وما في حكمها . وقد ساهم ذلك بشكل مباشر في إتساع دائرة الفقر بشكل أكبر مما كانت عليه .

تدني حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي :-

فقد نجم عن فقدان السودان لعائدات النفط التي كانت تشكل المصدر الرئيسي لتدفق العملات الأجنبية تناقص حجم إحتياطيه من النقد الأجنبي ومن ثم حدوث شح في العملات الأجنبية الأمر الذي له تأثيره المباشر و الكبير على سعر الصرف في ظل إرتفاع الطلب على العملات الأجنبية و إنخفاض المعروض منها ، حيث تدهورت قيمة الجنيه السوداني بشكل مهدد أمام الدولار الأمريكي واليورو الأوربي وغيرها من عُملات الدول التي لها معاملات إقتصادية مع السودان فقد وصل سعر الدولار مثلاً إلى أكثر من ست جنيهات خلال العام 2012 م ووصل إلى 8.5 جنيه في العام 2013 م و اليورو الى 9 جنيه في نفس العام .

إرتفاع العجز في الميزان التجاري:-

ففي ظل إرتفاع سعر الصرف إرتفعت قيمة الواردات ومن ثم تزايد العجز في الميزان التجاري خاصة في ظل تراجع قيمة الصادرات السودانية بسبب خروج النفط من جهة وإنخفاض حجم الصادرات النفطية من جهة أخرى لأسباب عديدة من بينها إرتفاع تكلفة إنتاج السلع الداخلة فيها تحت تأثير إرتفاع سعر الصرف، ولكل ما تقدم يظهر بوضوح مدى تأثير الإقتصاد السوداني بانفصال الجنوب وفقدان كثير من المكاسب الإقتصادية التي كانت قد تحققت خلال العقدين الماضيين أدت الى حالة من الإستقرار النسبي قبل الانفصال، وبذلك يكون الإقتصاد السوداني قد تراجع خطوات كبيرة إلى الوراء تحت تأثير هزة الانفصال. وربما يحتاج إلى كثير من الزمن حتى يتمكن من إستيعاب تداعيات تلك الهزة و إمتصاص آثارها و الرجوع إلى مربع المكاسب الإقتصادية من جديد (1).

وبحلول عام 2012م (2) كان الإقتصاد قد نما بأكثر من الضعف عما كان عليه عام 1999م ، غير أنه عقب إنفصال جنوب السودان عام 2011م تراجع إنتاج النفط بنسبة 75% وإنخفضت الإيرادات أكثر من النصف ودخل الإقتصاد حالة من الركود .

4- تحليل أداء الإقتصاد السوداني قبل وبعد الانفصال :-

تحليل أداء الإقتصاد السوداني قبل إنفصال الجنوب وبالتحديد خلال السنوات العشر الأخيرة التي سبقت تحول دولة السودان الموحد الى دولتين منفصلتين ومستقلتين عن بعضهما تماماً وسنعمد في هذا السياق على أداء المؤشرات الإقتصادية الكلية بشكل عام و التي تعكس نتائج أداء الإقتصاد السوداني خلال الفترة المعينة وعلى رأسها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو متوسط دخل الفرد و موقف التضخم و أداء القطاع الخارجي و موقف سعر الصرف(3).

¹ د. صلاح محمد ابراهيم ، (مارس 2014م)، التحديات و المهددات التي تواجه الإقتصاد السوداني بعد الانفصال ، مجلة النيل الأبيض للدراسات و البحوث ، العدد الثالث

² البنك الدولي ، النشرة الإقتصادية القطرية – السودان ، العدد رقم 02 - 2012 ، ديسمبر 2012م

³ د. صلاح محمد ابراهيم ، مرجع سابق ، ص 19، 20 ، 22

الجدول (4- 6)

المؤشرات الاقتصادية الكلية للسودان (2001م-2011م)

السنة	معدل نمو الناتج المحلي	معدل متوسط دخل الفرد	نمو معدل التضخم	الميزان التجاري	سعر الصرف مقابل الدولار
1999م	6	4	18	7.4	2.5
2000م	8.3	5.3	7	4.4	2.6
2001م	6.2	5	7.4	4.6	2.6
2002م	5.4	5.2	8.0	4.5	2.6
2003م	7.1	5.0	8.1	(4.2)	2.6
2004م	5.1	3.0	7.5	(4.7)	2.6
2005م	6.3	3.0	7.5	(3.8)	2.4
2006م	11.3	4.1	8.4	(9.9)	2.1
2007م	10.2	7.7	8.1	(3.8)	2.0
2008م	6.8	4.5	13.3	(0.8)	2.1
2009م	4.	2.2	11.2	(5.8)	2.3
2010م	2.4	2	13.1	(4.7)	2.4
2011م	3.3	1.5	34	(4.3)	2.9
2012م	1.3	2	37	(5.7)	4.3

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي وتقارير البنك الدولي حول التنمية في افريقيا 2001م

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه حول بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعكس أداء

الإقتصاد السوداني خلال العشر سنوات الماضية ، يمكن ملاحظة الآتي : -

بالنسبة لنمو الناتج المحلي الإجمالي فقد ظل يحقق معدلات إيجابية طوال الفترة المعنية، حيث وصل أفضل حالاته في العامين 2006م/ 2007م بمعدل بلغ 11.3% و 10.2% على التوالي، غير أنه أخذ في التراجع و بشكل ملحوظ منذ العام 2008م حيث حقق معدلات متدنية بلغت أدنى حد لها في العامين 2010م و 2011م بمعدل 2.4% و 3.3% على التوالي و يدل ذلك على تراجع أداء الإقتصاد الكلي خلال

الأربع سنوات الأخيرة بعد أن كان قد سجل تصاعداً ملحوظاً في السنوات الست الأولى من الفترة كنتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي تمت خاصة في النصف الثاني من تسعينات القرن المنصرم ويعزى ذلك التراجع إلى تأثيرات الأزمة المالية العالمية التي ألفت ظلالها في العام 2008م وعمت تداعياتها كل إقتصادات دول العالم . فضلاً عن تأثيرات الأوضاع السياسية التي كانت تعيشها البلاد والتي اقتضت التوسع في الإنفاق الحكومي الجاري على حساب الإنفاق التنموي والاستثماري. وإن كانت هنالك ثمة ملاحظة ضرورية لا بد من إبدائها في هذا الجانب فهي تتعلق بمساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي حيث تراجعت نسبة مساهمة القطاع الزراعي فيه بدرجة كبيرة فبعد أن كانت تلك النسبة حوالي 38.8% عام 2003م إنخفضت إلى 26.2% عام 2008م و إلى 29.7% عام 2009م ، أما القطاع الصناعي فقد زادت كثيراً نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بفضل دخول صناعة النفط ضمن مكوناته منذ العام 1998م حيث يلاحظ تزايد تلك النسبة عاماً بعد عام خلال العشرة سنوات الماضية فقد كانت في العام 2002م حوالي 21%، ثم أخذت في التصاعد من سنة لأخرى حتى بلغت 34% عام 2008م قبل أن تنخفض إلى 26% عام 2009م .

الجدول (10- 4)

نسبة مساهمة كل من القطاع الزراعي و القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي (2002-2009م)

القطاع/ السنة	2002م	2003م	2004م	2005م	2006م	2007م	2008م	2009م
الزراعي	41.9	38.8	35.2	32	30.1	28.1	26.2	29.7
الصناعي	21	22	35.8	28.3	29.2	31.2	34	26

المصدر :- The world Bank , Africa development indicators,2011

بالنسبة لنمو متوسط دخل الفرد :-

فإنه تلاحظ تسجيله لمعدلات متذبذبة وغير مستقرة فبعد أن حقق معدلاً بلغ 5% عام 2003م تراجع في عامي 2004م و 2005م ليبلغ 3% و 4.1% على التوالي ثم قفز إلى 8.9% في عام 2006م ثم أخذ في الإنخفاض المتوالي خلال أعوام 2007م و 2008م و 2009م بمعدلات بلغت 7.2%، 4.5% ، 2.2% على التوالي والمعروف أن نمو متوسط دخل الفرد يرتبط بمعدل نمو الدخل القومي ومعدل نمو السكان ولذلك فإن التذبذب في معدلات نمو متوسط دخل الفرد في السودان خلال الفترة المعنية ربما يفسره عدم التوافق بين نمو الدخل القومي والنمو السكاني في البلاد .

بالنسبة للموازنة العامة و التضخم :-

إزداد العجز فى الموازنة العامة بعد انفصال الجنوب و خاصة فى عامي 2012م و 2013م مقارنة بالعام 2010م حيث ارتفع من 4135.22 مليون جنيه فى عام 2010م إلى 7653.4 مليون جنيه ، 6456.5 مليون جنيه فى عامي 2012م و 2013م على الترتيب كما أنه أي زيادة فى العجز ستؤدى إلى إحداث فجوات تضخمية فى الاقتصاد⁽¹⁾ و يؤكد هذه النظرية إرتفاع معدلات التضخم من 11.2 % ، 13.1 فى عامي 2009م و 2010م على الترتيب إلى 35.1 % ، 37.1 % فى عامي 2012م و 2013م على الترتيب، ويعتبر ذلك إرتفاع كبير فى معدلات التضخم، وتشير بعض التحليلات إلى أن إرتفاع معدلات التضخم خلال عامي 2012م و 2013م يرجع إلى التوسع النقدى والتمويل بالعجز إذا كانا بهدف إحداث زيادة فى الانتاج (على الأقل بدرجة تعادل كمية النقود الزائدة) فإن ذلك لا يحدث فجوات تضخمية على الأقل فى المدى المتوسط ، ولكن إذا كان التوسع النقدى يميل نحو الإنفاق الاستهلاكي فإنه سيحدث فجوات تضخمية، ويشير التصاعد فى الإنفاق الجارى خلال عامي 2012م و 2013م إلى إرتفاع الميل نحو الاستهلاك ، و لا يقتصر تنامي الإنفاق الاستهلاكي فقط على القطاع العام أو القطاع الحكومى بل تلاحظ تنامي الإنفاق الاستهلاكي حتى على مستوى القطاع الخاص، كما يمكن القول بأن الاستهلاك الخاص فى تنامي مستمر منذ ظهور البترول فى السودان حيث تشير بعض الدراسات إلى تنامي الاستهلاك الخاص كنسبة من الناتج المحلى الاجمالي من 72% فى عام 1994م إلى 85% فى عام 2003م ، وفى الفترة الأخيرة يلاحظ تنامي السلوك الاستهلاكي البذخي وتقليد الأنماط الغربية وقد يشير ذلك إلى تنامي معدلات الاستهلاك الخاص خلال عامي 2012م و 2013م .

بالنسبة لأداء القطاع الخارجى :-

فإن موقف الميزان التجارى يعكس عجزاً مستمراً ومنتامياً فى بعض الاحيان فى أداء هذا القطاع حيث لم تسجل حالة فائض واحدة خلال سبع سنوات (2003م - 2009م) بل أن نسبة عجز الميزان التجارى إلى الناتج المحلى الإجمالي وصلت فى عامي 2005م و 2006م إلى 9.9% و 10.9% و هذه النسب تعكس حجم الفجوة فى الميزان التجارى أي أن قيمة الواردات أكبر بكثير من قيمة الصادرات مما يعنى إرتفاع درجة إعتمااد الاقتصاد السودانى على العالم الخارجى وفى نفس الوقت يعنى ضعف الأداء العام

¹ د . مهدي عثمان الركابي ، (2016م) ، الاقتصاد السودانى التحديات الماثلة و الحلول الممكنة ، دار الجنان للنشر و التوزيع ، عمان - الاردن ، الطبعة الأولى

للاقتصاد السوداني ويجب أن لا ينظر إلى الإنخفاض الكبير في نسبة العجز في الميزان التجاري الذي حدث عام 2008م و الذي بلغ 0.8 % بإعتباره مؤشراً لتحسن الأداء الاقتصادي في السودان لأنه من الواضح أن ذلك الإنخفاض إنما يرجع إلى إرتفاع عائد صادرات النفط نتيجة لإرتفاع أسعاره في الأسواق العالمية في ذلك العام .
بالنسبة لسعر الصرف :-

فقد سجل إستقراراً نسبياً خلال العشر سنوات الماضية (2001م -2011م)، حيث إستقر في الأربع سنوات الاولي من تلك الفترة عند 2.6 جنيهاً مقابل الدولار الأمريكي، ثم سجل انخفاضاً ملحوظاً في السنوات الثلاث التالية إلي أن بلغ 2 جنيهاً مقابل الدولار الامريكي في العام 2007م، ثم أخذ في الأرتفاع من عام لآخر خلال الأربع سنوات الأخيرة من الفترة المعنية إلي إن بلغ 2.9 جنيهاً مقابل الدولار عام 2011م⁽¹⁾ .

وبدأ سعر صرف الجنيه السوداني في التدهور عقب انفصال الجنوب حيث بدأت تتخضض قيمته بوضوح في السوق الموازي عقب حرب هجليج الأولى في عام 2011م و منذ ذلك التاريخ أصبح سعر الدولار مقابل الجنيه السوداني في تصاعد مستمر حتى وصل إلى أكثر من تسعة جنيهاً للدولار في أغسطس 2014م، كما تلاحظ تضاعف أثر العامل المعنوي وربط سعر الصرف بالعلاقة بين السودان وجنوب السودان في السوق الموازي ، وبدأ قانون العرض والطلب يأخذ حيزاً في تحديد سعر الصرف في الفترات الأخيرة . وعموماً يمكن القول بأن الاقتصاد السوداني أصبح يأخذ شكله ووضعيته الطبيعية خلال عامي 2013م و 2014م ، ولا نغنى بذلك الحجم الحقيقي النهائي للاقتصاد السوداني وكذلك الوضعية النهائية للمؤشرات الاقتصادية سواء كانت موجبة أو سالبة أوضعية أوقوية، ووضعية الاقتصاد خلال عامي 2013م و2014م بينت الحجم الحقيقي للمؤشرات الاقتصادية عقب الانفصال وبالتالي تبينت الرؤية للحكومة والمستثمر والمواطن عن الاقتصاد السوداني الجديد بعد الانفصال، وأعتقد أن وضعية الاقتصاد السوداني خلال الفترة 2012م،2013م،2014م هي التي يجب أن تبني عليها الإصلاحات الاقتصادية والخطط والبرامج المتوسطة والطويلة المدى خاصة نهاية 2014م شهدت نهاية البرنامج الثلاثي لاستدامة الاستقرار الاقتصادي 2012م - 2014م وبالتالي أتضحت الفجوات الحقيقية والإتجاهات الحقيقية لمؤشرات الاقتصاد الكلي بغض النظر عن إيجابياتها أو سلبياتها⁽²⁾.

¹ د. صلاح محمد ابراهيم ، مرجع سابق ، ص،ص21،22

² د . مهدي عثمان ، الاقتصاد السوداني التحديات الماثلة و الحلول الممكنة ، مرجع سابق ، ص 22 ، 23

أثر انفصال الجنوب على ظاهرة الركود التضخمي :-

أن الأزمة الاقتصادية الخطيرة الحالية نشأت نتيجة لانفصال جنوب السودان و ما صاحبة من فقدان لإيرادات النفط و النقد الأجنبي ، لكن جزور الأزمة تكمن في اعتماد سياسات غير متوازنة خلال فترة النفط 1999م – 2010م ، إذ كانت الفترة النفطية تخفي حقيقة أن الاقتصاد موجه نحو الاستهلاك و الاستيراد ، بدلاً من الانتاج و التصدير ، وهو مسار غير مستدام للنمو .

كانت لخسارة الصادرات النفطية تداعيات متتابة على الاقتصاد :-

الحسابات الخارجية :- تدهور الميزان التجاري من تحقيق فائض كبير إلى تسجيل عجز ضخم بلغ 700 مليون جنيه .

سعر الصرف :- تراجع سعر الصرف السائد في السوق ، وهذا يعني تفاقم تضخم الأسعار نحو أكثر حدة ، مما سيؤدي إلى ركود و مصاعب اقتصادية أكبر بكثير .

الأسعار :- ارتفع معدل التضخم ارتفاعاً حاداً إذ بلغ أكثر من 40% منذ يوليو 2012م ، وذلك لأسباب تعود في معظمها إلى ارتفاع تكلفة النقل و زيادة تكلفة استيراد السلع الأساسية .

النتائج المحلى الاجمالي :- لم تتمكن القطاعات الانتاجية في الاقتصاد ، وخاصة الزراعة والصناعة بعد عشر سنوات من الإهمال وعدم ملاءمة سعر الصرف والأجور تعويض الانخفاض في الانتاج النفطي⁽¹⁾ .

¹ البنك الدولي ، النشرة الاقتصادية القطرية ، مرجع سابق

الفصل الخامس

منهجية التحليل وصياغة نموذج الدراسة

1-5 مفهوم ومتطلبات النموذج الاقتصادي

2-5 تقدير وتقييم النموذج

3-5 مناقشة الفرضيات

الفصل الخامس

منهجية التحليل وصياغة نموذج الدراسة

المقدمة:

يشتمل هذا الفصل على الطريقة والمنهجية والأسلوب القياسى والنتائج التى تم الوصول اليها من خلال تطبيق الاساليب القياسية على بيانات الدراسة ومن ثم تحليلها احصائياً وايجاد التفسيرات والتعديلات الاقتصادية التى تتناسب مع نتائج التحليل القياسى. حيث يتضمن المبحث الأول عرض المنهجية القياسية والاحصائية المتبعة فى التحليل وذلك من خلال استخدام المناهج والاساليب القياسية الحديثة التى تدرس العلاقات والتأثيرات طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية والتى تتمثل فى أساليب تحليل نماذج انحدار السلاسل الزمنية المتكاملة وذلك من خلال دراسة جذور الوحدة للسلاسل الزمنية لتحديد درجة سكونها (تكاملها) ومن ثم تحليل التكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ومن ثم تقدير هذه العلاقة بأستخدام منهجية (ARDL) . أما المبحث الثانى يعرض الباحث أهم نتائج التحليل الاحصائى والقياسى ومن ثم يتم تقدير نموذج الدراسة وذلك بهدف قياس ظاهرة الركود التضخمي فى الاقتصاد السودانى خلال الفترة (1980 - 2015م). والمبحث الثالث والأخير يناقش فرضيات الدراسة.

5-1 - مفهوم ومتطلبات النموذج الاقتصادي:-

تمهيد:-

تلعب النماذج القياسية دوراً مهماً في التحليل الاقتصادي، كذلك في دراسة البدائل الاقتصادية والاجتماعية لعملية التنمية الاقتصادية، سواء كان ذلك في المدى القصير أو المدى الطويل. وقد انتشر استخدام تلك النماذج في ميدان البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية بشكل واسع في الآونة الأخيرة ويرجع ذلك إلى سببين⁽¹⁾:-

أولهما:- أن النماذج القياسية أصبحت أداة من أدوات التحليل الاقتصادي والاحصائي تساعد على التعرف على حقيقة المتغيرات الاقتصادية، ومدى ارتباطها ببعضها البعض وفي الوقوف على تأثير كل منها على الأخرى، واستخلاص النتائج التي يتعزز على المنطق العادي ادراكها بسهولة.

ثانيهما:- ظهور الحاسبات الإلكترونية وحدث التطور الهائل فيها، مما أتاح استخدام المنهج الرياضى في حل المشاكل الرياضية المعقدة بسهولة، إلى جانب الثقة في الحسابات عند الحل.

1- تعريف النموذج الاقتصادي:-

يعرف النموذج الاقتصادي على أنه مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي تصاغ عادةً بصيغ رياضية لتوضيح سلوكية أو ميكانيكية هذه العلاقات. ويهدف النموذج الاقتصادي إلى تبسيط الواقع من خلال بناء نموذج لا يحتوى على جميع تفاصيل الظاهرة الاقتصادية المراد دراستها بل يتضمن العلاقات الأساسية بها. ويستخدم النموذج الاقتصادي كأداة في عملية التنبؤ وتقييم السياسات الاقتصادية القائمة أو المقترحة ثم استخدامها في عملية تحليل الهيكل الاقتصادي.

¹ د. طارق محمد الرشيد ، (2005م) المرشد في الاقتصاد القياسى التطبيقي ، بدون ،

2- متطلبات النموذج القياسي :-

1/ يجب أن يكون النموذج متماشياً مع قواعد وافتراضات النظرية الاقتصادية، فيجب أن يصف بدقة الظاهرة الاقتصادية محل الدراسة .

2/ يجب أن يقدم النموذج العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية بأبسط طريقة ممكنة .

3/ يجب أن يكون النموذج قادراً على تقديم توقعات أو تنبؤات دقيقة عن القيم المستقبلية لمتغيراته التابعة والداخلية.

4/ يجب أن يكون النموذج قادراً على تفسير الظواهر التي تحدث في الواقع .

5/ يجب أن تكون تقديرات المعاملات دقيقة بمعنى أنها يجب أن تمثل أفضل تقريب للقيم الحقيقية للمعاملات، فبالإضافة إلى ضرورة إستيفائها للمعايير الاقتصادية والاحصائية يجب أن تكون المقدرات غير متحيزة ومتسقة وكفئة⁽¹⁾.

3- مكونات بناء النموذج الاقتصادي:-

يتكون النموذج الاقتصادي من مجموعة من العلاقات أو المعادلات، وتسمى هذه المعادلات التي يتضمنها النموذج بالمعادلات الهيكلية وذلك لأنها توضح الهيكل الأساسى للنموذج المراد بناءه وتتكون المعادلات الهيكلية للنموذج الاقتصادي من المعادلات التالية⁽²⁾ :-

(أ) المعادلات التعريفية:- (Definitional Equations)

هى متطابقات توضح قيمة المتغير التابع بتحديد تعريف له فى صورة متطابقة مثال لذلك :-
$$Y = C + S$$

¹ نعمة الله نجيب ابراهيم ، (2002م) ، مقدمة فى مبادئ الاقتصاد القياسى ، مؤسسة شباب الجامعة ، ص 29 ، 30

² د . طارق الرشيد ، مرجع سابق ، ص 11

(ب) المعادلات السلوكية:- (Behavioural Equations)

هى المعادلات التى تعبر عن العلاقات الدالية للمتغيرات الاقتصادية فى نموذج ويمكن التعبير عنها بدالة ذات متغير تابع ومتغير مستقل أو أكثر. مثال على دالة الاستهلاك: $C = \alpha + \beta x + \mu$

(ج) المعادلات الفنية :- (Technical Equations)

تهتم المعادلات الفنية بتوضيح طبيعة العلاقة بين مستوى الإنتاج من سلعة معينة وبين مدخلات الإنتاج وهى علاقة فنية توضح الكيفية التى يمكن أن يتحقق بها الناتج باتباع أسلوب معين من أساليب الإنتاج . ومثال لذلك دالة كوب دجولاس .

$$Y = AL^a + K^b$$

4- توصيف نموذج الدراسة:-

يتضمن النموذج القياسي المقترح على عدد من المتغيرات الاقتصادية يعبر عنها بدالة رياضية يتم تحديدها من خلال الأدبيات المتمثلة في النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية وتعتبر الخطوة الأولى والأساسية التي يقوم بها الباحث في الاقتصاد القياسي والذي يود دراسة ظاهرة اقتصادية معينة ، وهى تعنى التعبير عن الظاهرة في صياغ رياضي وذلك لعكس العلاقات المختلفة ، ويطلق على هذه الظاهرة على المستوى الاكاديمي بمرحلة صياغة الفرضيات وهى تشتمل على الخطوات التالية :-

- تحديد متغيرات النموذج .

- تحديد الشكل الرياضي للنموذج .

- تحديد القيم والإشارات المسبقة للمعالم .

أولاً:- تحديد المتغيرات

اعتمدت الدراسة في تحديد متغيرات النموذج القياسي على عدة مصادر وهى:-

1/ مصادر النظرية الاقتصادية.

2/ المعلومات المتاحة عن دراسات قياسية سابقة.

3/ المعلومات المتاحة عن الظاهرة بوجه خاص.

وبما أن الدراسة تهدف الى قياس محددات ظاهرة الركود التضخمي ولذلك فإن المتغيرات تتمثل في : -

* المتغير التابع: - الركود التضخمي و يتم قياسه بجمع معدل البطالة + معدل التضخم

* المتغيرات المستقلة:- وهي المتغيرات التي تؤثر في قياس ظاهرة الركود التضخمي وتم تحديدها

بالمتغيرات التالية : -

1/ الناتج المحلي الاجمالي (GDP).

2 / عرض النقود (MS).

3/ الانفاق الحكومي (GV).

4/ عجز الموازنة (BF).

5/ سياسة التحرير الاقتصادي (D1).

6/ انفصال الجنوب (D2).

ثانياً :- الشكل الرياضي للنموذج

اتبع الباحث اسلوب الاقتصاد القياسى لقياس و تقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع معبراً عنها في شكل دالة رياضية وكما هو معلوم فإن النظرية الاقتصادية لأتقدم معلومات كافية بشأن طبيعة الدالة ولذلك يتم الاعتماد على شكل الانتشار وأسلوب التجريب للإشكال الرياضية المختلفة والاستفادة من الدراسات السابقة لاختيار الشكل الرياضي الذي يعكس توصيف العلاقات بصورة اقرب للواقع وأكثر تحقيقاً لأهداف الدراسة و بذلك تصبح الصيغة النهائية للنموذج المراد تقديرها على النحو التالي :-

$$STG = \beta_0 + \beta_1 GDP + \beta_2 GV + \beta_3 BF + \beta_4 MS + \beta_5 D1 + \beta_6 D2 + \mu_i (1)$$

$$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6 < 0$$

$$\beta_0 > 0:$$

حيث: -

STG: الركود التضخمي.

GDP: الناتج المحلي الاجمالي.

GV : الانفاق الحكومي.

BF: عجز الموازنة.

MS: عرض النقود.

D1: سياسة التحرير الاقتصادي (متغير صوري).

D2 : انفصال الجنوب (متغير صوري).

β_0 : الحد الثابت في النموذج.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6$: معاملات الانحدار.

μ_i : حد الخطأ العشوائي (البواقي) :- هي المتغيرات التي تتولد قيمتها بفعل عوامل عشوائية وبالتالي يحكمها قانون احتمالي. أى أن المتغير العشوائي عباره عن حد الخطأ والذي يمثل كل المتغيرات التي تؤثر على النموذج ويصعب أخذها في الإعتبار وتتمثل في (μ)

ثالثاً الإشارات المسبقة للمعالم :-

بالرجوع إلى النظرية الاقتصادية و الدراسات التطبيقية يتوقع إن تكون إشارات المعالم كما يلي :-

- إشارة الثابت من المتوقع إن تكون موجبة (β_0) حيث يمثل قيمة الركود التضخمي عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة تساوى الصفر.

- يتوقع إن تكون إشارة معامل الناتج المحلي الاجمالي (β_1) سالبة وذلك لوجود علاقة عكسية بين معدل الناتج المحلي الاجمالي والتغيرات في ظاهرة الركود التضخمي .

- يتوقع إن تكون إشارة معامل الانفاق الحكومى (β_2) موجبة وذلك لوجود علاقة طردية بين الانفاق الحكومى و ظاهرة الركود التضخمي .

- يتوقع إن تكون إشارة معامل عجز الموازنة (β_3) موجبة و ذلك لوجود علاقة طردية بين عجز الموازنة و ظاهرة الركود التضخمي .

- يتوقع إن تكون إشارة عرض النقود (β_4) موجبة و ذلك لوجود علاقة طردية بين عرض النقود و ظاهرة الركود التضخمي .

- يتوقع إن تكون إشارة سياسة التحرير الاقتصادى (β_5) موجبة وذلك لوجود علاقة طردية بين سياسة التحرير الاقتصادى و ظاهرة الركود التضخمي.

- يتوقع أن تكون إشارة انفصال الجنوب (β_6) موجبة و ذلك لوجود علاقة طردية بين انفصال الجنوب و ظاهرة الركود التضخمي .

رابعاً "بيانات الدراسة :-

أن دراسة النماذج القياسية تستوجب الاعتماد في مرحلة مابعد توصيف النموذج القياسي على الحصول على بيانات دقيقة للمتغيرات المضمنة في النموذج ، ولذلك فإن الدراسة اعتمدت على سلسلة زمنية طويلة نسبياً (1980-2015م) حتى تعكس نتائج واقعية ولضمان دقة واستقرار العلاقات التي يعكسها نموذج الدراسة و تم الحصول عليها من الجهاز المركزى للإحصاء، بنك السودان المركزى .

أولاً :-

التحليل الاحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة :-

استخدمت الدراسة التحليل الاحصائي الوصفي في أولى مراحل التحليل الاحصائي في تحليل بيانات الدراسة وذلك من أجل وصف وتحليل بيانات متغيرات الدراسة خلال الفترة موضع القياس وذلك باستخدام كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والمدى لمعرفة أكبر واقل قيمة وكذلك استخدام معامل الالتواء لتحديد شكل التوزيع للبيانات .

الجدول (5-1)

التحليل الاحصائي الوصفي لمتغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلى خلال الفترة (1980-2015)

المتغيرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأعلى	الحد الأدنى	معامل الالتواء
1/ معدل التضخم	39.94	36.83	130.44	4.92	1.25
2/ معدل البطالة	12.47	8.20	34.30	2.56	0.579
3/ الركود التضخمي	52.41	34.11	140.98	19.92	1.32
4/ الناتج المحلي الاجمالي	80092.98	136147.2	582936.7	4.00	2.32
5/ الانفاق الحكومي	11582.69	14674.2	54854.3	1220.6	1.52
6/ عرض النقود	14332.44	24340.5	93642.60	1.230	1.92
7/ عجز الموازنة	80088.7	136.147	58293.8	3.97	2.32

المصدر :- إعداد الدارس من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views10

يتضح من الجدول (5-1) ما يلي :-

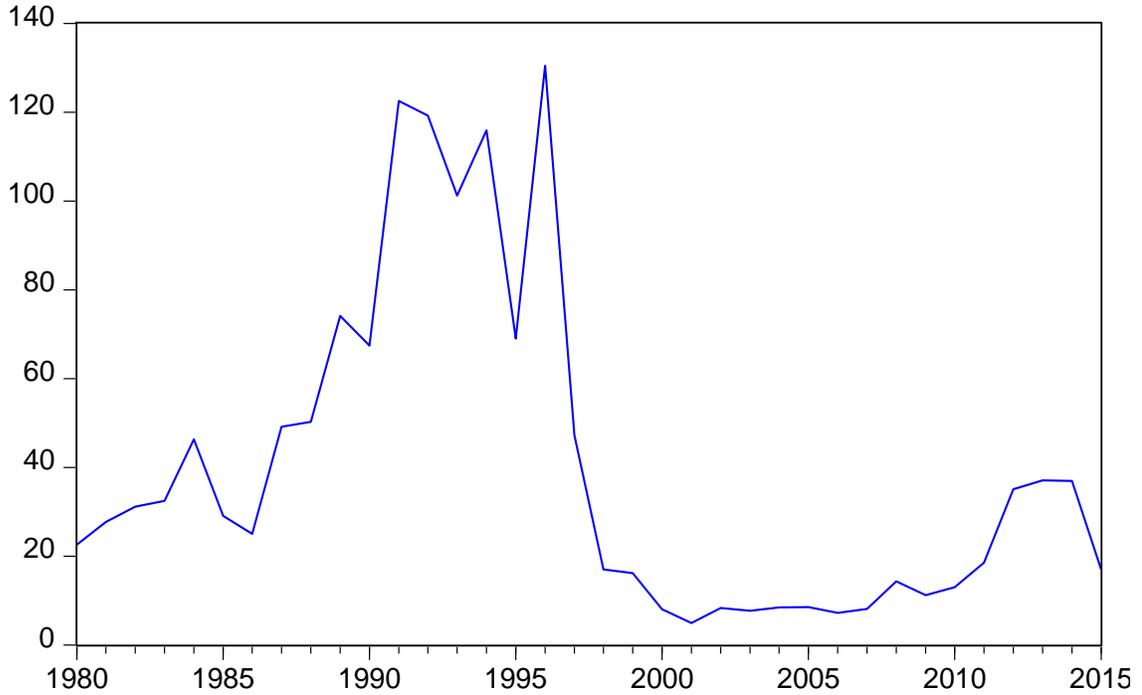
(1) / معدل التضخم:

بلغ متوسط متغير معدل التضخم خلال فترة الدراسة (1980-2015م) (39.49) بانحراف معياري (36.83) وبحد أعلى مقداره (130.44) وحد أدنى مقداره (4.92)، كما وبديل اختبار الالتواء على إن بيانات سلسلة متغير معدل التضخم لا تتوزع توزيع طبيعي (التواء موجب) حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (1.25) ويظهر ذلك من خلال الرسم البياني (1-5)

شكل رقم (1- 5)

سلسلة بيانات معدل التضخم خلال الفترة (1980-2015)

INF



المصدر: - إعداد الدارس باستخدام برنامج E.Views10

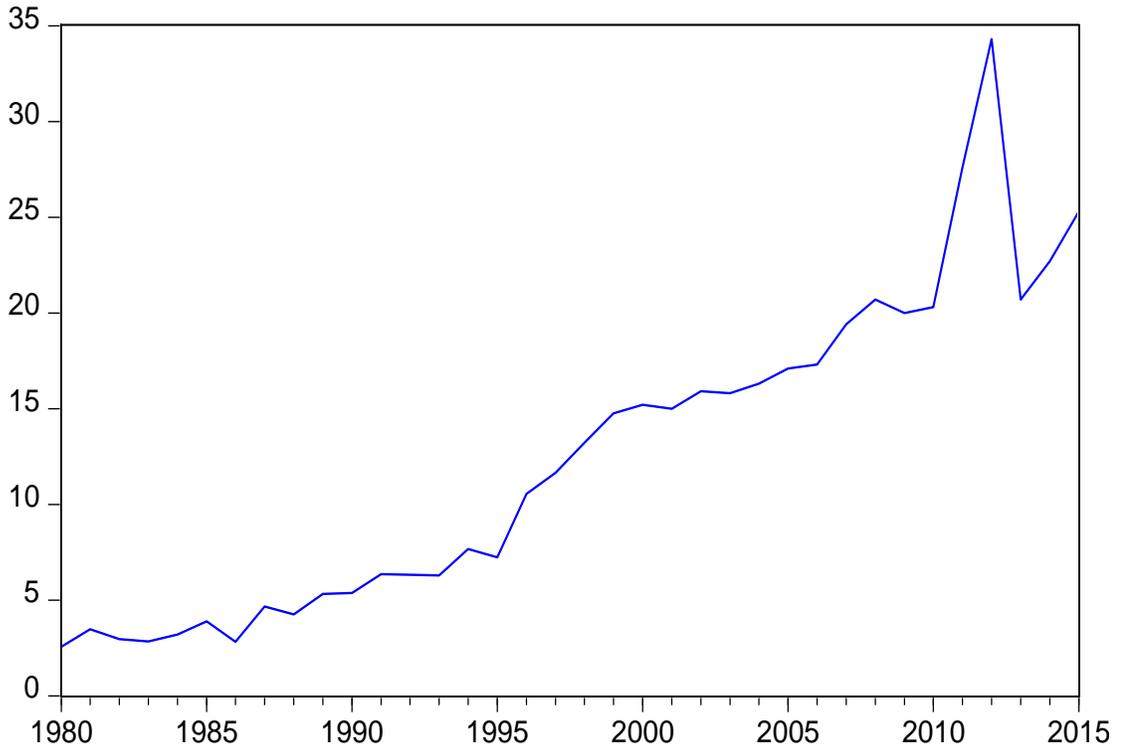
(2) / معدل البطالة : -

بلغ متوسط متغير معدل البطالة خلال فترة الدراسة (1980-2015م) (12.47) بانحراف معياري (8.20) وبحد أعلى مقداره (34.30) وحد ادني مقداره (2.56)، كما ويدل اختبار الالتواء على إن بيانات سلسلة متغير معدل البطالة لا تتوزع توزيع طبيعي (التواء موجب) حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (0.579) ويظهر ذلك من خلال الرسم البياني (2-5) .

شكل رقم (2-5)

سلسلة بيانات معدل البطالة خلال الفترة (1980-2015)

UN



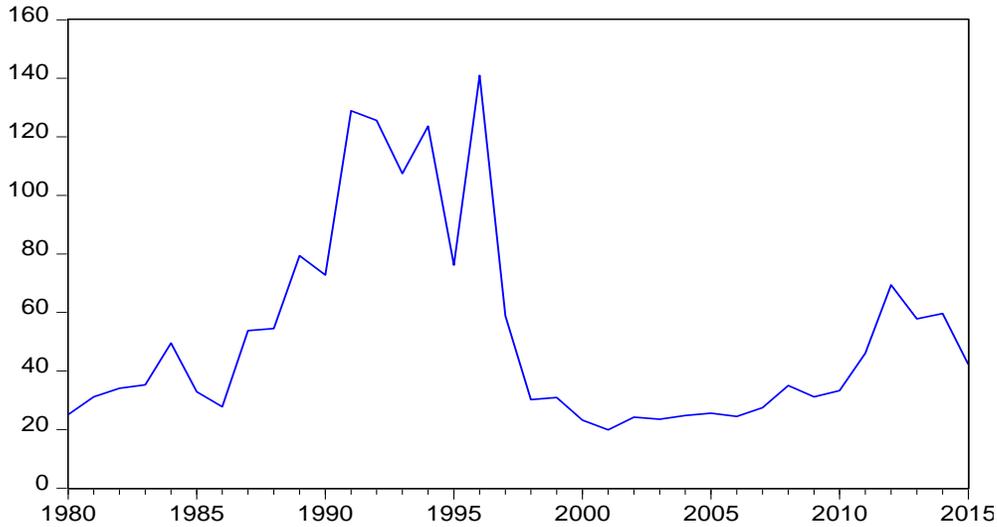
المصدر : - إعداد الدارس باستخدام برنامج E.Views10

(3) الركوند الترضمي : -

بلغ متوسط متغير الركوند الترضمي خلال فترة الدراسة (1980-2015 م) (52.41) بانحراف معياري (34.11) وبعء أعلى مقداره (140.98) وبعء اءني مقداره (19.92)، كما وبعء الاختبار الاءواء على إن بعنات سلسلة متغير الركوند الترضمي لااءواء توزبع طبععي (الاءواء موجب) حيث بلغت قيمة معامل الاءواء (1.32) و بعهر ذلك من خلال الرسم البعاني (3-5).

شكل رقم (3-5)

سلسلة بعنات الركوند الترضمي خلال الفترة (1980-2015 م)
STG



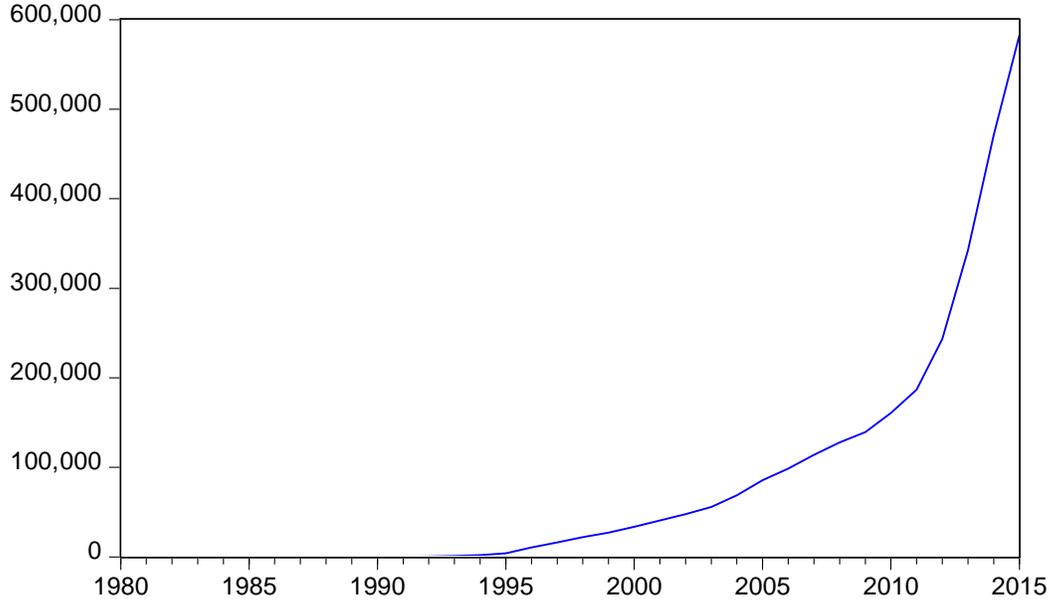
المصدر : - إءءاء الءارس باءءءءءم برنامء E.Views10

(4) // الءاءء المحلي الاءمالي : -

بلغ متوسط متغير الءاءء المحلي الاءمالي خلال فترة الدراسة (1980-2015 م) (80092.98) بانحراف معياري (136147.2) وبعء أعلى مقداره (582936.7) مليون ءنيه وبعء اءني مقداره (4.00)، كما وبعء الاختبار الاءواء على إن بعنات سلسلة متغير الءاءء المحلي الاءمالي لااءواء توزبع طبععي (الاءواء موجب) حيث بلغت قيمة معامل الاءواء (2.32) و بعهر ذلك من خلال الرسم البعاني (4-5):-

شكل رقم (4 - 5)

سلسلة بيانات الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (1980 - 2015م)
GDP

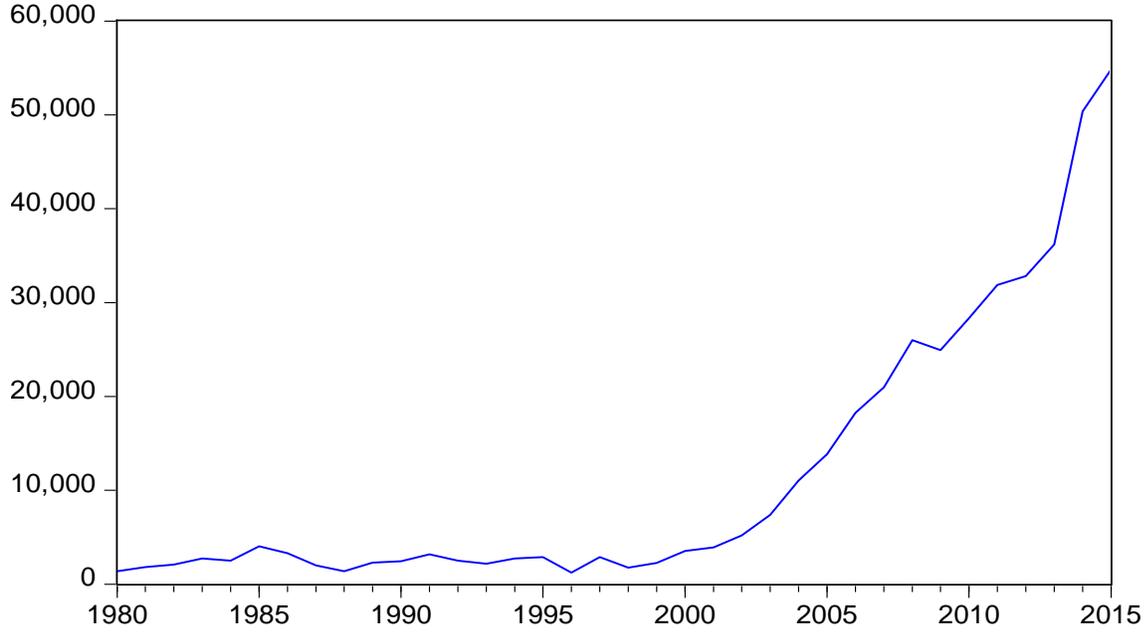


المصدر: - إعداد الدارس باستخدام برنامج E.Views10

(5) الانفاق الحكومي:

بلغ متوسط متغير الانفاق الحكومي خلال فترة الدراسة (1980-2015م) (11582.69) بانحراف معياري (14674.2) وبحد أعلى مقداره (54854.3) وحد ادني مقداره (1220.6)، و يدل اختبار الالتواء على إن بيانات سلسلة متغير الانفاق الحكومي لا تتوزع توزيع طبيعي (التواء موجب) حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (1.52) و يظهر ذلك من خلال الرسم البياني (5-5) .

شكل رقم (5 - 5)
سلسلة بيانات الانفاق الحكومي خلال الفترة (1980-2015 م)
GV



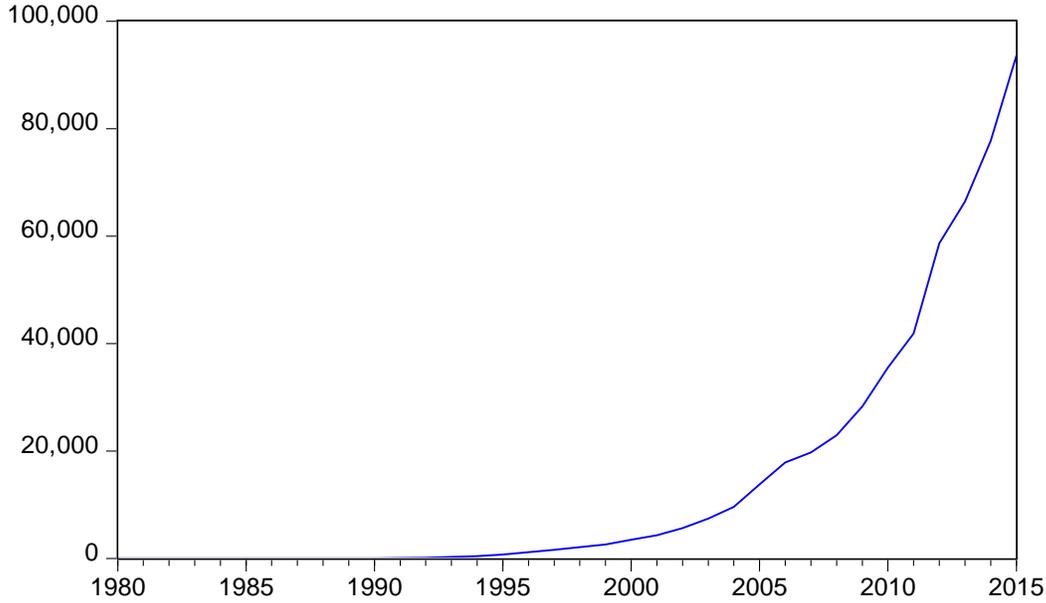
المصدر: - إعداد الدارس باستخدام برنامج E.Views10

(6) عرض النقود

بلغ متوسط متغير عرض النقود خلال فترة الدراسة (1980 - 2015م) (14332.44) بانحراف معياري (24340.55) ويحد أعلى مقداره (93642.6) وحد ادنى مقداره (1.230000)، كما ويدل اختبار الالتواء على إن بيانات سلسلة متغير عرض النقود لا تتوزع توزيع طبيعي (التواء موجب) حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (1.92) و يظهر ذلك من خلال الرسم البياني (5-6) .

شكل رقم (5-6)

سلسلة بيانات عرض النقود خلال الفترة (1980 - 2015 م)
MS

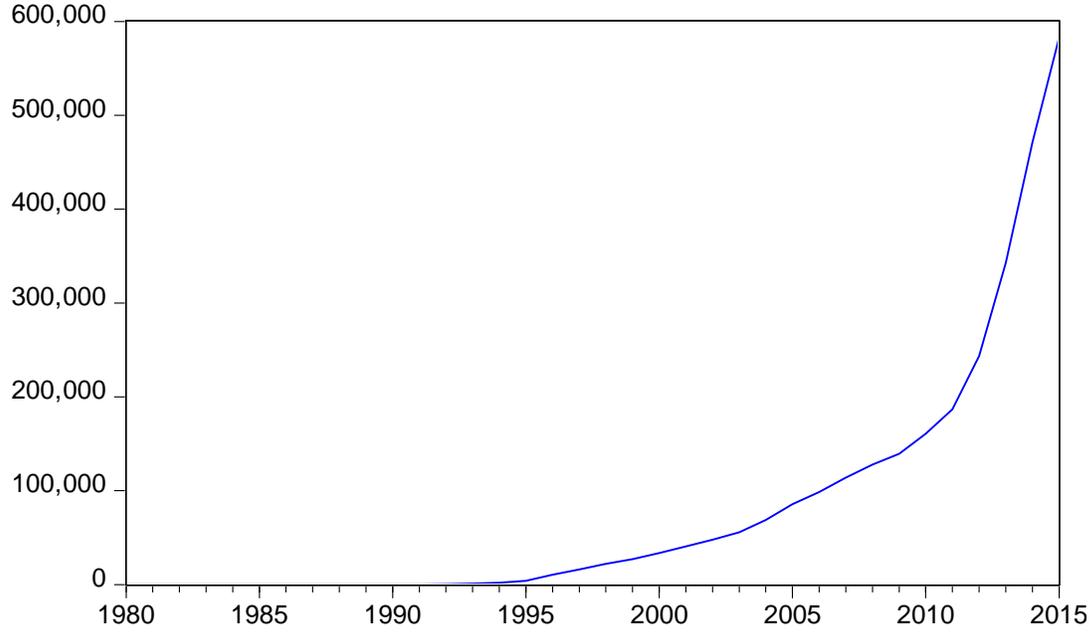


المصدر : - إعداد الدارس باستخدام برنامج E.Views10

(7)/عجز الموازنة :-

بلغ متوسط متغير عجز الموازنة خلال فترة الدراسة (1980 - 2015 م) (80088.7) بانحراف معياري (136147.2) وبحد أعلى مقداره (582931.8) وحد ادني مقداره (3.97)، كما يدل اختبار الالتواء على إن بيانات سلسلة متغير عجز الموازنة لا تتوزع توزيع طبيعي (التواء موجب) حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (2.32)، و يظهر ذلك من خلال الرسم البياني (5-7) .

شكل رقم (7-5)
سلسلة بيانات متغير عجز الموازنة خلال الفترة (1980-2015م)
BF



المصدر : - إعداد الدارس باستخدام برنامج E.Views10

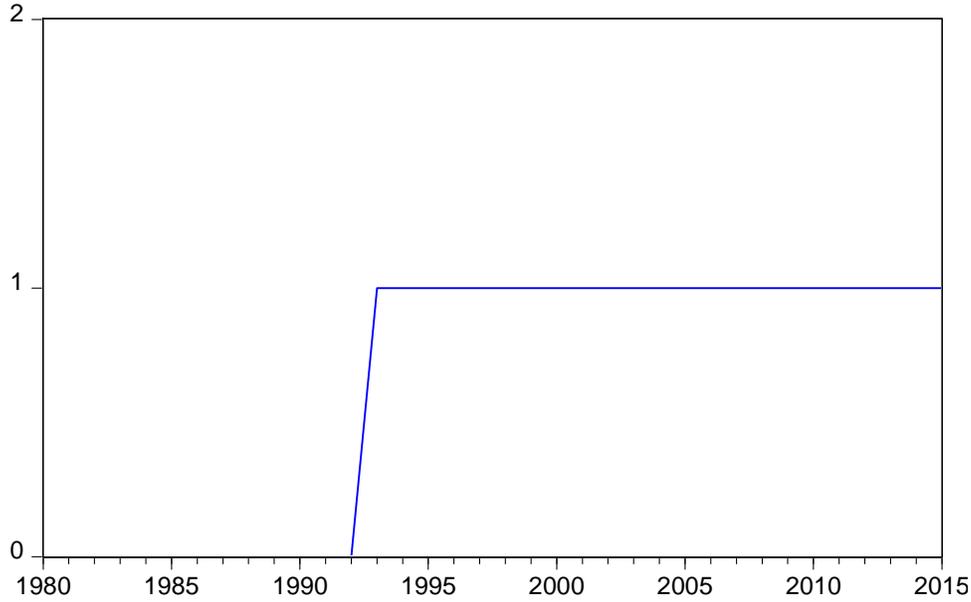
8/ سياسة التحرير الإقتصادي :-

بلغ متوسط متغير سياسة التحرير خلال فترة الدراسة (1980 - 2015 م) (0.638889) بانحراف معياري (0.487136) وبتد أعلى مقداره (1.0000) وحد ادنى مقداره (0.000)، اختبار الالتواء على إن بيانات سلسلة متغير سياسة التحرير الإقتصادي حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (-0.578315)، ويظهر ذلك من خلال الرسم البياني (5-8) :-

شكل رقم (8-5)

سلسلة بيانات متغير سياسة التحرير الاقتصادى خلال الفترة (1980-2015م)

D1



المصدر: - إعداد الدارس باستخدام برنامج E.Views10

9 / انفصال الجنوب :-

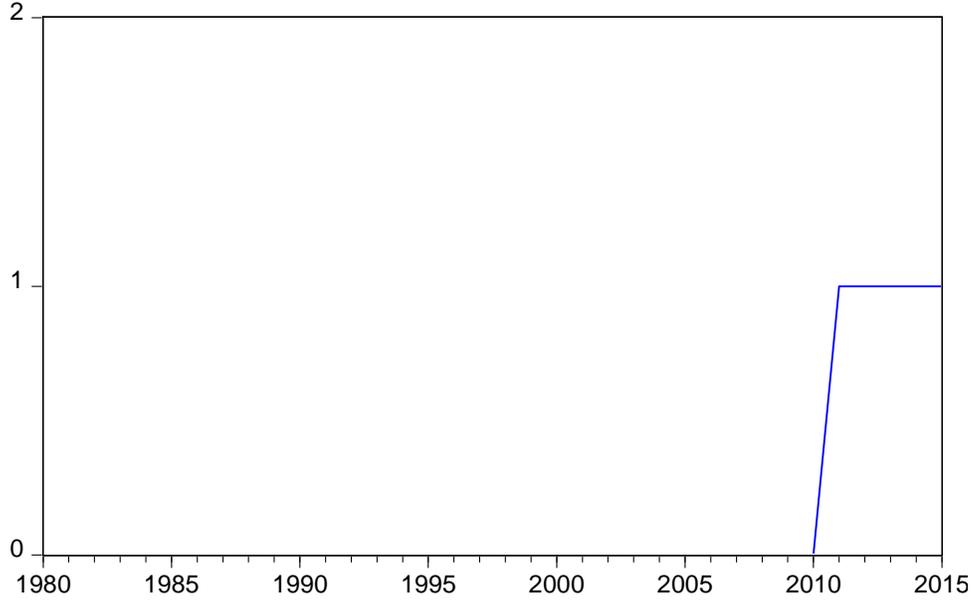
بلغ متوسط متغير انفصال الجنوب خلال فترة الدراسة (1980-2015 م) (0.138889) بانحراف معياري (0.350736) وبحد أعلى مقداره (1.0000) وحد ادنى مقداره (0.0000)، بلغ اختبار الالتواء على إن بيانات سلسلة متغير انفصال الجنوب (2.088370)، و يظهر ذلك من خلال الرسم البيانى

-(5-9)

شكل رقم (9-5)

سلسلة بيانات متغير انفصال الجنوب خلال الفترة (1980-2015م)

D2



المصدر: - إعداد الدارس باستخدام برنامج E.Views10

ثانياً: -

إستقرار السلاسل الزمنية

1 - اختبار استقرار بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة :-

تعتبر أولى خطوات التحليل القياسى هو التحليل الأولى للبيانات، وخاصة إذا كانت بيانات السلاسل الزمنية، إذ أن معظم الدراسات القياسية تعتمد عليها، و قد أوضحت عدد من الدراسات التطبيقية منها على سبيل المثال دراسة (Nelson Polsser , 1982) ودراسة (Stock and Watson ,1989) أن أغلب السلاسل الزمنية غير مستقرة فى مستوياتها (غير ساكنة) أي أنها تحتوى على جذر الوحدة (Unit Root)، ويؤدي وجود جذر الوحدة الى وجود ارتباط زائف ومشاكل فى التحليل والاستدلال

القياسي (Phillip,1986) لذا لابد من التأكد من سلامة البيانات بأجراء اختبارات سكون السلاسل الزمنية⁽¹⁾ .

تعريف سكون واستقرار السلاسل الزمنية (Stationary) :-

يمكن تعريف سكون واستقرار السلاسل الزمنية بأنه وجود اتجاه عام لبيانات أحد متغيرات النموذج يعكس صفة عدم الاستقرار في كل البيانات الموجودة .

ومن أهم هذه الأختبارات⁽²⁾:-

1- اختبار ديكي فوللر البسيط Dickey-Fuller (1979م) :-

تعتمد فكرة على انه إذا كان معدل الانحدار للمعادلة يساوي الواحد فان هذا يؤدي الي وجود

مشكلة جذر الوحدة و الذي يعني عدم استقرارية بيانات السلسلة الزمنية حيث المعادلة هي :-

$$Y_t = \rho Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث ان ε_t هو حد الضوضاء الأبيض White Noise و له خصائص المتغير العشوائي، واذا كانت ρ معنوية احصائياً دل ذلك على ان السلسلة الزمنية غير مستقرة و تعاني من جذر الوحدة و يجب معالجتها بالفروق التي تكون درجتها (1,2,3,...,d) و تقرأ $Y_t \sim I(d)$ ان بيانات السلسلة متكاملة من الدرجة d .

2- اختبار ديكي- فوللر الموسع Augmented Dickey-Fuller :-

يقوم اختبار ديكي فوللر - الموسع على إزالة الاثار الهيكلية (الارتباط الذاتي) في السلسلة الزمنية

و من ثم نقوم باستخدام نفس إجراءات اختبار ديكي - فوللر، و تمثله المعادلة الاتية⁽³⁾ :-

1 د. طارق الرشيد ، أ. سامية حسن محمود ، سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي باستخدام برنامج ال E- Views .
2 شيخي محمد ، (2012م) ، طرق الاقتصاد القياسي ، عمان ، دار الحامد للنشر و التوزيع الطبعة الأولى ، ص 207 .
3 كامل العلاوي ، (2011م) ، القياس الاقتصادي النظرية و التحليل ، عمان ، دار صفاء للنشر و التوزيع الطبعة الأولى ، ص 270 .

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^m \delta Y_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث Δ تشير للفرق الأول و m تمثل طول الفجوة الزمنية .

3 - اختبار فيليبس بيرون (Phillips and Perron,1988) :-

يقوم اختبار فيلبس-بيرون على ادخال تصحيح للارتباط الذاتي باستخدام طريقة غير معلمية، أي انه يأخذ في الاعتبار التغيرات الهيكلية للسلسلة الزمنية، يجرى هذا الاختبار في أربعة مراحل⁽¹⁾ :-

1. تقدير بواسطة OLS لاختبار DickeyFuller مع حساب الاحصائيات المرفقة .

2. تقدير التباين قصير المدى $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_t^2$ حيث $\hat{\varepsilon}_t$ تمثل البواقي.

¹ شىخى محمد ، مرجع سابق ، ص 212

3. تقدير المعامل المصحح المسمى التباين طويل المدي والمستخرج من خلال التباينات المشتركة

للبقاى حياث:

$$S_1^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_t^2 + 2 \sum_{i=1}^I \left(1 - \frac{i}{I-1}\right) \frac{1}{T} \sum_{t=I+1}^I \hat{\varepsilon}_t \hat{\varepsilon}_{t-i}$$

4. حساب إحصائية فيلبس بيرون

$$t_{\hat{\Phi}}^c = \sqrt{K} \times \frac{\hat{\Phi} - 1}{\hat{\sigma}_{\Phi}} + \frac{T(K-1)\hat{\sigma}_{\Phi}}{\sqrt{K}}$$

مع $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{S_1^2}$ والذي يساوي 1 عندما تكون $\hat{\varepsilon}_t$ تشويشاً ابيضاً. وتقارن $t_{\hat{\Phi}}^c$ مع القيمة الحرجة

لجداول ماك كينون .

اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة الحالية :-

الجدول التالى يوضح مستوى استقرار متغيرات الدراسة (الركود التضخمي، عرض النقود، الناتج المحلي الاجمالي، الانفاق الحكومي، عجز الموازنة، سياسة التحرير الاقصادى، انفصال الجنوب) عن طريق

اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) و ذلك على النحو التالى :-

جدول رقم (2-5)

نتائج اختبار جزر الوحدة لمتغيرات الدراسة :-

Variable	ADF test	Critical Value 5%	Prob	Level
Stag	-8.452146	-2.951125	0.0000	1st
Ms	4.131146	-2.986225	0.0000	1st
GDP	5.565253	-2.960411	0.0000	Level
BF	5.568029	-2.960411	0.0000	Level
GV	3.991504	-2.963972	0.0000	Level
D1	-5.830952	-2.951125	0.0000	1st
D2	-5.830952	-2.951125	0.0000	1st

المصدر :- اعداد الباحث باستخدام برنامج E- Views 10

يتضح من الجدول رقم (2 - 5) و اعتماداً على اختبار ديكي- فولر الموسع بوجود ثابت فقط أن متغير الانفاق الحكومي (Gv) ، و متغير عجز الموازنة (BF)، و متغير الناتج المحلي الاجمالي (GDP) ساكنه في مستواها عند مستوى دلالة معنوية 5% ، مما يعني أن هذا المتغيرات متكامل من الدرجة (صفر)، (1(0)) بينما نجد أن متغير عرض النقود (MS)، و متغير الركود التضخمي (Stag) ، سياسة التحرير (D1)، انفصال الجنوب (D2) غير ساكنة في مستوياتها و لذلك تم إعادة اجراء اختبارات جذر الوحدة مرة أخرى لهذه المتغيرات فكانت النتائج تشير لوجود سكون لهذه المتغيرات بعد الفروق الاولى عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني أن السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات متكاملة من متكاملة من الدرجة الاولى (1(1)) وهذه يعتبر مؤشر جيد لفاعليه استخدام اختبار التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية .

بما أن درجة استقرار متغيرات الدراسة خليط بين المستوى و الفرق الأول فان هذا يتوافق مع افتراضات نموذج ARDL التي تسمح بتقدير العلاقة بين المتغيرات الاصلية بغض النظر فيما إذا كانت هذه المتغيرات مستقرة في المستوى فقط أو الفرق الأول أو خليط بينها بشرط أن لا يستقر أياً من المتغيرات عند الفرق الثاني .

5-2 تقدير نموذج الدراسة : -

في ضوء ما تقدم عرضه من نتائج اختبار الاستقرار لمتغيرات الدراسة تم تقدير النموذج بإدخال المتغيرات الاقتصادية في مستواها اللوغاريتمي وذلك للحصول على مرونة طويلة الأجل للمتغيرات المستقلة وتأثيراً على المتغير التابع، وقد تم تقدير النموذج بشكل مبدئي باستخدام طريقة المربعات الصغرى، إلا أن النتائج أشارت لعدم دقة التقدير وبذلك تكون نتائج طريقة المربعات الصغرى مضللة إلى حد كبير فيما لو تم الاعتماد على نتائجها في ظل وجود المشاكل القياسية التي ظهرت في التشخيص المبدئي .

وبناء على ذلك تم استبعاد نتائج التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى وتم اللجوء إلى طريقة ARDL وهي إحدى الطرق الحديثة والتي تم تطويرها بواسطة بأسران (2001) ، وما يميز طريقة ARDL أنها تقيس الأثر في كل من الأجل القصير والأجل الطويل .

أو ما تسمى بمنهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds test) والتي اخترعها محمد هاشم بأسران و آخرون (2001م، Pesaran) ، وضع (Pesaran) منهجية ARDL للتكامل المشترك ودمج فيها نماذج الانحدار الذاتي (Auto regressive Modle) ونماذج فترات الإبطاء الموزعة (Distributed Lag) وفي هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها و قيم المتغيرات المستقلة الحالية و إبطائها بفترة واحدة أو أكثر⁽¹⁾.

و تمتاز منهجية ARDL للتكامل المشترك عن أساليب التكامل الأخرى بالعديد من المزايا من أهمها :-

1/ حيث تمتاز منهجية ARDL بإمكانية أن تجمع متغيرات ذات أكثر من مستوى من الاستقرار مثل $I(0)$ و $I(1)$ ، ولا يشترط أن تكون جميعاً مستقرة عند نفس المستوى مثل $I(0)$ ، وليس أي من المتغيرات المستقلة متكاملة من الدرجة الثانية ($I(2)$) أو رتبة أعلى .

¹ د . طارق محمد الرشيد ، مهارات تحليل البيانات باستخدام برنامج E-views ، بدون ، ص 294 .

2/ نستطيع من خلال منهجية ARDL تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة في المدى القصير والطويل (Short run and Long run)، بالإضافة الى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع .

3/ كما تعتمد منهجية ARDL على خاصية (SBC) (Schwarz Bayesian Criteria) التي تستخدم لتحديد الحد الأمثل من الإبطاءات الزمنية (Optimal Lag Length) .

4/ كما أن نموذج ARDL يعطى نتيجة تصحيح الخطأ (ECM) (Error Correction Model) و التي تقيس قدرة النموذج في العودة إلى التوازن بعد حدوث خلل أو اضطراب نتيجة لأمر طارئ .

5/ أن منهجية ARDL تعمل على إزالة المشاكل المتعلقة بالارتباط الذاتي (Auto Correlation) و بالتالي فان النتائج التي تحصل من تقدير نموذج ARDL تُعد نتائج كفؤ و غير متحيزة .

6/ تمتاز منهجية ARDL بأنه يمكن تطبيقها على عينات صغيرة الحجم .

جدول رقم (3 - 5)

نتائج تقدير نموذج محددات ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد السوداني (1980 - 2015م)

Dependent Variable: LOG(STG)

Method: ARDL

Date: 10/14/18 Time: 16:20

Sample (adjusted): 1982 2015

Included observations: 34 after adjustments

Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (2 lags, automatic): LOG(MS) LOG(GV)
LOG(GDP)

LOG(BF) D1

Fixed regressors: C

Number of models evaluated: 972

Selected Model: ARDL(1, 2, 1, 2, 2, 2)

Note: final equation sample is larger than selection sample

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficien t	Variable
0.8535	0.187293	0.186702	0.034968	LOG(STG(-1))
0.1041	-1.711690	0.340380	-0.582625	LOG(MS)
0.1498	1.504681	0.561785	0.845307	LOG(MS(-1))
0.0601	2.006009	0.586707	1.176939	LOG(MS(-2))
0.1600	-1.465552	0.149314	-0.218828	LOG(GV)
0.0768	-1.877109	0.161328	-0.302830	LOG(GV(-1))
0.1563	1.479558	0.434769	0.643266	LOG(GDP)
0.0005	-4.215684	0.548257	-2.311280	LOG(GDP(-1))
0.1193	-1.635686	0.684260	-1.119234	LOG(GDP(-2))
0.0039	3.308642	0.330810	1.094533	LOG(BF)
0.4188	0.827417	0.402634	0.333146	LOG(BF(-1))
0.3947	0.871977	0.323035	0.281679	LOG(BF(-2))
0.0219	-2.508075	0.302316	-0.758230	D1
0.4616	-0.752278	0.341357	-0.256795	D1(-1)
0.1462	-1.518629	0.255508	-0.388021	D1(-2)
0.0012	3.851398	2.127479	8.193768	C
3.816034	Mean dependent var	0.952707	R-squared	

0.572163	S.D. dependent var	0.913296	Adjusted R-squared
-0.418849	Akaike info criterion	0.168477	S.E. of regression
0.299438	Schwarz criterion	0.510920	Sum squared resid
	Hannan-Quinn		
-0.173893	criter.	23.12044	Log likelihood
2.007121	Durbin-Watson stat	24.17357	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

جدول رقم (4 - 5)

نتائج تقدير نموذج الدراسة في الأجل الطويل اعتماداً على معيار AIC

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP	-2.88824	0.898671	-3.21391	0.0048
GV	1.491786	0.417552	3.572695	0.0022
Ms	0.54056	0.186214	2.9029	0.0095
BF	1.771296	0.679387	2.6072	0.0178
D1	1.45389	0.328263	4.42903	0.0003
C	8.490669	1.886782	4.50008	0.0003
R-squared=0.95				
Adjusted R-squared= 0.91				
F-statistic= 24.173				
Prob(F-statistic)= 0.000				

المصدر : - إعداد الدارس من برنامج E-Views 10

المعادلة :-

$$EC = \text{LOG}(\text{STG}) - (1.4918 * \text{LOG}(\text{MS}) - 0.5406 * \text{LOG}(\text{GV}) - 2.8882 * \text{LOG}(\text{GDP}) + 1.7713 * \text{LOG}(\text{BF}) - 1.4539 * \text{D1} + 8.4907)$$

بعد الانتهاء من التقدير لمعاملات النموذج من خلال بيانات واقعية نبدأ في تحليل وتقييم نتائج التقدير.

للتأكد من وجود مدلول للمعاملات من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية.

أولاً: - التقييم وفق المعيار الاقتصادي: -

يتضح من الجدول رقم (4-5) إن قيم وإشارات جميع معالم النموذج تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية وذلك على النحو التالي:

* قيمة (C) الثابت بلغت (8.490669) وهي قيمة موجبة وهي تمثل ظاهرة الركود التضخمي عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة تساوى الصفر .

* قيمة معامل متغير الناتج المحلي الاجمالي بلغت (-2.88824) وهذه القيمة وتدل على وجود علاقة عكسية بين التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي والركود التضخمي وعليه فإن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (10)% يؤدي الى انخفاض الركود التضخمي بنسبة (28.8)% .

* قيمة معامل متغير الانفاق الحكومي بلغت (1.491786) وهي قيمة موجبة وتدل على وجود علاقة طردية بين الانفاق الحكومي ونمو ظاهرة الركود التضخمي . وعليه فإن زيادة الانفاق الحكومي بنسبة 10% يعمل على زيادة الركود التضخمي بنسبة (14.9)% .

* قيمة معامل متغير عرض النقود بلغت (0.54056) وهي قيمة موجبة وتدل على وجود علاقة طردية بين معدل نمو عرض النقود ونمو ظاهرة الركود التضخمي وعليه فإن زيادة عرض النقود بنسبة 10% يعمل على زيادة الركود التضخمي بنسبة (5.4)% .

* قيمة معامل متغير عجز الموازنة (1.771296) وتدل هذه القيمة الموجبة على وجود علاقة طردية بين عجز الموازنة ونمو ظاهرة الركود التضخمي وعليه فإن زيادة عجز الموازنة بنسبة 10% يعمل على زيادة الركود التضخمي بنسبة (17.7)% .

* قيمة معامل متغير سياسة التحرير الاقتصادي بلغت (1.45389) وهي قيمة موجبة وتدل على وجود علاقة طردية بين سياسة التحرير الاقتصادي ونمو ظاهرة الركود التضخمي .

* تم حذف معامل متغير انفصال الجنوب (متغير صوري) نسبة لعدم معنويته ، كما يؤثر على معنوية بقية المتغيرات في النموذج ، ويرجع ذلك لان الانفصال يبدأ من 2011م والسلسلة الزمنية تبدأ من 1980م .

ثانياً : - تقييم النموذج وفقاً للمعيار الاحصائي :-

(أ) - معنوية المعالم المقدرة :-

يتضح من الجدول (3-5) جميع المتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الاجمالي، الانفاق الحكومي، عرض النقود ، عجز الموازنة العامة ، سياسة التحرير الاقتصادي) جاءت ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5% حيث بلغت قيم مستوى المعنوية لجميع المتغيرات أقل من 5%

(ب) - معنوية النموذج :-

ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوى معنوية 5% ويتضح ذلك من خلال قيمة F والقيمة الاحتمالية لاختبار (F.Statistic) حيث بلغت قيم F (24.173) بمستوى معنوية (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعنى أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع مما يدل على أن النموذج المقدر جيد و يمكن التنبؤ به .

(ج) - جودة توفيق المعادلة :-

يدل معامل التحديد المعدل أن نسبة (91) % من التباين في المتغير التابع (الركود التضخمي) تم تفسيرها من خلال التغيرات في المتغيرات المستقلة (الناتج المحلى الاجمالى، الانفاق الحكومى، عرض النقود، عجز الموازنة العامة، سياسة التحرير الاقتصادى) بينما (9%) من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى العوامل الاخرى (العشوائية) الغير مضمنة في النموذج وهذه النتيجة تدل على جودة توفيق النموذج .

إختبار التكامل المشترك : - Co-integration Test

إن التفسير الإقتصادي للتكامل المشترك Co-integration في بيانات السلاسل الزمنية يوضح وجود توازن مستقر في المدى الطويل بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر تأخذ إتجاهاً مشتركاً واحداً Unique بحيث تؤدي التقلبات في إحدهما إلى إلقاء التقلبات في السلسلة الأخرى، فاذا كانت خلاف ذلك فإنها لن تتمكن من التحرك سوياً وإتجاهات منتظمة خلال الزمن، ولهذا يجب تعديل وتصحيح الإتجاهات عن طريق إختبار Co-integration الذي يقوم بتقليص الإختلافات والتباينات إلى حدودها الدنيا بإتجاه تحقيق التوازن في المدى الطويل بحيث يمكن للمتغيرات المقدره أن تسير بإتجاهات متقاربة معاً خلال الزمن والإختلافات بينهما تكون مستقرة⁽¹⁾ .

اختبار التكامل المشترك Short run and Long run :-

لتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية ARDL (Bounds Test) تكامل الحدود يستلزم القيام بأربعة إجراءات⁽²⁾ :-

¹ Gujarati, D, N (2011), Econometrics by Examples the Mc Graw-Hill Companies, Inc, New York, USA.
² د . طارق الرشيد ، مهارات تحليل البيانات ، مرجع سابق ، ص 295 ، 296

الإجراء الأول :

يتمثل في اختيار فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (VECM) وذلك باستخدام نموذج متجه انحدار ذاتي غير مقيد، ويتم تحديد الفترات الزمنية المناسبة باستخدام كل من:

- معيار خطأ التنبؤ النهائي. (Final prediction Error (FPE;1969).

- معيار معلومات اكيائي (Akaike (AIC;1973)

- معيار معلومات شوارتز (Schwarz (SC;1978)

- معيار معلومات حنان وكوين (Hannan and Quinn(H-Q;1979)

ويتم اختيار الفترة الملائمة التي تملك لأقل قيمة من المعايير الإحصائية المقدره أعلاه .

الإجراء الثاني :

يتمثل في تقدير نموذج VECM بواسطة طريقة المربعات الصغرى (OLS) ولتحديد النموذج الملائم ، ولتحديد النموذج الملائم يتم إتباع اختبار النموذج الذي ينتقل من العام إلى الخاص (General to specific) و الذي يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأولى لكل متغير تكون القيم المطلقة لإحصاء T غير معنوية .

الإجراء الثالث :

يتمثل في اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المبطأ لفترة واحدة بواسطة اختبار **Bounds Test** وإحصاء اختبار F والتي لها توزيع غير معياري .

الإجراء الرابع :

يتمثل في مقارنة قيمة F المحسوبة لمعاملات المتغيرات التوضيحية المبطاه لفترة واحدة بقيمة F الحرجة (الجدولية) المناظرة والمحسوبة من قبل (pesaran) ونظرا" لان اختبار F له توزيع غير معياري فأن هناك قيمتين حرجتين لإحصاء هذا الاختبار، قيمة الحد الأدنى وتفترض أن كل المتغيرات مستقرة فى قيمها

الأصلية (أو مستواها) بمعنى أنها متكاملة من الرتبة صفر $(I(0))$ ، وقيمة الحد الأعلى وتفترض أن المتغيرات مستقره في الفروق الأولى لقيمها بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد $(I(1))$ و يكون القرار على النحو التالي: -

1/ عندما تكون إحصائية F أكبر من الحد الأعلى نرفض فرض العدم (ومعنى ذلك وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات).

2/ عندما تكون إحصائية F أقل من الحد الأدنى نقبل فرض العدم (ومعنى ذلك عدم وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات).

3/ أما إذا وقعت إحصائية F بين الحد الأعلى والحد الأدنى يكون الاختبار غير حاسم .

جدول رقم (5 - 5)

اختبار الحدود Bounds Test

الاختبار الاحصائي المستخدم (Test – Statistic)	القيمة المحسوبة (Value)	عدد المتغيرات الخارجية (K)
(F – Statistic)	5.25	5
القيمة الجدولية (Critical Value Bound)		
Significance مستوى المعنوية	الحد الأدنى 10 Bound	الحد الأعلى 11 Bound
10%	2.08	3
5%	2.39	3.38
2.5%	2.7	3.73
1%	3.06	4.15

المصدر:- اعداد الدارس من برنامج E- Views

ويتضح من نتائج التقدير وبالنظر إلى قيمة إحصاء F تحت العمود Value نجدها (5.25) وبمقارنتها بالقيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% نجدها أكبر من الحد الأعلى من جدول critical value Bounds والبالغة (3.38) وبالرجوع إلى قاعدة اتخاذ القرار يتم رفض فرض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك وقبول الفرض البديل القائل بوجود تكامل مشترك وأن هنالك علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة، (عرض النقود، الناتج المحلي الاجمالي، الانفاق الحكومي، عجز الموازنة، سياسة التحرير) إلى المتغير التابع (الركود التضخمي).

نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج قياس محددات ظاهرة الركود التضخمي : -

يتم استخدام نماذج تصحيح الخطأ للتوفيق بين السلوك قصير الأجل والسلوك طويل الأجل للعلاقات الإقتصادية التي تتجه في الأجل الطويل نحو وضع التوازن و يشترط لتحقيق ذلك ان تكون السلاسل مستقرة و تتصف بصفة التكامل المشترك و هذا ما تم التحقق منه مسبقاً . وبعد التأكد من وجود العلاقة

التكاملية يمكن تقدير نموذج للعلاقة طويلة و قصيرة الأجل بتقدير نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL. وكانت النتائج على النحو التالي : -

جدول رقم (6 - 5)

نتائج تصحيح الخطأ لنموذج قياس محددات ظاهرة الركود التضخمي خلال الفترة (1980 - 2015 م)

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0195	-2.565533	0.250734	-0.643266	DLOG(RGDP)
0.0246	2.45233	0.23758	0.58263	DLOG(RMS)
0.0444	-2.16165	0.101232	-0.21883	DLOG(GV)
0.0000	6.146275	0.178081	1.094533	DLOG(BF)
0.0011	3.87213	0.195818	0.75823	D(D1)
0.0000	-7.01983	0.137472	-0.96503	CointEq(-1)*

R-squared=0.86

Adjusted R-squared= 0.81

المصدر: - اعداد الدارس من برنامج E- Views

(1) التفسير الاقتصادي لنتائج نموذج تصحيح الخطأ:-

يتضح من الجدول رقم (6 - 5) إن قيم و إشارات جميع معالم النموذج تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية وذلك على النحو التالي : -

* قيمة معامل متغير الناتج المحلي الاجمالي بلغت (-0.643266) وهذه القيمة و تدل على وجود علاقة عكسية بين التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي والركود التضخمي فى الأجل القصير وعليه فأن زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (10)% يؤدي الى انخفاض الركود التضخمي بنسبة (6.4) % .

* قيمة معامل متغير الانفاق الحكومي بلغت (**-0.21883**) وهى قيمة سالبة وتدل على وجود علاقة عكسية بين الانفاق الحكومي و نمو ظاهرة الركود التضخمي ، فى الأجل القصير و عليه فأن زيادة الانفاق الحكومي بنسبة 10% يعمل على انخفاض الركود التضخمي بنسبة (2.2)%.

* قيمة معامل متغير عرض النقود بلغت (**0.58263**) وهى قيمة موجبة و تدل على وجود علاقة طردية بين معدل نمو عرض النقود ونمو ظاهرة الركود التضخمي وعليه فأن زيادة عرض النقود بنسبة 10% يعمل على زيادة الركود التضخمي بنسبة (5.8)% .

* قيمة معامل متغير عجز الموازنة (**1.094533**) وتدل هذه القيمة الموجبة على وجود علاقة طردية بين عجز الموازنة ونمو ظاهرة الركود التضخمي فى الأجل القصير وعليه فأن زيادة عجز الموازنة بنسبة 10% يعمل على زيادة الركود التضخمي بنسبة (1.09)% .

* قيمة معامل متغير سياسة التحرير الاقتصادى بلغت (**0.75823**) وهى قيمة موجبة وتدل على وجود علاقة طردية بين سياسة التحرير الاقتصادى ونمو ظاهرة الركود التضخمي .

* بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ (يجب ان يحمل إشارة سالبة كما يجب ان يكون معنوياً)

(**-0.96503**) ، ذات إشارة سالبة و ذات دلالة احصائية مما يدل على عمل الية تصحيح الخطأ وهذه القيمة تعنى أن الانحراف عن العلاقة التوازنية فى المدى الطويل يتم تصحيحه سنوياً بنسبة 97% للوصول الى التوازن .

(2) تقييم النموذج وفقاً للمعيار الاحصائى :-

(أ) - معنوية المعالم المقدرة :-

يتضح من الجدول (6-5) جميع المتغيرات المستقلة (الناتج المحلى الاجمالى، الانفاق الحكومي، عرض النقود، عجز الموازنة، سياسة التحرير الاقتصادى) ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5% حيث بلغت قيم مستوى المعنوية لجميع المتغيرات أقل من 5%. وهذه النتيجة تدل على أن من أهم العوامل المؤثرة في ظاهرة الركود التضخمي فى الأجل القصير :-

(ب) جودة توفيق المعادلة :-

يدل معامل التحديد المعدل أن نسبة (81) % من التباين في المتغير التابع (الركود التضخمي) تم تفسيرها من خلال التغيرات في المتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الاجمالي، الانفاق الحكومي، عرض النقود، عجز الموازنة العامة، سياسة التحرير الاقتصادي) بينما (19%) من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى العوامل الأخرى (العشوائية) غير مضمنة في النموذج و هذه النتيجة تدل على جودة توفيق النموذج .

ثالثاً التقييم وفق المعيار القياسي : -

(1) نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبقايا

والجدول التالي يوضح نتائج اختبار فرضية العدم الفائلة أن البواقي غير مستقلة عن بعضها البعض باستخدام اختبار مضاعف لاجرانج (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:) حيث تشير النتائج إلى عدم وجود دليل إحصائي لقبول فرضية العدم ؛ بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي للبقايا حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية (0.304) و هي قيمة أكبر من 5%.

الجدول (7 - 5)

اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لفرضية عدم ثبات التباين

0.304	Prob. F(10,13)	1.28	F-statistic
0.095	Prob. Chi-Square(10)	4.69	Obs*R-squared

2/ نتائج اختبار فرضية ثبات التباين

تم استخدام اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey). والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار ولذى يشير إلى عدم وجود دليل إحصائي لرفض فرضية عدم الأمر الذي يعني عدم وجود مشكلة اختلاف تباين حيث بلغت قيمة الاختبار (0.904) و هي قيمة أكبر من مستوى الدلالة المعنوية (5)%.

الجدول (8 - 5)

اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لفرضية عدم ثبات التباين

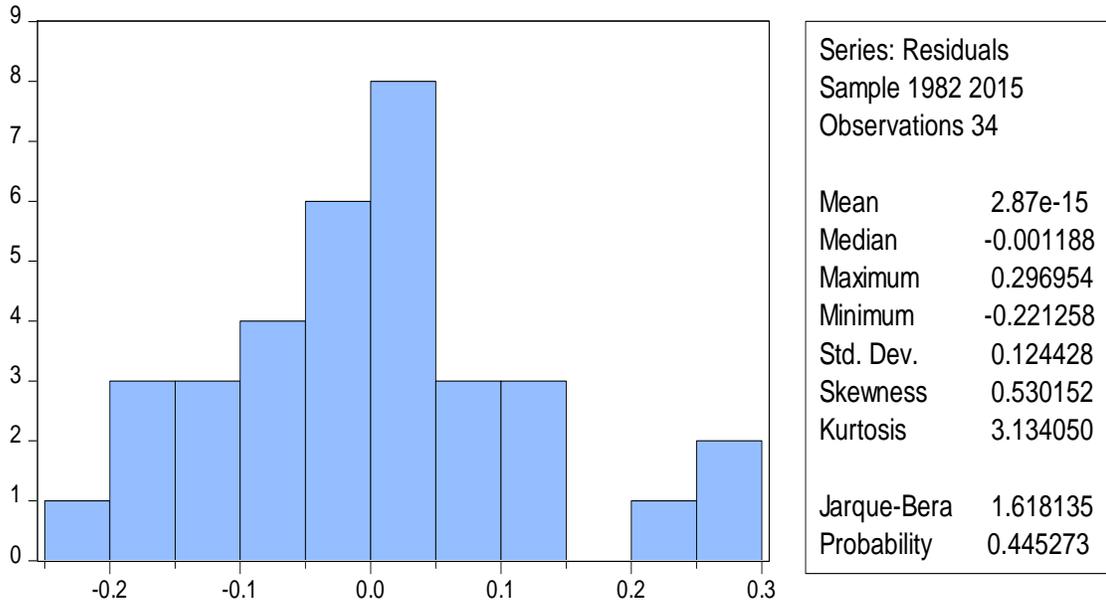
0.904	Prob. F(15,18)	0.507	F-statistic
0.812	Prob. Chi-Square(15)	10.107	Obs*R-squared

3/ نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لحد الخطأ :-

تم التحقق من شرط التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار (Jarque-Bera) وكانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار بلغت (1.618) بقيمة احتمالية (0.445) وهي اكبر من مستوى الدلالة 5% وتشير هذه القيمة على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 5%.

شكل رقم (10 - 5)

التوزيع الطبيعي



المصدر : إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views10

4/ اختبار شرط استقلال المتغيرات المستقلة (عدم وجود ارتباط خطي متعدد)

للتحقق من شرط عدم وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تم الاعتماد على قيمة معامل تضخم التباين (VIF) حيث انه كلما زادت قيمة معامل التضخم زادت حدة الارتباط الخطي وعادة ما ينظر لقيم معامل التضخم التي تفوق الرقم (10) على أنها انعكاس لوجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة، وقد تم حساب معامل التضخم لمتغيرات نموذج قياس الركود التضخمي موضع الدراسة كما هو موضح في الجدول التالي : -

الجدول (9 - 5)

نتائج اختبار معامل تضخم التباين لمتغيرات نموذج الركود التضخمي

Centered	Uncentered	Coefficient	المتغيرات
VIF	VIF	Variance	Variable
13.43139	618.6155	0.034858	الناتج المحلي الاجمالي
3084.202	19524.92	0.189024	الانفاق الحكومي
5128.616	29209.53	0.300586	عرض النقود
8289.757	42715.39	0.468212	عجز الموازنة
1625.24	8201.167	0.115859	سياسة التحرير الاقتصادي

المصدر : إعداد الدارس من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views10

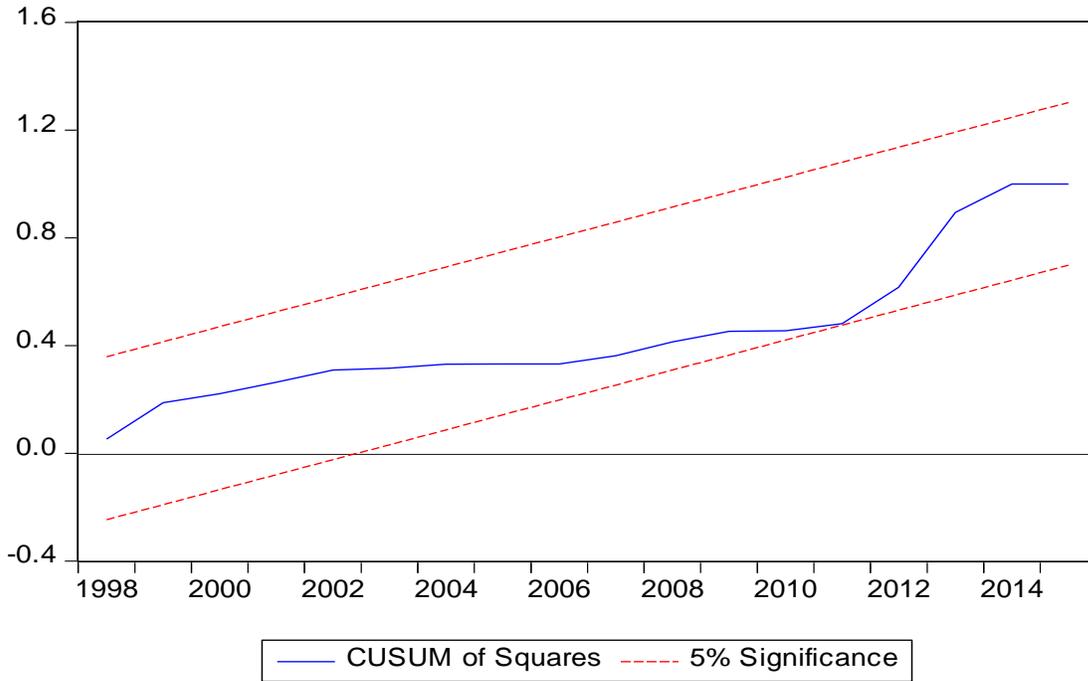
وتشير النتائج في الجدول رقم (9 - 5) إلى أن قيمة VIF لجميع المتغيرات المستقلة في النموذج تشير الى عدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة.

(5) / إختبار استقرار النموذج Parameters stability

لمعرفة اتساق معاملات متغيرات النموذج علي المدى الطويل يتم بواسطة إختبار مربع الخطأ التراكمي Cumulative Sum of Squares (CUSUM) ، و في النموذج المقدر نلاحظ ان الخط الذي يمثل مربع الخطأ التراكمي كان داخل الخطين الأعلى والأدنى عند مستوى معنوية 0.05 كما في الشكل (5-11):-

شكل رقم (5-11)

إختبار مربع الخطأ التراكمي (CUSUM) لنموذج الركود التضخمي



المصدر : إعداد الدارس من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views10

(6) إختبار مقدرة النموذج على التنبؤ :-

تعريف التنبؤ :-

يمكن تعريف التنبؤ بأنه تقدير كمي للقيم المتوقعة للمتغيرات التابعة في المستقبل بناء على ما هو متاح لدينا من معلومات عن الماضي والحاضر أي أن التنبؤ الاقتصادي Economic Forecasting هو عملية

تقدير للتطور المستقبلي لقيم الظواهر الاقتصادية استناداً إلى الوضع الراهن و إلى العوامل المؤثرة في تطور تلك الظواهر⁽¹⁾ .

أنواع التنبؤ :-

هنالك أنواع عديدة للتنبؤ تحدد بناءً على الآتى :-

1 / صيغة التنبؤ :- التنبؤ بنقطة و التنبؤ بفترة .

2 / فترة التنبؤ :- تنبؤ بعد التحقق و تنبؤ قبل التحقق .

3 / درجة التأكد :- التنبؤ المشروط و التنبؤ غير المشروط .

4 / درجة الشمول :- تنبؤ النموذج المكون من معادلة و تنبؤ النموذج المكون من عدد من المعادلات .

اختبار وتقييم مقدرة نموذج الدراسة على التنبؤ:-

قبل استخدام النموذج في عملية التنبؤ ينبغي اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ، ففي كثير من الأحيان قد يكون النموذج ذو معنى اقتصادي واحصائي و مقبولاً من الناحية القياسية بالنسبة للفترة التي أخذت فيها العينة إلا أنه قد لا يكون ملائم للتنبؤ بسبب التغيرات السريعة في المعالم الهيكلية للعلاقات في الواقع، لهذا من الأهمية ان نقوم باختبار مقدرة النماذج القياسية على التنبؤ على المستوى التطبيقي .

وتوجد عدة اختبارات تستخدم لتحقيق هذا الهدف نجد من أهمها :-

1 / اختبار كاي تربيع : χ^2

يعتمد هذا الاختبار على التنبؤ بعد التحقق في اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ و فيه يتم اختبار معنوية الفرق بين القيم المتوقعة والقيم الفعلية ، فإذا كانت القيم المتوقعة تساوي القيم الفعلية أو الفرق بينهما غير جوهري ($H_0: \hat{\mu}_f = \hat{\mu}_a$) فإن مقدرة النموذج على التنبؤ تكون عالية ، أما إذا كان الفرق جوهري ($H_1: \hat{\mu}_f \neq \hat{\mu}_a$) فإن هذا يشير لضعف مقدرة النموذج على التنبؤ .

1 د . طارق الرشيد ، أ . سامية حسن محمود ، (2010م) التنبؤ باستخدام نماذج الانحدار ، سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي باستخدام برنامج ال E-Views ، مطبعة جى تاون ، ص 5 ، 6 ، 18 ، 19

2 / اختبار تي : T

يستخدم هذا المعيار لاختبار معنوية الفرق بين القيم التنبؤية والقيم الفعلية بناءً على تحديد الفروض الآتية:-

فرض العدم : - عدم وجود فرق جوهري بين القيمة المتنبأ بها والقيمة الفعلية

($H_0: \hat{\mu}_f = \hat{\mu}_a$) ، ويكون النموذج في هذه الحالة ذو مقدرة عالية على التنبؤ .

الفرض البديل : - وجود فرق جوهري بين القيمة المتنبأ بها والقيمة الفعلية ($H_1: \hat{\mu}_f \neq \hat{\mu}_a$) ويكون النموذج ذو مقدرة ضعيفة للتنبؤ .

3 / اختبار تايل Theil : -

لقد اقترح تايل هذا الاختبار الذي يتوقف على الآتي:

● إذا كان التغير المتوقع (dt) يساوي التغير الفعلي (da) فإن قيمة معامل تايل T تساوي صفر

(T=Zero) و هذا يشير إلى مقدرة النموذج الكبيرة على التنبؤ .

● إذا كان التغير المتوقع (dt) يساوي الصفر فإن قيمة معامل تايل T تساوي الواحد (T=1)

وهذا يشير إلى الحالة التي يتوقع فيها بأن المتغير التابع سوف يكون ثابت عبر الزمن .

● كلما زادت قيمة معامل تايل (T) عن الواحد كلما دل ذلك على انخفاض مقدرة النموذج على

التنبؤ .

اختبار مقدرة نموذج ARDL على التنبؤ :-

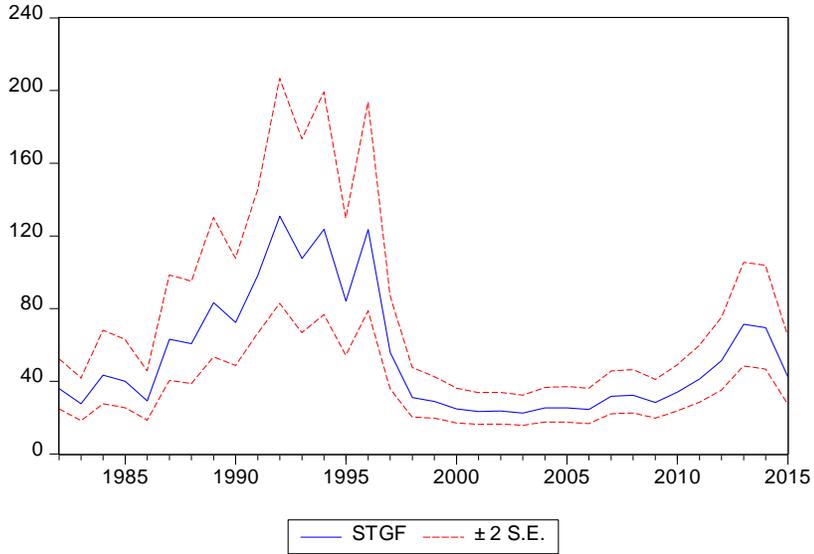
لاختبار مقدرة النموذج على التنبؤ يمكننا استخدام اختبار معامل عدم التساوى لتايل و الذي يعتمد على الفروض الآتية :-

فرض العدم تكون مقدرة النموذج على التنبؤ عالية إذا كان معامل تايل أقرب إلى الصفر

فرض البديل تكون مقدرة النموذج على التنبؤ ضعيفة إذا كان قيمة معامل تايل أقرب إلى الواحد الصحيح .

الشكل (12- 5)

مقدرة النموذج على التنبؤ



Forecast: STGF	
Actual: STG	
Forecast sample: 1980 2015	
Adjusted sample: 1982 2015	
Included observations: 34	
Root Mean Squared Error	8.256250
Mean Absolute Error	5.166233
Mean Abs. Percent Error	9.147456
Theil Inequality Coefficient	0.065598
Bias Proportion	0.004626
Variance Proportion	0.062402
Covariance Proportion	0.932972
Theil U2 Coefficient	0.431796
Symmetric MAPE	9.192557

المصدر :- إعداد الدارس من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views10

ويتضح من نتائج التقدير وجود مقدرة مقبولة للنموذج المقدر للتنبؤ حيث بلغت قيمة معامل تايل (0.06) وهي قيمة تقترب من الصفر، وبالتالي نقبل فرض العدم وعليه يمكن استخدام النموذج المقدر في التنبؤ.

مناقشة الفرضيات

بعد دراسة وتحليل ظاهرة الركود التضخمي في السودان خلال الفترة من 1980 - 2015م باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة (ARDL) سيتم مناقشة الفرضيات على النحو التالي :-

الفرضية الأولى :- توجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الركود التضخمي وعرض النقود في كل من الأجلين الطويل والقصير .

من خلال نتائج تقدير النموذج نجد أن إشارة معامل عرض النقود موجبة في كل من الأجلين الطويل والقصير وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية، كما بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار t (0.0095) و(0.0246) في الأجلين على التوالي وهي أقل من مستوى الدلالة 5% مما يدل على وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الركود التضخمي وعرض النقود في الأجلين الطويل والقصير .

الفرضية الثانية :- توجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الركود التضخمي والانفاق الحكومي في كل من الأجل الطويل والأجل القصير .

من خلال نتائج تقدير النموذج نجد أن إشارة معامل الانفاق الحكومي موجبة في الأجل الطويل حيث بلغت (0.54056) وقيمة احتمالية (0.0022) وهي أقل من مستوى معنوية 5% مما يدل على وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الركود التضخمي والانفاق الحكومي في الأجل الطويل. أما في الأجل القصير نجد أن إشارة معامل الانفاق الحكومي سالبة حيث بلغت (-0.21883) وقيمة احتمالية (0.0444) وهي أقل من مستوى معنوية 5% مما يدل على وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين الركود التضخمي والانفاق الحكومي في الأجل القصير وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية .

الفرضية الثالثة :- توجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الركود التضخمي و عجز الموازنة في كل من الأجل الطويل و القصير . وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية ، كما بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار t (0.0178) و (0.0000) على التوالي في الأجل الطويل و القصير.

من خلال نتائج تقدير النموذج نجد أن إشارة معامل عجز الموازنة موجبة في كل من الأجل الطويل والقصير، وهي أقل من مستوى الدلالة 5% مما يدل على وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الركود التضخمي و عجز الموازنة في المدى الطويل و القصير.

الفرضية الرابعة :- توجد علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين الركود التضخمي والنتاج المحلي الاجمالي في كل من الأجل الطويل والقصير .

من خلال نتائج تقدير النموذج نجد أن إشارة معامل الناتج المحلي الاجمالي سالبة في كل من الأجلين الطويل و القصير وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية، كما بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار t (0.0048) و(0.0195) وهي أقل من 5% مما يدل على وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية عكسية بين الركود التضخمي و الناتج المحلي الاجمالي .

الفرضية الخامسة :- توجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الركود التضخمي وسياسة التحرير الاقتصادي في كل من الأجل الطويل و القصير .

من خلال نتائج تقدير النموذج نجد أن إشارة معامل سياسة التحرير الاقتصادي موجبة في كل من الأجلين الطويل و القصير وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية، كما بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار t (0.0003) و(0.0011) وهي أقل من 5% مما يدل على وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الركود التضخمي وسياسة التحرير الاقتصادي .

الفرضية السادسة :- توجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الركود التضخمي وانفصال الجنوب في كل من الأجل الطويل والقصير .

من خلال نتائج تقدير النموذج نجد أن معامل انفصال الجنوب غير معنوي في الأجلين الطويل والقصير، كما أنه يؤثر على معنوية المتغيرات الاخرى في النموذج لذلك تم استبعاده من النموذج، ويرجع ذلك لان الانفصال يبدأ من 2011م والسلسلة الزمنية تبدأ من 1980م .

الخاتمة:

أولاً: النتائج

1/ تم التحقق من سكون المتغيرات من خلال اختبار ديكي فولر الموسع ADF مع وجود ثابت فقط، حيث دلت نتائج استقرار المتغيرات على أن متغير كل من الانفاق الحكومي (Gv)، ومتغير عجز الموازنة (BF)، ومتغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ساكنه في مستواها عند مستوى دلالة معنوية 5%، مما يعنى أن هذا المتغيرات متكامل من الدرجة (صفر) ، (1(0) بينما نجد أن متغير كل من عرض النقود (MS)، ومتغير الركود التضخمي (Stag) ، سياسة التحرير (D1)، انفصال الجنوب (D2) غير ساكنة في مستوياتها ولذلك تم إعادة اجراء اختبارات جذر الوحدة مرة أخرى لهذه المتغيرات فكانت النتائج تشير لوجود سكون لهذه المتغيرات بعد الفروق الاولى عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني أن السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات متكاملة من متكاملة من الدرجة الاولى (1(1) .

2/ هنالك تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المفسرة (عرض النقود، الناتج المحلي الإجمالي، الانفاق الحكومي، عجز الموازنة، سياسة التحرير الاقتصادي، انفصال الجنوب) إلى المتغير التابع (الركود التضخمي) حيث بلغت القيمة المحسوبة لاختبار Bounds Test (5.25) وهي أكبر من جميع القيم الحرجة في الحدود الدنيا و العليا حتى عند مستوى معنوية 1%.

3/ بلغت قيمة حد تصحيح الخطأ (-0.96503) ذات إشارة سالبة وذات دلالة معنوية احصائية عند مستوى 5% مما يدل على عمل الية المدى الطويل حيث يتم تصحيح الخطأ بمعدل (97%) للوصول الى التوازن سنوياً.

4/ أثبتت نتائج التحليل وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الركود التضخمي وكل من عرض النقود، و عجز الموازنة، وسياسة التحرير الاقتصادي في الأجل الطويل والأجل القصير.

5/ توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين الركود التضخمي والانفاق الحكومي في الأجل القصير، بينما كانت العلاقة طردية ذات دلالة احصائية في الأجل الطويل.

6/ أثبتت نتائج التحليل وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين الركود التضخمي والناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل والأجل القصير.

7/ توصلت الدراسة إلى أن متغير انفصال الجنوب (المتغير السوري) غير معنوي كما يؤثر على معنوية بقية المتغيرات لذلك تم استبعاده من النموذج .

8/ إن درجة توفيق نموذج ظاهرة الركود التضخمي في السودان الذي تم التوصل إليه عاليه ، حيث بلغ معامل التحديد المعدل 91% .

9- للنموذج مقدرة عالية على التنبؤ حيث بلغ معامل اختبار تايل (0.06) .

ثانياً: التوصيات

1/ بناء حزم اقتصادية شاملة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتطبيقها تطبيقاً شاملاً دون تجزئة لعلاج الركود التضخمي.

2/ ضرورة تبنى سياسات نقدية انكماشية وذلك بتخفيض عرض النقود بنسبة 0.54 % في الاجل الطويل لتخفيض الركود التضخمي بنسبة 10 % وبنسبة 0.58 % في الأجل القصير لتخفيض الركود بنسبة 10%.

3/ تحفيز نمو الناتج المحلي الاجمالي حيث أن الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 10% تؤدي إلى إنخفاض الركود التضخمي بنسبة 28.8% في الأجل الطويل، كما تؤدي إلى انخفاض الركود بنسبة 6.4% في الاجل القصير.

4/ خفض وترشيد الانفاق الحكومي وتوجيهه للمشاريع التنموية، وإيقاف الانشاءات الخاصة بالمؤسسات الحكومية (حُمى الأبراج). حيث أن الزيادة في الانفاق الحكومي بنسبة 10% تؤدي إلى زيادة الركود التضخمي بنسبة 14.9 % في الأجل الطويل، كما تؤدي إلى انخفاض الركود التضخمي بنسبة 2.2% في الاجل القصير.

5/ مراجعة سياسة التحرير فإن زيادة سياسة التحرير الاقتصادي بنسبة 10% تؤدي إلى زيادة الركود التضخمي بنسبة 14.5%.

6/ العمل على زيادة الانتاج والانتاجية مع مراعاة تخفيض تكاليف الانتاج كاهداف لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

7/ مراجعة سياسات التحرير الاقتصادي لأنها أسهمت بطريقة غير مباشرة إلى احتكار السوق بواسطة الشركات الكبرى وأصبحت هي التي تتحكم في السوق والأسعار مما أفرز التضخم.

8/ ترشيد النفقات العامة وايجاد بدائل ناجحة لزيادة الإيرادات من غير الضغط على المواطن بفرض الضرائب غير المباشرة عليه.

9/ ترتيب أولويات الواردات ليتم التركيز على واردات الاستهلاك الضرورية وتلك التي تدعم القدرات الانتاجية والتصنيع المحلي.

10/ إعداد خطة عاجلة لتحريك الطاقات المعطلة في مجال الصناعات التحويلية، مثل الغزل والنسيج والصناعات الغذائية لتحقيق القيمة المضافة وتوفير النقد الأجنبي من صادرها، مع مكافحة ظاهرة الإغراق السلعي التي بدأت مع سياسة التحرير الاقتصادي.

11/ ضرورة مساهمة الرأي الفني في السياسات والقرارات والإجراءات (Technical Content) وفي هذا الجانب لا بد من الابتعاد عن استخدام العنف في إدارة الاقتصاد بفرض سياسات كلية وإجراءات غير مقبولة لعامة المواطنين سواء كان هذا العنف ظاهر أو مستتر .

12/ ضرورة تنويع مصادر الدخل القومي في الاقتصاد السوداني لما يترتب على الاعتماد على مصادر محدودة مثل انتاج و تصدير النفط أو القطن من مخاطر اقتصادية جمة تنتج عن تقلبات الاسعار العالمية والتي تهدد التوازن الخارجى وتترك السياسة المالية وتكرس تبعية الاقتصاد المصدر للسوق العالمية، إضافة إلى قابلية موارد النفط للنفاذ .

13/ العمل على زيادة مستويات تنافسية الصادرات السودانية وزيادة مستويات تنوعها واتجاهاتها الجغرافية وترشيد الواردات الاستهلاكية لتوفير المزيد من الموارد النقد الأجنبي بما يدعم خطط التنمية الاقتصادية ويعزز التوازن الخارجى وخفض فجوة الموارد المحلية، من خلال توفير مناخ جاذب للإستثمارات الأجنبية والمحلية.

14/ الموازنة بين نوعية مخرجات التعليم الجامعي والتقني والمهني والمتطلبات المهنية لسوق العمل.

15 / ينطوى الاقتصاد السوداني على فرص اقتصادية كبيرة إذا أحسن التعامل معها وإستغلالها بالكفاءة اللازمة فإن من شأنها أن تضعه فى المسار الصحيح وتجعله قادراً على إمتصاص الهزات التي تواجهه.

16 / لا بد من استنباط مؤشرات قياس وطنية تجيب عن الأسئلة - أين اقتصادنا الآن ؟ أين نحن الآن ؟ ، و ما هو حجم فجواتنا ؟ ، و إلى أين نريد أن نصل ؟.

بحوث مستقبلية : -

- 1/ أثر برامج التثبيت والاصلاح الهيكلى على ظاهرة الركود التضخمي فى الاقتصاد السوداني .
- 2/ الضرائب غير المباشرة وأثرها على ظاهرة الركود التضخمي فى الاقتصاد السوداني .
- 3 / الانفاق الحكومى ودوره فى ظاهرة الركود التضخمي .
- 4 / مستقبل سوق العمل السوداني فى ظل الخصخصة.

قائمة المراجع :-

اولاً : - القرآن الكريم .

ثانياً :-

[1] الكتب :-

1. أحمد مجذوب أحمد على ، (2013م) ،الاقتصاد السوداني بين المتطلبات العلمية و الاختيارات السياسية ، هيئة الأعمال الفكرية ، الطبعة الاولى
2. آدم مهدي أحمد (2001م)، الوجيز فى الاقتصاد الجزئى والكلى، الشركة العالمية للطباعة والنشر، السودان - الخرطوم.
3. بارى سيجل (1985م)، "النقود والبنوك والاقتصاد وجهة نظر النقديين"، ترجمة عبد الله منصور عبد الرحمن عبد الفتاح، دار المريخ للنشر.
4. حسين بني هاني،(2014م)، اقتصاديات النقود و البنوك الأسس والمبادئ ، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع ، عمان
5. حسين عمر ، " الموسوعة الاقتصادية الميسرة " ، دار الكتاب الحديث
6. خالد واصف الوزني و أحمد حسين الرفاعى (2001م)، مبادئ الاقتصاد الكلى ، دار وائل للنشر، عمان - الأردن.
7. رشا العصار، و رياض حليبي (2000م - 1420هـ)، النقود والبنوك ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، الطبعة الأولى.
8. رمزي زكى (1978م)، الاقتصاد السياسي للبطالة ، عالم المعرفة ، العدد 226 .
9. سامي خليل (1994م)، نظرية الاقتصاد الكلى ، الكتاب الثانى ، الكويت.
10. شيوخى محمد،(2012م)، طرق الاقتصاد القياسي ، عمان ، دار الحامد للنشر و التوزيع الطبعة الأولى

11. صالح مفتاح (2005م)، النقود والسياسة النقدية، (المفهوم - الأهداف - الأدوات) ، دار الفجر للنشر والتوزيع.
12. صبحي تادرس قريسة و آخرون ،(1998م) " النقود و البنوك " قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الاسكندرية
13. طارق الحاج (1990م)، علم الإقتصاد ونظرياته ، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان - الأردن.
14. طارق الرشيد ، أ. سامية حسن محمود ،(2010م) سلسلة الإقتصاد القياسى التطبيقى با ستخدام برنامج ال E- Views
15. طارق الرشيد ، أ. سامية حسن محمود،(2010م)، التنبؤ باستخدام نماذج الانحدار ، سلسلة الإقتصاد القياسى التطبيقى باستخدام برنامج ال E- Views ، مطبعة جى تاون
16. طارق فاروق الحصرى (2007م)، التحليل الإقتصادى الكلي " نظره معاصرة " ،المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ، المنصورة ، الطبعة الأولى .
17. طارق فاروق الحصرى ، " الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاجتماعى بمصر " رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة
18. طارق محمد الرشيد (2010م)، "المرجع في أساسيات النظرية الإقتصادية" ، بدون
19. طارق محمد الرشيد ، مهارات تحليل البيانات باستخدام برنامج E-views ، بدون
20. طارق محمد الرشيد،(2005م)، المرشد فى الإقتصاد القياسى التطبيقى ، بدون
21. عبد الرحمن حسن على حمد ،(2014م)، اقتصاديات المالية العامة ، مطبعة البنا للطباعة و النشر
22. عبد الرحمن يسرى أحمد (2001م)، قضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية.
23. عبد الرحمن يسرى أحمد و د. أحمد الناقة،(1994م) ، كلية التجارة، النظرية الإقتصادية الكلية ، جامعة الإسكندرية ، الناشر قسم الإقتصاد

24. عبد العظيم سليمان المهمل و د.خالد البيبي (2005م)، - الإقتصاد الكلي - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - كبية الدراسات التجارية.
25. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، و د.رمضان محمد أحمد مقلد (2004م - 2005م)، النظرية الإقتصادية الكية، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية - قسم الإقتصاد.
26. عبد المطلب عبدالحميد (2003م)، السياسات الاقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي (تحليل كلي) ، مجموعة النيل العربية .
27. عبد الوهاب الأمين و أ.د. فريد بشير ، (2008م)، " اقتصاديات النقود و البنوك " ، مركز المعرفة - الطبعة الأولى
28. عبد الوهاب عثمان شيخ موسي (2001م)، منهجية الاصلاح الإقتصادى فى السودان ، مطبعة برينتاك للطباعة و التغليف ، السودان ، الجزء الأول .
29. عثمان مختار الصديق ، دراسات سودانية ، بدون
30. عثمان ابراهيم السيد (1988م)، الإقتصاد السوداني، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم - السودان.
31. عثمان يعقوب محمد (2000 م) ، النقود و البنوك و السياسة النقدية ، بدون سنة نشر .
32. عثمان يعقوب محمد (2005م)، النقود والبنوك والسياسة النقدية وسوق المال، الطبعة الثالثة.
33. على كنعان (2012م - 1433هـ) ، النقود والصيرفة و السياسة النقدية ، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبقة الأولى.
34. غالب عوض صالح و د. عبد الحفيظ بالعربي، (2000م) ، " اقتصاديات النقود و البنوك " ، الجزء الأول ، عمان - الاردن
35. قسوم خيرى بلال، (2013م) السودان صدمة الانفصال والطريق الى التعافي الإقتصادي، الطبعة الأولى.

36. قسوم خيرى بلال (2013م)، إشكاليات الاقتصاد والتنمية فى السودان ، الطبعة الثانية ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة
37. كامل البكرى و آخرون (1999م)، مبادئ الاقتصاد الكلى ، الدار الجامعية - الاسكندرية
38. كامل العلاوي، (2011م)، القياس الاقتصادى النظرية و التحليل ، عمان ، دار صفاء للنشر و التوزيع الطبعة الأولى
39. مايكل ابدجمان ، (1988م)، الإقتصاد الكلى النظرية والسياسة ، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور ، كلية الإقتصاد والإدارة، جامعة الملك سعود - القصيم ، دار المريخ للنشر
40. مجدى عبد الفتاح سليمان (2002م)، "علاج التضخم والركود الإقتصادي فى الإسلام"، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع - القاهرة.
41. مجيد علي حسين ود. عفاف عبد الجبار سعيد (2004م) ، مقدمة فى التحليل الإقتصادي الكلى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.
42. محمود حسين الوادى، ود. حسين محمد سمحان، و د. سهيل أحمد سمحان (2014م)، النقود والمصارف ، دار السيرة للنشر و التوزيع ، عمان.
43. محمود حسين الوادى ، أحمد عارف العساف ، وليد أحمد الصافى ، (2010م)، الاقتصاد الكلى ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة
44. محمود يونس و د. عبد المنعم مبارك ، (2003 / 2002م)، مقدمة فى النقود و أعمال البنوك والأسواق المالية ، الدار الجامعية.
45. مهدي عثمان الركابي ، (2016م)، الاقتصاد السودانى التحديات الماثلة و الحلول الممكنة ، دار الجنان للنشر و التوزيع ، عمان - الاردن ، الطبعة الأولى
46. مهدي عثمان الركابي أحمد (2012م)، اثر سياسة التحرير الاقتصادى على الاقتصاد السودانى، مكتبة الشريف الأكاديمية، الخرطوم

47. ناظم محمد نور الشمري، (2009م)، "النقود والمصارف والنظرية النقدية"، دار زهران للنشر والتوزيع - عمان - الأردن.

48. ناظم محمد نور الشمري ود. محمد موسى الشروف (2002م) مقدمة في علم الإقتصاد، دار المكتبة الوطنية، عمان - الأردن، الطبعة الثانية.

49. نعمة الله نجيب ابراهيم، و اسماعيل حسين اسماعيل، (1998م)، أسس علم الإقتصاد الكلى، قسم الإقتصاد - كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

50. نعمة الله نجيب ابراهيم، (2002م)، مقدمة فى مبادئ الإقتصاد القياسى ، مؤسسة شباب الجامعة

51. وليد عبد الحميد عايب، (1431 هـ - 2010م)، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومى ، مكتبة حسن المصرية للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت - لبنان

ثالثاً :-

الدوريات و المطبوعات :-

1. البنك الدولى ، النشرة الاقتصادية القطرية - السودان ، العدد رقم 02 - 2012 ، ديسمبر 2012م
2. تقارير بنك السودان المركزى - خلال سنوات الدراسة
3. الجهاز المركزى للإحصاء
4. الخبير عبد الله الرمادي، العربية نت ، التضخم الحقيقي بالسودان يتجاوز 60%، الخرطوم أنور بدوي ، 6 صفر 1435 هـ - 9 ديسمبر 2013م، 2016/7/2م
5. صابر محمد الحسن - روثنة إقتصادية التضخم.. الشبح الذي يسقط الإقتصاد، تقرير الطيب علي، صحيفة السوداني، 2014/3/6م، 2016/7/2م
6. صلاح محمد ابراهيم ، التحديات و المهددات التى تواجه الإقتصاد السوداني بعد الانفصال ، مجلة النيل الأبيض للدراسات و البحوث ، العدد الثالث ، مارس 2014م .

7. طارق الرشيد و امامة مكى ، العلاقة السببية بين عرض النقود و التضخم فى السودان (1990 - 2012م)، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، www.sustech.edu ، 2016/6/28م
8. محمد الجاك ، ركود الاقتصاد السوداني ، (2017م) ، صحيفة الوطن القطرية ، العدد ، 3460 ، حوار محمد امين يس
9. مؤتمر الطاقة العربي العاشر ، أبو ظبي دولة الامارات العربية المتحدة 21 - 23 ، ديسمبر 2014م ، الورقة القطرية ، جمهورية السودان
10. وزارة المالية - العرض العرض الاقتصادى - خلال سنوات الدراسة

رابعاً :-

الانترنت :-

1. البطالة فى السودان الأسباب و الآثار و الحلول المقترحة بالتركيز على بطالة الخرجين ، www.ipecs.sudanforums.net ، 2012/8/23م ، تاريخ الاطلاع 2016/7/3م .
2. عدنان فرحان الجوراني ، العدد 3238 - 2011/1/6 م ، 2017/7/1م
3. محمد عادل زكي ، الاقتصاد السوداني ، الحوار المتمدن ، العدد 4277 ، 16 /11/2013م ، 2017\9\22م ، www.ahewar.org
4. منظمة العمل الدولية (ILO) [http:// www.ilo.org/](http://www.ilo.org/)
5. ناجى التونى ، " استهداف التضخم و السياسة النقدية " [WWW .arab-abi.orj\develo](http://www.arab-abi.orj\develo)
6. هيثم محمد فتحي ، أثر التعاون علي التخفيف من سياسة التحرير الاقتصادى فى السودان ، نوفمبر 2015م ، www.tawtheegonline.com تاريخ الإطلاع 2017/7/9م
7. <https://arz.wikipedia.org/wiki> جنوب - السودان

خامساً :-

الرسائل الجامعية :-

1. إبراهيم لطفي عوض ، ظاهرة الركود التضخمي في الإقتصاد المصري ، رسالة ماجستير - جامعة الزقازيق ، كلية التجارة - قسم الإقتصاد ، إشراف ، د. جمعة محمد عامر، د. محمود عبد السميع علي، مصر 2003م.
2. إلهام حسن عبد الرحمن بكر ، تحليل دور السياسات المالية والنقدية في علاج مشكلة الركود التضخمي مع الإشارة إلى مصر خلال الفترة (1990-2010) ، أطروحة ماجستير ، جامعة دمنهور ، كلية التجارة قسم الإقتصاد ، إشراف د. محمد عمر حماد أبو دوح و د. هشام محمد عماره.
3. بتول مطر عبادي ، التضخم الركودي في بلدان متقدمة مختارة للمدة (1970 - 2004 م) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية
4. بن بوزيان جازية ، التضخم الركودي في الجزائر ، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد ، إشراف اللجنة المكونة من د. بركة محمد الزين ، و د. شريف شكيب أنور ، د. تشوار خير الدين ، د. بن بوزيان محمد ، د. طاولي مصطفى ، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان - كلية الاقتصاد والتجارة وعلوم التسيير ، 2005 - 2006م .
5. رمضان السيد أحمد معن ، ظاهرة الركود التضخمي - دراسة مقارنة ، بحث مقدم لنيل درجة دكتوراة الفلسفة في الاقتصاد ، إشراف د. محمد ناظم حنفي، كلية التجارة - جامعة طنطا - قسم الاقتصاد والمالية العامة، 2010م.
6. زاهد قاسم الساعدي ، التضخم الركودي في العراق ، إشراف د. سامي عبيد التميمي ، جامعة البصرة ، مجلة العلوم الاقتصادية
7. سماح غانم عبد الكريم ، التضخم الركودي في سوريا أسبابه ونتائجه ، دراسة معدة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد ، إشراف د. معتز نعيم ، و د. ياسر مشعل ، جامعة دمشق - كلية الاقتصاد قسم الاقتصاد

8. عايض عقال محمد هجلان ، إمكانية استهداف التضخم كإطار عام للسياسة النقدية في اليمن في ظل برنامج الإصلاح الإقتصادي 1995-2010م ، أطروحة دكتوراة - إشراف د. حسن أحمد عبيد ، جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - قسم الإقتصاد ، 2013م.
9. عزة محمد حجازى ، اثر الركود الإقتصادى فى الفقر مع إشارة خاصة إلى مصر ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان - مصر ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد (51) صيف 2010م
10. فواز جار الله ، و د . هيثم أكرم سعيد ، تأثير التضخم الركودى فى الدول النامية للمدة من 1984 - 2002م ، مجلة بحوث مستقبلية العدد (25\ 26) 2009م
11. كمال الطاهر بشير عبد الرحمن ، قياس الركود التضخمي في الإقتصاد السوداني للفترة 1990-2012م بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في التنمية الإقتصادية والتخطيط الاستراتيجي ، جامعة الزعيم الأزهرى ، إشراف د. مدثر أحمد أبو القاسم ، يناير 2014م.
12. محمد ابراهيم عواد ، التضخم الركودى و انعكاسة على اقتصاديات الدول النامية مع الإشارة إلى الإقتصاد المصرى ، اطروحة دكتوراه ، إشراف د. حسن عبد العزيز حسن ، و د. الواثق بالله عبد المنعم أحمد ، جامعة بنها ، كلية التجارة ، قسم الإقتصاد ، 1993م .
13. محمد خليل البحيصى ، ظاهرة الركود التضخمي فى الدول المتقدمة بين النظرية و التطبيق ، إشراف د. نسيم حسن أبو جامع ، جامعة الأزهر غزة .
14. ميسوم طالبى ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجلفة - الجزائر ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية 2010م
15. نهاد محمد على ادريس ، فعالية السياسة النقدية فى مواجهة الركود التضخمي فى مصر ، اطروحة دكتوراه ، إشراف د . حامد محمود مرسي ، د . ايمان على محفوظ ، جامعة السويس ، كلية التجارة ، قسم الإقتصاد ، 2013م

16. هشام لبزة ، و د. محمد الهادي ضيف الله ، دراسة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة من 1984 – 2010 م ، جامعة الوادي ، مجلة رؤى اقتصادية ، العدد السابع ، ديسمبر 2014 م .

سادساً : -

المراجع الانجليزية :

1. Delbez (Louis) : Elements de Finances Publiques , op. cit , p. 14
2. Gujarati, D, N (2011), Econometrics by Examples the Mc Graw-Hill Companies, Inc, New York, USA
3. John f. Helliwell , Comparative Macro Economics of stagflation, Journal of Economic literature (Vol. xxv , March 1988) p.1.
4. Kimmel (Lewis H .) : Federal Budget and Fiscal Policy , Washington , 1959 , P . 221 .
5. Muzellec (Raymond) : Finances Publiques ,Sirey , 1986 , op . cit , pp . 46 – 48
6. PP . 1.3 Harry Cleaver , Supply – Side economics ; the new phase of Capitalist (paris babylone , 1981)
7. Renaud de la Geniere : Le Budget , op . cit , p. 15
8. Robert J- Gordon “ The Theory of Domestic Inflation “ The American Economic Review (vol 67 , No . feb , 1977) PP . 128 . 133.

- الملاحق :-

ملحق رقم (1)

بيانات الدراسة

العام	الركود التضخمي	عرض النقود	الناتج المحلي الاجمالي	الانفاق الحكومي	عجز الموازنة	سياسة التحرير	انفصال الجنوب
1980م	25.12	1.23	4.0	376.20	3.97	0	0
1981م	31.16	1.57	5.0	1806.90	4.95	0	0
1982م	34.08	2.16	7.0	2098.20	7.04	0	0
1983م	35.29	2.77	9.6	2746.60	7.49	0	0
1984م	49.53	3.26	11.8	2507.50	16.81	0	0
1985م	32.93	6.02	15.4	4021.90	21.66	0	0
1986م	27.80	7.76	20.2	3289.50	14.82	0	0
1987م	53.81	10.41	36.5	1998.00	22.28	0	0
1988م	54.48	14.21	46.8	1381.40	47.09	0	0
1989م	79.40	22.71	82.6	2302.30	73.66	0	0
1990م	72.75	31.64	110.1	2444.10	115.61	0	0
1991م	128.87	52.70	192.7	3719.10	185.16	0	0
1992م	125.56	141.60	421.8	2492.10	415.22	0	0
1993م	107.47	268.58	948.4	2161.00	943.85	1	0
1994م	123.59	405.35	1881.3	2744.00	1880.29	1	0
1995م	76.20	705.87	4049.7	2868.50	4043.74	1	0
1996م	140.98	1165.99	10478.1	1220.60	10466.58	1	0

0	1	16131.31	2868.50	16137.4	1597.14	58.84	م1997
0	1	21927.67	1755.00	21935.9	2069.51	30.22	م1998
0	1	27054.57	2270.00	27058.8	2579.18	30.91	م1999
0	1	33654.33	3522.00	33662.7	3466.71	23.22	م2000
0	1	40647.76	3902.00	40658.6	4322.13	19.92	م2001
0	1	47750.11	5178.00	47756.1	5632.67	24.20	م2002
0	1	55727.49	7362.00	55733.8	7392.13	23.50	م2003
0	1	68716.25	11039.00	68721.4	9604.47	24.76	م2004
0	1	85702.63	13847.00	85707.1	13781.89	25.60	م2005
0	1	98711.16	18253.00	98718.8	17871.77	24.50	م2006
0	1	114011.76	20971.20	114017.5	19714.62	27.50	م2007
0	1	127743.05	25985.60	127746.9	22933.16	35.00	م2008
0	1	139382.03	24941.10	139386.5	28314.48	31.20	م2009
0	1	160640.05	28324.00	160646.5	35497.90	33.30	م2010
1	1	186688.06	31888.00	186689.9	41855.97	46.10	م2011
1	1	243411.52	32819.60	243412.9	58663.00	69.40	م2012
1	1	342798.91	36178.50	342803.3	66445.70	57.80	م2013
1	1	471292.72	50380.1	471295.4	77739.0	59.6	م2014
1	1	582931.79	54854.3	582936.7	93642.6	42.2	م2015

المصدر :- وزارة المالية و الاقتصاد الوطنى

ملحق رقم (2)

اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغير الركود التضخمي STG

Null Hypothesis: D(STG) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.452146	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.639407	
5% level	-2.951125	
10% level	-2.614300	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(STG,2)
 Method: Least Squares
 Date: 01/15/19 Time: 13:27
 Sample (adjusted): 1982 2015
 Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(STG(-1))	-1.388452	0.164272	-8.452146	0.0000
C	0.718641	4.050429	0.177424	0.8603
R-squared	0.690638	Mean dependent var		-0.689412
Adjusted R-squared	0.680971	S.D. dependent var		41.77896
S.E. of regression	23.59787	Akaike info criterion		9.217213
Sum squared resid	17819.51	Schwarz criterion		9.306999
Log likelihood	-154.6926	Hannan-Quinn criter.		9.247832
F-statistic	71.43878	Durbin-Watson stat		1.916350
Prob(F-statistic)	0.000000			

ملحق رقم (3)

اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغير الانفاق الحكومي GV

Null Hypothesis: GV has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 5 (Automatic - based on AIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	3.991504	1.0000
Test critical values:		
1% level	-3.670170	
5% level	-2.963972	
10% level	-2.621007	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(GV)
 Method: Least Squares
 Date: 01/15/19 Time: 13:48
 Sample (adjusted): 1986 2015
 Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GV(-1)	0.283395	0.071000	3.991504	0.0006
D(GV(-1))	-0.306691	0.194106	-1.580019	0.1278
D(GV(-2))	0.025284	0.265421	0.095260	0.9249
D(GV(-3))	0.454642	0.263335	1.726476	0.0977
D(GV(-4))	-0.213732	0.303303	-0.704681	0.4881
D(GV(-5))	-1.279156	0.306996	-4.166693	0.0004
C	-267.8778	485.6344	-0.551604	0.5865
R-squared	0.673092	Mean dependent var		1694.413
Adjusted R-squared	0.587812	S.D. dependent var		3030.233
S.E. of regression	1945.465	Akaike info criterion		18.18535
Sum squared resid	87051220	Schwarz criterion		18.51230
Log likelihood	-265.7803	Hannan-Quinn criter.		18.28995
F-statistic	7.892714	Durbin-Watson stat		2.018872
Prob(F-statistic)	0.000108			

ملحق رقم (4)

اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغير الناتج المحلي الاجمالي GDP

Null Hypothesis: GDP has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.
Augmented Dickey-Fuller test statistic	5.565253	0.000
Test critical values:		
1% level	-3.661661	
5% level	-2.960411	
10% level	-2.619160	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(GDP)
 Method: Least Squares
 Date: 01/15/19 Time: 14:08
 Sample (adjusted): 1985 2015
 Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	0.396452	0.071237	5.565253	0.0000
D(GDP(-1))	1.163701	0.233566	4.982315	0.0000
D(GDP(-2))	-1.257917	0.330430	-3.806909	0.0008
D(GDP(-3))	-1.153736	0.449785	-2.565083	0.0167
D(GDP(-4))	-1.231585	0.525654	-2.342958	0.0274
C	2079.135	1282.310	1.621398	0.1175

R-squared	0.979922	Mean dependent var	18804.03
Adjusted R-squared	0.975907	S.D. dependent var	33550.50
S.E. of regression	5207.717	Akaike info criterion	20.12566
Sum squared resid	6.78E+08	Schwarz criterion	20.40320
Log likelihood	-305.9477	Hannan-Quinn criter.	20.21613
F-statistic	244.0316	Durbin-Watson stat	1.932272
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (5)

اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغير عرض النقود MS

Null Hypothesis: D(MS) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 9 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	4.131146	0.000
Test critical values: 1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(MS,2)

Method: Least Squares

Date: 01/15/19 Time: 14:26

Sample (adjusted): 1991 2015

Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(MS(-1))	6.007899	1.454294	4.131146	0.0010
D(MS(-1),2)	-7.330403	1.580606	-4.637716	0.0004
D(MS(-2),2)	-7.241378	1.701039	-4.257032	0.0008
D(MS(-3),2)	-8.130390	1.897543	-4.284692	0.0008
D(MS(-4),2)	-6.634023	1.735277	-3.823033	0.0019
D(MS(-5),2)	-8.771172	2.198748	-3.989167	0.0013
D(MS(-6),2)	-6.242916	1.663817	-3.752166	0.0021
D(MS(-7),2)	-4.989130	2.365488	-2.109133	0.0534
D(MS(-8),2)	-5.183415	1.306607	-3.967082	0.0014
D(MS(-9),2)	-6.694811	3.059996	-2.187850	0.0461
C	655.4714	293.4237	2.233874	0.0423

R-squared	0.949988	Mean dependent var	635.7868
Adjusted R-squared	0.914264	S.D. dependent var	3124.701
S.E. of regression	914.9332	Akaike info criterion	16.77576
Sum squared resid	11719438	Schwarz criterion	17.31207
Log likelihood	-198.6970	Hannan-Quinn criter.	16.92451
F-statistic	26.59300	Durbin-Watson stat	1.495164
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (6)

اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغير عجز الموازنة BF

Null Hypothesis: BF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	5.568029	0.000
Test critical values:		
1% level	-3.661661	
5% level	-2.960411	
10% level	-2.619160	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BF)
Method: Least Squares
Date: 01/15/19 Time: 15:21
Sample (adjusted): 1985 2015
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BF(-1)	0.396530	0.071215	5.568029	0.0000
D(BF(-1))	1.163740	0.233548	4.982880	0.0000
D(BF(-2))	-1.258208	0.330436	-3.807718	0.0008
D(BF(-3))	-1.153633	0.449750	-2.565056	0.0167
D(BF(-4))	-1.232218	0.525551	-2.344622	0.0273
C	2080.305	1281.818	1.622933	0.1171
R-squared	0.979937	Mean dependent var		18803.71
Adjusted R-squared	0.975924	S.D. dependent var		33550.48
S.E. of regression	5205.834	Akaike info criterion		20.12493
Sum squared resid	6.78E+08	Schwarz criterion		20.40248
Log likelihood	-305.9365	Hannan-Quinn criter.		20.21541
F-statistic	244.2115	Durbin-Watson stat		1.931500
Prob(F-statistic)	0.000000			

ملحق رقم (7)

D1 اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغير سياسة التحرير

Null Hypothesis: D(D1) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.830952	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.639407	
5% level	-2.951125	
10% level	-2.614300	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(D1,2)
 Method: Least Squares
 Date: 01/15/19 Time: 15:28
 Sample (adjusted): 1982 2015
 Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(D1(-1))	-1.030303	0.176696	-5.830952	0.0000
C	0.030303	0.030303	1.000000	0.3248
R-squared	0.515152	Mean dependent var		0.000000
Adjusted R-squared	0.500000	S.D. dependent var		0.246183
S.E. of regression	0.174078	Akaike info criterion		-0.601608
Sum squared resid	0.969697	Schwarz criterion		-0.511822
Log likelihood	12.22734	Hannan-Quinn criter.		-0.570988
F-statistic	34.00000	Durbin-Watson stat		2.001894
Prob(F-statistic)	0.000002			

ملحق رقم (8)

اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغير انفصال الجنوب D2

Null Hypothesis: D(D2) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.830952	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.639407	
5% level	-2.951125	
10% level	-2.614300	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(D2,2)
 Method: Least Squares
 Date: 01/15/19 Time: 15:32
 Sample (adjusted): 1982 2015
 Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(D2(-1))	-1.030303	0.176696	-5.830952	0.0000
C	0.030303	0.030303	1.000000	0.3248
R-squared	0.515152	Mean dependent var		0.000000
Adjusted R-squared	0.500000	S.D. dependent var		0.246183
S.E. of regression	0.174078	Akaike info criterion		-0.601608
Sum squared resid	0.969697	Schwarz criterion		-0.511822
Log likelihood	12.22734	Hannan-Quinn criter.		-0.570988
F-statistic	34.00000	Durbin-Watson stat		2.001894
Prob(F-statistic)	0.000002			

ملحق رقم (9)

تقدير نموذج قياس محددات ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد السوداني 1980 – 2015م

Dependent Variable: LOG(STG)

Method: ARDL

Date: 10/14/18 Time: 16:20

Sample (adjusted): 1982 2015

Included observations: 34 after adjustments

Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (2 lags, automatic): LOG(MS)

LOG(GV) LOG(GDP)

LOG(BF) D1

Fixed regressors: C

Number of models evaluated: 972

Selected Model: ARDL(1, 2, 1, 2, 2, 2)

Note: final equation sample is larger than selection
sample

	Coefficie				
Prob.*	t-Statistic	Std. Error	nt	Variable	
0.8535	0.187293	0.186702	0.034968	LOG(STG(-1))	
				-	
0.1041	-1.711690	0.340380	0.582625	LOG(MS)	

0.1498	1.504681	0.561785	0.845307	LOG(MS(-1))
0.0601	2.006009	0.586707	1.176939	LOG(MS(-2))
			-	
0.1600	-1.465552	0.149314	0.218828	LOG(GV)
			-	
0.0768	-1.877109	0.161328	0.302830	LOG(GV(-1))
0.1563	1.479558	0.434769	0.643266	LOG(GDP)
			-	
0.0005	-4.215684	0.548257	2.311280	LOG(GDP(-1))
			-	
0.1193	-1.635686	0.684260	1.119234	LOG(GDP(-2))
0.0039	3.308642	0.330810	1.094533	LOG(BF)
0.4188	0.827417	0.402634	0.333146	LOG(BF(-1))
0.3947	0.871977	0.323035	0.281679	LOG(BF(-2))
			-	
0.0219	-2.508075	0.302316	0.758230	D1
			-	
0.4616	-0.752278	0.341357	0.256795	D1(-1)
			-	
0.1462	-1.518629	0.255508	0.388021	D1(-2)
0.0012	3.851398	2.127479	8.193768	C

3.81603	Mean dependent		
4		var0.952707	R-squared
0.57216	S.D. dependent		Adjusted R-
3		var0.913296	squared

-			
0.41884	Akaike info		
9	crit	0.168477	S.E. of regression
0.29943			Sum squared
8	Schwarz criterion	0.510920	resid
-			
0.17389	Hannan-Quinn		
3	crit	23.12044	Log likelihood
2.00712	Durbin-Watson		
1	stat	24.17357	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ARDL Long Run Form and Bounds Test

Dependent Variable: DLOG(STG)

Selected Model: ARDL(1, 2, 1, 2, 2, 2)

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Date: 10/22/18 Time: 12:49

Sample: 1980 2015

Included observations: 34

Conditional Error Correction Regression

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
-------	-------------	------------	-------------	----------

			8.19376	
0.0012	3.851398	2.127479	8	C
			-	
			0.96503	
0.0001	5.168840	0.186702	2	LOG(STG(-1))*
			1.43962	
0.0042	3.274888	0.439594	1	LOG(MS(-1))
			-	
			0.52165	
0.0118	2.802204	0.186160	8	LOG(GV(-1))
			-	
			2.78724	
0.0125	2.775403	1.004268	8	LOG(GDP(-1))
			1.70935	
0.0347	2.283866	0.748449	8	LOG(BF(-1))
			-	
			1.40304	
0.0011	3.866021	0.362918	7	D1(-1)
			-	
			0.58262	
0.1041	1.711690	0.340380	5	DLOG(MS)
			-	
			1.17693	
0.0601	2.006009	0.586707	9	DLOG(MS(-1))
			-	
			0.21882	
0.1600	1.465552	0.149314	8	DLOG(GV)
			0.64326	
0.1563	1.479558	0.434769	6	DLOG(GDP)

			1.11923	
0.1193	1.635686	0.684260	4	DLOG(GDP(-1))
			1.09453	
0.0039	3.308642	0.330810	3	DLOG(BF)
			-	
	-		0.28167	
0.3947	0.871977	0.323035	9	DLOG(BF(-1))
			-	
	-		0.75823	
0.0219	2.508075	0.302316	0	D(D1)
			0.38802	
0.1462	1.518629	0.255508	1	D(D1(-1))

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
			1.49178	
0.0022	3.572695	0.417552	6	LOG(MS)
			-	
	-		0.54056	
0.0095	2.902901	0.186214	0	LOG(GV)
			-	
0.0048	3.213906	0.898671	-	LOG(GDP)
			2.88824	

	Finite Sample: n=35		34	Actual Sample Size
3.417	2.331	10%		
4.013	2.804	5%		
5.419	3.9	1%		

	Finite Sample: n=30		
3.517	2.407	10%	
4.193	2.91	5%	
5.761	4.134	1%	

Bounds Test

ARDL Long Run Form and Bounds Test

Dependent Variable: DLOG(STG)

Selected Model: ARDL(1, 2, 1, 2, 2, 2)

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Date: 11/01/18 Time: 13:41

Sample: 1980 2015

Included observations: 34

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0022	3.572695	0.4175526	1.49178	LOG(MS)
0.0095	2.902901	0.1862140	0.54056	LOG(GV)
0.0048	3.213906	0.8986714	2.88824	LOG(GDP)
0.0178	2.607200	0.6793876	1.77129	LOG(BF)

	-	1.45388	
0.0003	4.429034	0.3282636	D1
		8.49066	
0.0003	4.500080	1.8867829	C

$$EC = \text{LOG}(\text{STG}) - (1.4918 * \text{LOG}(\text{MS}) - 0.5406 * \text{LOG}(\text{GV}) - 2.8882 * \text{LOG}(\text{GDP}) + 1.7713 * \text{LOG}(\text{BF}) - 1.4539 * \text{D1} + 8.4907)$$

Null Hypothesis: No levels relationship

F-Bounds Test

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
Asymptotic: n=1000				
			5.27978	
3	2.08	10%	6	F-statistic
3.38	2.39	5%	5	K
3.73	2.7	2.5%		
4.15	3.06	1%		

Finite Sample:
n=35

34

Actual Sample Size

3.417	2.331	10%
4.013	2.804	5%
5.419	3.9	1%

Finite
Sample:
n=30

3.517	2.407	10%
4.193	2.91	5%
5.761	4.134	1%

ملحق رقم (11)

نموذج تصحيح الخطأ و المدى القصير فى نموذج ARDL

ARDL Error Correction Regression

Dependent Variable: DLOG(STG)

Selected Model: ARDL(1, 2, 1, 2, 2, 2)

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Date: 11/01/18 Time: 13:55

Sample: 1980 2015

Included observations: 34

ECM Regression

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
			-	
0.0246	2.452331	0.2375805	0.58262	DLOG(MS)
			-	
0.0077	2.997622	0.3926249	1.17693	DLOG(MS(-1))
			-	
0.0444	2.161649	0.1012328	0.21882	DLOG(GV)

			0.64326	
0.0195	2.565533	0.250734	6	DLOG(GDP)
			1.11923	
0.0334	2.303775	0.485826	4	DLOG(GDP(-1))
			1.09453	
0.0000	6.146275	0.178081	3	DLOG(BF)
			-	
	-		0.28167	
0.1162	1.650578	0.170655	9	DLOG(BF(-1))
			-	
	-		0.75823	
0.0011	3.872125	0.195818	0	D(D1)
			0.38802	
0.0312	2.336399	0.166077	1	D(D1(-1))
			-	
	-		0.96503	
0.0000	7.019829	0.137472	2	CointEq(-1)*

0.0089		Mean	0.86411	
20		dependent var	2	R-squared
0.3375		S.D. dependent	0.81315	Adjusted R-
43		var	4	squared
-				
0.7717		Akaike info	0.14590	
90		criterion	5	S.E. of regression
-				
0.3228		Schwarz	0.51092	Sum squared
61		criterion	0	resid
-				
		Hannan-Quinn	23.1204	Log likelihood

0.6186
93

criter.4

2.00712 Durbin-Watson
1 stat

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Null Hypothesis: No levels
relationship

F-Bounds Test

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
			5.27978	
3	2.08	10%	6	F-statistic
3.38	2.39	5%	5	K
3.73	2.7	2.5%		
4.15	3.06	1%		

Breusch – Godfrey Serial Correlation اختبار الارتباط الذاتي للبواقي باستخدام اختبار
LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

		1.28208	
0.3045	Prob. F(2,16)	5	F-statistic
	Prob. Chi-Square(2)	4.69623	
0.0955	9		Obs*R-squared

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: ARDL

Date: 11/01/18 Time: 14:04

Sample: 1982 2015

Included observations: 34

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
			-	
0.8395	-0.2058100	0.2474100	0.05092	LOG(STG(-1))
0.9294	0.0900200	0.344014	-0.03096	LOG(MS)

			8	
			-	
	-		0.03151	
0.9574	0.054239	0.581054	6	LOG(MS(-1))
			0.22768	
0.7479	0.327005	0.696287	9	LOG(MS(-2))
			-	
	-		0.07284	
0.6712	0.432440	0.168441	1	LOG(GV)
			0.01217	
0.9410	0.075214	0.161854	4	LOG(GV(-1))
			-	
	-		0.19416	
0.6885	0.408310	0.475532	4	LOG(GDP)
			-	
	-		0.22136	
0.7039	0.386878	0.572191	8	LOG(GDP(-1))
			-	
	-		0.24379	
0.7648	0.304328	0.801087	3	LOG(GDP(-2))
			0.14130	
0.7112	0.376920	0.374889	3	LOG(BF)
			0.34621	
0.5509	0.609286	0.568228	3	LOG(BF(-1))
			0.03671	
0.9179	0.104691	0.350662	1	LOG(BF(-2))
			0.16083	
0.6224	0.502167	0.320280	4	D1
			-	
	-		0.25535	
0.5529	0.606145	0.421273	3	D1(-1)

0.9004	0.127215	0.258853	0.03293	D1(-2)
0.7299	0.351387	2.336364	0.82096	C
0.9509	0.062546	0.413356	0.02585	RESID(-1)
0.1290	1.600540	0.320655	0.51322	RESID(-2)
7.06E-16	Mean dependent var	0.138125		R-squared
0.124428	S.D. dependent var	0.777618		Adjusted R-squared
0.449847	Akaike info criterion	0.165897		S.E. of regression
0.358226	Schwarz criterion	0.440349		Sum squared resid
0.174271	Hannan-Quinn criter.	25.64740		Log likelihood
1.982258	Durbin-Watson stat	0.150834		F-statistic
			0.999830	Prob(F-statistic)

ملحق رقم (13)

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي باستخدام اختبار Q – Statistics

Date: 11/14/18 Time: 13:53

Sample: 1980 2015

Included observations: 34

Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*	
		1	-0.006	-0.006	0.0015	0.969
		2	-0.269	-0.270	2.7788	0.249
		3	0.065	0.065	2.9439	0.400
		4	-0.288	-0.390	6.3204	0.176
		5	-0.173	-0.157	7.5897	0.180
		6	0.071	-0.188	7.8076	0.253
		7	0.122	0.052	8.4832	0.292
		8	0.076	-0.072	8.7557	0.363
		9	-0.055	-0.132	8.9025	0.446
		10	-0.101	-0.212	9.4226	0.493
		11	-0.241	-0.403	12.502	0.327
		12	0.095	-0.034	13.007	0.369
		13	0.245	-0.039	16.515	0.222
		14	-0.017	-0.112	16.533	0.282
		15	0.090	-0.167	17.051	0.316
		16	0.030	-0.175	17.112	0.378

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

ملحق رقم (14)

اختبار مشكلة عدم ثبات التباين في نموذج ARDL

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

		0.50765	
0.9049	Prob. F(15,18)	9	F-statistic
	Prob. Chi-Square(15)	10.10764	Obs*R-squared
0.8129			
	Prob. Chi-Square(15)	3.022816	Scaled explained SS
0.9996			

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 11/03/18 Time: 02:23

Sample: 1982 2015

Included observations: 34

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
			0.13391	
0.6800	0.419307	0.3193704		C
0.6148	0.512038	0.028027	0.01435	LOG(STG(-1))

			1	
			-	
	-		0.03449	
0.5081	0.675176	0.0510979		LOG(MS)
			0.00055	
0.9949	0.006519	0.0843330		LOG(MS(-1))
			0.07151	
0.4274	0.811949	0.0880752		LOG(MS(-2))
			-	
	-		0.00379	
0.8675	0.169184	0.0224152		LOG(GV)
			-	
	-		0.00889	
0.7178	0.367098	0.0242180		LOG(GV(-1))
			0.02342	
0.7239	0.358857	0.0652661		LOG(GDP)
			-	
	-		0.13255	
0.1247	1.610565	0.0823034		LOG(GDP(-1))
			0.02396	
0.8182	0.233256	0.1027190		LOG(GDP(-2))
			0.00989	
0.8442	0.199338	0.0496609		LOG(BF)
			0.02971	
0.6289	0.491654	0.0604427		LOG(BF(-1))
			0.01264	
0.7973	0.260677	0.0484931		LOG(BF(-2))
0.9350	0.082726	0.045383		D1
			0.00375	

		4	
		-	
	-	0.02380	
0.6478	0.464594	0.0512437	D1(-1)
		0.01278	
0.7427	0.333401	0.0383568	D1(-2)
<hr/>			
0.0150		Mean0.29728	
27		dependent var4	R-squared
		-	
0.0222	S.D. dependent	0.28831	Adjusted R-
82	var3		squared
		-	
4.2115	Akaike info	0.02529	S.E. of
32	criterion1		regression
		-	
3.4932	Schwarz	0.01151	Sum squared
45	criterion4		resid
		-	
3.9665	Hannan-Quinn	87.5960	
76	criter.5		Log likelihood
2.1338	Durbin-Watson	0.50765	
17	stat9		F-statistic
		0.90489	
		2	Prob(F-statistic)
<hr/>			

ملحق رقم (15)

عدم ثبات التباين لنموذج ARDL

Heteroskedasticity Test: ARCH

		0.27968	
0.6007	Prob. F(1,31)	2	F-statistic
	Prob. Chi-Square(1)	0.29506	
0.5870	4		Obs*R-squared

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 11/14/18 Time: 13:37

Sample (adjusted): 1983 2015

Included observations: 33 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
			0.01392	
0.0072	2.876859	0.0048405		C
			0.09479	
0.6007	0.528850	0.1792569		RESID^2(-1)
0.0153		Mean	0.00894	R-squared

93	dependent var1		
		-	
0.0225	S.D. dependent	0.02302	Adjusted R-
24	var8		squared
-			
4.6670	Akaike info	0.02278	S.E. of
32	criterion2		regression
-			
4.5763	Schwarz	0.01608	Sum squared
35	criterion9		resid
-			
4.6365	Hannan-Quinn	79.0060	
15	criter.3		Log likelihood
1.7740	Durbin-Watson	0.27968	
36	stat2		F-statistic
		0.60067	
		6	Prob(F-statistic)

ملحق رقم (16)

اختيار مشكلة الارتباط الخطى فى نموذج ARDL

Variance Inflation Factors

Date: 11/03/18 Time: 02:32

Sample: 1980 2015

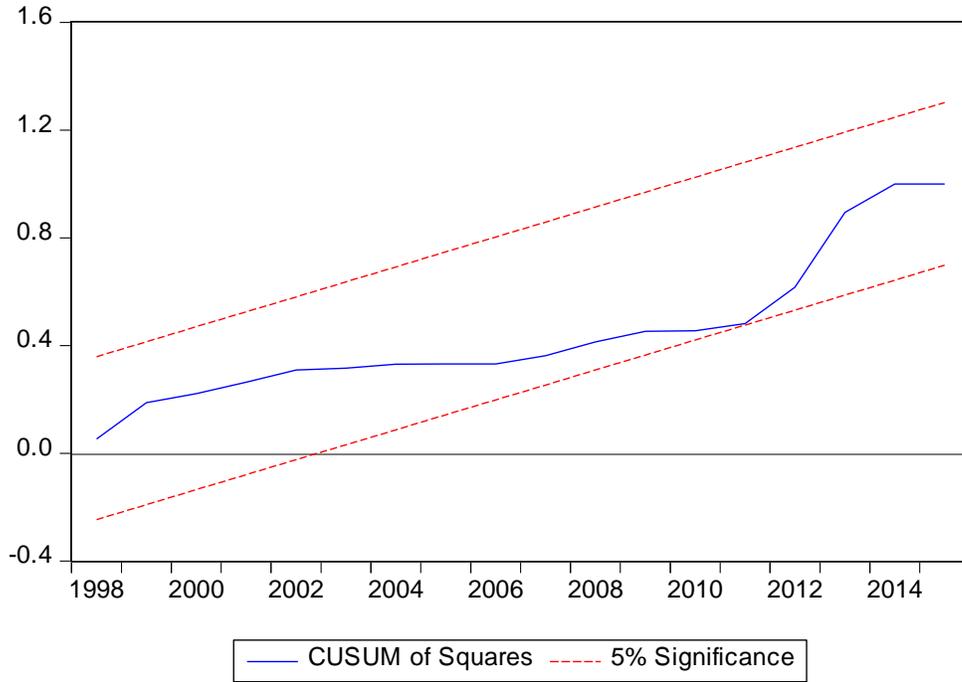
Included observations: 34

Centered	Uncentered	Coefficient	Variance	Variable
VIF	VIF			
13.4313	618.615	0.03485		
9	5	8		LOG(STG(-1))
1625.24	8201.16	0.11585		
0	7	9		LOG(MS)
4616.16	20885.5	0.31560		
2	0	3		LOG(MS(-1))
5212.71	21242.2	0.34422		
4	7	5		LOG(MS(-2))
36.3847	2059.37	0.02229		
4	7	5		LOG(GV)
39.0166	2346.47	0.02602		
9	3	7		LOG(GV(-1))
3084.20	19524.9	0.18902		LOG(GDP)

2	2	4	
5128.61	29209.5	0.30058	
6	3	6	LOG(GDP(-1))
8289.75	42715.3	0.46821	
7	9	2	LOG(GDP(-2))
1803.28	11290.3	0.10943	
5	9	6	LOG(BF)
2791.08	15733.1	0.16211	
5	8	4	LOG(BF(-1))
1862.83	9506.93	0.10435	
4	8	1	LOG(BF(-2))
23.9597	74.0574	0.09139	
5	2	5	D1
31.8758	90.3149	0.11652	
6	4	5	D1(-1)
18.4676	48.2999	0.06528	
4	8	4	D1(-2)
	5421.62	4.52616	
NA	0	7	C

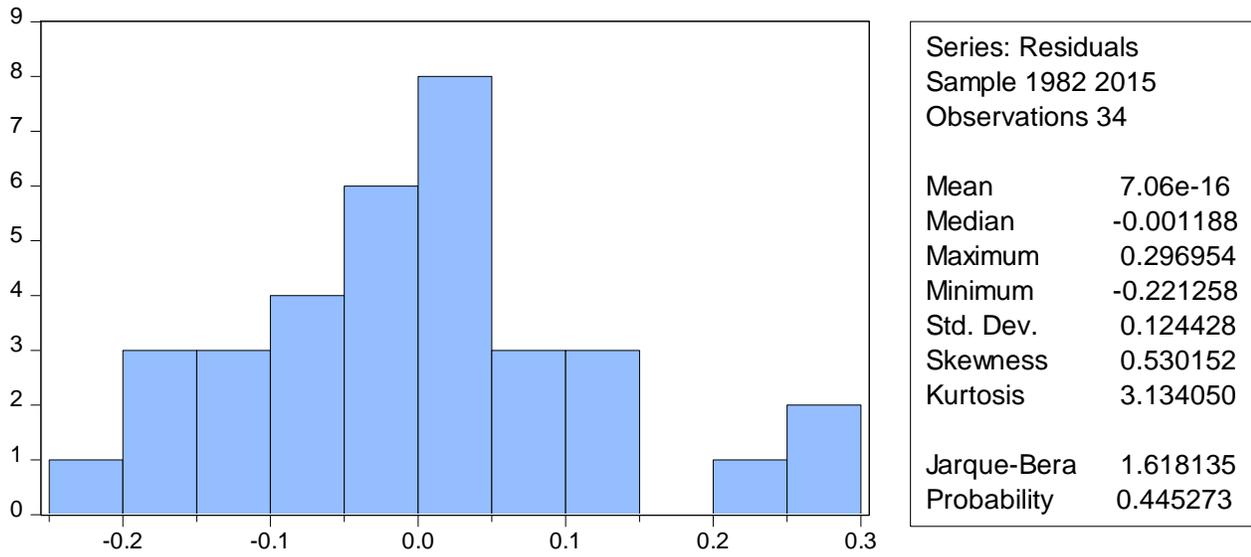
ملحق رقم (17)

اختبار مربع الخطأ التراكمي CUSUM



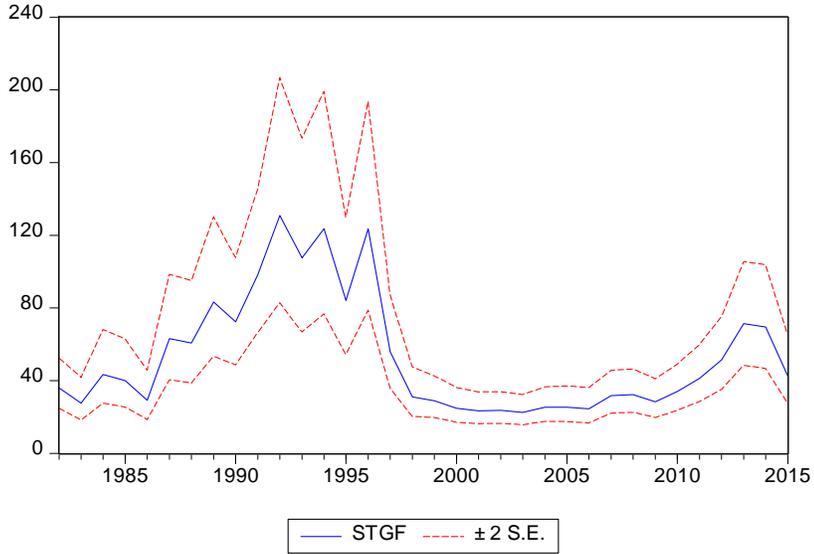
ملحق رقم (18)

اختبار مشكلة غياب التوزيع الطبيعي لنموذج ARDL



ملحق رقم (19)

اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ لنموذج ARDL



Forecast: STGF	
Actual: STG	
Forecast sample: 1980 2015	
Adjusted sample: 1982 2015	
Included observations: 34	
Root Mean Squared Error	8.256250
Mean Absolute Error	5.166233
Mean Abs. Percent Error	9.147456
Theil Inequality Coefficient	0.065598
Bias Proportion	0.004626
Variance Proportion	0.062402
Covariance Proportion	0.932972
Theil U2 Coefficient	0.431796
Symmetric MAPE	9.192557



خريطة السودان القديمة (قبل انفصال الجنوب)

المصدر : www.aljazeera.net/news/



خريطة السودان (بعد انفصال الجنوب)

المصدر : www.aljazeera.net/news/